أصول التفكير النحوي

في

أمالي ابن الشجري

(مقاربة دلالية)

إعداد

ياسمين سعد كليب الموسى

المشرف

الدكتور عبد الله عنبر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في

اللغة العربية وآدابها

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

أيار ٢٠٠٢

نوقشت وأجيزت هذه الرسالة بتاريخ..٢٨../...٥...../٢٠٠٢م.

أعضاء اللّجنة		التوقيع
د.عبد الله عنبر أستاذ مشارك في اللغة والنحو	رئيساً	.....
أ.د نهاد الموسى أستاذ النحو العربي	عضواً	.....
أ.د محمد بركات أبو علي أستاذ البلاغة والنقد	عضواً	.....
أ.د يوسف أبو العدوس أستاذ البلاغة العربية	عضواً	.....

الإهـــداء

إلى ألـق الوجود و شذى الحياة

إلى ينابيع المحبة المتدفقـة

إلى والديّ

بهما يتقد الحلم حقيقةً

ومعهما يكون لانبلاجه معنى

إليهما كل الحب

ياسمين

الشكر والتقدير

لله الشكر والحمد من قبل ومن بعد

في البدء كل الشكر وعظيم الامتنان أزجي بهما إلـــى أســتاذي ومشرفي الدكتور: عبد اللّه عنبر لما بثه فيَّ من عزيمة متجددة وإرادة تذلل الصعاب لإتمام هذه الدراسة واشكره على توجيهاته التـــي أفـدت منها في رسالتي.

وفي هذا المقام اقدم شكري العميق وتقديري البالغ إلى الأساتذة: الأستاذ الدكتور نهاد الموسى والأستاذ الدكتور محمد بركات أبو علـــي والأستاذ الدكتور يوسف أبو العدوس ، لتكرمهم بقبول مناقشة رسالتي.

ولا يفوتني توجيه شكر خاص إلى أسرتي، أشقائي (هيثم، عمـر، منى، هلا، أسل) الذين حملوا معي عبئاً ما كنت لأطيقه وحدي.

وكل الشكر وعميق المحبة إلى نجود الأخت والصديقـــة، التـــي تقاسمت وإياها شهد العلم ومر التعلم.

وشكرا جزيلا لكل من مد لي عونا لإنجاز هذه الرسالة.

الملخّـــــــــــص

أصول التّفكير النّحوي في أمالي ابن الشّجري

(مقاربة دلالية)

إعداد الطالبـــــة: ياسمين سعد الموســـــــــى

إشراف الدكتور: عبد الله عنبـــــــر

عرف الدّرس النحوي العربي ابن الشّجري علَماً بَارزاً من أئمة النحو في القرنين الخامس والسادس الهجريين، تصدّر للتدريس في بغداد نحو سبعين عاماً ،تتلمذ على يديه خلالها الكثيرون أوسعهم شهرةً ابن الأنباري، وقد اشتهر بكونه مؤلف الأمالي اللغوية ،وصاحب الحماسة الشجرية التي دوّت شهرتها في الآفاق ، و قد أفاد ابن الشجري إفادةً واضحةً وبيّنةً مِمّن سبقوه من النحاة واللغويين، مما انعكس على مؤلفاته، فكان بذلك مرجعاً لمن لحقوه في النحو وفي اللّغة وفي الأدب نظراً لمَا تركه من مصنّفاتٍ فيها كلّها،مشكلاً بذلك حلقة وصل بين النحاة المتقدمين والمتأخرين.

وقد كان ابن الشجري محطَّ اهتمام بعضَ الدّراسات التي وقفت على مؤلفه(الأمالي)،بالدرس والتّمحيص لاستخلاص آرائه ،ووضعه في المكان اللائق الذي يستحق بين النحاة واللغويين.

وتأتي هذه الدراسة في سياق إعادة النظر في التّراث العربي بقصد مقاربته في ضوء الأنظار اللّسانية الحديثة وتبيان الملامح اللّسانية التي ينطوي عليها .

وقد قامت هذه الدراسة على محورين رئيسين هما:

الأول: تأصيل فكر ابن الشجري والكشف عن أصول التّفكير النّحوي التي تمثّلها في أماليه، لمعرفة الدور الذي احتلّه بين المرجعيات القديمة.

الثاني: مقاربة أنظار ابن الشّجري النحوية والدّلالية في ضوء الأنظار اللّسانية الحديثة، لوضعها في السّياق اللّساني الذي يليق بها.

ويظهر استعراض الفكر النحوي لابن الشجري أنه يأتلف ضمن محاور عدة هي:

أولاً : اعتناء ابن الشجري بدور المعنى في تفسير الظاهرة اللغوية.

ثانياً : استحكام نظرية العامل النحوي في فكر ابن الشجري وامتداد تأثيرها إلى كل أماليه.

وقد انتظمت هذه الدّراسة في تمهيدٍ وفصولٍ أربع:

عرّف التّمهيد بشخصية ابن الشّجري، حياته، وفاته، شيوخه، تلاميذه، مصنّفاته، والأمالي مدار هذه الدّراسة.

أما الفصل الأول فقد بين أصول التّفكير النحوي التي استند إليها ابن الشّجري في توجيه الظّواهر اللّغوية وأبان عن أسلوبه في القياس والتّعليل، مستثمراً الأنظار اللّغوية الحديثة في التّقريب بين نحو ابن الشّجري والدّرس اللّساني الحديث.

بينما عرض الفصل الثاني لأثر نظرية العامل في توجيه التّركيب اللّغوي عند ابن الشّجري، وكشف عن مدى تحكم نظرية العامل وتأثيرها على فكره ونتاجه،مبيناً عن ألوان منهجية تمازجت بنتاجه لتكّون جملة من الأنظار اللسانية العربية.

أمّا الفصل الثالث فقد حاول استشراف أصول النظر النحوي القديم في ضوء المناهج المعاصرة واستثمار طرق النظر الأسلوبي في تصنيف الأبواب النحوية التي تنتظمها أمالي ابن الشّجري .

وجاء الفصل الرابع ليعتني بدراسة بعض الظّواهر اللّغوية التي جاءت في الأمالي دراسة تحويلية، فعرض للحذف عند ابن الشّجري، ورصد توسّعه في معالجته في الشّكل والمضمون.

واختتمت الدراسة بصفوة ما توصلت إليه من نتائج.

وتســـتند هذه الدّراسة إلى حوار المناهج في محاولة منها للكشف عن موقع تفكير ابن الشجري النحوي، إذ تعاضدت مجموعة من المناهج في سبيل ذلك ومنها: (التوليدي والتحويلي و الوصفي و المعياري والبنيوي).

المقدّمـــة :

تقع هذه الدّراسة ضمن دائرة إعادة النّظر في النّحو القديم وَفق منـــاهج التّحليـل اللّساني الحديث ،فهي محاولة للكشف عن الأصول التي اعتمدَها ابن الشّجري في توجيـه الظّاهرة اللّغوية،إذ يلاحظ أنّ كثيراً مِنَ الأنظار التي توزّعتها كتب النحو واللّغة العربيـة تنطوي على أسسٍ لسانيّة متفرّقة لم تتّخذ لديهم سِمة المنهج أو شـــكل النظريـة، لكنـها انتظمت لدى المدارس اللّغوية الحديثة لتشكّل نظرياتٍ لسانيةً عالميةً.ممّا يجعـل اكتنـاه ملحظ التّشابه الفكري بين فكر ابن الشّجري النحوي وتلك النّظريات اللّسانية أحد أهداف هذه الدراسة

ويعزى سبب اختياري لهذا الموضوع إلى أنّ كلّ الدّراســـات السّـابقة للأمـالي الشّجرية لم تخرج عن كونها دراسات تقليدية وهي تتمثّل فيما يأتي:

أولاً: (ابن الشجري ومنهجه في النحو)، عبد المنعم التكريتي ،كانت هذه الدراسة الأولـى التي تناولت كتاب ابن الشجري بالدرس والتمحيص ,وكان الهدف منـها توضيـح منهج ابن الشجري النحوي ،واستخلاص آرائه التي تابع فيـها النحـاة قبلـه مـن بصريين و كوفيين ،وخصَّ آراءه التي انفرد بها في فصل خاص .ووقف فيها علـى المؤثرات التي شكّلت فكرَه النحوي ومنهجَه، وموقَفه من شواهد النحـو ،ومـن القياس والعلة. وقد انصبَّ اهتمام هذه الدراسة على توضيح الأسس التي انبنى عليها منهج ابن الشجري ،وكانت أبوابها تقليدية من حيث الطرح وأسلوب المعالجة.

ثانياً: (الأمالي في اللغة والأدب حتى أواخر القرن الخامس الهجري)، سامة حبّاس (رسالة ماجستير)، اقتصر تناول هذه الدراسة للأمالي الشجرية بوصفها أحد كتب الأمـالي في النحو واللغة، لذا جاء حديثها عنها عاماً موجزاً يخدم الدراسة في التعريف بـهذا الكتاب ووضعه في السياق المناسب.

ثالثاً: الدراسة التي جاءت في مقدمة تحقيق محمود الطناحي للأمـــالي. كـانت تقليديـة اشتملت على تعريف بابن الشّجري، وبكتاب الأمالي، وبالموضوعات التي احتواها، وأسلوب ابن الشّجري في الأمالي. أيْ أنّها تشكل ضرورةً لابدّ منها في بدايـــة أي كتاب محقق.

لذا استندت هذه الدراسة إلى ما توصلت إليه الدراسات السابقة، محاولة الانطـلاق منها إلى تشكيل رؤى ابن الشجري الفكرية وفق النظر اللساني الحديث، لوضع نظريتـه في السياق الذي تستحقه في الدراسات اللسانية الحديثة.

والملاحظ أنّ قراءةَ أمالي ابن الشّجري تكشف أنّ الدلالةً تشكلُ مرجعيةً يستندُ إليها ابن الشّجري في تفسير الظّاهرة اللغوية. وهذا بدا في مناهج النظر اللّساني الحديـث التـي تحاول إعادة النظر في دراسة النحو العربي وفق هذا المستوى، فالنحـاة العـرب كـانوا يضمرون جامعاً ملوناً من المناهج فلم يستندوا إلى منهج واحد ،فقد لوّنوا بين تلك المناهج ،لذا هدفت هذه الدراسة إلى إظهار المستوى الدلالي عند ابن الشّجري الذي يتشكّل وفـق الأنساق التالية:

١.مستوى إبانته عن المعنى المعجمي لمفردات نصوصه.

٢.طريقته في تفسير النصوص ومحاكمتها تشير إلى استئناسه بما توحيه الألفاظ (من خلال التركيب والسياق) من معنى.

٣.تقدم المعنى لديه في حالات تصادم المعنى والإعراب .

٤.ربطه بين تغير وظيفة الكلمة لتغير معناها وهو ما عُرِفَ لديه بـــ(حمل كلمة على معنى كلمة أخرى) أو (التضمين) حيث ذكر قدراً طيباً من الأمثلة على ذلك.

٥.تفريقه بين الأدوات المتشابهة في العمل وفق المقام.

٦.تنبّهه إلى الاستبدال بين الصّيغ إذ يرصد أنّ إبدال صيغة محل أخرى يُضفي فرادة أسلوبية على التركيب ومن ثم على المعنى حيث تزيد دلالته الإبلاغية.

وتتألف هذه الدراسة من تمهيد وفصول أربع:

عرّف التّمهيد بشخصية ابن الشّجري (نسبه، ولادته، وفاته، شيوخه، تلاميذه، مكانته العلمية، مؤلفاته)، وبكتاب (الأمالي) كاشفاً عن قيمته العلمية ونسق ترتيبه.

الفصل الأول: بحث في أصلين من أصول التفكير النحوي عند ابن الشّجري، وهما:

١)القياس حيث اشتمل الفصل على: مفهومه، أركانه، القياس عند القدماء، القياس عند المحدثين، والقياس والأصول والفروع عند كل من: النحاة، المحدثين، وابن الشجري معزّزاً بأمثلةٍ تطبيقيةٍ توضّح المراد وتخدم هدف الفصل في تأصيل الأنساق التي يصدر عنها ابن الشجري في قياسه وتعليله في ضوء المرجعيات القديمة والنظر اللساني الحديث.

٢)التعليل النحوي : وبدأ بعرض مفهوم التّعليل (لغةً، واصطلاحاً)، ثم انتقل إلى استعراضٍ للتّعليل عند بعض النحاة ،والمحدثين، ثم وقف بنا على مرتكزات العلّة النحوية عند النحاة وتطبيق ذلك عند ابن الشّجري، وكشف الفصل أنّ ابن الشّجري وبالرّغم من كونه من النحاة المتأخرين لم يتأثر بما داخل النحو آنذاك من فلسفة ومنطق. واستقى تأثرُهُ مباشرةً من النحاة الأوائل.

الفصل الثاني: جاء هذا الفصل كاشفاً عن طرق توجيه ابن الشّجري للظّواهر اللغوية والعلاقات التركيبية بين عناصر الجملة ،وتوجيهه لظاهرة التقدير وموضحاً تأثر ابن الشّجري بنظرية العامل في بيانه عن العلاقة بين الإعراب والمعنى ،وابرز هذا الفصل مدى اعتماد ابن الشّجري على المعنى في تفسير الظّاهرة اللغوية،مقارباً بين ما جاء به ابن الشجري والملاحظ البنيوية ، التي تمثّلت في التحليل إلى المؤلفات المباشرة و ما قابله من تقسيم الجمل إلى جمل لها محل من الإعراب وجمل لا محل لها،كما تمثّل في الاستبدال الذي وافى تصنيفه للأدوات اعتماداً على التّشابه الوظيفي وإدراكه لإمكانية التبادل بين المفردات بناء على التشابه الوظيفي. وقد مُهد لذلك بالتّعريف بنظرية العامل وأثرها في توجيه التّركيب اللغوي وآراء النحاة القدماء والمحدثين فيها ثم الإبانة عن موقع ابن الشّجري منها.

بنظرية العامل وأثرها في توجيه التّركيب اللغوي وآراء النحاة القدماء والمحدثين فيها ثم الإبانة عن موقع ابن الشّجري منها.

الفصل الثالث: جاء هذا الفصل ليكون دراسة تطبيقية تعتمد المعنى لتبويب الموضوعات النحوية التي ضمها كتاب ابن الشجري ودراستها أسلوبياً وهي :

(أسلوب المدح والذم ،أسلوب التّعجب، أسلوب التحذير، أسلوب الاستفهام، أسلوب الشرط، أسلوب النداء).

وقد بدأ الفصل بتوضيح المنهج الذي صدر عنه النحاة في تبويبهم للموضوعات النحوية وفق نظرية العامل، وهكذا أظهرت الدراسة أنّ تصنيف الأبواب النحوية وفق النظر الأسلوبي يمثّل خطوة متقدمة لإعادة النظر في تصنيفات النحاة التي تستند إلى نظرية العامل.

الفصل الرابع: تناول هذا الفصل عناصر التحويل في أمالي ابن الشجري متمثلة في: الحذف، التقديم والتأخير، والزيادة وذلك لبيان الأثر الدلالي الناتج عن التّحولات التي تكتنف بنية الجملة، ويكشف هذا الفصل عن قدرة القواعد التحويلية في إعادة الظاهرة اللغوية إلى بنية الأصل، بحثاً عن العلاقة بين البنيتين السطحية والعميقة، فظاهر العبارة ليس كل شئ بل هناك مستوى مثالي قد لا يتحقق في واقع العبارة المحسوسة، وإنما يتأتى عن طريق التقدير من أجل بناء منظومة لغوية مثالية .

تمهيد

التعريف بكتاب الأمالي

أثر ابن الشجري في الدراسات النحوية

مذهب ابن الشجري النحوي

عصر ابن الشجري

عـــاش ابـــن الشجري في بغداد ، في فترة حكم السلاجقة (٤٤٧-٥٩٠هـــ) الذين دخلـــوا إليها عام سبعة وأربعين وأربعمائة بقيادة طغرلبك، وأعادوا الخليفة العباسي القائم بأمر الله إلى بغداد. وأعادوا الخطبة باسمه وأزالوا حكم بني بويه ووثقوا علاقتهم بالخليفة.

وقد عاصر ابن الشجري من خلفاء العباسيين ، القائم بأمر الله (٤٦٧هـــ) والمقتدي بأمـــر الله (٤٨٧هـــ) ، والمستظهر بالله (٥١٢هـــ) والمسترشد بالله (٥٢٩هـــ) والراشد بالله (٥٣٢هـــ) وتوفي في عصر الخليفة المقتفي لأمر الله (٥٥٥هـــ) .

أما عن الحركة الثقافية والعلمية في ظل الدولة السلجوقية، فقد ازدهر التعليم فيها وعمـــرت مجـــالس العلم بالطلاب، وزخرت المكتبات بالتآليف في مختلف فروع الثقافة، وامتد النشاط العلمي ليشمل العالم الإسلامي آنذاك.

وشهدت بغداد في هذا العصر تأسيس أول مدرسة (٤٥٧هـــ) شيدها (نظام الملك) الوزيـــر الســـلجوقي وسميت بـــ(النظامية)، ومن ثم تم التوسع في إنشاء المدارس، حتى شـــملت باقـــي المـــدن، وكان هدفه الأساسي من إقامة تلك المدارس نشر المذهب السني ومحاربة الشيعة والباطنية. [١].

---

[١] حسين أمين ، تاريخ العراق في العصر السلجوقي ، ص ١٣٠

ابن الشجري: نسبه، ولادته، وفاته، شيوخه، تلاميذه، أخلاقه

هو الشريف ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن عبد الله الحسني، ينتهي نسبه إلى الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما. ويعرف بابن الشجري وقد اختلف في نسبته، فقيل إنها إما نسبةً إلى أمه[١]، أو نسبةً إلى شجرة، وهي قرية من أعمال المدينة [٢]، أو إلى أحد أجداده واسمه شجرة [٣].

ولد ابن الشجري ببغداد في شهر رمضان، سنة خمسين وأربعمائة ونشأ وترعرع في عائلة علوية وفرت له جواً دينياً فشب على عاداتها وتقاليدها حتى أصبحت له شخصية دينية متميزة جعلته موضع احترام الناس وأهلته ليصبح فيما بعد نقيب الطالبيين*.

عاش ابن الشجري طويلاً، كما ذكر الذهبي : " طال عمره . . ومُتِّع بحواسه وجوارحه"[٤]، وتوفي في خلافة المقتفي في بغداد في شهر رمضان سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة عن اثنتين وتسعين سنةً وتم دفنه في داره بالكرخ، وأم الناس في الصلاة عليه أبو الحسن علي بن الحسين الغزنوي الواعظ [٥].

والشجري بفتح الشين المعجمة والجيم وبعدها راء .

---

[١] ياقوت الحموي، معجم الأدباء ، المجلد السادس ، ص ٢٧٧٥.

[٢] ابن خلكان، وفيات الأعيان، م٦، ص ٤٥.

[٣] استبعد صاحب (الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة، صدر الدين السيد علي خان المدني الشيرازي أن يكون له جد اسمهشجرة ، ص ٥١٨-٥١٩.

* والمراد بالنقيب عند السادات : الرجل الذي يكفلهم ويحفظ أنسابهم من أن يدخلها أو يخرج عنها أحد . وجاء في حديث عبادة بن الصامت: " وكان النقباء جمع نقيب ، وهو كالعريف على القوم المقدم عليهم، الذي يتعرف أخبارهم، وينقب عن أحوالهم، أي يفتش وكان النبي (ص) قد جعل ليلة العقبة كل واحد من الجماعة الذين بايعوه بها نقيباً على قومه وجماعته، ليأخذوا عليهم الإسلام، ويعرفوهم شرائطه . وكانوا أثني عشر نقيباً كلهم من الأنصار ، وكان عبادة بن الصامت منهم وقيل : النقيب الرئيس الأكبر (لسان العرب، مادة نقب).

[٤] الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والإعلام، ص١٢٩.

[٥] القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، المجلد الثالث، ص: ٣٥٦.

شيوخه :

يعد ابن الشجري من مشاهير علماء بغداد في القرنين الخامس والسادس الهجريين، وقـد وصـل إلى مكانته العلمية المتميزة نتيجة لتتلمذه على يد شيوخ كثيرين من علماء عصره وأهمهم:

١- الشريف أبو المعمّر يحيى بن محمد بن طباطبا العلوي (ت ٤٧٨هـ).

٢- أبو الحسن بن فضال المجاشعي القيرواني (ت ٤٧٩هـ).

٣- أبـو زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ) وهو من أئمة الأدب والنحو واللغة، أخذ عنه ابن الشجري الأدب .

وقـد نقل أبو البركات الأنباري عن أستاذه ابن الشجري سلسلة أساتذته. ابتداء من أبي المعمر بن طباطبا، وصولاً إلى الإمام علي كرم الله وجهه[1].

تلاميذه :

قصـد ابن الشجري عدد كبير من طالبي العلم ومحبيه نظراً لمكانته العلمية وعلو شأنه، وطول الفترة التي تصدى فيها للتدريس - وهي سبعون سنة .

وكـان يعقـد حلقة علمية بجامع المنصور يوم الجمعة، إضافة إلى جلوسه للناس جلوسـاً عاماً يقرئهم الأدب والنحو واللغة كما تدل على ذلك مجالس أماليه المؤرخة في يومي السبت والثلاثاء .

ومن أشهر تلاميذه :

---

[1] ابن الأنباري ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص ٣٠٢.

فـــي القـــرن السادس، وقد كان معتزاً بأستاذه مشيداً بعلمه ، وترجم له في كتاب (نزهة الألباء) .

٢- أبـــو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (٥٦٢هـــ) صاحب كتاب (الأنساب) ، وقد قرأ على ابن الشجري جزءاً من أمالي ثعلب .

٣- أبو الغنائم حبشي بن محمد بن شعيب الواسطي الضرير (ت ٥٦٥هـــ) .

٤- ابـــن الخشـــاب أبو محمد عبد الله بن أحمد المعروف بابن الخشاب النحوي (ت ٥٦٧هـــ) ، وهو صاحب كتاب (المرتجل في شرح الجمل) . وقد ألف ابن الشجري كتاب (الانتصار) رداً على انتقادات ابن الخشاب له .

أخلاقه :

عُـــرف ابن الشجري من خلال من تتلمذوا على يديه ومن خلال من ترجموا له ، بســـمو أخلاقه، واشتهر بوقاره وحسن حديثه ومن ذلك ما ذكره عنه ابن الأنباري: "كان وقوراً في مجلسه، ذا سمت حسن، لا يكاد يتكلم في مجلسه بكلمة إلا وتتضمن أدب نفس أو أدب درس، ولقد اختصم إليه رجلان من العلويين فجعل أحدهما يشكو من الآخر، فقال له الشريف : يا بني احتمل، فإن الاحتمال مقبرة المعايب"[١].

مكانته العلمية :

حظـــي ابن الشجري بمكانةٍ علمية متميزة في عهده، وهذا جلي مما ذكرته عنه كتـــب الـــتراجم إضافة إلى إشادة ابن الأنباري به، وقد وصفه ياقوت بقوله: "كان أوحـــد زمانه وفرد أوانه في علم العربية، ومعرفة اللغة وأشعار العرب وأيامها وأحوالها متضلعاً في الأدب كامل الفضل . . . واقرأ النحو سبعين سنةً "[٢].

---

[١] نزهة الألباء ، ص ٣٠١.

[٢] ياقوت، معجم الأدباء ٦/٢٧٧٥ .

ووصفه الذهبي بأنه : (أحد الأئمة الأعلام في علم اللسان)[1].

مصنفاته :

احتلَّ ابن الشجري منزلة علمية رفيعة أتاحت له زعامة النحو في بغداد في عصره. وكان لا بد من وجود تصانيف له يبسط فيها آراءه ويعرض ما تجمع لديه من مخزون معرفي ، وقد ترك لنا العديد من المصنفات في النحو واللغة ، والأدب .

وقد عزا محمود الطناحي محقق الأمالي سبب قلة مصنفات ابن الشجري على الرغم من طول عمره إلى انصرافه إلى الإقراء والتدريس منذ صباه، وأنا أضيف إلى ذلك سبباً آخر هو انشغال ابن الشجري بمنصب نقيب الطالبيين وما ترتب على ذلك من تنقل وأسفار. وتقسم مصنفات ابن الشجري إلى مطبوعة وهي :

١- الأمالي: أمالي ابن الشجري، أكثر تصانيفه شهرةً وذيوعاً، وأغزرها علماً، ضمنه أربعة وثمانين مجلساً، حوت في معظمها مسائل نحوية وإعرابية، إضافةً إلى بعض المسائل البلاغية والعروضية واللغوية.

وكتاب الأمالي محقق ومطبوع، الطبعة الأولى في دائرة المعارف العثمانية، بحيدر أباد - الهند سنة ١٣٤٩هـ في جزءين، الأول ينتهي بالمجلس الخامس والأربعين، ووقف الثاني في أثناء المجلس الثامن والسبعين. وقد قام بتحقيق هذه الطبعة كل من: حبيب عبد الله بن حمد العلوي، وعبد الرحمن اليماني، والسيد زين العابدين الموسوي .

طُبع مرة أخرى في مصر ، بمطبعة الأمانة سنة ١٩٣٠م واقتصر الطبع على الجزء الأول فقط ، وقد تضمن هذا الجزء تسعة وأربعين مجلساً.

وقام بتحقيقه الشيخ مصطفى عبد الخالق محمد .

طَبَع حاتم الضامن تتمة المجالس التي لم ينشرها محقّقو الطبعة الأولى وضمّنها المجالس النّاقصة (من المجلس الثامن والسبعين حتى المجلس الرابع والثمانين) وسمّاها

---

[1] الذهبي ، تاريخ الإسلام، ص ١٢٩.

(ما لم ينشر من الأمالي الشجرية). ثم قام محمود الطناحي بدراسة كتاب الأمالي وتحقيقه، وطبعه في عام ١٩٩٢.

٢-الحماسة : هي مجموعة قصائد ومقطوعات وأبيات مختارة لشعراء من العصر الجاهلي وصدر الإسلام والعصرين الأموي والعباسي ، وقد ذاعت شهرتها وعُرفت حتى نافست حماسة أبي تمام، وقال عنها ابن خلكان: "ضاهى به حماسة أبي تمام الطائي وهو كتابٌ غريبٌ مليحٌ أحسن فيه"[١]. وهو كتابٌ محققٌ ومطبوع.

٣-مختارات أشعار العرب ، ويسمى ديوان مختارات الشعراء ، وعرف بمختارات ابن الشجري ، (انتقى فيه بعض عيون القصائد العربية وشرحها شرحاً لغوياً وأدبياً، وفيه يختار الجيد ويذكر رواته واختلاف الرواة ويسجل آراءه النقدية والأدبية)[٢]، وقد طبع ثلاث مرات. أما بقية مصنفاته فلم يكتب لها الوصول إلينا، وهي :

١-شرح التصريف الملوكي لابن جني .

٢-شرح اللمع لابن جني .

٣-ما اتفق لفظه واختلف معناه .

٤-الرد على (المعلم) . وهو كتاب في الرد على أبي الكرم بن الدباس.[٣]

٥-الانتصار وهذا الكتاب ضمنه رده على ابن الخشاب.

٦-شرح لامية العرب للشنفري : وهذا الشرح ذكره محقق الأمالي ضمن مصنفات ابن الشجري .

---

[١] وفيات الأعيان ٦/٤٥.

[٢] ابن الشجري، مختارات شعراء العرب، المقدمة (جـ).

[٣] هو المبارك بن الفاخر بن محمد النحوي البغدادي (ت ٥٠٠هـ)، نزهة الألباء، ص٢٨١-٢٨٣.

الأمالي الشجرية

إن المقصـــود بالأمالـــي " هـــو جمع الإملاء، وهو أن يقعد عالم وحوله تلامذته بالمحابـــر والقراطـــيس فيـــتكلم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم، ويكتبه التلامذة، فيصير كتاباً ويسمونه الإملاء والأمالي " [١].

وقـــد شـــاعت ظاهرة الأمالي عندما انتشرت حلقات العلم في كل مكان، حتى إنّ صاحب كشف الظنون أحصى لنا ثلاثةً وستين كتاب أمالي تنوعت موضوعاتها بين اللغة والأدب والنحو والحديث ، أما اشهر تلك الأمالي في علوم العربية ، فهي :

١- أمالي ثعلب (٢٩١هـــ) وتُعرف باسم مجالس ثعلب .

٢- أمالي الزّجّاجي (ت ٣٤٠هـــ) .

٣- أمالي القالي (ت ٣٥٦هـــ) وهي أكثرها شهرةً .

٤- أمالي المرتضى (ت ٤٣٦هـــ) وتُسمّى غُرَرُ الفوائد ودُرَرُ القلائد .

٥- أمالـــي ابن الشّجري وهناك كتابان تحت هذا الاسم : أمالي ابن الشجري ومؤلفه المرشـــد بـــالله الـــزّيدي (ت ٤٧٩هـــ) ، وهو ينتمي إلى عائلة الشجري - غير التي ينتسب إليها ابن الشجري أبو السعادات .

وأمالـــيه في أخبار رسول الله (ص) ويحوي أربعين حديثاً ، وهو مطبوع بمطبعة الفجالة بمصر سنة ١٣٧٦هـــ [٢].

وأمالي ابن الشجري - موضوع هذه الدراسة .

---

[١] حاجي خليفة، كشف الظنون ١/١٨٠.

[٢] التكريتي، ابن الشجري ومنهجه في النحو : ص ٥٣ .

قيمة أمالي ابن الشجري :

حظي كتاب الأمالي باهتمام العلماء وثنائهم عليه، مما أتاح له الذيوع والانتشار، حتى عُد من أبرز كتب عصره ومرجعاً يعتد به لكثير من النحاة ممن عاصروه أو جاءوا من بعده وأفادوا منه كابن الأنباري وابن هشام وغيرهما .

ويعد أمالي ابن الشجري أكبر كتب الأمالي حجماً وأكثرها تنوعاً ، حيث ضم أربعة وثمانين مجلساً، جمع فيها ابن الشجري مسائل من النحو والصرف واللغة والأدب والعروض والبلاغة والتاريخ والأخبار، وكان للنحو النصيب الأكبر من أماليه وبه عوف بـ (الأمالي النحوية) .

وقد حظي كتاب الأمالي بثناء العلماء عليه بسبب قيمته العلمية، فهذا ابن الأنباري يقول عنه : " وأملى كتاب (الأمالي) وهو كتابٌ نفيسٌ كثير الفائدة يشمل على فنون من علم الأدب"[١].

وهكذا فإن الناظر في الأمالي لا يشعر بالملل والنفور من تأمل مسائل هذا الكتاب إذ تخرج بين الفنية والأخرى من النحو إلى قصص مسلية مفيدة وأشعارٍ منتقاة بعناية وذوق، نقف فيها على شروحات لطيفة وتفسيرات لغوية تعكس ثقافة ابن الشجري العميقة. وبذا تكون قد تنوعت استفادتك منه نحواً وأدباً ولغة وغير ذلك مما يشتمله الكتاب من مسائل . مما دفع ياقوت إلىٰ تسجيل انطباعه عنه بالقول : " وصنف الأمالي، وهو أكبر تصانيفه وأمتعها"[٢].

ولم ينحصر الثناء على الأمالي في القدماء بل وصل إلينا فهذا مصطفى صادق الرافعي يقول مثنياً عليه: "إن خاتمة أهل الإملاء على طريقة المتقدمين هو إمام العربية في عصره ابن الشجري"[٣] ويطالعنا محقق الأمالي بتقديم لطيف يقف بنا من خلاله على القيمة التي لمسها في الأمالي قائلاً: "فهذا إمامٌ من أئمة العربية، وكتابه أصلٌ من أصولها، لم يؤد حظه من الدرس والتأمل ، وكاد الرجوع إليه ينحصر في دائرة تخريج الشعر

---

[١] نزهة الألباء ، ص ٣٠٠.

[٢] ياقوت، معجم الأدباء ٦/٣٧٧٥.

[٣] مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب ، جـ١/٣٢٩.

وتوثيقه، ومن عجبٍ أن يظل هذا الكتاب بعيداً عن ميدان الدراسات النحوية مع أنه اشتمل على جملة صالحةٍ من أصول النحو وفروعه، بل إنه عرض لمسائل منه تكاد لا توجد في كتب النحو المتداولة " [١].

وتتجلى قيمة الأمالي في كونها عصارة علم ابن الشجري وخلاصة خبراته التعليمية التي امتدت سبعين عاماً حافلة بالعلم والعطاء، صارت إليه فيها رئاسة النحو، وتجمعت لديه حفيظة معرفية ضخمة، فطرح فيها ثمرات أفكاره، وأملاها حصيلة علمه وثقافته، فجاء كتاباً زاخراً بعلوم شتى يكشف لنا عقليات علمائنا آنذاك الذين كانوا يتوافرون على أكثر من علمٍ، فحوى كتابه زهرات من بساتين متنوعة تصدر فيها النحو فكان سيدها، ثم تلاه الصرف فاللغة فالأدب والبلاغة فالعروض فالتاريخ فالأخبار.

ويضاف إلى قيمة الأمالي تفردها بين الامالي، بظاهرة التأريخ للمجالس .

وهكذا فإن سعة هذه الأمالي وكونها أكبر الأمالي حجماً ، وأكثرها تنوعاً في الموضوعات، وغلبة النحو عليها، جعلها (تتوج الأمالي النحوية كما توجت أمالي القالي الأمالي الأدبية اللغوية)[٢].

---

[١] الأمالي، المقدمة ، ص ٣.

[٢] سامية محمد حباس، الأمالي في اللغة والأدب حتى أواخر القرن الخامس الهجري، ص ٢١٥.

المخـــتلفة لاحظت أن ابن الشجري حاول التزام نسق معين في ترتيب الأمالي، وذلك في المجالس التي تتابع فيها حديثه عن الحذف، والمجالس التي أفردها للحديث عن الأدوات النحوية، ومجالس علم المعاني، كما تتابعت لديه مجالس أدبية تحدث فيها عن شرح بعض القصائد، إضافةً إلى تخصيص ابن الشجري آخر ثلاثة مجالس لشرح أبيات للمتنبي .

ويـــبدو أن أسلوب الإملاء تحكم بتسلسل وترتيب الموضوعات وهذا يدل على أن فكـــرة الترتيب والتواصل الموضوعي والتماسك النصي لم تغب عن ذهن ابن الشجري وإنّمـــا كانـــت حاضرة في فكره كلما أتيح له ذلك . قد شكل لي تشتت الموضوعات عبئاً كبيراً في تتبع الموضوعات التي ترجع إلى باب واحد .

موضوعات الأمالي :

١- النحو والصرف : بنى ابن الشجري كتابهُ عليهما ، وجاءت جل مسائله في النحو ومعالجة ظواهر الإعراب ، كما اعتنى بالصرف وتداخلت فيه مسائله مع النحو، ولذا فإن أمالي ابن الشجري هو كتابٌ نحوي في المرتبة الأولى، مما جعل البغدادي يعده مرجعاً من مراجعه في دراسة النحو .

٢- اللغـــة : اهـــتم ابن الشجري بهذا الموضوع اهتماماً بالغاً جعله يأتي في المرتبة الثانـــية بعـــد الصرف والنحو، وتمثل ذلك الاهتمام بما أفرده من مجالس لشرح اللغة دلالـــة واشتقاقاً ، وطرح ذلك من خلال النصوص الأدبية التي أوردها فشرح غريب المفـــردات فيها ، وأبان عن دلالات المعاني . لمفردات الشواهد المختلفة، واعتد ابن الشـــجري بالفصـــيح من الكلام وقدم بعض اللغات على غيرها كما في قوله (واللغة العلـــيا عندي)، وأشار إلى لهجات القبائل والفروق بينها ، وكانت له شخصية لغوية متميزة تمثلت في إبداء آرائه فيما اختلف فيه النحاة، وتفريقه بين بعض الصيغ تفريقاً دقـــيقاً، مـــثل تفـــريقه بين السماع والاستماع بالقول: "إنّ السّماع هو القولُ المسموع والاستماع في أصل وضعه هو الإصغاء إلى المسموع" [١].

---

[١] المجلس التاسع والأربعون ، ص ٢٣٤.

ولا يحتاج قارئ الأمالي مع هذا الحشد الهائل للشروح اللغوية إلى معجم يوضح له ما استغلق عليه فهمه، لأنه لم يترك مفردة غريبة إلا أبان عن معناها، ومثّل عليها بما يحفظ من شواهد مما كان يقوده إلى الاستطراد في كثير من الأحيان.

ويعكس هذا الاهتمام الكبير بتفسير المفردات أمران أولهما [١]: ما يتمتع به ابن الشجري من ثقافة لغوية ضخمة، ثانيهما: الطابع التعليمي للأمالي وكون ابن الشجري معلماً تمرّس في التدريس وطال عهده به مما شكل لديه كل تلك الحصيلة الهائلة من التفسيرات والشروح اللغوية وقد تابع ابن الشجري من سبقه من المفسرين وأخذ عنهم، وأضاف إليهم، ويبدو أنه لم يسلم من الوقوع في الخطأ ومن ذلك ما أورده في تفسير (العل والنهل)[٢]، قائلاً: "والعلّ: الشرب الأول، والنهل الشرب الثاني" ، وهو بذلك يخالف كتب اللغة.

٣- البلاغة في الأمالي: تطرق ابن الشجري إلى بعض القضايا البلاغية ، وذلك كعادة كل العلماء العرب الذين اعتادوا الخوض في عددٍ من العلوم، ومن القضايا البلاغية التي طرحها في أماليه :

١- المعاني [٣] تحدث عن الخبر والإنشاء وفرق بينهما .

٢- البيان: وفيه حديث عن التشبيه والاستعارة وعن البديع فأورد أمثلةً للترصيع والتضمين والطباق وغيرها .

٤- الأدب في الأمالي: احتل ابن الشجري مكاناً راسخاً في الأدب ، بفضل مؤلفيه المشهورين ، الحماسة ومختارات أشعار العرب فضلاً عمّا أورده في أماليه من شواهد أدبية وقصائد منتقاة .

---

[١] المجلس التاسع والأربعون.

[٢] جاء في لسان العرب أن العلّ هو (الشربة الثانية (مادة علل) ، والنهل : هو أول الشرب (مادة نهل).

[٣] من المجلس الحادي والثلاثين – المجلس الثالث والثلاثين.

٥- العروض والقوافي في الأمالي: تناول ابن الشجري في ثنايا كتابه مسائل متفرقة عن علم العروض والقوافي.

٦- القراءات في الأمالي : (تتلمذ ابن الشجري في القراءات على أبيه)[١] لذا فقد عنى ابـــن الشجري بالقراءات ، إذ كان يورد بين شواهده ما تواتر منها وما شذ وهو بذلك مخـــالف لمـــا أثـــر عن جماعة من نحاة البصرة المتقدمين الذين طعنوا على بعض القراءات، أما ابن الشجري فقد استشهد بالقراءات، في مسائل النحو والصرف واللغة، وقوى بعض القراءات السبعة، ووجه بعض القراءات الشاذة .

اعتمد ابن الشجري في تصنيفه للأمالي على أصول مختلفة ومصادر متنوعة وقد كان يذكر بعض هذه الأصول والمصادر *.

أما عن أهم مصادر ابن الشجري التي نقل عنها وتأثر بها فهي:

١-سيبويه - أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـــ) :

يتّصـــل نســـب ابـــن الشجري العلمي بسيبويه وقد نقل ذلك ابن الأنباري، إذ كان لســـيبويه عظـــيم الأثر على ابن الشجري في تكوين شخصيته النحوية، لذا فقد أكثر من الـــنقل عن سيبويه والاستشهاد بكلامه والاحتجاج بآرائه، وشرح أقواله وبسط القول فيها لتلاميذه .

٢-الفارسي - أبو علي الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـــ)

حفلـــت الأمالـــي بالكثير من آراء أبي علي الفارسي ، وهذا انعكاس لإجلال ابن الشجري للفارسي واعتداده بآرائه، وهذا تجلى في ثنائه عليه مع كثرة نقوله عنه،و يلاحظ أنه لم يتابعه في كل آرائه بل كان يوردها ليخالفها أحياناً [٢].

---

[١] المنتظم ٦٢/١٨ بتصرف .

* أورد ابن الشجري ذكراً لحوالي أربعة وثلاثين مصدراً في النحو واللغة والأدب .

[٢] ينظر مثلاً : المجلس الثاني والعشرون، ص ٢٢٢، والمجلس السادس والسبعون، ص ٩٨.

٣-ابن جني - أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)

يبدو أن هناك صلةً ونسباً علمياً وثيقاً بين ابن الشجري وابن جني، ومكانة خاصة يكـنها ابـن الشـجري لابن جني تمثلت في شرحه لكتابي ابن جني التصريف الملوكي، واللمع. إضافةً إلى ما حوته أماليه من آراء تابع فيها ابن الشجري ابن جني، حتى ليظهر ذلك منذ المجلس الأول الذي عرض فيه لرأي ابن جني مما ينبئ عن مكانة ابن جني عند ابـن الشـجري ، و لـم يمنع هذا الاعتزاز و تلك المكانة ابن الشجري من أن يشرح ما استغلق فهمه من أقوال ابن جني أو حتى ينتقد آراءه مصححاً لها .

٤-الهروي - علي بن حمد النحوي (نحوي ٤١٥هـ)

صاحب كتابي (الأزهية) و (اللامات)، أتُهم ابن الشجري بأنه نقل عنه في مجالسه التي عالج فيها مبحث الأدوات دونما تصريح أو إشارةٍ إلى ذلك .

وممـن أتهـم ابـن الشجري بالإغارة على جهد الهروي محمود الطناحي محقق الأمالي حيث وقف على كثير من أوجه التطابق بينهما، وقال: "وقد أفاد ابن الشجري في معالجته للأدوات من جهود العلماء السابقين، وعلى رأسهم الهروي صاحب " الأزهية" وقد أغار ابن الشجري على كثير من مباحث هذا العلم ، من غير أن ينبه عليها".[١].

أثر ابن الشجري في الدراسات النحوية واللغوية:

يمـثل ابن الشجري ومن معه من نحاة القرنين الخامس والسادس ، حلقة الوصل بين المتقدمين من النحاة والمتأخرين .

وكما تأثر ابن الشجري بالمتقدمين من النحاة وأفاد منهم، أثر فيمن بعده من النحاة بـالعلم الذي أودعه في أماليه، وظهر تأثيره في مصنفاتهم بما عالجه من مسائل الإعراب والحذوف وقد رصد دارسو أمالي ابن الشجري تأثيره في مصنفات من بعده، وفيما يأتي بيان لأهم من تأثروا بابن الشجري:

---

[١] أمالي ابن الشجري، مقدمة المحقق، ص ٩١.

١-الأنباري - أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ)

يعد ابن الأنباري من أنبه تلاميذ ابن الشجري وأوسعهم شهرةً وعنه أخذ العربية، كما ذكر ذلك ، في ترجمته لابن الشجري في خاتمة كتابه (نزهة الألباء) .

٢-ابن يعيش - يعيش بن علي بن يعيش (٦٤٣هـ) .

٣-ابن مالك - محمد بن عبد الله (٦٧٢هـ) .

٤-ابن هشام - عبد الله بن يوسف (٧٦١هـ) .

مذهب ابن الشجري النحوي

تجلى واضحاً من خلال تطوافي في الأمالي بصرية ابن الشجري بما لا يدع مجالاً للشك وقرائن ذلك اتضحت :

١-تتبعه لآراء الخليل وسيبويه والانتصار لهما على نحاة الكوفة ، ومثل ذلك ظهر في (المسألة الزنبورية) * وغيرها [١].

٢-سلسلة شيوخه التي ذكرها تلميذه الأنباري كلها من نحاة البصرة وفيها يقول : " وعنه أخذت علم العربية، وأخبرني أنه أخذه عن ابن طباطبا عن علي بن عيسى الربعي، وأخذه الربعي عن أبي علي الفارسي، وأخذه الفارسي عن أبي بكر بن السراج، وأخذه ابن السراج عن أبي العباس المبرد، وأخذه المبرد عن أبي عثمان المازني وأبي عمر الجرمي، وأخذاه عن أبي الحسن الأخفش، وأخذه الأخفش عن سيبويه . . "[٢] .

---

* المسألة الزنبورية التي سأل فيها الكسائي سيبويه كيف يقول : " كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور، (فإذا هو هي)، أم (فإذا هو إياها)، فقال سيبويه: (فإذا هو هي) ولا يجوز النصب "فقال له الكسائي: أخطأت ..." وانظر المجلس الحادي والثلاثون، ص ٣٤٨-٣٤٩ .

[١] وظهر ذلك في مسألتي (نعم) و (بئس) و(أفعل التعجب) ، إذا اختار جانب البصريين .

[٢] نزهة الألباء ، ٣٠٢.

٣-تصـــريحه: بانتمائه إلى المذهب البصري في أثناء سوقه لحجج البصريين في فعلية (أفعل التعجب): بالقول " لأصحابنا " وقوله : " ومن أدلة مذهبنا " [١].

٤-مهاجمة ابن الشجري علانية للكوفيين، حيث عقب في أحد المجالس على رأي الكسائي بـــالقول : " ولنحاة الكوفة في أكثر كلامهم تهاويل فارغةٌ من حقيقـــة"[٢]، إضافة إلى ما ذكره من مسائل خلافية انتصر في جلها للبصريين ورد على الكوفيين[٣].

٥-إن فكرة العامل مستحكمة عند ابن الشجري، تمد بظلالها على كل أماليه وتكاد تفصح عـــن نفســـها وتتكشف في كل مسألة إعرابية، وتظهر في كل تعليل، وتراها واضحة كل الوضـــوح فـــي معالجاته لمسائل الحذف التي طالت عنده فهو دائم التقدير لكل عامل لم يظهـــر، وقـــد وقف فيها موقف البصريين من العامل، إذ عدَّ العامل لفظياً ومعنوياً وأكد ضرورة وجود عاملٍ لكل معمول. ومال إلى عدم الحذف دون دليل.

وقـــد اقترب في التزامه بالعامل من عصر الخليل وسيبويه وابتعد عن الفلسفة واتخذ في القياس موقف البصريين بالاعتماد على الشائع والاعتداد بالإجماع، ومثال ذلك رفضه رأي المـــبرد لأنه (قولٌ مباينٌ للصحة خارقٌ للإجماع)[٤] وعدم القياس على القليل النادر ويلاحـــظ أنّـــه ألـــتزم بمصطلحات البصريين النحوية مثل المضارع والعطف بالحرف والظرف والنفي) .

ولم يمنعه مذهبه البصري من مخالفتهم أحياناً وتصحيح ما جاءوا به من آراء ومن ذلـــك (توجـــيهه للباء في قوله تعالى: "فسئل به خبيرا"[٥] فهو يرى أن الباء ها هنا بمعنى "عن"، وأن المراد فسئل عنه خبيرا"[٦] وأهل البصرة على غير هذا[٧] .

---

[١] المجلس التاسع والخمسون .

[٢] المجلس السادس .

[٣] ينظر المجالس : السابع والخمسون، الثامن والستين ، التاسع والسبعين .

[٤] المجلس السادس والثلاثون والمجلس الثامن والسبعون .

[٥] سورة الفرقان، ٥٩.

[٦] المجلس السبعون .

[٧] مقدمة الأمالي،ص: ١٨٣.

قـــال ابـــن هشـــام[١]: وتأول البصريون " فسئل به خبيرا" على أن الباء للسببية، وزعموا أنها لا تكون بمعنى (عن) أصلاً، وفيه بعدٌ لأنه لا يقتضي قولك: (سألت بسببه)، أن المجرور هو المسؤول عنه.

و لم يمنعه مذهبه البصري من الأخذ عن الكوفيين أحياناً ، وتغليب رأيهم واختياره ومـــن ذلك ما أورده[٢] في القول عن " عليكم " من قوله تعالى : " قل تعالوا اتلُ ما حرم ربكـــم علـــيكم ألا تشركوا به شيئاً"[٣] قال : فإن علقت " عليكم، بحرم، فهو الوجه، لأنه الأقـــرب، وهـــو اختـــيار البصريين،وأن علقت بـــ(أتلُ)، فجيد، لأنه الأسبق،وهو اختيار الكوفيين .

والجدير بالذكر أن بعض الباحثين * الحقوا ابن الشجري بالمدرسة البغدادية لخلطه بين المذهبين ، وغلبة المذهب البصري عليه ، والملاحظ أن ابن الشجري صرح بانتسابه إلى البصريين .

---

[١] المغني ١/١٠٤.

[٢] المجلس الثامن .

[٣] سورة الأنعام ١٥١ .

* انظـــر شـــوقي ضـــيف: المدارس النحوية، ص ٢٧٧، محمود مغالسة: المدرسة البغدادية في النحو العربي، ص ٣٩٦.

مفهوم القياس

القياس لغة واصطلاحاً :

القياس لغة: بمعنى التقدير، فقاس الشيء يقيسه قياساً إذا قدره على مثاله[١] وجاء في أمالي ابن الشجري، (قست الشيء بالشيء أي قدرته به)[٢]، واصطلاحاً: هو الجمع بين أول وثان يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني وفي فساد الثاني فساد الأول[٣] .

أو هو كما عرفه ابن الأنباري: حمل فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع[٤] وهذا التعريف يشبه القياس عند علماء اللغة الغربيين المحدثين مثل قول فندريس: "ويطلق القياس على العملية التي يخلق بها الذهن صيغة أو كلمة أو تركيبا تبعا لأنموذج معروف[٥]، إضافة إلى ما ساقه من تعريفات كلها (متقاربة)، وللقياس مفهومان يمكن التمييز بينهما، المفهوم الأول: يقتضي الوقوف على الظواهر المطردة في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها وتقويم ما يشذ من نصوص اللغة عنها، ومن ثم فإنه يرفض الأخذ بالظواهر الشاذة ويرد هذه الظواهر ويرفض الأخذ بالنصوص التي تحملها مهما كان مصدر هذه النصوص . وأما المفهوم الثاني للقياس فيرتكز على كونه عملية شكلية يتم إلحاق أمر ما بآخر لما بينهما من شبه أو علة فيعطي الملحق حكم ما أُلحق به ، ومن ثم فإنَّ لهذه العملية أطرافا أربعة : المقيس والمقيس عليه والجامع بينهما والحكم، والمدلول الأول للقياس هو الشائع في البحث النحوي طوال القرون الثلاثة الأولى منه أي حتى ابن السراج وتلميذه الفارسي وتلميذه ابن جني[٦].

---

[١] ابن منظور، لسان العرب المحيط، مادة (قيس) .

[٢] الأمالي ١/ المجلس السادس، ص ١٨٦.

[٣] الرماني، رسالتان في اللغة(الحدود) ص ٦٦.

[٤] ابن الانباري ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص٩٣.

[٥] فندريس، اللغة، ص ٢٠٥.

[٦] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص١٥،١٦.

أركان القيـــــــاس :

١- المقيس عليه : وهو عند النحاة النصوص اللغوية المنقولة عن العرب الذين يحتج بكلامهم سواء كان النقل سماعاً أم رواية، مشافهة أم تدويناً لينبني عليها حكم المقيس[١]. والكـــلام المسموع عن العرب على اختلاف لغاتهم إما مطرد وإما شاذ والإطراد معناه التتابع والاستمرار ، في حين أن الشذوذ معناه التفرق والتفرد ، وقد جعل علماء العربية ما استمر من الكلام في الإعراب وغير من مواضع صياغة العربية مطرداً [٢]

٢- المقـــيس : هـــو المحمـــول علـــى كلام العرب تركيباً أو حكماً[٣] ، ويتمثل في صورتين:

الأولى: قياس النصوص، وتظهر هذه الصورة واضحة في المراحل الأولى للقياس وهي مـــرحلة الاستقراء . وفي هذه الصورة يكون المقيس مجهول الحكم وغير منقول عن العرب فيقاس على المنقول عنهم .

الثانـــية: وهو قياس الظواهر ، ويكون المقيس في هذه الصورة معلوم الحكم؛ لأنّه قياس على القواعد لا على النصوص، ويجب أن يكون هناك علة تربط المقيس بالمقيس عليه للحصول على الحكم نفسه[٤]. ومن أمثلة ذلك قياس ما لم يسم فاعله (نائب الفاعل) على الفاعل، فالمقيس هنا معلوم الحكم وهو الرفع والعلة الجامعة بينهما هي الإسناد [٥].

٣- الجـــامع: إن الصـــلة بين طرفي القياس ، المقيس عليه والمقيس لا تتحقق إلا بجملة صـــفات مشـــتركة يُطلق عليها (الجامع) . وربّما سميت العلة أو العلة الجامعة، والجامع أحد ثلاثة:

---

[١] سعيد الزبيدي، القياس في النحو العربي، ص ٤.

[٢] خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص ٢٣٤.

[٣] سعيد الزبيدي، القياس ، ص ٢٥، مرجع سابق .

[٤] علي أبو المكارم، أصول التفكير، ص: ١٥، ١٦، مرجع سابق .

[٥] ابن الأنباري ، أسرار العربية، ص : ٥٨.

أ. العلة القياسية: وهي التي يطرد الحكم بها في النظائر نحو علة الرفع في الاسم وهي ذكر الاسم على جهة يعتمد الكلام فيها، وعلة النصب فيه ذكره على جهة الفضلة في الكلام، وعلة الجر ذكره على جهة الإضافة[١]. وشرطها أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه.

ب. الشبه : وهو وجود ضرب من الشبه بين المقيس عليه والمقيس غير العلة، التي طبق عليها الحكم في الأصل[٢]، ومن ذلك ما قيل في علة إعراب الفعل المضارع بأنه يشبه الاسم مشابهة تامة لفظاً ومعنى واستعمالاً، أما اللفظ فلموازنته له في الحركات والسكنات كضارب ويضرب، وأما في المعنى: فلقبول كل منهما الشيوع والخصوص، فالاسم عند تجرده من أداة التعريف يفيد الشيوع، وعند دخول حرف التعريف عليه يتخصص. كذلك المضارع عند تجرده من حرف الاستقبال والحال يحتمل الحال والاستقبال ، وعند دخول أحدهما عليه يتخصص، فيختص بالحال أو الاستقبال. وأما في الاستعمال: فلوقوع كل منهما صفة لنكرة، ولدخول لام الابتداء، عليهما، نحو: جاءني رجل ضارب أو تضرب[٣].

ج. الطرد: وهو وجود الحكم مع فقدان الإخالة (المناسبة)، في العلة كبناء ليس وإعراب مالا ينصرف[٤].

٤-الحكم: هو إلحاق المقيس بالمقيس عليه ليأخذ حكمه، لذا فإن الحكم عند النحاة يقسم إلى ستة أقسام هي :

١-الواجب : كرفع الفاعل ، وتأخيره عن فعله ونصب المفعول وجر المضاف إليه وتنكير الحال والتمييز .

٢- الممنوع : كأضداد ما ذكر في الواجب .

٣-الحسن : كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض .

---

[١] الرّماني، الحدود في النحو، ص ٨٤، مرجع سابق .

[٢] الأنباري، لمع الأدلة، ص ١٠٧.

[٣] علي أبو المكارم، أصول التفكير، ص ٢٢٣، وأنظر ١١٤، ١١٥.

[٤] ابن الأنباري، لمع الأدلة : ص ١١٠، مرجع سابق .

٤-القبيح: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط مضارع .

٥-خلاف الأولى: كتقديم الفاعل في نحو(ضرب غلامه زيداً).

٦-جائز على السواء: كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباتهما حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له .

وقد أورد ابن الشجري تقسيمات "الحكم" المختلفة في أنحاء كتابه ممثلاً على كل نوع بأمثلة موضحة، ومن المقرر أنه لم يتكلم عن مسائل القياس بشكل منعزل بل كانت ترد أمثلته على القياس في تضاعيف أماليه ومن خلال عرضه لمسألة ما، وليس هناك شك في تأثر النحاة المتأخرين بتقسيمات الفقهاء للحكم الفقهي ، ولا خلاف بين النحاة في أن الحكم إذا ثبت بواسطة ورود الاستعمال من الفصحاء صح القياس على قاعدته، ويدخل في تحديد ثبوت ذلك عن العرب كل الشروط التي حددت في عصور الاحتجاج، مما يعد قيوداً في فهم ثبوت الاستعمال، أي أنه ليس كل ما ثبت انه استعمل يصح القياس عليه؛ لأنّ بعض ذلك قد يكون شاذاً في السماع والقياس معاً ، وهذه الاستعمالات التي ثبتت عن العرب هي التي جعلها النحاة نقطة الانطلاق لتجريد الأصول (سواء في ذلك أصل الوضع وأصل القاعدة) لأنها كانت هي المادة التي جرى عليها الاستقراء، ثم بنيت الأحكام ، حتى إذا ما استقامت لهم الأصول بأنواعها قاسوا المطرد مما استصحب منها ومما عدل به عن الأصل، وجعلوا هذا المطرد أصل القياس وجعلوا المقيس فرعاً عليه، وبذا يتحصّل لكل من مصطلحي (الأصل) و (الفرع) معنيان أحدهما يقع في سياق ، (الاستصحاب) وثانيهما ينتظم في سياق (القياس) ، كما يلي :

المصطلح	بمفهوم الاستصحاب	بمفهوم القياس
الأصل	تجريد الوضع أو القاعدة سواء اطرد أم لا	المطرد المقيس عليه
الفرع	المعدول به عن الأصل	المقيس

فالأصل في مفهوم الاستصحاب تجريد وبمفهوم القياس بعضه تجريد وبعضه سماع والفرع بمفهوم الاستصحاب مسموع وبمفهوم القياس معظمه غير مسموع، وقد

أجـــاز النحاة القياس على ما توصلوا إليه بالقياس والاستنباط ؛ لأنه بعد ثبوته يصلح لأن يكون أصلاً بعد أن كان فرعاً ومثال ذلك:

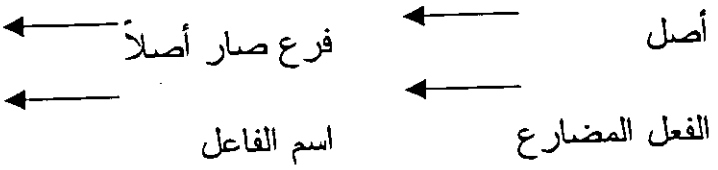

فاسم الفاعل يشبه المضارع من حيث مطلق الحركات والسكنات والصفة المشبهة باســـم الفاعل تشبه اسم الفاعل كما يدل على ذلك اسمها فلا يفرق بينها وبينه إلا اختلاف معـــناهما مـــن حيـــث هو تجدد وانقطاع بالنسبة للصفة المشبهة، ولكن ليس بينهما وبين المضـــارع وجـــه شـــبه تقاس عليه فقيست على اسم الفاعل ، فكان القياس على ما ثبت بالقياس والاستنباط، وانبنى على ذلك حكم نحوي [١].

أما أنواع القياس فهـــــــي :

١- قـــياس علّة: وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل وهو معمول به بالإجماع عند العلماء كافة ومثاله حمل ما لم يسم فاعله (نائب الفاعل) فيرفعه، فالأصل هنا الفاعل والفرع نائب الفاعل والعلة الإسناد والحكم الرفع.

٢- قـــياس شبه: وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل ، وهو معمول به عند أكثر العلماء ، ومثاله حمل الفعل المضارع على الاسم في إعرابه .

٣- قياس طرد : وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة (المناسبة) في العلة كما لو عللت بناء ليس بعدم التصريف ، لاطّراد البناء في كل فعل غير متصرف أو إعراب مالا ينصرف بعدم الانصراف لاطراد الإعراب في كل اسم غير متصرف[٢].

---

[١] تمام حسّان، الأصول، ص ٢٠٩، ٢١٠.

[٢] عفـــاف حســـانين، فـــي أدلة النحو، ص ١٥٨و١٥٧. وللمزيد ينظر أيضاً : سعيد الأفغاني: أصول النحو، منى إلياس : القياس في النحو، فؤاد ترزي ، أصول النحو. سعيد الزبيدي: القياس في النحو.

القياس عند النحاة

١. القياس عند سيبويه (ت ١٨٠ هـ)

اعتمد سيبويه على القياس في دراسة الكثير من القضايا النحوية واللغوية، وكان يستخدمه في عناوين بعض الأبواب، ويبدو أنه يحتكم إلى القياس احتكاما واضحا إلى حد يكشف أن القياس يمثل المرجعية الأساسية التي يستشرف من خلالها الظاهرة اللغوية. والقياس عند سيبويه وشيوخه من علماء البصرة يعتمد على التطبيق العملي في النصوص لاستخراج القوانين الصوتية، وصياغة القواعد الصرفية والنحوية ، دون الخوض في تعريف القياس وبيان أركانه وغير ذلك من الأمور التي خاض فيها علماء أصول النحو فيما بعد . وقد بنى سيبويه وأستاذه الخليل القياس على المطرد من كلام العرب الشائع على ألسنتهم وكانا يعتمدان على المشابهة بين الأبنية الصرفية والتراكيب النحوية في صياغة الكثير من الأقيسة[١] .

ويرى عبده الراجحي أنّ فكرة القياس على كثرة ما قيل فيها لم تكن عند سيبويه غير متابعة الكلام العربي . وفي (الكتاب) إلحاح على هذا التصور فنجد فيه مثل قوله: لأن هذا أكثر في كلامهم وهو القياس ، فالقياس هنا بمعنى الإطراد والشيوع[٢].

فقد كان الخليل وسيبويه ينظران إلى القياس على أنه وسيلة لبناء كلام جديد على قياس كلام العرب ، وكانا يشترطان أن يكون لهذا الكلام مثال سابق ، وكان الخليل وسيبويه يقولان: ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم وما لم يكن في كلام العرب فليس له معنى في كلامهم،فكيف تجعل مثالا من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى،وهذا هو القياس،وقد استخدم الخليل وسيبويه وغيرهما القياس كثيرا بمعناه الإصطلاحي أي بمعنى نقل الحكم من أصل إلى فرع.

---

[١] محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، ص٢٦٣.

[٢] عبد ه الراجحي ، النحو العربي والدرس الحديث، ص ٢٨، أنظر: سيبويه ، الكتاب ٨٠٤/٢ .

٢. القياس عند الكسائي (علي بن حمزة ت ١٨٩هـ)

تحدث الكسائي عن القياس وربطه بالنحو في أبيات قالها كما يلي :

إنّمـــا النحو قياس يتبع وبـــه فـــي كل أمر ينتفع

فإذا ما أبصر النحو الفتى مرّ في المنطق مرّاً فاتّسع

فالـــنحو كما تبين عند الكسائي هو قياس يتبع، والمقصود بذلك أنّ هناك مجموعة من القواعد التي يحكمها الاطراد ، وتساعد ابن اللغة الذي يتقنها ويتمكن منها إلى الكلام بطـــريقة صحيحة، وتحفظ لسانه من الوقوع في اللحن والخطأ، وهذا المفهوم للقياس هو الذي نجده عند الأوائل من النحاة مثل أبي اسحق وعيسى بن عمر الثقفي وغيرهما .

وقـــد توسع الكسائي في القياس مما نتج عنه التساهل في القياس ، وهو لا يقيس على الأغلب الشائع في الاستعمال فحسب، بل يكتفي بالشاهد الواحد وإن كان لا نظير له[1].

٣. القياس عند الفارسي (ت٣٧٧ هـ) :

سيطر العقل والمنطق على منهج أبي علي الفارسي في القياس ، فتمثل هذا المنهج بالمناقشات العقلية، فقد توسع في القياس وتعمق فيه نتيجة لتأثره بالفلسفة والمنطق، لذلك أصبح القياس يكتسب مفهوماً جديداً نتيجة لهذا الأثر الواضح. وعلى الرغم من توسعه في القياس كان يلتزم بالبناء على ما بنت عليه العرب، ويرفض ما يرد مخالفاً للقياس.

بـــذل الفارســـي جهده الكبير في القياس إلى جانب فكره الثاقب وعقليته التي كان يسيطر عليها مذهب المعتزلة ، فهم يمجدون العقل ويجعلون الجدل والمنطق مسرحاً لهم، وقـــد أكثر الفارسي من التحليل والتعليل مما أدى به إلى التوسع في القياس ، الأمر الذي

---

[1] محمود ياقوت، أصول النحو العربي ، ص ٣٩٨. مرجع سابق

يؤكـــد النزعة العقلية عنده، فهو يرد ويرجح ويتابع المسألة بتسلسل علمي لأنه كان شديد التمسك بالقياس[١] .

وكان يقول: "أخطيء في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطيء في واحدة من القياس[٢].

٤. القياس عند ابن جني (ت ٣٩٢هـ):

احـــتل القـــياس مكانة عالية عند ابن جني وخير ما يظهر ذلك قوله : " إن مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس "[٣] .

وقـــد تأثـــر أبـــو الفتح في مجال القياس والاهتمام به بأستاذه الفارسي (فكان مثل أســـتاذه يعنـــي بالقـــياس عـــناية شديدة حتى ليمكن أن يقال إن كتابه الخصائص إنما هو مجموعة كبيرة من الأقيسة السديدة[٤]).

وضـــع ابن جني الكثير من الأسس والقواعد التي تتصل بالقياس وقد حرص على ربطـــه بالعلـــة والســـماع وكلام العرب ، وبيان علاقته بأقسام الكلام من حيث الاطراد والشذوذ وقد تبوأ ابن جني ذروة القياس وفلسفته .

---

[١] راسم عقل ، القياس النحوي عند أبي علي الفارسي وابن جني، ص ٤٠ .

[٢] ابن جني، الخصائص، ج ٨٨/٢ .

[٣] المصدر السابق، ص ٨٨ .

[٤] شوقي ضيف ، المدارس النحوية، ص ٢٧٦.

القياس عند المحدثين

أ- القياس عند علماء اللغة الغربيين المحدثين:

إن فكرة القياس لدى المحدثين من علماء اللغات لا تعدو أن تكون عملية عقلية يقوم بها كل منا كلما أعوزته كلمة أو صيغة، فهي عملية فردية تتم لدى الأطفال ولدى الكبار وهذا القياس هو ما يعرف باسم القياس اللغوي لا النحوي الذي يقوم النحاة بوضع أسسه وضبط معاييره على وفق قواعد معينة ليتشكل فيما بعد علم النحو . وتتفق فكرتهم عن القياس مع تعريف فندريس للقياس بقوله : " يطلق القياس على العملية التي بها يخلق الذهن صيغة أو كلمة أو تركيبا تبعا لأنموذج معروف "[١] ، ويعد العالم اللغوي دي سوسير[٢] (١٨٥٧-١٩١٢) من أسبق المحدثين في علاج قضايا علم اللغة الحديث، إن دي سوسير لا يعترف بوجود ظاهرة القياس الخاطئ لأنه يعد الخروج على القياس حرية تمارسها كل لغة، ويتكون كل حدث قياسي عند دي سوسير من ثلاثة شخصيات هي:

١-النموذج المنقول، الشرعي، الموروث (hono) [*].

٢-النموذج المنافس المزاحم(honor) .

٣-شخصية مشتركة ناشئة بتأثير الصيغ التي خلقت هذا المنافس، وهي أشبه ما تكون بالصيغة الإنتقالية تتداولها الألسن حتى تستقر على الصيغة المنافسة، وقد كانت في هذا المثال (honorem) فكان المشهد في صورة تخطيطية هو على النحو التالي (honos> honerem > honor) ويقرر دي سوسير أن الصيغة الجديدة لم تكن بديلا عن الصيغة القديمة ، فقد تعايشت الصيغتان زمنا استخدمت فيه إحداهما بمعنى الأخرى، ولما كانت اللغة تكره أن تبقي دالين لفكرة واحدة فإن الأغلب أن تسقط

---

[١] فندريس ، اللغة ، ص ٢٠٥.

[٢] فردينان دي سوسير (١٨٥٧ -١٩١٢) عالم لغوي ، ولد في جنيف ١٨٥٧ اهتم باللغات الهند وأوربية والسنسكريتية، ويعود إليه الفضل في إرساء أسس الألسنية على دعائم نحوية . (ميشال زكريا، الألسنية ، ص : ٢٢٤) .

[*] جميع الكلمات الواردة هي لاتينية.

الصيغة البدائية وهي الأقل قياسية ، في سياق الإهمال ، ثم تختفي . وهو يربط القياس بالكلام وهو النشاط الفردي لا باللغة ذات الوجود الجماعي – في رأيه المشهور – فالقياس يحدث في صورة ارتجال من المتكلم الذي يفترض أن يكون لديه وعيا وفهما للعلاقة التي توحد الصيغ المخصبة فيما بينها . ويصنف دي سوسير كلمات اللغة إلى مجموعتين بحسب قدرتها النسبية على توليد كلمات أخرى فهناك كلمات مخصبة وأخرى عقيمة، وهي تفرقة أشبه بما تعرفه العربية من وجود كلمات جامدة وأخرى مشتقة . والقياس على هذا النحو الإبداعي المحض يحتل مكانا متفوقا في نظرية التطور اللغوي ، وإن استحداث قياس بعينه علامة على طروء تغيرات في الدلالة ، وللقياس سمتان من الإبداع والمحافظة لأننا نجد في كمية الظواهر القياسية الهائلة التي تمثل بضعة قرون من التطور جميع العناصر تقريبا محفوظة ثابتة، ولكنها موزعة بطريقة أخرى فحسب ، فمبتكرات القياس أشد ظهورا مما هي في الواقع،واللغة ثوب مغطى برقع مصنوعة من نفس قماشه، والقياس في حقيقته ذو طابع محافظ لأنه يستخدم دائما المادة القديمة لصوغ مبتكراته. وهناك جوانب في أفكار دي سوسير في القياس يمكن إرجاعها إلى ما يناظرها في دراسات الفصحى :

١-استخراج صيغة من أخرى بوساطة التبديل الصوتي ومن أمثلة ذلك أرث على القوم : تأريثا ، وأرج تأريجا ، إذا وشى بهم ، ومرث الخبز ومرده إذا لينه بالماء ، وهجيع من الليل وهزيع أي قطعة منه ، وماء آسن وآجن متغير .

٢-استخراج صيغة جديدة في ضوء صيغة أخرى لكلمة جديدة حين تتوافر مشابهة بين الكلمتين وهو مما اعتبره اللغويون العرب من باب القياس على توهم أصالة الحرف، فجمع صحيفة على صحائف قاعدة ، ولكن جمع مصيبة على مصائب هو حمل على أساس التوهم، ويمكن أن يوضع في صيغة الرابع المتناسب :

$$\frac{\text{أ}}{\text{ب}} = \frac{\text{جـ}}{\text{س}} \text{ ، إذن ، س} = \frac{\text{ب} \times \text{جـ}}{\text{أ}}$$

$$\frac{\text{صحيفة}}{\text{صحائف}} = \frac{\text{مصيبة}}{\text{س}} \text{ ، إذن س = مصائب}$$

٣-معـــرفة الارتجـــال فـــي كلماتهـــا علـــى قلـــة استعمالها له في صورتين إحداهما أن ينطق المتكلم بكلمة جديدة في معناها أو جديدة في صورتها فلا تمت لمـــواد اللغـــة بصلة أو لا تناظر صيغة من صيغها كالذي حكي عن رؤبة وأبيه العجّـــاج مـــن أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها من قبل ولا سبقا إليها. مثل قول العجّاج حيث قال : تقاعس العز بنا فاقعسسنا فقد صاغ كلمة جديدة من مادة معروفة مألوفة في لفظها ومعناها، ويعدُّ عمل رؤبة هذا نوعاً من القياس بمفهوم دي سوســـير . إلا أن اللغويين العرب بحثوه في باب آخر غير القياس بمفهومه المـــألوف. والصورة الثانية هي شيوع ظاهرة التوليد اللغوي في كثير من ألفاظ المعجـــم العربي الحديث وهي ظاهرة تقوم أساساً على القياس الإبداعي [١]. أما بلومفيلد[٢] فيرى أنه عندما ينتج المتكلم أشكالاً كلامية لم يكن قد سمعها من قبل " فإننا نقول إنه تلفظ بها بالقياس على أشكال شبيهة كان قد سمعها "[٣].

أما ديفيد كريستال فإنه يرى أن عملية القياس عبارة عن الميل المستمر للصيغ غير المطردة نحـــو الصـــيغ المطردة ويضرب لهذا القياس مثلاً ، قائلاً " إن خير الأمثلة على القياس ما يوجد في كلام الأطفال الذين يتعلمون الكلام فالطفل الذي يقول(mouses)بدلاً من (mice) و (I seed) بدلاً من(I saw)يحاول ببساطة معالجة نماذج غير مطّردة كأنها نماذج مطّردة[٤].

ويـــرى (ماريوباي) أنَّ مصطلح القياس (Analogy) : " يُراد به الميل العارض الذي لا يمكن التنبؤ بحدوثه من كلمة أو صيغة أخرى لوجود مشابهة حقيقة أو متوهمة بينهما، مثال ذلك ماضي (help) الذي كان في يوم ما (holp) ولكن تحت تأثير الحقيقة أن معظم الأفعال تُشكل

---

[١] عبد الصبور شاهين ، مشكلات القياس في اللغة العربية ، ص ١٩٦- ٢٠٤.

[٢] لـــيونارد بلومفيلد (١٨٨٧-١٩٤٩م) عالم لغوي ، درس الألمانية في جامعة هارفرد، اهتّم بالألسنية التاريخـــية، وبالمنحنى الألسني البنياني، بنى أسس مبادئه الألسنية انسجاماً مع النظرية السلوكية في علم النفس (ميشال زكريا، الألسنية، المبادئ والإعلام ، ص ٢٣١).

[٣] فرديناند دي سوسير ، فصول في علم اللغة العام ، ص ١٨٥

[٤] عبد الفتاح البجة ، ظاهرة الحمل على القياس ، ص ٥٨٧.

نظرية تشومسكي والقياس في النحو العربي:

استطاع الدارسون أن يلمحوا وجوه التشابه بين نظرية تشومسكي وبين مفهوم القياس عند النحاة العرب ، حيث يعرف ابن الأنباري القياس بقوله: "هو حمل فرع على أصل "ويتطلب هذا التعريف عنده شروط أربع هي: أصل وفرع وعلة وحكم ،ومثل ذلك: علة رفع ما لم يسم فاعله (نائب الفاعل) على الفاعل فتقول: اسم اسند الفعل إليه، مقدما عليه ، فيجب أن يكون مرفوعا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع،والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجرى على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو تركيب كل قياس من أقيسة النحو[١].

فالتحليل السابق لابن الأنباري هو ذاته التحليل الذي ذهب إليه تشومسكي مع استبدال المصطلحات: فالبنية العميقة عند تشومسكي هي الأصل عند ابن الأنباري، والبنية السطحية عند تشومسكي هي الفرع عند الأنباري ، وأما العلة والحكم عند ابن الأنباري فيقابلان القواعد التحويلية عند تشومسكي، وهكذا نستطيع تحليل البناء للمجهول ومن نظرية تشومسكي كالآتي:

١-البنية العميقة هي: كتب محمد الدرس، والبنية السطحية هي: كتب الدرس.

٢-القواعد التحويلية تتمثل فيما يأتي:

أ- الحذف : فالفاعل حذف في البنية السطحية .

ب- الاستبدال : لقد استبدل الاسم الذي قام في البنية العميقة، بوظيفة المفعول، وأصبح يقوم في البنية السطحية بوظيفة هي النيابة عن الفاعل[٢].

جـ-إعادة الترتيب : لقد ترتب على تغيير الصيغة من معلوم إلى مجهول تغيير في الترتيب ، إذ اختلف الترتيب في البنية السطحية عنه في البنية العميقة، فتغير موقع المفعول به إلى موقع الفاعل، وبالتالي أصبح مسندا للفاعل[٣].

---

[١] لمع الأدلة ، ص ٩٣.

[٢] صلاح الدين حسنين، المنهج التوليدي والقياس ، ص ٣٣، ٣٤.

[٣] ظاهرة قياس الحمل ، ص ٦٠٧.

ويؤكد المستشرق (هانليس غروتسفلد) بعد أن يذكر تعريف ابن الأنباري ... العلاقة بين القياس في النحو العربي والقواعد التوليدية، فيقـــول: "إن القيـــاس ليـــس إلا عمليات النحو التوليدي معكوسة، ويمكن بفضل القياس أن يفيد ترتيب بناء الجملـــة، وأن تحول بنية ما إلى بنية أخرى جديدة [١].

ب-القياس عند علماء اللغة العرب المحدثيـــــن:

وأما الباحثون العرب فقد انقسموا في تفسير ظاهرة القياس إلى قسمين :

١-تيار تقليدي : يعرض لظاهرة القياس من وجهة نظر النحاة القدمـــاء ،ومـــن الذيـــن يمثلون هذا الاتجاه الشيخ محمد الطنطاوي ، ومحمد الخضر حسين .

٢-تيار حديث تأثر بالمدرسة الوصفية، وانتقد النحو العربي لمخالفته لمبادئ المدرســـة الوصفية ومن هؤلاء : عبد الرحمن ايوب في كتاب (دراســـات نقديـــة فـــي النحـــو العربي)، محمد عيد في كتابه (أصول النحو العربي) و تمام حسان في كتابه (منـــاهج البحث في اللغة) و إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة) و إبراهيم السامرائي في كتابه (الفعل زمانه وأبنيته) ، و رمضان عبد التواب في كتابه (التطـــور اللغـــوي : مظاهره وعلله وقوانينه) .

وصدرت فكرتهم لنقد القياس من تعريف ابن الأنباري له بأنه " حمل فرع علـــى أصل " فهؤلاء يرون أن فكرة الأصول والفروع الجأت النحاة إلى افتراض أصول لم يقـل بها العرب[٢].

أما إبراهيم أنيس فيلخص الفرق بين نظرة القدماء للقياس اللغوي ونظرة المحدثين على النحو الآتي:

---

[١] عبد الجبار بن غريبة، خواطر هيكلية في كتاب سيبويه، ص ٢٧٤، ٢٧٥.

[٢] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة ، ص ٥٤.

١-ما يقاس عليه عند القدماء هو النصوص التي سمعت عن العرب وقد حدد زمانها ومكانها عند جمهرة العلماء أما الذي يقاس عليه لدى المحدثين فهو ما يختزنه المرء في حافظته من مسائل اللغة .

٢-حاول البصريون تحديد نسبة شيوع الظاهرة التي يقاس عليها، أما المحدثون فقد رأوا أن المرء لا يقوم بعملية القياس على أساس نسبة شيوع فحسب بل قد يكون قياسه في بعض الأحيان على قدر سيطرة ذلك المدخر في المحافظة على شعور صاحبه وإن تمثل في قليل من الشواهد . فقد يحدث أن يتم القياس في ذهن المرء على أساس مثل واحد أو مثالين .

٣-كان القدماء من علماء اللغة يظنون أن عملية القياس إنما يقوم بها أولئك الذين نذروا حياتهم لخدمة العربية ، أما أصحاب اللغة من الفصحاء الذين يحتج بكلامهم فلا يكادون يلجأون إلى القياس في حياتهم ولهذا ظهر في بحوثهم ما سمي بالقياس وما سمي بالسماع[١] .

وخلاصة القول أنه ينبغي للقياس النحوي أن يركز على الجملة النحوية باعتبارها ظاهرة لغوية فيصف لنا طريقة بنائها وتركيبها ، ويحدد لنا مواصفاتها وقواعدها فهي قد تنتمي إلى قواعد النحو التوليدي (Generative) فتبنى من الكلمات الأصل في الجملة (مبتدأ + خبر) أو (فعل + فاعل) وقد تنتمي إلى قواعد النحو التحويلي (Transformational Rules) بما فيه من تقديم أو تأخير أو زيادة أو حذف وتنغيم وتغيير حركة إعرابية . . أو ربما لا ينتمي ذلك التركيب إلى شيء من قواعد النحو فيرد لأنه لا نظير له فلا يقاس عليه[٢].

إن القياس النحوي هو تحليل الأحكام النحوية (أي النحو بمفهومه العام) وتعليل وتأويل لما جانب الأصل في محاولة الكشف عن فلسفة العلاقة بين هذه الأحكام، فالقياس النحوي يختص بتعليل الأحكام الثابتة وفائدته على الصعيد العملي محدودة إنْ لم تكن

---

[١] إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، ص ٤٦.

[٢] خليل عمايرة ، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٨٠.

معدومة إلا إذا كان تعليل هذه الأحكام وإيجاد تفسير مقنع لها يعني الترخص في القياس عليها إلا أن أحدا لم ينص على ذلك[١].

وخلاصة موقف العلماء المحدثين من القياس تتمثل في:

أولا: رفض منهج القياس العربي لأنه يستند إلى العقل والمنطق وهو ما ذهب إليه الوصفيون من غربيين وعرب .

ثانيا: محاولة تطبيق المنهج التوليدي على النحو العربي بوجود جوانب مشتركة بينهما، وعلى رأسها استنادها إلى العقل ، بل إنَّ بعضهم قد ذهب إلى أن القياس هو في حقيقة الأمر القواعد التوليدية، ولا شك في أن القواعد التوليدية بالمفهوم الذي تعامل معه الباحثون العرب يتفق تماما مع القياس النحوي في أحد معانيه ، وهو القانون العام أو القواعد الكلية التي تنظم المادة اللغوية كافة[٢].

---

[١] نينيت خضور، خصائص العربية في خصائص ابن جني، ص ٤٨٥.

[٢] عبد الفتاح البجة، قياس الحمل، ص ٦١٢.

القياس والأصول والفروع

تعدُّ الأصول والفروع عند العلماء عماد القياس في النحو العربي ، وهم يعنون بالأصل: "ما ينبني على غيره"، و هو: "الغالب أو ما ينبغي أن يكون الشيء عليه، والفروع بخلافه"، وهو اسم لشيء ينبني على غيره" والأصل بهذا المفهوم يتناول الحكم الذي يستحقه كل جنس من أجناس الكلم الثلاثة من حيث الإعراب والبناء والعلل ومرتبته في العمل وليست فكرة الأصل والفرع عندهم إلاَّ فكرة مجرّدة أو صورة ذهنية استنبطوها من استقرائهم لطبيعة الأجناس الثلاثة ، فهم قد لحظوا أنّ الأفعال والحروف تلتزم حركة إعرابية واحدة ، وهو ما اطلقوا عليه البناء ، فلذا فإنّ الأصل في هذين الجنسين هو البناء، وما شذ عن هذا فلأنه أشبه الأسماء في بعض الوجوه كالمضارع، وكذلك الحال بالنسبة للأسماء فهي معربة في أصل وضعها لأنها تدلُّ بذاتها على مسمياتها وكل ما شذ عن هذا الأصل لأنه أشبه الحروف من بعض الوجوه[١] ، فاللغة نظام متكامل يقوم على ما تتمتع به من نظام رتبي ، فاللغة مراتب متفاوتة تعكس بعلاقاتها النظام اللغوي ، وتفسَّر في ضوئها الظواهر اللغوية فالأسماء أوائل والأفعال ثوان، أي الاسم أصل والفعل فرع، والمفرد أصل والمثنى والجمع فرعان ، والمجرد أصل والمزيد فرع .. . الخ . وتتضح فكرة الأصل والفرع في العوامل أيضاً إذ أهتدى العلماء إلى أن لكل عامل عملاً يختص به ، وأن الأصل في العمل إنما هو للأفعال والحروف، وأما ما عمل من الأسماء فلأنها أشبهت الحروف في بعض الوجوه. ويظهر جليًّا من خلال تعريف النحاة للقياس بأنه : " حمل فرع على أصل وحمل أصل على فرع" ، بأن فكرة الأصول والفروع تمثل لديهم حجر الزاوية في القياس النحوي، كما أنه من أبواب النحو العربي إذ إن كل باب له أصل تتبعه فروع تُشكل معه ظاهرة لغوية مميزة [٢]. ويبدو أنّ إقامة الأصول بالنسبة للنحاة كانت طريقةً سهلةً لتفسير المعطيات اللغوية أو لتعليل وجود صورٍ شاذةٍ بإدخالها في فرع أيِ شعبة مشتقة من أصل فللدخول في فرع وللارتباط بأصل يجب أنْ تحصل هذه

---

[١] عبد الفتاح البجة ، ظاهرة قياس الحمل ، ص ٥٨٣.

[٢] المصدر نفسه، ص ٦٣٦.

الصور على تعليل ، ولكن قد يحدث أحياناً أنْ يُثبت السماع استعمالات إذا ما لوحظت من زاوية القياس تكون شواذ وفي هذه الحالة يحق لهذه الاستعمالات أنْ يُستشهد بها [١].

وفي القياس يقابل مصطلح المقيس عليه مصطلح الأصل ، ويقابل مصطلح المقيس مصطلح الفرع .

وانطلاقـاً من وجهة نظر يسبرسن [*] وماريوباي ودوسوسير فإن القياس عندهم لا يـزيد على أصل وفرعٍ، إذ إن اللفظ المخزون في الذاكرة يمثّل الأصل ، واللفظ الذي يبـتدعه المتكلم ولم يسمعه من قبل هو فرع ، ولولا ملاحظة هذا لما استطاع المتكلم أن يصوغ كلمة جديدة على كلمة في ذاكرته مشابهة لها .

ويوافـق مـا أعلنه تشومسكي من قواعد توليدية وتحويلية ما ارتكز عليه القياس النحوي ، إذ تمثّل البنى العميقة (القواعد التوليدية) الأصل في النحو العربي ، بينما تمثل البـنى السطحية (القواعد التحويلية)) الفروع ، ومن ثم يتبين أنّ الدراسات الحديثة أخذت تقترب من المنهج القديم في هذه المسألة على الأقل[٢].

ومـن الباحثيـن العـرب المتبصرين في بيان العلاقة بين النحو العربي والقواعد التولـيدية التحويلية في صورة الأصل والفرع، نهاد الموسى حيث يقول : " إن من أسس الـنحو التحويلي أنه يميّز في اللغة بين نوعين من الجمل : بسيطاً ومركباً ، وتقوم الجملة المركّبة على جملة بسيطة أو على سياق متتابع من الجمل البسيطة ويعمل النحو التحويلي في استخراج الأحكام التي يمكن لنا بتطبيقاتها أن نفرّغ الجمل البسيطة إلى جمل مركبة أو أن نحوّل الجمل البسيطة إلى جمل مركبة. ويُمثّل نهاد الموسى على "باب المسند والمسند إلـيه " ممّا قدّمه سيبويه دليلاً يُناظر هذا المفهوم، بعد أنْ يذكر رأي اللغوية (موزل) في مصـطلح الخـبر عند سيبويه الذي بيّنت فيه أنّ الخبر عند سيبويه يتخذ أشكالاً خارجية

---

[١] هيام كريدية، مكانة البحث اللغوي القديم من علم اللغة الحديث ، الفكر العربي ، ص ٧٢.

[*] أوتـو يسبرسـن (١٨٦٠-١٩٤٣)، عـالم لغـة، ركز على : العلاقة بين الصوت والدلالة ، التطور اللغوي . (ميشال زكريا ، الألسنية المبادئ والأعلام، ص ٢٧٧) .

[٢] صلاح الدين حسنين، القياس والنحو العربي، ص ٢٨١.

سـطحيّة مختلفة الموقع والامتداد (خبر المبتدأ، خبر الأفعال الناقصة)، يقول: وهذا المبدأ في التأصيل والتفريع بيّن نسيج النحو العربي بياناً لا خلاف فيه[١].

وممـن طبّقوا منهج تشومسكي على النحو العربي خليل عمايرة فهو يبدأ بتعريف الجملـة التوليدية أو النواة بقوله : (إنها الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه)، ثم يبيّن مفهوم الجملة التحويليّة بأنها: "التغيير في الجملة النّواة "، ويعقب على ذلك بالقول : " ومما هو جدير بالذكر أنّ الجملة التّوليدية المتضمنة (Surface Structure) تخضع لقواعد وقوانين النحو التوليدي التي هي علامات البنية الشكلية ، فجملة : (احضر الولديـن الكـتابان) ، ليست بجملة ، لأنها لا تُراعي قواعد سلامة البنية الشكلية في اللّغة العربية وربما كان ما جاء به ابن مضاء القرطبي في قبول العلل الأول تعليلٌ سليمٌ مقبولٌ لما يقبل من الحركة الإعرابية ودورها في سلامة البنية الشكلية، فإن كانت الجملة سليمة فـي بـناها فإنهـا يجب أن تمر بمنطقة القياس اللغوي، ويقصد به أن يكون للجملة بعد التحويل نظيرٌ فيما نطقت به العرب ، وتعدّ جملة مثل : (بلّغ محمّدٌ الرّسالةَ) جملةً توليدية تحمل معنى يقصد بها الإخبار عنه،ولكن إذا غيَّر المتكلّم ترتيب الكلمات هكذا .

أ- محمدٌ بلّغ الرّسالةَ ب- بلّغ الرّسالةَ محمّدٌ جـ- الرسالة بلّغ محمدٌ .

د-مُحمّدٌ الرسالةَ بلّغ .

" فـإنّ لكـلٍّ معناها العميق في نفْس المتكلّم ويفهمه السّامع ، أمّا الجملة الأخيرة، فعلى الرغم من أنَّ فيها معنى إلاّ أنها لا تعدُّ جملة لأنها لا تُحقق القياس اللغوي، فتُردّ لأنه لـم يـرد في لسان العرب ما يُمكن أنْ يُقاس عليه الترتيب، أمّا إن جاز الترتيب كما في الأمثلة (أ،ب،جـ) فإنَّ الجملةَ تخرج من منطقة النّحو التّوليدي وقواعده لتدخل في منطقة النحو التحويلي بقواعده وقوانينه ومعناه ويتمثل هذا الدور كما يلي[٢]:

---

[١] نهاد الموسى ، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص ٦٣-٦٥.

[٢] خليل عمايرة ، نحو اللغة وتراكيبها ، ص : ٣٤، ٣٥ الهامش

محمد بلّغ الرسالة	**القياس اللغوي** بلّغ محمدٌ الرسالةَ
Transformational Rules (deep structure)	Generative Rules . Surface Structure
التوكـــيد Object + Verb + Subject (OVS)	الإخبار Verb + Subject +Object (VOS) محمدٌ الرسالةَ بلّغ

هــذا بالنسبة للباحثين العرب المحدثين الذين أيّدوا فكرة الأصل والفرع في النحو العربـــي (وهي أساس القياس) . وعقدوا مقارنة بين ما وُجد في النحو العربي من أصول وفـــروع وبيـــن ما عُرف في نظرية تشومسكي من بنى سطحية وعميقة . وربطوا أوجه الشبه بينهما .

ويـــبدو أنّ هذه الفكرة بما تمثله من أهمية في النحو العربي، لم تسلم من توجيه النقد إلها من قبل بعض الباحثين العرب المحدثين منهم : إبراهيم أنيس الذي يرى أن فكرة الأصول والفروع قد ألجأت النحاة إلى افتراض أصولٍ لم يقل بها العرب ، ومن ذلك أنهم افترضوا أن أصل الكلمات (سماء، قائل ، صيام، ميزان،سيد، موقن، خاف، أصطبر) هي (سماء ، قاول ، صوام، موزان، سيود، مُيقن، خوف، اصتبر)[١].

ويوافقه الرأي (تمام حسّان) الذي يرى أنّ فكرة الأصل والفرع تتنافى مع المنهج الحديـــث في اللغة فيقول: " القولّ بأنّ صيغة ما أصل لكلمةٍ أو صيغة أخرى، مما يتنافى مع المنهج اللغوي الحديث ، فلا يقبل هذا المنهج اصطلاحات ، مثل : (نائب الفاعل) لأنّ في ذلك تلميحاً الى أنّ الفاعل أصل للمرفوع بعدما بُني للمجهول،وليس ذلك كذلك[٢].

ومـــن الرافضـــين لفكرة الأصل والفرع ، إبراهيم السامرائي الذي رأى ان الفعل (قـــام) مـــثلاً ليس فرْعاً لـــ (قَوَم) بلْ هو أصلٌ بذاته[٣]، وهم في آرائهم تلك يمثلون نهج

---

[١] ابراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، ص ٧.

[٢] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص ٢١٥.

[٣] إبراهيم السامرائي ، الفعل زمانه وأبنيته ، ص ١١٠.

المدرسة الشكلية التي تزعمها (بلومفيلد) التي تستند إلى " إيضاح المكونات المباشرة للعناصر اللغوية ، وترفض رفضا تاما محاولة أصل هذه العناصر"[١].

ويلخص "ديفيد كريستال David Crystal" رأي هذه المدرسة فيقول: "إن اللغويين المحدثين يريدون أن يصفوا اللغة من خلال عناصرها كما هي وبناء على هذا، فإنهم يرفضون تفسير أصل هذه العناصر، وتحليلها إلى أصولها التي نشأت عنها، ويرون أن للفعل صيغتين مستقلتين هما: صيغة المبني للمعلوم، وصيغة المبني للمجهول، ومن ثم فإن نائب الفاعل ليس فرعا للفاعل، بل هو مستقل عنه ولهذا فإن صيغة (قال) مستقلة عن (قول) و (يقول) ومن الخطأ عد (قاول) أصلا لـ (قائل)[٢].

الأصول والفروع عند ابن الشجري

عني ابن الشجري بالأصول والفروع ، كما هو شأن النحاة العرب الذين جعلوها من أقسام القياس الرئيسة ، بل هي عماد القياس الذي لا يتضح إلا بمعرفة الأصول والفروع والمطرد والشاذ . وقد ثبت ابن الشجري هذه الأصول ليتمكن من ضبط الحالات التي تخرج فيها الظاهرة عن الأصل ليتسنى له تفسيرها في الواقع اللغوي الجديد. وهو يقرر "أن حمل الشيء على الشيء في بعض الأحكام لا يوجب خروجه عن أصله، ألا ترى أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ولم يخرجه ذلك عن كونه اسما وكذلك الفعل المضارع أعرب لمضارعته الأسماء ولم يخرجه إعرابه عن كونه فعلا، وكذلك تصغيرهم فعل التعجب تشبيها بالاسم لا يجتذبه إلى الاسمية[٣]. ومن الأصول التي يعتد بها ابن الشجري في قياسه قوله في إعراب الآية " الحاقّة * ما الحاقّة"[٤] استغنى بتكرير الظاهر عن أن يقال الحاقة ما هي ، وإنما حسن تكرير الاسم الظاهر في هذا النحو لأن

---

[١] صلاح الدين حسنين ، القياس والنحو العربي ، ص ٢٨٢.

[٢] القياس والنحو العربي ، ص ٢٨٢.

[٣] الأمالي ٢/التاسع والخمسون، ص٣٨٨.

[٤] سورة الحاقة ١ ، ٢.

تكريره هو الأصل ولكنهم استعملوا المضمرات فاستغنوا بها عن تكرير المظهرات إيجازا واختصارا[١]، وكان القياس لولا ما أُريد به من التعظيم والتفخيم الحاقة ما هي[٢].

ويقول عن الأصول في مكان آخر "والإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف، والاسم الظاهر أصل للمضمر"[٣].

وكتاب ابن الشجري حافل بالأمثلة على الأصول والفروع . وهذه الأصول لم تكن اعتبارات عقلية مسقطه على طبيعة اللغة بل تمخض عنها الاستقراء ، وهي خلاصة القراءة الواعية لكلام العرب وتدل على غاية الدقة في التأمل . وقد أصبحت تلك الأصول مقاييس ثابتة، تستخدم لتوضيح التغيرات التي تطرأ على الظاهرة اللغوية، ولا ينسى ابن الشجري أن يربط بين الأصول فيقيس خصائص أصل على خصائص أصل آخر أو يقيس خصائص فرع على خصائص فرع آخر ، ما دامت هناك أوجه للشبه بينهما. ويرى ابن الأنباري أنه من الممكن أن يكون الفرع في الوقت نفسه أصلا ما دامت قد اختلفت جهتا الفرعية والأصالة .

يقول " : المسألة يجوز أن تكون فرعا لشيء وأصلا لشيء آخر . فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل . وأصل للصفة المشبهة باسم الفاعل ، وكذلك (لات) فرع على (لا) و (لا) فرع على (ليس) . فـ (لا) أصل لـ (لات) وفرع لـ(ليس) . ولا تناقض في ذلك، وإنما يتم التناقض أن يكون فرعا من الوجه الذي يكون أصلا، وأما من جهتين مختلفتين فلا تناقض في ذلك" [٤].

وقد عرض التحويليون لقضية الأصلية والفرعية في مواضع مختلفة، منها بحثهم للألفاظ ذات العلامة Marked وتلك التي بلا علامة Unmarked، وقرروا أن الألفاظ (غير المعلمة) هي الأصل ، وهي أكثر دورانا في الاستعمال وأكثر تجردا ومن ثم أقرب إلى البنية العميقة فالفعل في الزمن الحاضر في الإنجليزية مثلا غير معلم (Jump /Love) على حين تلحق الماضي علامة ((Jumped / Loved (ed)) والمفرد غير معلم (boy / book) ، والجمع

---

[١] الأمالي ١/المجلس السادس والثلاثون، ص ٦.

[٢] المصدر نفسه، ١/المجلس الثاني والثلاثون، ص (٣٧٠) .

[٣] المصدر نفسه ، ١/ المجلس الثامن والعشرون ، ص ٢٩١.

[٤] الأنباري، لمع الأدلة، ص ١٢٥.

يلحقه علامة (S) = boys, books وعليه فإن الزمن الحاضر أصل والماضي فرع ، والمفـــرد أصل والجمع فرع[١].

ونتيجة اعتماده على الأصل في تحليل الصيغ تولى ابن الشجري نقل آراء شيوخه مثل الخليل وسيبويه في تحليل بعض الحروف والأدوات مثل : (كأين، مهما، لـــم، أمـــا، لولا، ألا ، أما لا ، أينما) وغيرها وقد وافقهم ابن الشجري على أنها مركبة متابعا في ذلك شيوخه البصريين، وتحليل هذه الظاهرة اللغوية من صلب اللسانيات الحديثة فـــهناك مـــا يسمى بالمورفيم المركب Morpheme Cluster وهو الصيغة الصرفية التي تكون مركبة مـــن عدد من الصيغ فالذي يدلك على أن (مهما) مثلا مورفيم مركب، هو أنك إذا فصلته الـــى (مه) و(ما) كان لكل واحد من المكونين معنى ، فـــ (مه) هي التي يزجر بها فيقال : مـــه مه وينونونها فيقولون مه يا هذا ، ركبوها مع (ما) بعد ان سلبوها المعنى الذي وضعـــت له، وجاءت في التنزيل "مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين"[٢] وقـــال زهير[٣]:

.ومهما تكن عند أمريء من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

وهذا رأي سيبويه، أما الخليل فيرى أن أصلها ما ما ، الأولـــى هـــي الشـــرطية والثانية زائدة للتوكيد، فاستثقلوا تكرير لفظة بعينها فأبدلوا ألف الأولى هاء[٤]، كما أنك إذا فعلت ذلك في كل من المورفيمات التالية : (كأن، لولا ، لوما،إذما،حتام، علام)، وغيرهـــا من نظائرها وجدت فصل كل منها يؤتيك مورفيمين مستقلين تامين، كـــل واحـــد منـــهما بمعنى مستقل وإذا فعلت هذا بما سميناه المورفيم المفرد اختل تركيبه ولن يكون لديـــك إلا حروف ليس لها معنى .

وهكذا كان الأصل عند ابن الشجري مقياسا عالج على أساسه كل جوانب الظاهرة اللغوية ، وقد أثبتت الدراسات الحديثة أنّه مقياس لا تستغني عنه الدراسة اللغوية .

---

[١] عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث ، ص ١٤٤.

[٢] سورة الأعراف ١٣٢.

[٣] زهير بن أبي سلمى، الديوان ، ص ٨٨.

[٤] الأمالي ٢/المجلس الثامن والستون، ص ٥٧١.

القياس النحوي عند ابن الشجري :

كان مذهب ابن الشجري في قياسه بصريا وبدا ذلك جليا في أثناء مجالسه إذ هو دائم الاحتجاج بآراء الخليل و سيبويه شيخي المدرسة البصرية، وكان يقدم رأي سيبويه على غيره في جل مسائله ومثال ذلك قوله في (أن): "ومذهب سيبويه أَنَّ " أن" تسد في هذا الباب مسد المفعولين لأنها تتضمن جملة أصلها مبتدأ وخبر كما أن المفعولين في هذا الباب أصلهما الابتداء وخبره ومذهب أبي الحسن الأخفش أن " أن " بصلتها سدت مسد مفعول واحد والمفعول الآخر مقدر، تقديره كائنا أو واقعا، والذي ذهب إليه سيبويه (أولى) لأن المفعول المقدر عند الأخفش لم يظهر في شيء من كلام العرب"[1] فابن الشجري يقدم رأي سيبويه ويأخذ به لأنه الأفصح. وأمثلة تمثل ابن الشجري لآراء سيبويه كثيرة لا يمكن إحصاؤها في مكان واحد، كما أن القياس جاء عند ابن الشجري من خلال التطبيق العملي في النصوص لاستخراج القوانين الصوتية، وصياغة القواعد الصرفية والنحوية دون الخوض في تعريف القياس وبيان أركانه. وقد جاءت إشاراته إلى القياس في تضاعيف أماليه إذ إن كتابه تعليمي في الدرجة الأولى لذا لم يلجأ إلى التنظير بل استند إلى شرح الأمثلة وسوق شواهد تعزز رأيه وتدعمه ومن عباراته التي استخدمها للتعبير عن القياس في كتابه: وهو أقيس عندي، وهذا وجه الكلام، والأصل، وكان حقه، وهذا أثبت، وحسن ذلك، وشذ عن ذلك،والقياس عندي .. الخ من عبارات تدل على القياس. ويمكن تقسيم القياس في أمالي ابن الشجري إلى قسمين كبيرين تندرج تحتهما أقيسته وهما:

١-قياس الظواهر .

٢-قياس الأحكام .

---

[1] الامالي ١/ المجلس السابع ، ص ٦٤.

قياس الظواهـــــــر :

ويرتكز هذا النوع من القياس على مدى اطراد الظاهرة في النصـــوص اللغويـــة مروية أو مسموعة، واعتبار ما اطرد منها قواعد ينبغي الالتزام بها وتقويم ما يشذ مـــن نصوص اللغة عنها، ومثال ذلك عند ابن الشجري إنزاله حذف حروف اللين فـــي نحـــو: يدعو ويقضي ويخشى منزلة الحركة فتحذف للجزم كما تحذف الحركـــة مـــن الحـــرف الصحيح[١]. وقد حاول ابن الشجري أن يقيس على الأشياء الخارجة عن القيـــاس لأنـــها وردت في الشعر بغير ضرورة فوافق ابن جني في قياسه (حابى) التي على فاعل،وقيـاس فاعل ان يكون بين اثنين ولم يأت فاعل من واحد إلا في أحرف نوادر كقولهم : طـــارقت النعل وعاقبت اللص وعافاك الله وقاتلهم الله فقاس(حابى)على هذه الألفاظ الخارجة عـــن القياس[٢] .

كما رصد ابن الشجري[٣] بعض حالات الخروج على القياس التـــي وردت فـــي القرآن، ومثالها أن (ما) الخبرية إذا جاءت بعد (إن) فحقها أن تكتب منفصلة للفرق بينـها وبين (ما) الكافة في نحو " إنما أنت منذر [٤]" ولكنها جاءت على غير القياس متصلة فـــي قوله تعالى " إنما صنعوا كيد ساحر "[٥] وجاءت على القياس منفصلة في قوله تعـالى " إن ما توعدون لآت "[٦].

قياس الاحكـــــــام :

ويقوم هذا النوع من القياس على الربط بين الأحكام النحوية والقواعد بعد ملاحظة السمات المتشابهة بينها ، والقياس بهذا المعنى يجمع بين المتباعدات في الظواهر اللغويـــة

---

[١] الأمالي ٢/ المجلس الثالث والخمسون، ص ٢٩١.

[٢] الأمالي ١/المجلس الحادي والثلاثون ، ص ٣٣٣.

[٣] الأمالي ٢/المجلس الثامن والستون ، ص ٥٤٩.

[٤] سورة الرعد ، ٧ .

[٥] سورة طه ٦٩.

[٦] سورة الأنعام ١٣٤.

ليحملها على أحكام تجمع بينها وتظهرها متقاربات [١]. ومثال ذلك مما أورده ابن الشجري قياس الأحكام الواقعة على ليس واسمها وخبرها بأحكام تماثلها تقع على (ما) في لغة أهل الحجاز، وذلك لأنها تشابهها في نفي الدخول على الابتداء والخبر ودخول الباء على خبرها. ولذا فإن انتقاض النفي الذي فيها يخرجها عن شبهها بـ "ليس" فيزول عملها[٢]. كما شبهوا أواخر باب (إنّ) بأواخر الماضية في بنائها على الفتح ووقائها الكسر لأنهم أجروها مجراها في عمل النّصب والرفع[٣]. وللقياس عند ابن الشّجري أشكال عديدة يقبل بعضها ويرفض بعضها الآخر وهي موزعة الى قسمين:

أ-الأشكال المقبولة: لقد توزعت آراء ابن الشجري عن القياس في أثناء أماليه، مما يبين اعتناءه بالقياس أصلا راسخا من أصول التفكير النحوي وقد انتظمت أشكال القياس عنده ضمن مجموعة يمكن تصنيفها كما يلي :

١-القياس على المطرد: إن المقيس عليه في هذا النوع هو كلام العرب الموثوق بفصاحتهم وصفاء لغتهم، وقد حذا ابن الشجري حذو النحاة قبله لأن هذا هو الأصل الذي اتبعوه في قياساتهم النحوية. ومن أمثلة قياسه على المطرد قوله: "في قولنا أيها الرجل تكون ضمة المنادى إعرابا، والعامل فيها الاطراد قياسا على اطرادها في المبتدأ ولاطرادها منزلة بين منزلتين بين ضمة المبتدأ وضمة حيث[٤] كما أجاز إضافة الكذب إلى وجوده في :

وتراه أصغر ما تراه ناطقا ويكون أكذب ما يكون و يقسم

---

[١] ناديا حسكور ، منهج الفارسي في البحث النحوي ، ص ٩٠.

[٢] الأمالي ٢/المجلس الثامن والستون، ص ٥٥٥.

[٣] الأمالي ٢/ المجلس السادس والأربعون، ص ١٧٩.

[٤] الأمالي ٢/المجلس الثامن والخمسون، ص ٣٦٧.

وكونـــه قياســاً على إضافة الخطاب إلى كون الأمير في قولهم: أخطب ما يكون الأمير قائماً ، فالتقدير : أخطب أوقات كون الأمير إذا كان قائماً ، وقال وهذا اتساع جرى في كلام العرب كما قالوا : نام ليلك والمعنى نمت ليلك[١].

٢- القياس على الشائع الكثير : ويعني هذا النوع من القياس على ما تكلم به العرب فجـــرى علـــى ألســـنتهم وشاع في كلامهم، فابن الشجري يقول في قول الشاعر[٢]: (أضحى شريدهم في البحر فلالا) أنه وضع الشريد في موضع الشراد فلذلك وصفه بفـــلال، وفعـــيل كثيراً ما تستعمله العرب في معنى الجماعة كما جاء في التنزيل ﴿ والملائكـــةُ بعد ذلك ظهيرٌ﴾[٣] وجاء ﴿ وحَسُنَ أولئك رَفِيقاً﴾[٤] و﴿خلصوا نجياً﴾ [٥] [٦]، ويقـــول أيضـــاً: على أنَّ هذه الكلم التي وضعوها مواضع الأحوال وهي معارف لو كانت خالية من تأويل يدخلها في حيز النكرات لما ساغ الاحتجاج بها لأن ذلك عدول عن العام الشائع إلى الشاذ النادر[٧]. كما أنّه ينقل أن بعض أسماء الزمان قد استعملته العرب معرفة بغير الألف واللام وقد سمع منهم إدخال الألف واللام نحو ما حكاه أبو زيد من قولهم لقيته فينة فينة يا فتى غير مصروف ، ولقيته الفينة بعد الفينة أي الحين بعـــد الحين ووجه إدخال الألف واللام في هذا الضرب إنّه يقدر فيه الشياع[٨]. فابن الشجري يعتد بالقياس على ما شاع من كلام العرب فهو المثال الذي يقتدى والنموذج الذي يحتذى.

٣- القياس على كلام نحاة آخرين: إن آثار تتلمذ ابن الشجري على يد من سبقوه من أئمة النحاة واضحة بينه في مجالسه إذ لا يخلو مجلس من ذكر اسم أحد هؤلاء النحاة

---

[١] الأمالي ١/ المجلس السادس ، ص ٥٣.

[٢] هـــو أميّة بن أبي الصلت ، الديوان ص ٣٤١ - ٣٥٠ ، وصدر البيت : حملت أسداً على سودِ الكلاب فقَدْ ، وأصلها (ضلالا) ، وفيه اختلافٌ في القافية : ضلالها .

[٣] سورة التحريم ، ٤.

[٤] سورة النساء ٦٩.

[٥] سورة يوسف ، ٨٠.

[٦] الأمالي ١/المجلس السادس والعشرون، ص ٢٦٦.

[٧] الأمالي ١/ المجلس الثالث والعشرون، ص ٢٣٧.

[٨] الأمالي ١/المجلس الثاني والعشرون، ص ٢٢٢.

أو أكثر من واحدٍ منهم إما محتجاً بآرائهم أو مخالفاً لهم، فهو يتمثل تراثهم ويستحضره معه في كل مجالسه خير تمثل ، ويعتز بآراء شيوخه فيعتد منها قوانين وحجج ثابتة يقيس عليها. ومثال ذلك قوله في الآية ﴿ ولا يغتب بعضكم بعضاً ﴾[١] والآية ﴿ كل آمن بالله ﴾[٢] إن الله تعالى قطع بعضاً عما يقتضيه من الإضافة ، والأصل لا يغتب بعضكم بعضكم وكلهم آمن بالله ولتقدير الإضافة فيها امتنع بعض النحويين من إدخال الألف واللام عليها ، ويجوز في قياس قول سيبويه وفي رأي أبي علي لحاق الألف واللام لهما، وذلك أن سيبويه أجاز في قول الشاعر[٣] :

ترى خَلْقَها نِصفاً قناةً قويمةً ونصفاً نَقاً يرتجُّ أو يتمرمرُ

أن تنصب نصفاً على الحال يعني أنه كان أصله : ترى خلقها قناةً قويمةً نصفاً ونقاً يرتج نصفاً [٤]. وابن الشجري يستبعد بعض آراء النحاة في مسألة ما قياساً على رأي لسيبويه في مسألة أخرى فهو يستبعد إضمار الناس في قول الشاعر[٥]:

فليتَ كفافاً كان خيرُكَ كلُّهُ وشرّكَ عنّي ما ارتوى الماءَ مُرْتَوي

قياساً على ما حكاه سيبويه من قولهم إذا كان غداً فأتني أي إذا كان نحن ما فيه من الرخاء أو البلاء غداً فقدر ما ارتوى الناس الماء ، فابن الشجري يعد الإضمار فيما حكاه سيبويه وفي البيت الشاهد حسن لأنه معلوم وتقدير إضمار الناس في قوله ما ارتوى الماء بعيد[٦]. وانشد على هذا قول الشاعر[٧] :

فإنْ كان لا يُرضيكَ حتى تَرُدَّني إلى قطريٍّ ما إخالك راضياً

أراد إن كان لا يرضيك شأني وما أنا عليه فاضمر ذلك للعلم به . كما يتابع قياس سيبويه والخليل في قولهم أشياء جمع شيء وكان القياس فيه شيئاء ليكون فعلاء كطرفاء فاستثقلوا تقارب الهمزتين فأخروا الأولى التي هي اللاّم إلى أول الحرف فصار أشياء

---

(١) الحجرات، ١٢.
(٢) البقرة، ٢٨٥.
(٣) ذو الرمة ، الديوان، ٦٢٣/٢.
(٤) الأمالي ١/المجلس الثالث والعشرون، ص ٢٣٣.
(٥) يزيد بن الحكم الثقفي، شعراء أمويون ٢٧٥/٣
(٦) الأمالي ١/المجلس الثامن والعشرون، ص ٢٨٤.
(٧) سوّار بن مضرب، المعجم المفصل، ٣٣٥/٨ .

ووزنـــه مـــن الفعـــل لفعاء[١]. وواضح ممّا تقدّم أنّ ابن الشجري يقيس على رأي شيخه ســـيبويه ويستشـــهد برأي أبي علي الفارسي فهو مدرك تمام الإدراك أنه لا مندوحة عن الاستئناس بآراء النحاة الآخرين مهما بلغ شأنه وعلا بين النحاة في عصره.

الأشكال المرفوضـــــــــة :

١- القياس على النّادر : جاء في أثناء حديث ابن الشجري رفضه القياس على ما هو قلـــيل فهو يقول :"ووجه اعتلال الواو في ثياب وصحتها في رواء أنهم قد أعلّوا لام (رواء) بقلـــبها إلى الهمزة فلو أعلّوا واوه فقالوا (رِياء) جمعوا بين إعلالين متواليين وذلك إنما يكون نادراً "[٢].

٢- الشّاذ في الاستعمال : (مثل شذوذ جمع فَعَل على فُعّل ، في قراءة بعض أصحاب الشّـــواذ: " إنْ يدعُونَ مِنْ دونه إلاّ أُثْناً " [٣].أراد : وُثْناً ، جَمع وَثَنٍ، على فُعّل ،على سبيل الشّذوذ، كقولهم في جمع أسَد ، أُسْدٍ).

٣- الشّـــاذ فـــي القياس : يقول ابن الشجري : (وقوله أبى يأبى ممّا شذّ عن القياس لمجيـــئه على فَعَل يَفْعَل بفتح العين من الماضي والمستقبل وليست عينه ولا لامه من حروف الحلق ، وكان قياسُه يأبِي مثل يأتي"[٤]. وممّا جمعوه على غير القياس (حديث) قالوا في جمعه (أحاديث) وأحاديث كأنه جمع أحداث كإعصار وأعاصير، ولا يجوز أن يكـــون أحاديـــث جمع (أحدوثة) ، كأغلوطة وأغاليط ؛لأنّهم قالوا : حديث النبي ، وأحاديـــث النبي (صلى الله عليه وسلم)، ولم يقولوا أحدوثة النبي. ومما جمعوه على غـــير القياس قولهم في جمع (الرُّبى) و هي الشّاه التي تُحبس لـــ(اللبن) وقيل الحديثة العهد بالولاد (رُبابٌ) مضموم الأول[٥].

---

(١) الأمالي ٢/المجلس الثامن والأربعون، ص ٢٠٩.

(٢) المجلس الحادي والخمسون، ص ٢٦٠.

(٣) سورة النساء،١١٧،و ينظر المجلس السادس والأربعون، ص ١٨٧، ١٨٨.

(٤) المجلس الحادي والعشرون ، ص ٢٨.

(٥) المجلس الخامس والثلاثون، ص ٤٣٥.

٤-القياس على النظير : نشأ هذا النّوع من القياس نتيجة تأثر النحاة بمناهج الفقهاء، مع أنَّ الفرق كبير بينهما، فالفقه نص وقياس على النّص ، وأما اللغة فظاهرة اجتماعية ومتطورة[١]. " ولكن النحاة خاضوا في مسائل افتراضية لم يأت بها السَّماع، لأنّهم كانوا يدركون أنّهم بمكان التوجيه والإرشاد ، وإنَّ اللغة صائرة مع الزمن الى التطور، لذا فقد كانوا يقلبون المسائل على وجوهها ويديرون الرأي في شتى الاحتمالات تمشياً مع المستقبل المرتقب، وذلك لوضع أصول التصرف في المفردات وطرائق استعمالها"[٢]، ومن ذلك عطف اسم الفاعل على يفعل وعطف يفعل على اسم الفاعل لما بينهما من المضارعة التي استحق بها (يفعل) الإعراب واستحق بها اسم الفاعل الإعمال وذلك جريان اسم الفاعل على يفعل ونقل يفعل من الشياع الى الخصوص بالحرف المخصّص كنقل الاسم من التنكير الى التعريف بالحرف فلذلك جاز عطف كل واحدٍ منهما على صاحبه[٣].

٥- الشّاذ في الاستعمال والقياس : مثاله مجيء (ما) زائدة في قول القائل (ما مع أنك يوم الورد ذو جَزَر) من الشاذ النادر[٤]. ومما شذَّ في القياس والاستعمال مَعاً قولهم: مَصْوُون ومَذْووف ومقوود وأضرابها مما كان من باب مفعول، لأنَّ القياس والسَّماع فيها حذف إحدى الواوين[٥].

٦-ما لم يرد به سماع : في إحدى المسائل الخلافية التي يردّ فيها ابن الشجري على الكوفيين في اشتقاقهم لـ (اسم) ، وينفي ان يكون المحذوف (فاؤه) وأنهم أخذوه من (الّسمة) مستدلاً على ذلك بعدم وجود اسم في العربية حُذفت فاؤه وعوض همزة وصل، وإنما يعوض من حذف الفاء تاء التأنيث كما في عدة وزنةَ وثقة ونظائرهن[٦].

---

(١) مصطفى جطل، نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة، ٢/٤٢٣ .

(٢) علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، ص ١٤١.

(٣) المجلس الحادي والستون، ص ٤٣٧.

(٤) الجزر : جمع الجزرة ، وهي الشاة المذبوحة ، المجلس الرابع والأربعون، ص ١٤٤.

(٥) المجلس الحادي والثلاثون، ص ٣٢١ .

(٦) المجلس الثالث والخمسون، ص ٢٨٢.

ويـــبدو أنَّ ابـــن الشَّجري يدحض رأي الكوفيين بنفي سماع ما جاءوا به في لغة العـــرب . فيقولُ في موضع آخر وفي الرد عليهم: "فهل يمكنكم أن تأثروا عن عربيٍّ إنّه يقـــول: مـــا أفرحي، كما قالوا قدي؟ ولعمري إنّ ذلك غير ممكن"[١] وهكذا فقد توزعت آراء ابن الشجري عن القياس بصورة المختلفة في جميع أنحاء كتابه فقبل بعضها ورفض بعضها الآخر، ولم يأتِ القياس لديه مجرّداً من غرضٍ فقد كان للقياس لديه وظيفةٌ يؤديها، وسأعرض لها فيما يلي :

أ- إثبات اطراد القواعد في النحو العربي : لقد كان النحو العربي البالغ السعة حاضراً في عقل ابن الشجري على هيئة هيكلٍ متناسق الأجزاء مترابط الجزئيات تنظمه قواعد ثابتة تجمع كل أطرافه في محاور ثابتة ومحددة، فحاول رصد المتشابهات والمتعاكسات، فسلك سُبلاً مختلفة لإثبات وجه التشابه بين ظاهرتين أو حكمين أو قاعدتين.

١- الشَّـــبه في المعنى : يرى أن من علل بناء (إذ) و (إذا) انهما احتاجتا إلى إضافة توضح معنييهما فأشبها بذلك بعض كلمة ، وبعض كلمة لا يستحق إعراباً ، ولهذا علة أخـــرى وهي تضمنهما معنى حرف الشرط كما حُمل (يذر) على (يدع) لاتفاقهما في المعنى، وإن لم يكن في(يذر)حرف حلقي .

٢- الشَّـــبه اللُّغـــوي : قاس ابن الشجري جمع كسرى على كسور- وهي على غير القـــياس - قياســـاً علـــى جمع جِذْع ـــــ جذوع ، في قول من كسر أوله ، ودَرْب دُرُوب فـــي قول من فتحهُ، ومن ذلك الشبه أيضاً جمع الكثرة لـــ (عبد) عَبْدان قياساً على جمع قضيب قضبان[٢]. ومنه قول الحطيئة[٣]:

الواهبُ الكومَ الصَّفايا لجارِهِ يُروِّحها العِبْدانُ من عازبٍ ندى[٣]

---

[١] المجلس التاسع والخمسون ، ص ٣٩٧.

[٢] المجلس العاشر ، ص ٩٩.

[٣] الحطيئة ، الديوان ،ص:٦٣، وهذا البيت في الديوان : هو الواهبُ الكُومَ الصَّفايا لجاره .

[٣] الكوم : النياق الضخمة ، العازب : الكلأ البعيد.

٣- الشّبه الصّوتي : يرى ابن الشجري أنّ (ملجزيرة) في قول الشاعر[١]:

دلَفنا للأعاجم من بعيدٍ بجمع مِلجزيرة كالسَّعيرِ

حذفت نون (مِنْ) لسكونها وسكون اللاّم ، تشبيهاً للنون السّاكنة بحروف اللين: لأن فيهما غُنّة تضارع فيهنّ من المدّ واللين . ومثله في قول عمرو بن معد يكرب[٢].

فمّا أبقتَ الأيامُ مِلْمالِ عندَنا سوى جذمِ أذادٍ محذفة النسلِ

وأمّـا قولهـم في بني الحرث وبني الهجيم وبني العَنبْر : بلحرث وبلْهُجَمْ وبلْعَنبر فأنّهم حذفوا الياء من (بني) لسكونها وسكون لام التعريف، ثم استخفوا حذف النون كراهةً لاجتماع المتقاربين ، كما كرهوا اجتماع المِثلين ، فحذفوا الأول في نحو قول الشاعر[٣]:

غداة طفتْ عَلْماءِ بكرُ بن وائلِ وعُجْنا صدُورَ الخيلِ نحو تميمِ

أراد على الماء ، ونظيرُ هذا الحذف في الكلمة الواحدة قولهم في ظَلَلْتُ ومَسِسْتُ ظَلْـتُ ومَسْـتُ ، ومنهم من يُسقط حركة ما قبل المحذوف ويلقي حركة المحذوف عليه، فيقول ظِلْتُ ومِسْت، يُحرّك الظاءَ والميمَ بكسر اللام والسين، وقرأ قوم (فَظِلتُم تَفَكَّهُونَ)[٤] و(إلهـك الذي ظِلْتَ عليهِ عاكفاً)[٥] فإن كان ما قبل المحذوف ساكناً لم يكن بُدّ من إلقاء حركـته علـى الساكن لئلا يلتقي ساكنان، وذلك قولهم في أحْسَسْتُ أحَسْتُ، قال أبو زبيد الطائي :

سِوى أنّ العِتاقَ مِن المطايا أحَسْنَ به فهنّ عليه شُوسُ

---

[١] هو عمر بن ألاه بن جُدَي، الأمالي المجلس الرابع عشر ، ص ١٤٥.

[٢] الأمالي ، المجلس الرابع عشر ، ص ١٤٥.

[٣] قطري بن الفجاءة ، شعر الخوارج ، ص ٤٤، وعجزه مختلف وهو : وألأفها من حَمْير وسليمِ.

[٤] الواقعة ١٦٥.

[٥] طه ٩٧.

[٦] م المجلس الرابع عشر ، ص ١٤٦.

٤- الشـــبه فـــي الحذف : فقد أجاز ابن الشجري حذف العائد من الصفة قياساً على جواز حذفه من الصلة[١]، في مثل قول جرير :

أبحت حمى تهامة بعد نجدٍ وما شيء حميت بمستباح

٥- الشبه الصرفي : فاللام في فم أصلها هاء ، كما أبدلوا الهاء من الياء في دَهْدَيْتُ دَهْدَهْـتُ، وأبدلوهـا مـن الألف في قولهم (مهما) أصلُها : ماما ، في قول بعض النحويين ،وقد أبدلوها من الهمزة فقالوا في إياك هياك، وفي أنرت الثّوبَ : هَنَرْتُ[٢].

٦- الشبه في الدلالة على الأصل: منع أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل في التعجب وزناً وأصلاً وإفادة للمبالغة. وأما الطريقة الثانية التي اتبعها ابن الشجري لإظهـار اتسـاق قواعد النحو العربي فهي جمع المتناقضات، وقد سلك هذه الطريقة لإظهار التناغم في أجزاء البناء النحوي، فقد أجاز أن يراد بالجمع التثنية لقرب الجمع من التثنية[٣] . كما تعرب (أي) حملاً على بعض ونقيضها كل[٤] .

٢-رد حكم نحوي : رد أبن الشجري على من نصب (مثل ما) في الآية ﴿ إنه لحق مثل ما أنكـم تنطقون﴾[٥] على الحال من (حق)، وعلّق على ذلك بقوله: فما العامل فيه؟ فهذا مما أرى ان القياس يدفعه، أما إذا نصب (مثل ما) على الحال من الذكر الذي في (حق) فهذا لا مانع منه[٦]. أي أنه استخدم القياس ليدافع عن رأيه ويدحض الرأي المخالف له. كما رد ابـن الشـجري في موضع آخر على الكوفيين في زعمهم أن فعل الأمر للمواجه مجزوم بـتقدير اللاّم الأمرية فقال : وهو قول مناف للقياس وذلك أنّ الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم فحرف الجر أقوى من حرف الجزم كما أنّ الاسم أقوى من الفعل وحرف الجر

---

(١) الأمالي ١/ المجلس الأول ، المجلس الرابع عشر ، ص : ١٤١.
(٢) الأمالي ١/ المجلس الخمسون، ص ٢٤٢.
(٣) الأمالي ١/ الثامن عشر ، ص ١٨٤.
(٤) الأمالي ٣/ الثالث والسبعون، ص ٤١.
(٥) سورة الذاريات، ٢٣.
(٦) الأمالي ٢/ المجلس السبعون، ٦٠٥.

لا يسـوغ أعمالـه مقـدراً إلا على سبيل الشذوذ وإذا امتنع هذا في القوي فامتناعه في الضعيف أجدر[١].

٣-الاستئناس والتفسير : في تفسير ابن الشجري لكلمة (فم) وأصلها اللغوي، قال: "واللام مـنه هاء ووزنه في الأصل فَعلٌ (فَوْهٌ) مثل فَوْز بدلالة قولهم في تحقيره وتكسيره: فُوَيهٌ وأفْواهٌ، وفي تصريف الفعل منه ، تَفوّهْتُ وحذفوا لامه، لأن الهاءَ حرفٌ خفي مهموس"[٢].

وفـي تفسيره لأصل شاة يقول: "شَوْهة ساكنةُ الواو، لأن السكونَ هو الأصل، فلا يسوغُ العدولُ عنه، والدليل على أن لامها هاءٌ قولهم في تحقيرها ، شُوَيْهَةٌ و في تكسيرها: شـياهٌ ، وأصـل مـاء مَوَهٌ لقولهم في تحقيره وتكسيره : مُوَيْهٌ وأمواهٌ وصارت واوه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم أبدلت هاؤه همزة "[٣].

القياس الصرفي :

يترتب على تطبيق القياس في الصرف نتيجتان :

١- وجود أصول أو صور نموذجية أو أنماط أصلية (prototypes) ترجع إليها الكلمات، فجميع الصور النحوية تنتظم في فئات .

٢- خلـق فـروع (صـور أو أبنية ثانوية) منطلقة من أصول صور أولية . فإيجاد الأصول كان الوسيلة الأسهل لتفسير المعطيات اللغوية ، أو لتسويغ وجود صور شاذة بإدخالها في فرع مشتق من أصل ولا بد لكل صورة من تعليل[٤].

---

[١] الأمالي ٢/ المجلس السابع والخمسون، ٣٥٥.

[٢] الأمالي ٢/المجلس الخمسون ، ص ٢٤٠.

[٣] الأمالي ٢/المجلس الحادي والخمسون، ص ٢٥٨.

[٤] هيام كريدية ، مكانة البحث اللغوي القديم ،ص ٧٢.

القياس الصوتـــــــي :

اجـتهد النحاة ومنهم ابن الشَّجري في تقديم العلل لتسويغ التحولات الصوتية التي تصيب الكلمات، أو لتبرير وجود بعض الأبنية، مستنداً على القواعد الآتية في التفسير:

١- الإبدال .

٢- القلب .

٣- الاستثقال .

٤- التخفيف .

٥- الحذف .

٦- الإدغـــــام .

الإبدال:

"هـو حذف حرف ووضع آخر في مكانه بحيث يختفي الأول ويحل في موضعه غير سواء أكان الحرفان من أحرف العلة أم كانا صحيحين أم مختلفين"[١].

يـرى ابـن الشـــجري أنّ وَوْلـج فَوْعَلٌ من الوُلُوج، أبدلـوا واوه تـاء كمـا أبدلـوهـا تـاء فـي تُراث وتُقاة وتُجاه وتُخمَة وتُهمَة وفي تالله . وقيل في (التَّوراة) إن أصـــلها وَوْراة، وكانت وَوْرَية، فَوْعلَة، من قولهم ، وَرى الزنْدُ : إذا أظـهر النـــار، لأن الـتَّوراةَ نُورٌ، فأبـدلوا واوها تاءً وياءها ألفاً ، (و تراثاً) أصلـه وُراث ، و (تُجاه) أصـلهُ وُجـاه فُعـــالٌ من (وَرِث)و(واجَه) و (تُقاة) أصـلها(وُقَيَة) فُعلَة من وَقيت ، وكذلك (تُخمة) أصلها وُخَمة فُعلة مـن (الـوَخامة) ، و (تُهمَة) مـن تَوهَّمْتُ و (تُكأة) من توكَّأتُ وقالوا : ضَربه حتى أتكأه أصله(أوكأه)، وقالـوا (تُكْلان) أصـله وُكـْلان، فُعـــْلان مـن تـوكَّلتُ . وقال بعض العرب في تَوْلج دَوْلج، أبدلـــوا الـــــــدالَ

---

[١] عباس حسن، النحو الوافي ٤/٥٧٠.

من التاء ، لتقاربهما في المخرج ، كـما أبدلوا الدال تاءً في قولهم للناقة الذَّلول (تَربُوت) وأصلها (دَرَبوت) فَعَلُوت من الدُّربة وهي العادة ، لأن الذَّلول مدربٌ، وقيل : هي فَعَلُوتٌ، من التراب للينها و ذُلِّها [١]. وهنا يمكن ملاحظة إبدال التاء بدلاً من الواو كما أبدلوها في تراث وتخمة وتكأة وتوارة وتعليل ابن الشجري هو تقاربهما في المخرج الصوتي ويمكن تصوير الإبدال كما يلي :

وراث > تراث

وخمة > تخمة

توكأت > تكأة

ووراة > توراة

والله > تالله

٢- القلب : هو تغيير صوتي يطرأ على بعض الكلمات تجنباً للاستثقال كما أورد علة ذلك ابن الشجري إذ يقول : والقُسِيُّ من الأسماء المقلوبة ، وكان القياسُ أنْ يجمع القَوْسَ على القِياس ، حَملاً على نظائرها، كقولهم في جمع ثَوْب ثياب وحَوْض : حِياض وسَوْط سِياط، ولكنهم جمعوها على فُعُول، كقولهم في جمع خَيْطِ : خُيُوط، فاستثقلوا أنْ يقولوا : قُوُوس فقلبوه بتقديم لامه على عينه، فصارَ إلى قُسُوُو بوزن فُلُوع ، فاستثقلوا اجتماعَ ضمَّتين وواوين، فأبدلوا من ضمة السين كسرة ، فانقلبت الواوَ الأولى ياءً ، فصارَ إلى قُسِيْو، فاجتمعت الياءُ والواوُ ، والأولى منهما سابقةٌ بالسكون ، فقُلبتْ الواو ياءَ وأدغمت فيها الياء ، كما فعلوا ذلك في ميِّت، وأصله مَيوْت فصار بعد الإدغام إلى قسي، فكسروا القاف إتباعاً لكسرة السين، كما قالوا في شَعير شِعِير وفي نَعِم الرجلُ نِعِمَ الرجل وفي شَهِد شِهِد، إلاّ أنَّ الكَسر في قاف قِسِيّ لازِم فوزْن قِسّي فِلوع"[٢].

---

[١] الأمالي ٢/المجلس الحادي والخمسون، ص ٢٦٦.

[٢] الأمالي ٢/ المجلس الثالث والستون ، ص ٤٧٢ ، ويرى ابن عُصفور الإشبيلي (ت ٥٩٧ هـ) أنّ (قِسِي) من المقلوب توسعاً من غير ضرورة تدعو إليه، لكن لم يفرد فيقاس عليه نحو قولهم: قِسِيٌّ في جمع (قوس)، وقياس جمعها قؤوس (ابن عصفور الإشبيلي، الممتع الكبير في التصريف، ص٣٩١) .

٣-الاستثقال : ويدخل فيه المثال السابق .

٤-التخفيف : كما هو الحال في أن الخفيفة أو المخففة مثلاً ، بالمقارنة بأنَّ المشددة .

٥-الحذف أو الإسقاط : هو سقوط حرف ، أو جزء من كلمة، كما هو الحال في الترخيم مثلاً، ويقول ابن الشجري: "باب النداء باب حذف وتغيير فهو مما كثر فيه التخفيف لكثرة استعماله فلذلك اختص به الترخيم واتسع فيه حذف ياء الضمير في نحو يا غلام"[١]. وفي رأي علم اللغة الحديث عند مارتينيه[٢] نجد أن الإسقاط والحذف يقدمان أمثلة ملائمة على حاجة الاقتصاد في المحور النظمي axe syntagmatique وتقابل أمثلة حذف النون من بني الحرث وبني العنبر وبني الهجيم عند ابن الشجري أمثلة مناسبة على الاقتصاد النظمي economie syntagmatique الذي يقرره التطور الحتمي للغة .

٦-الإدغام : يقول ابن الشجري في تفسير أصل (وَيْلُمَّ) : " وهو ويل (لأمَّ) قوم فحذف التنوين ، فالتقى مِثْلان ، لام (ويل) ، ولام الخفض ، فأسكنت الأولى وأدغمت في الثانية، فصارَ: ويْلَ أمّ قوم، مُشدّدْ اللازم مكسورها ، فخفّفَ بعد حذف الهمزة بحذف إحدى اللامين"[٣]. وابن الشجري في رأيه هذا يتابع أبا علي الفارسي وهذا يوضح تأثره بالمدرسة البصرية في القياس .

دور المعنى في توجيه عملية القياس والتعليل النحوي

إن من أهم الخصائص التي تحدد طبيعة القياس هي :

يتكون القياس النحوي من أربعة عناصر رئيسة هي : أصل وفرع وعلة وحكم، والحكم أهم هذه العناصر ، لتوقف الثلاثة الباقية عليه ودورانها في فلكه. ويمكن ان نعرف الحكم بأنه ظواهر عامة أو خصائص كلية لاحظها النحاة في معطيات المادة المدروسة

---

[١] المجلس الأربعون / ص ٧٣.

[٢] أندريه مارتنيه (١٩٠٨ . . .) عالم لغوي ولد في مقاطعة السافوا في فرنسا ركز على وظيفة اللغة والاقتصاد اللغوي في مجال التطور اللغوي (ميشال زكريا ، الألسنية، ٢٥٢).

[٣] الأمالي ٢/المجلس التاسع والأربعون، ص ٢١٦.

وتنبهوا لأهميتها في وصف العربية وتقعيد قواعدها فجردوها في هيئة أحكام تستخدم في امـتحان مفردات اللغة المختلفة من حيث استجابتها لها أو مخالفتها إياها. ومن خلال هذه الاستجابات أو المخالفات تصنف العناصر ضمن مجموعات مخصوصة تنطوي تحت حكم معيـن مـن تلـك الأحكام . ومن هذه الأحكام التي جردها النحاة: الإعراب، والمنع من الصرف والبناء والعمل ، والتصرف في العمل . . الخ.

فالحكم "يشبه أن يكون فكرة مجردة أو صورة ذهنية تتمثل هي وما يتفرع عنها في تطبيقاتها المشخصة "[١].

أما الأصل فهو ما يستحق الحكم بذاته لتضمنه من الخصائص الدلالية أو التركيبية أو الصـرفية مـا يؤهله لذلك ولهذا قيل في تعريفه : " هو ما ينبني عليه غيره"[٣]؛ لأن الحكم في حقيقة الأمر، من لوازم الأصل وخصائصه التي يعرف بها، وقد ينتقل إلى غير الأصـل لعلـة فيصبح غير الأصل وهو الفرع مبنياً عليه . وانطلاقاً من تعريف الأصل نستطيع أن نعّرف الفرع بأنه ما يستحق الحكم لمشابهة بينه وبين الأصل، ولذلك قيل في تعريفه "الفرع خلاف الأصل وهو اسم لشيء ينبني على غيره[٣]"، أما العلة فهي ما يجعل الحكـم ينسحب من الأصل على الفرع، ولا بد أن تقوم العلة على نوع من المشابهة بين الأصل والفرع يسوغ انتقال الحكم من الأول فيهما إلى الثاني. ولا يقتصر استخدام التعليل فـي الـنظرية الـنحوية على تفسير انتقال حكم الأصل إلى الفرع، أو قياس الفرع على الأصل ، فهذا نوع واحد من التعليل يرتبط بالقياس خاصة.

إن دور المعـنى فـي توجـيه القـياس يكمـن في مفهوم المشابهة بين الأصل والفـرع،وهو المفهوم الذي يتخذ أساساً للعلة ، فيعلل انتقال الحكم من الأصل إلى الفرع بالمشـابهة بيـنهما سواء أكانت مشابهة في الحكم أم مشابهة من وجه آخر تسوغ انتقال الحكـم بينهما . وفي هذا يقول ابن الشجري : " ومن شأن العرب أن تحمل الشيء على الشيء مع حصول أدنى تناسب بينهما حتى إنهم قد حملوا أشياء على نقائضها"[٤].

---

[١] منى إلياس ، القياس في النحو ، ص ٣٢.

[٣] الجرجاني، التعريفات، ص ٢٢.

[٣] المصدر نفسه، ص ١٤٥.

[٤] الأمالي ٢/المجلس الثامن والخمسون، ص ٣٦٨.

ولا يعنـــي ذلـــك أن المشابهة مقياس مطلق يسوغ عملية القياس النحوي وانتقال الأحكام من الأصول إلى الفروع، فليس "كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكماً هو في الأصل للآخر،ولكن الشبه إذا قوي أوجب الحكم وإذا ضعف لم يوجب .. الخ " والشبه كما قلنا قد يكون في اللفظ أو في المعنى أو فيهما معاً، وقد جرد ابن هشام هذا الأمر في هيئة أصـــل مـــن الأصول العامة التي يصدر عنها النحاة في تفسير كثير من الظواهر التي قد تبدو متباينة، إذ يقول القاعة الأولى من الأمور الكلية التي يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصـــور الجزئية " قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه: في معناه، أو في لفظه، أو فيهما"[١] وهكـــذا فـــإنَّ المعنى من ضوابط القياس ومن المعايير المعتبرة في جمع عناصر متفرقة مخـــتلفة فـــي حكم عام يضمها، ولعل في الاستعانة بالأمثلة التالية توضيحاً لذلك الحكم : الاستثناء المفرغ .

الأصل : وقوعه في النفي	﴿ وما محمد إلا رسول ﴾[٢].
الفرع :وقوعه في غير النفي	﴿ وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين﴾ [٣]
	﴿ويأبى الله إلا أن يتم نوره﴾ [٤]
	﴿فهل يهلك إلا القوم الفاسقون ﴾ [٥]

العلـــة : لأن غير النفي في السابقة وما يشابهها في معنى النفي ، فمعنى " وإنها لكبيرة" : لا تسهل ، ومعنى " يأبى " : لا يريد، ومعنى " فهل يهلك ": لا يهلك[٦].

---

[١] ابن هشام، المغني ٢/ ص ٦٧٤.

[٢] سورة آل عمران ، ١٤٤

[٣] سورة البقرة ، ٤٥.

[٤] سورة التوبة ، ٣٢.

[٥] سورة الأحقاف ، ٣٥.

[٦] ينظر ابن هشام ، المغني ٢/٣٥٠.

الحكم : العمل في الحال

الأصل : الفعل ـــــــــ جاء زيد راكباً .

الفرع : غير الفعل ـــــــ هذا لك كافياً ، " هذا بعلي شيخاً "[١].

العِلّة : لأن " غير الفعل في الصور السابقة وما يماثلها في معنى " الفعل " فمعنى " هـــذا لك": هذا تملكه، ومعنى "هذا بعلي" أي: انتبه له لما في اسم الإشارة من معنى التنبيـــه[٢]، فما كان في معنى الفعل، وهو "ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون في صيغته كـــالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه . . وحرف النداء نحو : يا ربنا منعماً . .)[٣] يجوز أن يعمل في الحال للمشابهة المعنوية المذكورة .

الحكم : تقدم المعمول (أو معمول المعمول) على العامل .

الأصل : الفعل .

الفرع : غير الفعل ـــــــ أنا زيداً غير ضارب .

العلة: لأنه في معنى، أنا زيداً لا أضرب، ولولا ذلك لم يجز، إذ لا يتقدم المضـــاف إليـــه على المضاف، فكذا لا يتقدم معموله، لا تقول: "أنا زيداً أول ضارب ، أو مثل ضارب ..، ولو قلت: جاءني غير ضارب زيداً، لم يجز التقديم، لأن النافي هنا لا يحل مكان "غير"[٤].

فهذه أمثلة جزئية تبين كيف استخدم النحاة مبدأ المشابهة في المعنى فـــي قيـــاس بعض العناصر على بعض في أحكام مخصوصة محددة، فإذا خرجنا من حـــيز التطبيـــق الجزئي إلى مجال التنظير العام وجدنا مبدأ المشابهة في المعنى يحتل موقعاً مركزياً فـــي بناء النظرية النحوية، إذ يعتمده النحاة بشكل مطرد في بيـــان العوامـــل وتعليـــل عملـــها والتمييز بينها من حيث التصرف في العمل[٥]. وقد وضّح ابن جني قوة الشبه المعنـــوي

---

[١] هود ، ٧٢.

[٢] المقتضب ٨٨٧/٤.

[٣] انظر الرضي، شرح الكافية ٢٠١/١ .

[٤] انظر المغني ، ٨٨٥-٨٨٦.

[٥] لطيفة النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي ، ص ٢١٧-٢٢٣.

وتقدمه على الشبه اللفظي في عملية القياس في باب من خصائصه قال فيه : بـــاب فـــي مقاييس العربية، وهي ضربان: أحدهما معنوي والآخر لفظي. وهذان الضربان وإن عمّا وفشيا في هذه اللغة، فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنـــوي، ألا تـــرى أن الأســباب المانعة من الصرف تسعة : واحد منها لفظي وهو شبه الفعل لفظاً.. ، والثمانيـــة الباقيـــة كلها معنوية، كالتعريف ، والوصف ، والعدل، والتأنيث ، وغير ذلك . فهذا دليل ومثلـــه اعتبارك باب الفاعل والمفعول به ، بأن تقول : رفعت هذا لأنه فاعل ، ونصبت هذا لأنـــه مفعول ، فهذا اعتبار معنوي لا لفظي . . . "[١].

وابن الشجري كان يعتد بآراء أستاذه ابن جني ، لذا فإنه وإن لم يصرح بأن القياس المعنوي أكثر قوة من القياس اللفظي ،بَيْدَ أنَّ ذلك ظهر أثناء أماليه وفي حديثه عن القياس الذي توزع في جزئي كتابه . إذ إن القياس عند ابن الشجري لم يحصر في مجالس بذاتها ولم يأت حديثه عنه حديث مُنظِّر يحاول بسط نظريته في القياس وعرض تعريفات مختلفة له كما فعل تلميذه ومعاصره ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـــ) الذي راح يعـــرض تعريفـــات مختلفة للقياس ويبيّن أنواعه وأحكامه. لقد كانت طريقة ابن الشجري في حديثه عن القياس تشبه إلى حد كبير طريقة النحاة الأوائل كسيبويه ، إذ يلاحظ عـــدم تخصيـــص أبـــواب للحديث عن القياس بل يأتي حديثه عنه إذا أراد التعقيب على مسألة ما وتوضيح القيـــاس فيها ، (وابن الشجري كان من المعتدلين في الأخذ بالقياس وقف إلى جانب ســـيبويه فـــي مسائل كثيرة ، ولم يكن لمذهبه الديني - وهو شيعي - أثر على طريقتـــه فـــي القيـــاس، فالشيعة لا يعتدون بالقياس في المسائل الفقهية ولا يذكرونه في أصول فقههم، لـــذا فـــإن منهجه نبع من منهجه في النحو)[٢] .

التعليل النحـــــوي :

يعد التعليل ركناً أساسياً من أركان القياس، إذ لا ينعقد القياس إلا بعلة جامعة بيـــن المقيس والمقيس عليه، ولقد ظهرت بوادر التعليل منذ بداية الدرس النحوي . لكن قبـــل الخوض في الحديث عنه يجب التعريف به .

---

[١] ابن جني ، الخصائص ١٠٩/١ .

[٢] عبد المنعم احمد التكريتي، ابن الشجري ومنهجه في النحو، ص٢٣٧.

التعليل لغة:

مشتق من مادة (علل)، والعلة: الحدث يشغل صاحبه عن حاجته، كأن تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول وفي المثل : لا تعدم خرقاء علة ، يقال هذا لكل معتل ومتعذرٍ وهو يقدر، وهذا علة لهذا أي سبب[١].

وفي الاصطلاح:

التعليل في عمومه بيان علة الشيء ، وتقدير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، ويطلق على ما يستدل فيه من العلة على المعلول، والتعليل في النحو : تفسير إقتراني يبين علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامة. فهو (تفسير) لأن التفسير هو : الكشف عن المراد من اللفظ نحوياً سواء كان ذلك ظاهراً في المراد، أو غير ظاهر، فمن الظاهر تعليل رفع كلمة "زيد" في جملة: "جاء زيدٌ " بأنها فاعل ومن غير الظاهر تعليل عدم جزم " أن " المخففة الناصبة للمضارع، مع أن الأصل النظري لعملها الجزم، بأنها شابهت "أن" الناصبة للاسم، فنصبت. وتقييد التفسير بأنه اقتراني يُشير أن لعملية التعليل ركنين : العلة والمعلول فالعلة دليل يقترن بمعلول لتفسيره نحوياً ، ويسميها بعض النحاة سبباً ، أو وجهاً . والمعلول مدلول عليه بالعلة المفسرة لحكمة المستعمل، كجر الاسم بحرف الجر أو لحكمه النظري المهمل، كوجوب جر إن وأخواتها للمبتدأ، وبما أن التعليل يُبين علة الإعراب، أو البناء " فهو شامل للنحو العربي كله، إذ لا يخرج اللفظ في العربية عن أن يكون معُرباً، أو مبنياً[٢].

وعرّف الرماني العلة بأنها: "تغيير المعلول عما كان عليه "[٣]، أما مازن المبارك فيرى أنَّ العلة في النحو هي: الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، أو بعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النحويون أنَّ العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة[٤] ويُعدُّ (التعليل) من الأسس المنهجية في الدرس النحوي ، وهو من أبرز الموضوعات التي تكشف عن تأثر النحو بغيره من العلوم،

---

[١] ابن منظور ، لسان العرب ، م ١١، ص : ٤٦٧، وانظر القاموس المحيط ، ٢١/٤.

[٢] حسن الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ص ٢٩، ٣٠ .

[٣] الرماني، الحدود في النحو ، ص ٦٧، مرجع سابق .

[٤] مازن المبارك، النحو العربي ، العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص ٩٠ .

وأهمها "علم الكلام" و "أصول الفقه" ويؤكد ذلك بقول الجرمي: "أنا مُذ ثلاثون أفتي النـاس في الفقه من كتاب سيبويه)[١].

العِلّة عند النُّحـــــــــــاة

عرف النحاة العلة منذ بداية اشتغالهم بالنحو، إذ إننا نجدها في كتاب سيبويه مبثوثة في ثنايا كتبه، وقد اتصفت عند سيبويه ومن عاصروه وسبقوه بأنها مستمدة من روح اللغة معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة والحس مـــن حيـث طبيعتها[٢].

وتتصف هذه التعليلات أيضاً بأنها:

تلتزم موافقة الإعراب للمعنى فلم يكن للنحوي أن يجـيز وجوهـاً متعـددة مـن الإعراب دون مراعاة اختلاف المعنى بله الخروج عنه، وهذا الحـرص علـى المعنـى وسلامته هو الذي دفع الخليل إلى القول: "والموضع موضع نصب لأن المعنـى معنـى النصب". وهو الذي دفعه إلى ملاحظة اختلاف وجهة الكلام في الآية "ألم تر أن الله أنـزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة " بتعليل هذا الاختلاف بمعنـى التنبيـه الداخـل عليها. وهؤلاء المعللون الأوائل كانت عللهم وليدة قرائحهم[٣]. ومما يؤيد هذا الرأي جواب الخليل حين سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو أأخذها عن العرب أم اخترعها مـن نفسه؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقـامَ فـي عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها،واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منـه، فـإن أصبت فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بـالخبر الصـادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، كلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلـك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز

---

[١] طبقات الزبيدي، ص ٧٧.

[٢] المبارك ، العلة النحوية ، ٥٧، ٥٨، مرجع سابق .

[٣] مازن المبارك ، العلة النحوية ، ص ٥٧، ٥٨.

أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق بالمعلول فليأت بها[١]. ويرى شو قي ضيف أن الخليل بن أحمد أول من بسط القول في العلل النحوية بسطاً دفع بعض معاصريه لسؤاله عنها كما تقدم[٢].

وهذه الإشارة من الخليل إلى السجية والطباع تقارب مفهوم الملكة اللسانية فهو يقرر بأن اللغة ملكة لسانية لدى المتكلم، ومن بعدها تأتي العلل، أي أنه يدرك الفرق بين الملكة اللغوية والقواعد، وبهذا التمييز تلتقي أنظاره مع أصحاب النظرية التوليدية، التي تفرق بين الكفاية اللغوية والأداء اللغوي " فالأول هو السجية والطباع، والثاني هو الذي يكتسبه الإنسان من المجتمع الذي يعيش فيه كما يكتسب كل المظاهر الاجتماعية الأخرى"[٣].

العلة عند سيبويه (ت ١٨٠ هـ):

أما سيبويه فقد جمع في كتابه النحو مقسماً إلى أبواب وذكر في كل منها أحكامه المؤيدة بالعلل . فكان كتاب نحو وقياس وعلة يعلم طريق القياس وأسلوب التعليل كما يعمل الحكم النحوي، وكان سيبويه يعلل من كلام العرب ليخلص إلى استنتاج حكمه النحوي، والعلة لديه لم تختلف عنها عند الخليل إذ اهتم سيبويه بالمعنى واهتم فيها بقياس الشبيه بشبيهه وحمل النظير على نظيره، واعتماده ذوق العرب في طلبه للخفة وفراره من القبح والثقل، وقد اكثر سيبويه وتوسع في التعليل مقارنة بشيوخه المتقدمين، والتعليل عنده ليس أكثر من إلحاق الحكم النحوي بعلة يقلبها صاحبها بأسلوب الأستاذ المقرر أو العالم الواثق، فلا يتخيل رداً عليه ولا يفترض نقضاً له. ولا هو يحاول إضعاف العلة وتوهيتها ليعود فيثبتها بأن يؤيد حكمه بكثرة القياس بين الأشباه والنظائر. وكثرة الأمثلة والاستعانة بالشواهد المأخوذة عن أهل اللغة الثقاة، وأهم ما يميز أسلوب التعليل عند سيبويه أنه يعلل

---

[١] الزجاجي ، الإيضاح ، ص ٦٥، ٦٦.

[٢] المصدر نفسه: مقدمة الإيضاح (ب) ، شوقي ضيف .

[٣] محمد عيد، في اللغة ودراستها، ص١٥، وانظر: ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ص ٦٥ ، وما بعدها .

وكذلــك (قام زيدُ) فإن قيل: لم رفعتم (زيدٌ)؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه . فهذا وما أشبهه من نوع التعليم وبه ضبط كلام العرب.

والعلــة القياسية : أن يقال لمن قال: نصبت (زيداً) بـــ (إنّ) في قوله: "إنّ زيداً قائمٌ "، ولم وجب أن تنصب إنّ الاسم؟ فالجواب عن ذلك أن يقال لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه فأعلمت إعماله لما ضارعته فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً، والمرفوع به مشبه بالفاعل لفظاً فهي تشبه من الأفعال ما قدّم مفعوله على فاعله نحو ضرب أخاك محمدٌ وما أشبه ذلك .

أما العلة الجدلية النظرية: فكل ما يقال به في باب (إنّ) بعد هذا مثل أن يقال: فمن أي جهــة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهوها؟ أبالماضية أم المستقبلية أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة ؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله نحو: (ضرب زيداً محمدٌ) وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنه الأصل وذلك فرعٌ ثان، فأي علة دعتك إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول؟ وأي قياس أطرد لك في ذلك؟ ... الخ. ولعلنا نلاحظ هنا مقدار التكلف والتعسف والفلســفة التــي لا طــائل من ورائها إلا إغراق النحو العربي في متاهة من التعليلات المرهقة للعقل والفكر، وما هذه الأنواع الثلاثة من العلل عند الزجاجي إلا ما يطلق عليه العلل الأوائل والثواني والثوالث، كما يرى فؤاد ترزي حيث يقول: "ويلاحظ أن هذه العلل الثلاث هي ما يطلق عليه في العادة العلل الأوائل والثواني والثوالث على الترتيب، والعلل الثواني ليست إلا عللاً للعلل الأوائل، ولذلك أطلق عليها أبو بكر السراج (علة العلة)، أما العلل الثوالث فتمحل لا طائل تحته وتزيد لا جدوى منه.

وليست هي في الواقع سوى جوانب من النظر العقلي الخالص وشواهد على تأثر رجال النحو برجال الكلام[١]. ويرى النحاة المحدثون أنّ التعليل خطا خطوة واسعة على يد الزجاجي في القرن الرابع الهجري حين ألف كتاباً في العلل أسماه "الإيضاح في علل النحو " وقسم العلل إلى ثلاث أنماط كما ذكر سابقاً "[٢].

---

[١] فؤاد ترزي ، في أصول اللغة والنحو ، ص ٣٦-٣٧.

[٢] مازن المبارك ، النحو العربي ، ص ٩٦.

العلة عند الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)

عرف الفارسي بولعه بالقياس والتعليل - لكل ما ورد عن العرب مما دفع بتلميذه ابن جني لوصفه قائلاً: "أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا . ."[١]، ومن دلائل براعته في التعليل أنه استطاع أن يعلل بوجهين، كتعليله لـ (هيهات) "مرة بكونها اسماً سمي به الفعل، كصه ومه، ومرة بكونها ظرفاً، فهي في رأيه وإن كانت اسماً فلا يمتنع مع ذلك أن تكون اسماً سمي به الفعل، كـ عندك ودونك . . .

لقد شهد ابن جني لأستاذه ببراعته في التعليل وعزا سبب ذلك إلى طول اشتغاله بالنحو وملازمته لأئمة النحو والتعليل في عصره. ولم يقتصر تعليله فقط على ما ورد عن العرب بل تعداه إلى تعليل ما ذهب إليه النحاة إما قبولاً أو رفضاً، ومثال ذلك تعليله لسيبويه ردّه الكثير من أحكام التكسير فيما نقله عنه ابن جني: "وسألت مرة أبا علي – رحمه الله – عن ردّ سيبويه كثيراً من أحكام التحقير إلى أحكام التكسير وحمله إياها عليها ، ألا تراه قال سريحين، لقولك : سراحين، ولا تقول: عثيمين، لأنك لا تقول عثامين، ونحو ذلك ، فقال : إنما حمل التحقير في هذا على التكسير من حيث كان التكسير بعيداً عن رتبة الآحاد . فاعتد ما يعرض فيه لاعتداده بمعناه، والتحقير فيه جارٍ مجرى الصفة ، لم يحدث بالتحقير أمر يحمل عليه غيره ، كما حدث بالتكسير حكم يحمل عليه الإفراد هذا معقد معناه، وما أحسنه وأعلاه !! .. "[٢].

وباب العلة والتعليل عند الفارسي باب واسع فقد ظهرت سمة التشعيب واضحة في التعليل عنده، فيذكر المسألة التي اختلف النحويون في اعتلالها ويأتي بجميع الآراء التي قيلت في تعليل المسألة الواحدة ويناقشون بأسلوب المنطق، فنرى العديد من القضايا يشبع البحث في تعليلها، ويثير أسئلة حول المسألة لكي يعلل الإجابة عنها، نحو: فإن قال قائل . . قيل له، فلذلك نرى الفارسي يستطرد في تعليله للمسألة الواحدة مفترضاً جميع

---

[١] الخصائص ١/٢٠٨ .

[٢] المصدر نفسه١/٣٥٤.

الاحتمالات التي قد تخطر في بال الباحث[١] وهكذا يتبين لنا ما لتعليل الفارسي من قيمة وما له من منزلة بين النحاة .

العلة عند ابن جَنِيْ (ت ٣٩٢ هـ) :

لقد احتلت العلل في أوائل القرن الرابع مكانة بارزة في عالم التأليف ، وبلغ التعليل الذروة عند ابن جني ، إذ اهتم به دراسة ودفاعاً في كتابه الخصائص، ففتح له الأبواب ، وخصص له الفصول . والعلل عند ابن جني وافقت ما أرادته العرب، وعقد لذلك باباً " في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها " جاء فيه بقوله : " والذي يدل على أنهم قد أحسوا ما أحسسنا، وأرادوا وقصدوا ما نسبنا إليهم إرادته وقصده شيئان : أحدهما : حاضر معنا ، والآخر : غائب عنا، إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا[٢] ".

والعلة عند ابن جني متأثرة بالفقهاء والمتكلمين ، وبدا ذلك جلياً من تقسيمه للعلة وذكر أنواعها وما يرتبط بها من أحكام لذلك فإن ابن جني قد قارن بين علل النحو وعلل الفقهاء والمتكلمين وقال بأن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين والسبب في ذلك أن النحاة يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس الأمر كذلك في علل الفقه لأن وجوه الحكمة فيها خفية عنا " فجميع علل النحو إذا مواطئة للطباع، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد"[٣] وتجدر الإشارة إلى أن ابن جني قد اقترب من الفقهاء في تقسيمه للعلة ومباحثها، لكن تأثره بمنهج المتكلمين كان أكثر وضوحاً في تناوله لمباحث العلة وسبر أغوارها والبحث في تفصيلاتها[٤].

---

(١) راسم رضوان عقل ، القياس النحوي عند أبي علي الفارسي وابن جني، ص ٧٠.

(٢) الخصائص ٢٤٥/١ .

(٣) المصدر نفسه ، ٤٨/١.

(٤) راسم رضوان عقل ، القياس النحوي، ص ٨٢ .

والعلة النحوية عند ابن جني قائمة على الحس وسلامة الذوق والطبع، ومن هنا كان انطلاقه في تقسيم العلة إلى:

واجب لا بد منه، لأن النفس لا تطيق في معناه غيره .. والآخر: ما يمكن تحمله، إلا أنه على تجشم واستكراه له، وضرب لذلك الأمثلة فقال: الأول – وهو ما لا بد للطبع منه مثل قلب الألف واواً للضمة قبلها، وياءاً للكسرة قبلها أما الواو فنحو قولك في سائر: سويئر، وفي ضارب ضويرب. وأما الياء فنحو قولك في نحو تحقير قرطاس وتكسيره: قريطيس: وقراطيس. فهذا ونحوه مما لا بد منه، من قبل أنه ليس في القوة، ولا احتمال الطبيعة وقوع الألف المدة الساكنة بعد الكسرة ولا الضمة. فقلب الألف على هذا الحد علته الكسرة والضمة قبلها. فهذه علة برهانية، ولا لبس فيها، ولا توقف للنفس عنها . ."[١] وابن جني انكر تسمية ابن السراج العلة الثانية (بعلّة العلّة) ورآه تجوزاً في اللفظ، فجميع العلل عنده تتميم للعلة الأولى، يقول في باب العلة، وعلة العلة: .. . وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوّز في اللفظ، فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة . .، وكان يجب على ما رتبه أبو بكر أن تكون هنا علة ، وعلة العلة ، وعلة علة العلة . . "[٢].

العلة والتعليل عند المحدثين :

ظهر في العصر الحديث اتجاه جديد يبتعد عن استخدام التعليل، بزعامة عالم اللغة دي سوسير والوصفيين ومن بعدهم بلومفيلد، وقد أتهم الوصفيون النحو التقليدي بأنه "يهتم أساساً بمعرفة العلة والسؤال الذي يشغل أصحابه دائماً هو: لم كان هذا هكذا ولم يكن غير ذلك؟ والاهتمام بالتعليل كان نتيجة لصدور هذا النحو عن الفكر الأرسطي، أما الوصفي فهمه الوحيد هو أن يقرر الحقائق كما يلاحظها دون تفسيرها بتصورات غير لغوية[٣].

---

[١] الخصائص ١/٨٨.

[٢] ابن جني ، الخصائص ١/ ١٧٣ .

[٣] عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص ٤٦.

وهكـذا فقد اضطر الوصفيون للتعليل وإن كان في نطاق ضيق جداً . وذلك في مجـال التغيرات الصوتية فيما أسموه بالصوغ القياسي وأخيراً ظهر اتجاه جديد بزعامة العـالم الأمريكي (تشومسكي)، ارتد فيه أصحابه إلى التعليلات العقلية، فاستخدم العديد من وسائل التعليل بما أسماه (البنية العميقة) وهو ما يشبه الفروض العقلية لدينا[١]، ومثل استخدامه لفكرة (المجال المؤثر) وهي أن الكلمة قد تقع في مجال تأثير كلمة أخرى وهو ما يشبه فكرة العمل في النحو العربي[٢].

كما لاحظ بعض الدارسين أنّ مفهوم التفسير الذي نادى به تشو مسكي قريب من مفهوم التعليل في النحو العربي .

وقد انعكس الاتجاه اللاتعليلي على معظم علماء العربية المحدثين، الذين اتخذوا مـن المنهج الوصفي سبيلاً إلى دراسة اللغة[٣] وإن بقي الاتجاه التعليلي راسخ الجذور متمثلاً في سيل من المؤلفات التي قامت جميعها على التعليل[٤].

وتنتظم وجهات نظر النحاة المحدثين من العلة والتعليل في اتجاهين هما :

١-اتجاه منكر للعلل يذهب أصحابه إلى أن ما انتهجه القدامى في هذا المجال جعل من العلل غايات يخضع لها الكلام العربي،على الرغم من أن اللغة لا تخضع لمنطق معين في جميع أحوالها، وأن هذا النهج أدى إلى تضييق المنافذ أمام الأحكام السليمة والنتائج السـديدة. ويأتـي في مقدمة ما ينكره هؤلاء العلل الثواني والثوالث، وهم يرون أنّ في استخدام هذا النمط من العلل سفسطة كلامية لا طائل تحتها. وفي رأي هؤلاء الباحثين

---

[١] المصدر نفسه، ص ١٣٨.

[٢] المصدر نفسه، ص ١٥٠ .

[٣] مـن هؤلاء العلماء ، عبد الرحمن أيوب ، دراسات نقدية في النحو العربي ، حلمي خليل ، العربية وعلـم اللغـة البنـيوي، محمـود السعران،مقدمة للقارئ العربي ، ص ٢٢٥ ، تمام حسان ،اللغة بين المعيارية والوصفية ٤٤-٤٦.

[٤] جـلال شـمس الديـن ، التعلـيل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين (دراسة ابستمولوجية، ص ١٤ .

أنّ الـــنهج القويـــم في النظر إلى العلل يستلزم من الباحث إذا سئل عن علة معينة لنمط الكلام، أن تكون إجابته : أن العرب نطقت به على هذه الشاكلة[١].

وقـــد رفـــض مـــازن المبارك التعليل النحوي وعدّه أحد الأضرار الثقيلة التي تسربت للنحو مع القياس وفكرة العامل، غير أن الذي دعاه إلى رفض العلة النحوية هو أن حجج النحو عنده ليست موجبة كحجج الفقه ، بل هي مستنبطة من النصوص الدائمة التغيـــير . فالذين قالوا بتوقيف العلل إنما قالوا ذلك لأنهم اعتقدوا أن اللغة توقيفية ومن وضع واضع حكيم ، ولكن من يضمن لنا أن نصل إلى الحقيقة " وما يمنع ما دمنا نحن من المتلمسين للحكمة أن نضل ؟ وما يمنع ما دمنا نحن الباحثين عن العلة والذاكرين لها أن نأتـــي مـــنها بالمدخول والمتسمح فيه وما ليس في غاية الوثاقة "[٢]. ويرى جلال شـــمس الدين أن مازن المبارك اعتقد أنّ التعليلات اللغوية عقلية كلها ، ولذلك رفضها جميعاً ولم يستبق منها إلا ما يصلح لتعليم اللغة[٣].

ويـــتابع عباس حسن ابن سنان الخفاجي في مسألة اطّراح التعليل وبأنه لا يثبت مما يعلل به النحويون إذا سلط عليه النظر إلا الفذ الفرد ، بل ولا يثبت منه شيء البتة لذلـــك يجب الاكتفاء بالقول : هكذا قالت العرب من غير زيادة على ذلك، وربما اعتذر لهـــم بـــأن عللهم إنما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة ويتدرب بها المتعلم، ويقـــوي بتأملها المبتدئ فإما أن يكون ذلك جارياً على قانون التعليل الصحيح والقياس المستقيم فذلك بعيد لا يكاد يذهب إليه محصل[٤].

وممـــن عـــارض التعلـــيل علـــى الإجمال مهدي المخزومي، في كتابه[٥]. كما عارضـــها الأستاذ يوسف الحمادي، ودعا إلى حذف نظرية العامل الفلسفية، وما يتصل

---

(١) عـــباس حســـن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص ١٤٤، وينظر : عفيف دمشقية، المنطلقات التأسيسية والفنية في النحو العربي، ص ١٣٧ .

(٢) مازن المبارك، النحو العربي، العلة النحوية ، ص ٨٤-٨٨.

(٣) جلال شمس الدين، التعليل اللغوي، ص ١٦ .

(٤) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص ٣٣،وينظر: عباس حسن، اللغة والنحو، ص : ١٣٤-١٣٥

(٥) مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه .

بهـا مـن تعلـيلات وتقديرات بعيدة كل البعد عن أساليب اللغة السائغة، وقد وصفها بالطفيليات.

وفـي رأي بعـض الباحثين أنّ بذور هذا الاتجاه الرافض للعلل تسرب إلينا من الأندلس، منذ ثورة ابن مضاء القرطبي . إلا أننا وجدنا بذور رفض المبالغة في استخدام العلل عن ابن جني وقد يكون ابن مضاء تبنى آراء ابن جني وبني عليه رأيه المشهور في رفضه للعلل الثواني والثوالث[١].

أمـا الاتجـاه الثاني فيقتصر في رفضه على العلل التي تخضع للمنطق والعلل الثوانـي والثوالـث حسب. ومن أصحاب هذا الاتجاه عبد الرحمن أيوب الذي يرفض نظرية العلل على الوضع المنطقي الذي يصر النحاة على إتباعه، ولكنه لا ينكر إمكان ارتـباط ظاهرة لغوية بظاهرة لغوية أخرى في الوجود والعدم ولا بأس عنده من تسمية مـثل هذا الارتباط تعليلاً ، فالمشكلة عنده ليست لفظية بل منهجية فهو لا يعارض مثلاً تعليل النحاة حذف حرف العلة في كلمة (يقوم) في حالة الجزم لالتقاء الساكنين[٢].

ومـن أصحابه أيضاً شوقي ضيف فإنه يرى : أنّ أكثر العلل تخرج عن الغاية مـن النحو وهي صحة النطق عند المتكلم، إلى ما يمكن أن نسميه فلسفة العلل النحوية وهي فلسفة في جوهرها غير عملية ، وليس وراءها أي طائل نحوي كأن يجري السؤال عن سبب الإعراب في الاسم ، ولم كان يظهر في آخره ولا يظهر في وسطه أو أوله ؟ أو يجري السؤال عن عدم جزمه كالفعل ، ولم كان المثنى يرفع بالألف ولا يرفع بالواو ؟ ولكـل سـؤال من هذه الأسئلة جوابه ،وفي يد كل جواب علته ودليله وتتقابل العلل والأدلـة، ويـتجادل فيها النحاة جدالاً عنيفاً، لا يفيد اللسان ولا اللغة أية فائدة إنما يفيد العقل من حيث هو وكأنما وجد النحويون فيها تمارين هندسية يشغلون بها أوقاتهم[٣].

أما عبد الستار الجواري فيرى أن البحث في أسباب ظواهر اللغة لا يكون عملاً عقيماً معدوم الفائدة إلا إذا أغرق في الاستناد إلى المنطق المجرد الذي لا يرتبط بواقع

---

[١] مازن المبارك، النحو العربي، ص ١٦٢-١٦٣ .

[٢] عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي ، ص ٢٩، ٣٠ .

[٣] مقدمة الإيضاح، ص:ج.

اللغة،ولا يعتمد على طبيعة تركيبها ، ويقرر أنّ استخدام العلل إذا جرى في ظل قدر من البراعة في توجيه هذه العلل كان عاملاً في ربط مادة البحث والدرس بتفكير الدارس، وأدّى إلى أن تصبح جزءاً من واقع فكره وعقله[١]. وفي رأي داود عبده فلا ضرورة لتقديم تفسير لكل الظواهر اللغوية ، وهذا لا يعني بالضرورة أن يتهرب عالم اللغة من تقديم تفسير لبعض الظواهر، مثل : وجود اختلاف بين صيغتي اسم الفاعل والمفعول لمثل الأفعال (احترم) و (انتظر)، وعدم وجوده في مثل الأفعال (احتل) و(اجتر)[٢].

أما الباحث محمد هاشم عبد الدايم، فيورد أمثلة من التعليلات التي قدمها النحاة ليدلل بها على جموح عقول النحاة وأخيلتهم، ومن الأمثلة التي يوردها : أن النحاة يقدرون المحذوف في الجملة (هل زيدُ قام؟) فيقولون أن التقدير (هل قام زيدُ قام؟)، وحين يسألون عن تقدير الفعل في مثل : هل أنت مسافرٌ؟ يقولون: إن (هل) إذا لم تر الفعل في حيزها حنت إليه لسابق الألفة، فلم ترض إلا بمعانقته. * فتعليلات النحاة هذه في رأيه محض اختلاق . لأنها لا تستند إلى واقع اللغة أو منطقها. ويؤكد محمد هاشم على أنّ هدفه ليس إلغاء ما جاء في النحو من تعليل وقياس وتأويل، بل يهدف إلى إيجاد نحو يتسق والنظريات اللغوية الحديثة، وأن تبقى مسائل العلل حكراً على المتخصصين ولا يتاح لغيرهم تناولها إلا بالقدر الذي يتصل باستقامة اللسان ومعرفة الإعراب الصحيح[٣].

أما تمام حسان فيرى أن علل أرسطو أربع ،يهمنا منها اثنتان هما: (الصورية أو الفاعلة) والغائية أو الغرض .وتدل القوانين العملية على أن الغائية ليست فكرة نافعة. لأنها تتكلم عن أمور غيبية لا سبيل إلى اختبار صدقها أو كذبها. ويرى أن من العلل الغائية علة رفع الفاعل، والمبتدأ والخبر، ونائب الفاعل، واسم كان، وخبر إن . فالعلة

---

[١] عبد الستار الجواري، نحو التيسير، ص ٤٧-٤٩.

[٢] * يستند محمد عبد الدايم في هذه المقولة على ما أورده الصبان عن الأشموني حيث وردت مظاهر هذا الجموح في التعليل (حاشية الصبان على شرح الأشموني) ج١، ٤٤ .

[٣] محمد هاشم عبد الدايم ، النحو بين مؤيديه ومعارضيه، ص ٣٢٥ .

الغائية ليس معترفا بها في العلم ، بخلاف العلة الصورية ، لأنها تصف وضعا معينا وكيفية حدوثه، وأن العلم نتيجة لذلك ، لا يعترف إلا بهذه العلة[١].

ويعود سبب إنكار بعض الباحثين للتحليل من جهة إلى نشأة العلة وأنَّها مأخوذة عن أصل أرسطي منطقي لذلك هي في رأيهم لا تناسب النحو ولا تخدم الغرض الذي وضعت من أجله، ومن جهة أخرى إلى كونهم من اتباع المنهج الوصفي ، الذي لا يؤمن بتحليل الظواهر ، ويكتفي بوصفها . وفي رأيي أنه لا يتوجب علينا رفض العلل وإنكارها جملة وتفصيلا ، بل أخذ ما يخدم النحو منها مثل العلل الأوائل واطراح ما يثقل كاهل النحو ويفلسفه ويعقده . فالعلل وجدت لتفسير اللغة وتيسيرها على طالبيها، لا لتعقيدها. مما يتطلب منا طرح كل العلل التي تزيد ظواهر اللغة غموضا وتدخل الباحث في متاهات من السخافات أحيانا ، وأن يقتصر دراستها على: مساقات (فلسفة النحو).

مرتكزات العلة النحوية[٢]:

١- إيثار الخفة في الكلام، وكراهة الثقل، وقد عللوا بذلك الكثير من الظواهر الصرفية والنحوية، منها قولهم: ميزان، وأصلها موزان، فمن أجل استثقالهم الواو الساكنة في الحشو بعد كسرة آثروا أن يقلبوها ياء. وهذا مثال من أمثلة عدة .

٢- كثرة الاستعمال ، كالترخيم مثلا ، فلكثرة استخدامهم المنادى حذفوا الحرف الأخير منه، ولكثرة استخدامهم قولهم : مرحبا ، و أهلا ، حذفوا الفعل أي : نزلت مرحبا ، ولقيت أهلا .

٣- تعليلهم بالقياس، ومن ذلك علة بناء اسم (لا) النافية للجنس بقياسه على الأسماء المركبة تركيب مزج .

٤- اعتماد المعنى، وأمثلتها كثيرة ، ومنها تعليلهم الرفع في قوله تعالى: "إن الله بريء من المشركين ورسوله .. " فقد رفع (رسوله) وهو معطوف على لفظ

---

[١] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، الدار البيضاء ، دار الثقافة ، ص ٤٥-٤٦ .

[٢] انظر : الحلواني، أصول النحو العربي ، ص ١١٤-١١٩ .

الجلالة لأن قوله : إن الله بريء من المشركين، معناه : الله بريء من المشركين، فـ "إن"، لم تضف إلى العبارة إلا للتوكيد ولهذا جاز الرفع .

٥- العوض : كالتعويض من حذف النون من " أن" المخففة من الثقيلة بـأن جعلوا الفعل المنصرف لا يباشرها، بل يفصل بينهما التسويف أو " لو " أو " قد " أو النفي مثل:" علم أن سيكون منكم مرضى ".

٦- طول الكلام : كحذف صدر صلة الموصول .

٧- العدل : كعدل مثنى وثلاث ورباع عن اثنين اثنين، ثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، وعدل عمر، ومضر ، وزحل، عن : عامر ، وماضر ، وزاحل .

٨- الالتباس : وذلك نحو : يا للأقوياء للضعفاء ، فتفتح لام الجر التي دخلت على الأقوياء ، مع أنها يجب أن تكون مجرورة لمباشرتها الاسم الظاهر، ولا تفتح إلا مع الضمائر ، وعلة فتحها دفع الالتباس ، ففتحها يميز المستغاث به من المستغاث له .

٩- الاستغناء : كاستغنائهم بقولهم : رأيته ، عن : رأيت إياه ...

١٠- التوهم : ومن ذلك قول الشاعر :

بدا لي لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

فقال : سابق بالجر، لتوهمه أنه قالا : لست بمدرك .

العلة النحوية عند ابن الشجري (٥٤٢ هـ)

حفل كتاب الأمالي بالعلل النحوية ، ولا يكاد يخلو منها مجلس ، إذ إنه كثيرا ما يبدأ مجلسه بالقول: إذا قيل لم كان ذلك . . ؟ (ذاكرا مسألة ما)، فالجواب عندي: ...) معللا ذلك ، أو يقول مثلا في تعليل مسألة : " اختير النصب هاهنا لأنهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى لمنزلة المبدل منه "[1]، وابن الشجري لم يتخط في إشاراته إلى العلة أطر كتاب تعليمي فهو لم يقدم للعلة تحديدا ، والملاحظ أن له ملاحظات كثيرة ومتفرقة عن العلة يقدم فيها تأويلات منطقية لكل المعطيات اللغوية التي يطرحها ، ويقل في أمالي ابن الشجري ترديد مصطلح العلة ، حيث إنه كثيرا ما يلجأ في تحليله للأحكام اللغوية إلى استعمال ألفاظ مثل : " لأن ، وذلك ، لما ، لـ ، . . . الخ " دون تصريح منه إلى أنه يعلل .

والتعليل عند ابن الشجري يخلو من المنطق والفلسفة والتوغل في العلل الثواني والثوالث ، كما هي سمة التعليل في عصره وكأننا نطالع كتابا نحويا ينتمي إلى القرن الثاني أو الثالث للهجرة عندما كانت العلة تنمي عن ذوق وحس فطريين، وتعبر عن سلامة الذوق العربي وحسه العالي ، وعندما كانت العلل وليدة قرائحهم، إذ إن الفلسفة بدأت تغزو العلوم العربية وعلم النحو مع حلول القرن الرابع الهجري ، فتحولت العلل من اليسر والسهولة إلى التعقيد والتفريع وأفسدت متعة تذوق النحو لكثرة ما أصابه من تفلسف وتعسف .

ويبدو أن موقف ابن الشجري من القياس عامة والعلل خاصة قد صدر عن منهج نحوي اختطه لنفسه مقتديا فيه بالخليل وسيبويه توخى فيه دراسة لغة العرب كما أخذت عنهم دون فلسفة ودون الدخول في تعقيدات من شأنها إثقال كاهل اللغة بما ليس فيها " فجاءت أغلب تعليلاته قريبة من عصر الخليل فكانت ترعى عنايتها للمعنى مهتمة بقياس الشبه بشبيهه وحمل النظير على نظيره معتمدة ذوق العرب في طلب الخفة "[2].

---

[1] الأمالي ١/المجلس الحادي عشر ، ص ١٠٩ .

[2] عبد المنعم التكريتي، ابن الشجري ومنهجه في النحو ٢٤٢.

مرتكزات العلة النحوية عند ابن الشجري هي :

١- **إيـــثار الخفة وكراهة الثقل** وهذه الركيزة قائمة على رفض الثقل النطقي باعتباره علة أثرّت في اللغة صوتاً وكلمة وتركيباً تأثيراً واضحاً ،-إذ كان الثقل سبباً في اللجوء إلـــى النقـــيض، وهو الخفة ، وطلب الخفة أو التخفيف يعد مظهراً من مظاهر التفسير اللغـــوي الـــذي ينبني على الذوق الاستعمالي للغة[١]، كما يقول ، تمام حسان : " من مظاهر الطاقة التفسيرية في النحو العربي ظاهرة التعليل لأحكام النحو وأقيسته، ولعل " طلب الخفة " أن يكون أوسع العلل العربية مجال تطبيق ، وحسبه أن يجد اعترافاً مؤكداً من علم اللغة الحديث ، إذ يجد لنفسه مكاناً مهماً بين مبادئه تحت عنوان economy of effort أي الاقتصاد في المجهود[٢].

ومـــن المســـائل التـــي ارتكز فيها ابن الشجري على إيثار الخفة تفسيره لأصل (خطايا) إذ يقول : " وخطايا جمع خطيئة مهموزة وأصله خطائى بهمزتين الأولى منقلبة عـــن الـــياء التـــي في خطيئة . والثانية لام الكلمة وهي الظاهرة في الواحد وتقديره : خطـــاعِع فثقل الجمع بين الهمزتين المتحركتين فابدل من الثانية للكسرة قبلها ياءً فصار خطائِـــي ، ثـــم طلبوا التخفيف بتغيير آخر ، فأبدلوا من الكسرة فتحة فصارت الياء ألفاً لانفـــتاح مـــا قـــبلها وكونهـــا في موضع حركة فصار خطاءاً ، وإذا كانوا قد قالوا في الصحارى والمدارى : صحاراً ومداراً كان التغيير في ذوات الهمز أوجب ولمّا آل في الـــتقدير إلـــى خطاءاً استثقلوا الجمع بين ثلاثة أمثال الألفين والهمزة بينهما فأبدلوا منها الياء[٣].

وقال ابن الشجري عن (لعل) في بيت كعب بن سعد[٤]:

فقلتُ ادع أخرى وارفع الصوّت بعدهـــــــا لعل أبي المغوار منك قريـــــــبُ

---

[١] أحمد عفيفي ، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص ١٥:

[٢] تمام حسان ، اللغة العربية والحداثة، ص ١٣٧.

[٣] الأمالي ٢/المجلس الثامن والأربعون، ص ٢٠٨ .

[٤] كعب بن سعد الغنوي، الأصمعيات، ص٩٦، وفيه اختلاف:

فقلت ادعوا أخرى وارفع الصوت دعوةً لعل أبا المغوار منك قريب

أنه أراد لعل لأبي المغوار منك مكان قريب فخفف (لعل) وألغاها كما يلغون أن وإن ولكن إذا خففوهن، ولما حذف اللام المتطرفة وبقي (لعل) ساكن اللام فأدغمها في لام الجر وفتح لام الجر لاستثقال الكسرة على المضاعف ، والقياس في الخط أن تكتب منفصلة من لعل[١].

وفي المثال السابق نجد أن التخفيف مرتبط بالدلالة الوظيفية والمعنوية للجملة كما وضحه ابن الشجري .

ومن أمثلة التخفيف التي ذكرها ابن الشجري تخفيف (إن) النافية فهو يقول : " ومنه قولك إن ذاهب، تريد إن أنا ذاهب ، فهذه إن النافية التي في قوله تعالى " إن عندكم من سلطان بهذا "[٢]أي ما عندكم، خففت همزة (أنا) بإلقاء فتحتها على نون (إن) ثم حذفت فصار (إن نا) ذاهب، فتوالى مثلان متحركان ، فأسكن الأول وأدغم في الثاني[٣].

وأيضا علل ابن الشجري لحذف الواو من يوعد ويوزن إيثارا للخفة وكراهية للثقل ، فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة فقالوا : يعد ويزن استثقالا ليوعد و ليوزن [٤].

وفي موضع آخر أصل فيه ابن الشجري وزن (يفعل) بقوله : " إن يفعل أصله يؤفعل ، كقولك في مضارع دحرج يدحرج ، فالأصل يؤوعد ويؤيقن ، فحذفوا الهمزة استثقالا، لاجتماعها مع همزة المتكلم فلما كرهوا أن يقولوا : أأوقن، حذفوها ثم حملوا على أوقن يوقن وتوقن ونوقن ، ليستمر الباب على طريقة واحدة، ولما حذفوا الهمزة من هذا الضرب ، حافظوا على الواو ، فلم يحذفوها، لئلا يوالوا بين إعلاليين حذف الهمزة وحذف الواو[٥].

---

(١) الأمالي ١/م ٣١ ، ص ٣٦٢.

(٢) سورة يونس ، ٦٨.

(٣) الأمالي ١/م ٣٨، ص ٤٢.

(٤) ٢/ م ٤٤ ، ١٥٤.

(٥) المصدر نفسه ، ٢/ م ٤٤ ، ص ١٥٥.

٢-كثرة الاستعمال والمراد منه كثرة الدوران وشيوعه لفظاً ، وهذا مبدأ مهم في الدرس النحوي، فقد اعتمد عليه العلماء كثيراً في إلحاق المسائل والصيغ النحوية بعضها ببعض، وتعليل الكثير من المسائل اللغوية ومنهم ابن الشجري الذي ارتكز في تعليلاته على كثرة الاستعمال، ومن أكثر القضايا اللغوية التي علل لها ابن الشجري بكثرة الاستعمال هي قضية الحذف ، حيث يعد كثرة استعمال التركيب سبباً من أسباب الحذف، (فعندما يكثر استعمالنا) لتركيب معين أو جملة مُعينة أو كلمة ، نجد أنّ الناطقين يحاولون التخلص من بعض أجزائها تخففاً من استطالتها . ما دام الأمر لا يؤدي إلى لبس" [١] " فالعرب كانوا يتخفّفون في القول ما و جدوا السّبيل ، يحذفون الكلمة إذا فُهمت، والجملة إذا ظهر الدليل عليها، والأداة إذا لم تكن الحاجة مُلجئة إليها"[٢]. وابن الشجري استعرض كثيراً من ألوان الحذف، مُبيناً بأن كثرة الاستعمال هي سبب ذلك التغيير. ويسوق على ذلك الترخيم مثلاً إذ لكثرة استخدام العرب للمنادى حذفوا الحرف الأخير منه، يقول ابن الشجري : " إنما فعلوا ذلك في النداء لأنه باب تغيير وتخفيف لكثرة استعماله " [٣].

وقد امتدت تعليلاته بكثرة الاستعمال إلى القرآن الكريم فهو يقول : " وحذف الجار ثم إيصال الفعل إلى المجرور به* ممّا كثر استعماله في القرآن والشعر فمن ذلك قوله تعالى ﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلاً﴾[٤] أراد من قومه. ومثله في قول الفرزدق : ومنّا الذي اختير الرجال سماحةً[٥].

---

[١] أحمد عفيفي ، ظاهرة التخفيف ، ص ٢٨٠.

[٢] إبراهيم مصطفى ، أحياء النحو ، ص ٤٨.

[٣] الأمالي ١/ المجلس الأول ، ص ٤.

* وهذا ما يسميه النحاة: نزع الخافض ومعناه اصطلاحاً الاسم المنصوب بعد حذف حرف الجر، (عزيزة فوال، المعجم المفصل في النحو العربي، ص١١٠٣.

[٤] سورة الأعراف ١٥٥ .

[٥] الفرزدق، الديوان، ص٤٣. و فيه : (مِنّا) ، وعجز البيت: وخيراً إذا هب الرياح الزعازع .

ومنه قوله تعالى : " ورفع بعضهم درجات "[١] أي إلى، وقولـــه تعـــالى : " ولا تعزموا عقدة النكاح "[٢] أي على[٣] ويتفق هنا ابن الشجري مع علم اللغة الوظيفي فـــي مبدأ الاقتصاد النظمي (economic syntagmatique) في السلسة الكلاميـــة، فكـــثرة اســـتعمال حرف الجر (من ، إلى ، على) يبيّن سقوطه، فقوله تعالى : " واختار موســـى قومـــه سبعين رجلا " أكثر اقتصادا من القول " واختار موسى من قومه سبعين رجلا" إذ يتحقق فيه اقتصاد الفونيم (من) الذي يتكون من ثلاث ألفونات. وهكذا هذه بعض أمثلة لجأ فيها ابن الشجري إلى القول بكثرة الاستعمال وهناك الكثير غيره الذي ذكر جله في أثنـــاء حديثه المطول عن الحذف .

٣-الحمل على المعنى :

تعد هذه الركيزة من أكثر الركائز اتساعا واستخداما في تعليلات النحاة العرب . فقد استعان العلماء القدامى بظاهرة الحمل على أنها وسيلة لتسويغ خروج النماذج عـــن العربية كثيرة الشيوع ، في محاولة لإلحاقها بها لتنتظم القاعدة وتطرد ، وكان أســـلوب "الحمل على المعنى " أكثرها استخداما من العلماء القدامى ، فعللوا به كثيرا من المسائل التي خالفت الأنماط اللغوية المطردة [٤]. وبيان ذلك عند ابن جني قوله : " وباب الحمل على المعنى بحر لا ينكمش"[٥] ومن المحدثين من عدّة إضافة إلى ردّ الفرع إلى الأصل أهم الأساليب التي أولت بها النصوص التي خرجت عن هذه القواعد ويكشف الفرق بين الأسلوبين فالحمل أن الحمل على المعنى لا سند له غير إرادة المتكلم، في حيـــن أن رد الفرع إلى الأصل يستند إلى بعض ما في النحو من أصول[٦].

---

[١] سورة البقرة ٢٥٣.

[٢] سورة البقرة ٢٣٥ .

[٣] الأمالي ١/ المجلس الثامن والعشرون، ص ٢٨٦.

[٤] عبد الفتاح البجة ، ظاهرة قياس الحمل ، ص ٥٨٥.

[٥] الخصائص ٢/٤٣٥ .

[٦] علي أبو المكارم، مرجع سابق ، ص ٣٥١ ، ٣٥٢.

أمـــا ابن الشـــجري فيقول : " وإذا كانوا قد أنثـّوا المذّكر على المعنى فتذكير المؤنـــث أســـهل؛ لأنّ حمل الفرع على الأصل أسهل من حمل الأصل على الفرع"[١] والجديـــر بالذكر أن تذكير المؤنث وتأنيث المذكّر يُعدان من أشكال أسلوب الحمل على المعنى[٢].

وهكذا يتضح أنّ الحمل على المعنى يشكل منهجية يفسر بها ما خرج عن ظاهرة القـــياس وذلك بإظهار علاقة أو اصطناع رابطة بين الظاهرة الأم (القياس) وما انعتق منها[٣].

وقـــد درس الـــنحاة المعاصرون أيضاً ظاهرة الحمل على المعنى ، ودفعوا بها الانـــتقاد الذي يُوجّه إلى النحاة القدماء ومفادهُ أنهم لم يستندوا إلى المعنى في تأسيسهم للتقعـــيد وعـــززوا المقولـــة التي تشير إلى أن النحاة قد شملوا في تناول هذه الظاهرة، المعـــنى الوظيفي الذي يعتمد على عناصر المقام ، كما أبانوا عن أن النحاة قد راوحوا في أنظارهم بين الشكل والمضمون، مع بيان أن الشكل كان أغلب عندهم[٤] .

ومن أشكال هذا الأسلوب التي ذكرها ابن الشجري :

أولاً : تذكير المؤنث

من الأصول التي اتّبعها النحاة القدماء ، مبدأ " الأصل والفروع " ، فهم يرون أنّ ردّ الفـــرع إلـــى الأصـــل أولى من ردّ الأصل إلى الفرع ، ولهذا فإن صورة : تذكير المؤنث - وإن كانت خارجة عن القاعدة، إلا أنها مقبولة عندهم لأنها من قبيل رد الفرع

---

[١] الأمالي ، المجلس الثاني والثمانون .

[٢] قياس الحمل ، ٢٢٥.

[٣] المصدر نفسه، ص ١٠٤-١٠٦.

[٤] عطا موسى ، مناهج النحو ، ص ١٢٦-١٢٧ .

إلـــى الأصـــل ، إذ التذكير هو الأصل، والتأنيث هو الفرع[١]، ويرى ابن الشجري أنّ تذكير المؤنث أوسع من تأنيث المذكر وعلل بذلك تذكير الكف في قول الأعشى[٢].

أرى رَجُلاً منْكُمْ أسيفاً كأنمـــــــــا يَضمُّ إلى كَشْحَيْهِ كَفًا مُخضبّا

علل تذكير الكف بحملهِ على العضو، إذ إنّ مُخضبّاً صفة كف، والكف مؤنثة[٣]، لذا وجب تذكيرها لتطرد القاعدة .

وقال الراجـــــز[٤]:

يا بِئْرُ يا بئرّ بني عَدِيٍّ

لأنزحن قعرك بالدِّلِيِّ

حتى تعودي أقْطَعَ الولِيِّ [٥]

وفـــي هذا أيضاً يتم حمل البئر على القليب ، لأنه لم يقل قطعاء الولي ممّا يؤكد أنه حمل البئر على القليب .

ومنه قوله تعالى:﴿ قُلْ بَلْ مِلّةَ إبراهيم حنيفاً ﴾[٦]، فابن الشجري ذكر أن " حنيفاً " قد أعربت حالاً من إبراهيم، إلا أنه يرى أن تجعل "حنيفاً" حالاً من الملّة ويقول[٧]: "وإن خالفها بالتذكير لأنّ الملّة فـــي معنى الدين ألا ترى أنها قد أبدلت من الدين في قوله عزّ وجل ﴿ ديناً قيماً مِلّة إبراهيم﴾ [٨].

---

[١] ظاهرة قياس الحمل ، ص ٦٢٦ .

[٢] الأعشى ، ص ١٢ ، الأسيف : العبد الخادم، الكشح : الخصر .

[٣] الأمالي ١/المجلس الرابع والعشرون.

[٤] المصدر نفسه ، ص ٢٤٢.

[٥] الولي : كأنه أراد به الماء الذي يلي الماء الموجود في البئر إذا نزح الموجود وليه ماء آخر كان معدوماً فظهر .

[٦] البقرة، ١٣٥.

[٧] ينظر الأمالي ١/ المجلس الثالث.

[٨] الأنعام، ١٦١، وينظر تفصيل هذه المسألة في المجلس الحادي والثلاثين، ص ٣٤٦.

وقد ورد لابن الشجري تأكيد على هذه المسألة في موقع آخر قال فيه : " وقـــد ورد تذكير المؤنث للحمل على المعنى كثيرا "[١].

كما أنه يقول (التذكير أبدا يغلب التأنيث) [٢] .

ومنه قوله :

فأما تريني ولي لمـــــة فإن الحوادث أودى بهـــــا[٣]

حيث ذكر الحوادث حملا على الحدثان، ومنه في التنزيل تذكير خبر الرحمة في قوله تعالى " إن رحمة الله قريب من المحسنين "[٤]لأن المراد بالرحمة ها هنا فـــي بعـض التفاسير الغيث .

ومنه قول الشاعر سحيم عبد بني الحسحاس :

جنونا بها فيما اعتشرنا علاقـــــة علاقة حب مستسرا و باديـــــا

حيث ذكر ابن الشجري أن إحدى علل تذكير الوصف والموصوف مؤنث هو أن العلاقة أي (الحب الشديد) بمعنى العلق [٥].

ومن حمل المذكر على المؤنث أيضا قول الشاعر :

قامت تبكيه على قبـــــــره من لي من بعدك يا عامـــر[٦]

تركتني في الدار ذا غربـــــة قد ذل من ليس له ناصـــر

---

[١] المجلس الحادي والثلاثون، ص ٣٤٦.

[٢] المجلس الواحد والستون، ص ٤٢٤.

[٣] هو بيت للأعشى الكبير يروى (فإما تري لمتي بدلت)، و(فإن تعهديني ولي لمة) أنظر ١٠٥/١، ٢٢٧/١ .

[٤] الأعراف ٥٦.

[٥] الأمالي ١/المجلس الحادي والثلاثون، ص ٣٤٦. .

[٦] الأمالي ٢/ المجلس الحادي والستون، ص ٤٢٥.

وكان الوجه أن يقول (ذات غربة) وإنما ذكّر لأنّ المرأة إنسان فحمل على المعنى[١] وكما جاء في التنزيل ﴿السماء منفطرٌ به﴾[٢]وذكر السماء ها هنا حملاً على معنى أن الله قد سمّاها سقفاً في قوله ﴿ وجعلنا السماء سقفاً محفوظاً﴾[٣].

ثانـــياً : تأنيث المذكر وهو ممّا عدّه النحاة قبيحاً لأنّ فيه ترد الأصول الى الفروع،وفي ذلـــك يقول ابن الشجري " وإذا كانوا قد أنثوا المذكر على المعنى فتذكير المؤنث أسهل لأن حمل الفرع على الأصل أسهل من حمل الأصل على الفرع [٤].

ومن الأمثلة التي أوردها ابن الشجري تأنيث العدد في قول أعشى تغلب [٣]: وقد خاب من كانت سرَيرتَهُ الغَدْرُ .

ويعلل ذلك بقوله : " أنث الغدر لما كان السَّريرة في المعنى ؛لأنّ الخبر المفرد هو في المعنى ما أخبرت به عنه . ويأتي أيضاً بأمثلة من القرآن الكريم فيقول : " ومثل هذا في التنزيل فيما وردت به الرواية عن نافع وأبي عمرو وعاصم فيما رواه عنه أبو بكـــر بـــن عيّاش ﴿ ثم لَمْ تكن فِتْنَتُهُمْ إلاَّ أنْ قَالُوا ﴾[٥] بنصب الفتنة وإسناد تكن إلى أن قالوا: فالتقدير ثم لم تكن فتنتهم إلا قولهم " ، ويرى ابن الشجري أنّ السبب الذي جوز تأنيث القول إنه الفتنة في المعنى[٦].

ومن تأنيث المذكر أيضاً ما جاء في قول الأعشى [٧]:

لِقَوْمٍ وكانوا همُ المُنْفِدِيـــــــــنَ شَرابُهم قبلَ إنفادِهـــــــا

---

[١] الأمالي ٢/المجلس الحادي والستون، ٤٢٥ .

[٢] المزمل ١٨ .

[٣] الأنبياء ٣٢ .

[٤] أنظر الأمالي ٢/المجلس الثالث والستون، ص ٤٧٢ .

[٣] أنظر الأمالي ٢/ المجلس الثاني والثمانون ، ٨٢، ٨٣.

[٥] سورة الأنعام ٢٣.

[٦] الأمالي ١/المجلس التاسع عشر ، ص ١٩٦.

[٧] الأعشى، ديوانه، ص ٧١.

أنّثَ الشراب، حيث كان الخمر في المعنى ، كما ذكّر (الكفّ) حيث كان عضواً في المعنى، وهذا النحو كثير[١].

وأورد ابن الشجري قول لبيد بين ربيعة العامري[٢]:

فمضى وقَدَّمها وكانت عـــــادةً منه إذا هي عَرّدَتْ إقْدامُهـــــا

فجـــاز تأنيث الإقدام لتأنيث خبره؛ لأنّ الخبر إذا كان مفرداً فهو المُخبَر عنه في المعنى[٣].

ومنه أيضاً قول الشاعر :

وحَمّالُ المئينَ إذا ألَمَّـــــــتْ بِنَا الَحَدثانُ والأنِفُ النَّصورُ

حيث حمل الحدثان على الحوادث فأنّثهُ.

ثالثاً : التعبير عن الجمع بلفظ الواحد :

أورد ابـــن الشجري في تعليلاته ألفاظاً تدل على الواحد وتستعمل للجماعة أيضاً مثـــل "السمـــاء" و "الأرض" في قوله تعالى ﴿ثم استوى إلى السَّماء وهي دخـــان فقال لها وللأرض ائتيـــا طوعاً أوْ كرهاً قالتا أتينا طائعين ﴾[٤].

فهو يقول معقباً: "إنّ معنى استوى عمد وقصد،وأمّا التّثنية في (قالتا) وفي قوله (ائتـــيـــا) فـــإنّ الضّميريـــن عادا مثنين إلى لفـــظ السماء والأرض ؛لأنّ لفظهما لفظ الآحـــاد وإن كانْ معناهما على الجمع؛لأنَّ السماء جمع سماوة كحمام وحمامة وسحاب وســـحابـــة، فقـــد جـــاء لفظـــه بالواحد في قوله ﴿والسحاب المسخر بين السمـــاء

---

[١] الأمالي ١/المجلس الرابع والعشرون .

[٢] لبيد العامري، شرح الديوان، ص ٣٠٦.

[٣] الأمالي ١/ المجلس السادس عشر ، ص ١٥٩.

[٤] سورة فصلت ١١.

والأرض﴾[١] وجـــاء أيضـــاً وصفه بالجمع في قوله ﴿ وينشئ السحاب الثقال﴾[٢] ، كما جـــاءت الســـماء علـــى معنى الجماعة في قوله ﴿ثم استوى إلى السماء فسواهن سبـــع ســـموات﴾[٣] وجـــاءت على معنى الواحد في قوله ﴿ ثم استوى إلى السماء وهي دخان﴾ والســـماء ههـــنا فهي من الآحاد التي استغنى بلفظها عن لفظ الجمع كقوله تعالى ﴿ ثم يخرجكم طفلاً﴾[٤] وكقول الشاعر :

كلوا في نصف بطنكمُ تَعِفّـــــــــوا فإنَّ زَمانكُمْ زَمَنٌ خَميـــــــــصٌ [٥]

والشـــاهد فـــيه ذكر البطن، والمراد البطون، وهو وضع المفرد موضع الجمع فالمراد بالأرض سبع أرضين يدل على ذلك قوله تعالى : " الله الذي خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن"[٦]ولعل هذه الصورة تطرد في أمور أهمها[٧] :

الضمائر: كقوله تعالى: ﴿ومن الشياطين من يغوصون له ﴾[٨].

الصـــفات : فقد ورد أن العرب تطلق صفة الواحد على صفة الجمع ، ومنه في القرآن الكريم قوله ﴿ والملائكة بعد ذلك ظهير﴾[٩] والملائكة جماعة .

---

[١] سورة البقرة ١٦٤.

[٢] سورة الرعد، ١٢.

[٣] سورة البقرة ٢٩.

[٤] سورة غافر ٦٧.

[٥] مجهول القائل، الخميص : الجائع .

[٦] سورة الطلاق ١٢، وينظر: الأمالي ١/المجلس الثامن والثلاثون، ص ٤٧، ٤٨.

[٧] علي أبو المكارم، أصول التفكير ، ٣٥٣.

[٨] الأنبياء، ٨٢.

[٩]سورة التحريم، ٤.

رابعاً : مراعاة المعنى في الألفاظ المبهمة وفي الجموع

وهذه الألفاظ يجوز الحمل مرة على لفظها وأخرى على معناها[1]ومنها:

كــلا وكلتا : حملهما ابن الشّجري بحكم لفظيهما على المفردات ولحكم معنيهما علــى المثنــيات[2] وهــو بذلــك لم يكتف بالمستوى الشكلي وإنّما تعداه إلى البيان عن المستوى الدلالي في مسألة تصنيف أبنية الكلمة.

مــن : لفظــة لواحد مذكر، ومعناه الجنس لإبهامه، بمعنى أنها تقع على الواحد والاثنيــن والجماعــة والمذكر والمؤنث[3]، ومن أمثلة ما حمل على معناها جمعاً قوله تعالى ﴿ ومنهم من يستمعون إليك﴾[4]،وقوله تعالى: ﴿ومن الشياطين من يغوصون له﴾[5]، وما حمل على اللفظ قوله ﴿ومنهم من يستمع إليك﴾[6]، وجاء على التثنية قول الفرزدق:

تعشَّ فإن عاهدتني لا تخونني نكن مثل مَن يا ذئبُ يصطحبــــان[7]

وجــاء علــى اللفظ ثم على المعنى قوله ﴿ ومن يَقنُتْ مِنكُنَّ لله ورسولِهِ وتعمل صــالحاً نؤتها أجرها مرتين﴾ [8]ومثله ﴿ من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ [9].

٤- **الــتوّهم** :وهــي الركيزة الرابعة من ركائز العلّة عند ابن الشَّجري ، ومعناه لغة : توهم الشيء تخيله وتمثله كان في الوجود أم لم يكن .. وتوهمت أي ظننت)[10].

---

[1] ظاهرة قياس الحمل ، ٢٣٨.

[2] الأمالي ١/ المجلس الثامن والعشرون ، ص ٢٩١.

[3] قياس الحمل: ٢٣٩ .وينظر الأمالي ٢/ المجلس الثامن والثلاثون، ص ٤٠.

[4] سورة يونس ٤٢.

[5] سورة الأنبياء ٨٢.

[6] سورة الأنعام ٢٥.

[7] الأمالي ٢/المجلس الثامن والثلاثون، ص ٤١.

[8] سورة الأحزاب، ٣١.

[9] سورة البقرة ، ٦٢.

[10] اللسان مادة (وهم)

فالتوهم أو القياس الخاطئ هو عمل ذهني ينتج ظواهر لغوية منحرفة عن سنن نظائرها، لأنه عمل قائم على توهم أوجه شبه غير موجودة في الحقيقة بين المقيس والمقيس عليه، وهذه حال نفسية قد تلم بالمتكلم ولو نادراً حين يستغرق فيما هو فيه فحينئذ تسيطر عليه قوالب اللغة وأعرافها التركيبية التي يختزنها في ذهنه فيتوهم أنه يستعمل تركيباً ، ويكون قد استعمل غيره ، فيبني ما يليه من التراكيب على ما توهمه لا على ما استعمله[١] .

ويقابل التّوهم الموجود في تراثنا اللغوي القياس الخاطئ الذي أقره علم اللّغة الحديث في الغرب . ومن علماء اللغة الغربيين الذين بحثوا في ظاهرة القياس الخاطئ دي سوسير - وقد سبق لي أن وضحت رأيه في هذه المسألة - في مجمل عرضي لموقف المحدثين من القياس[٢]. ومنهم أيضاً يسبرسن الذي أشار إلى أن القياس الخاطيء معروف منذ مدة طويلة إلا أنه لم يحظ بالاهتمام الكافي ، إذ نُظر إليه على أساس أنه تراكيب فاسدة أو شاذة ، وجدت بشكل رئيس في فترة لم تعد المعاني الصحيحة والبنى الإنشائية مفهومة .

أما جمهور المحدثين العرب فقد أقروا هذا المبدأ [٣]، ورفضه قلة منهم محمد بهجة الأثري الذي رفض التوهم رفضاً تاماً، وعلل ذلك بأن بناء اللغة على التوهم يعني انحراف السلائق عن قانونها النفسي الذي يحكمها[٤]، كما عدَّ عباس حسن التوهم من الأوهام النحوية والخرافات أو الفضول[٥].

---

[١] محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي: ١١٨، ١١٩.

[٢] ينظر ص : ١٢، ١٣، من هذا الفصل .

[٣] عبد الفتاح البجة، قياس الحمل ، ٦١٥، ٦١٦.

[٤] محمد عبدو فلفل، التوهم أو القياس الخاطئ : ص ١٤٣، ١٤٤.

[٥] عباس حسن ، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص ١٦٨.

ويرد محمد عبدو فلفل على ذلك بالقول (إن حديث النحاة على التوهم ليس من أوهامهم فهو تعبير غير مباشر عن إدراكهم العملي للعمليات الذهنية العفوية التي يقوم بها الإنسان عندما يصوغ كلامه، وهذه العملية تتمثل بما سبقت تسميته بقياس المتكلم المتمثل بقياس ما يرتجل من الكلام على ما في ذاكرته منه ، وذلك في ضوء ضوابط ناظمة للغته، والإنسان قد يتوهم أيضا في إنجازه الكلام شبها ليس موجودا بين المقيس والمقيس عليه ، مما ينجم عنه كلام منحرف عما هو عليه بابه ،وهذه حالة نفسية قد تلم بالمتكلم ولو نادرا في أثناء أدائه الحدث اللغوي بفعل ملابسات لفظية أو معنوية، وإنكار هذه الحال إنكار لواقع هو من طبيعة الإنسان وهو الذهول أحيانا عن حقائق الأمور لملابسة ما " .

ويتابع الباحث محمد عبدو فلفل الرد على محمد بهجة الأثري ويقول إن الإقرار بالتوهم ليس انحرافا للسليقة عن قانونها النفسي ، بل فيه مجاراة للنفس على سجيتها في ظل ملابسات لفظية معنوية محددة ولا سيما قبل وضع القاعدة[١].

إذن فالتوهم وجد منذ بداية الكلام وقبل التعقيد، وهو شيء طبيعي - فيما أراه - لا ينتقص ممن وقع فيه ولا من اللغة التي وقع فيها، فاللغة انعكاس لصاحبها الذي قد يتوهم أحيانا بعض الأمور مما يوقعه في القياس الخاطيء، إذ إن اعتماد المتكلم على ذاكرته في الابتداع والتجديد قد يجره إلى الإنحراف عن القاعدة ، لكن ذلك لا يعني انحرافا للسليقة عن قانونها النفسي . والنحاة في إشاراتهم إلى هذه الظاهرة واستخدامهم لها كركيزة في التعليل إنما كانوا يفسرون بها ظواهر لغوية لم تندرج تحت أبوابها النحوية .

ومن المهم التفريق بين التوهم والغلط وفي ذلك يقول الكفوي : " وليس المراد بالتوهم الغلط بل المراد العطف على المعنى أي : جوز العربي في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى المعطوف عليه فعطف ملاحظا له وهو مقصد صواب "[٢] .

---

[١] محمد عبدو فلفل، التوهم أو القياس الخاطئ ، ص ١٤٥.

[٢] الكفوي ، الكليات ٥/ ١٧٤، ١٧٥.

فقــد فسر ابن الشجري جزم الفعل (يبكِ) بقوله : (يُحمل على المعنى لأن قوله فاخمشي في موضع فلتخمشي فعطف يبك على المعنى فكأنه قال فلتخمشي أو يبكِ) [١].

ومــبدأ الــتوهم يمكن أن يشمل أثره مستويات اللغة خلافاً لمن قصر ذلك على العطف، فمن التوهم على المستوى الصوتي همز ما لا يهز كقولهم : (مصائب) [٢].

٥- أمن اللبْـــــــس :

يقوم أمن اللبس على مقصد مُهمٍ من مقاصد اللغة، وهو " الإفادة " فتحقيق " أمن اللــبس أهم ما تحرص عليه اللغة " لأن اللغة الملبسة لا تصلح أن تكون وسيلة للتفاهم والتخاطب .

وقــد لجــأ الــنحاة إلى التعليل بأمن اللبس، لتبقى اللغة واضحة لا تتداخل فيها المعاني والوظائف وتلتبس على متعاطيها .

فالنحاة عللوا كثيراً من المسائل بأمن اللبس ومما علل به ابن الشجري بها في :
١-تعلــيله لــتحريك المجزوم للقاء الساكنين بالكسر وهي حركة لا تُعرب بها الأفعال خشــية اللــبس ، ومثال ذلك ، لو قلت لا يخرج الغلام بكسر الجيم أردت أن تنهاه عن الخروج ولم يكن في ذلك صدق ولا كذب .

ولو قلت : لا يخرجُ الغلام ، فضممت الجيم كان خبراً منفياً واحتمل التصديق والتكذيب، فلولا الفرق بين هذين المعنيين باختلاف الحركة التبس النهي بالنفي[٣] .

وساق مثالاً آخر على خشية اللبس :

يقول ابن الشَّجري : " ومثلُ ذلك في ارتكاب اللبس إنك تقول : لا تأكلِ السمك وتشــربِ اللبن فتكسر الباء إذا أردت ان تنهاه عن أكل هذا وشرب هذا، على كل حال.

---

[١] الأمالي ٢/ المجلس الرابع والأربعون، ص : ١٥١.
[٢] محمد عبدو فلفل، التوهم أو القياس الخاطئ ١٧٣.
[٣] الأمالي ٢/المجلس الثامن والخمسون، ٣٧٥.

فإن أردت أن تنهاه عن الجمع بينهما فتحت آخر تشرب، فلو حركوا المجـــزوم للقـــاء الساكنين بالفتح وقع لبس بين هذين النهيين فلما خشوا اللبس في هذا ونحـــوه حركـــوا المجزوم بحركة لا تعرب بها الأفعال ثم حملوا ما سكونه وقف على ما سكونه جزم .

وفي تعليله أيضا لسبب كسر المجزوم والموقوف في حال وقوعهما في القوافـــي المطلقة مثل قول عدي بن زيد[١]:

إذا أنت فاكهت الرجال فلا تلـــع[٢] وقل مثل ما قالوا ولا تتزيـــــد

إنهم لما اضطروا إلى تحريك المجزوم لإطلاق القافية لم يخل أن يحرك بالكسرة أو بإحدى أختيها فلم يجز أن يحرك بالضمة ولا الفتحة كراهة أن يلتبس بـــالمرفوع أو المنصوب فلما وجب تحريكه بالكسر حملوا عليه ما سكونه الوقف [٣].

ومن ذلك أيضاً تعليله لاستخدام الجمع بدل الإثنين في ما أحسن وجوه الرجليـــن "إنهم لما أمنوا اللبس في وضع الوجوه موضع الوجهين استعملوا أسهل اللفظين " [٤].

ويتحدث ابن الشَّجري في مجلس آخر عن أمن اللبس ، فيقول : " اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له ،خبراً أو وصفاً لزمك إبراز ضمـــير المتكلـــم والمخـــاطب والغائب ، مخافة اللبس ، مثل زيدٌ جعفرٌ مكرمه هو فجعفر مبتدأ ثانٍ اخبرت عنه باســم الفاعل الذي هو مكرمه واسم الفاعل لزيد فلزمك إبراز الضمير مخافة الالتباس فإن كان مكرمه لجعفر لم يلزمك إبراز الضمير لأنك أخبرت عمن هو له والفعل في هذه المسألة بمنزله اسم الفاعل تقول زيد جعفر يكرمه هو إذا جعلت يكرمه لزيد وزيدٌ جعفر يكرمه إذا جعلته لجعفر وتقول : هند زيدٌ تكرمه فلا تبرز ضميرها المستتر في الفعل فإنْ قلـت هندٌ زيدٌ مكرمته قلت هي فأبرزت ضميرها كما أبرزت ضمير زيد في قولك زيدٌ جعفر مكرمه هو[٥].

---

[١] عدي بن زيد العبادي ، الديوان، ص: ١٠٥، وفيه اختلاف في القافية: ولا تتزنّدِ.

[٢] لا تلع : معناه : لا تكذب والمصدر الولع.

[٣] الأمالي ٢/المجلس الثامن والخمسون ، ٣٧٦ .

[٤] الأمالي ١/ المجلس الثاني ، ص ١٨.

[٥] الأمالي ٢/ المجلس التاسع والثلاثون ، ص ٥٢ .

٦- الأصل والفـــــــرع :

كان ابن الشّجري مولعاً بالأصل والفرع فقد كان لهذه القاعدة النصيب الوافر من تعلـــيلاته حتى كاد الكلام أن يصبح عنده أصلاً وفرعاً فيرد الأصل إلى الأصل والفرع إلـــى الفرع، إلا أنَّ الأصل والفرع هنا لا يعني المقيس والمقيس عليه بل هي فرضيات وضـــعها الـــنحاة[١]، وقد يعني الأصل هنا أنه الوضع الأول للحرف أو الكلمة قبل أن يعتريها التغيير وذلك نحو قولهم " إن أصل الألف في (قال) واو وأصلها في (باع) ياء. وقولهـــم في سبب إعلال ألف (قال) : أصل الفعل (قول) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، وكذلك فإن أصل الفعل (باع) (بيع) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً[٢] وتـــرى مـــنى إلياس، أنه يكاد يكون الأصل هو المعنى الأول الذي تؤول إليه كل صورة، وهو الحكم الذي يستحق الشيء بذاته[٣].

وأما الفرع فهو جزء من الأصل ، متفرع منه .

والنحاة لم يهتدوا إلى هذا التصنيف عرضاً ، إنما جاء هذا التصنيف بعد استقراء شامل ودقيق للمادة اللغوية ، وإلا لما تأتي إن يحكموا على هذا بالأصل وذلك بالفرع ، إذ إن معرفة الأصل توجب عليهم أن يلموا بالمسألة، ونظائرها المطردة ، وأن يحيطوا بكل التفرعات والأجزاء التي تنطلق من المسألة الأم[٤].

وقـــد نّبت ابن الشّجري هذه الأصول ليتمكن من ضبط الحالات التي لم تنطبق معهـــا لسبب دخل عليها فغير من طبيعتها . ونقلها من كونها أصلاً لتكون فرعاً، وفسَّر سبب خروج الظواهر عن أصولها.

فهـــو يقول مفسِّراً سبب كون الكسر هو الأصل في حركة التقاء الساكنين " إن الكســـر هـــو الأصل في حركة التقاء الساكنين، فإن قيل لِمَ كان الكسر هو الأصل دون

---

[١] عبد المنعم التكريتي، ابن الشجري ومنهجه في النحو، ص ٢٤٢.

[٢] البجة، قياس الحمل ، ص ٣٦٦.

[٣] منى إلياس، القياس في النحو ٣٢.

[٤] البجة ، قياس الحمل ، ص ٣٦٦.

الضم والفتح ؟ فمن ذلك جوابان أحدهما : أن الجر لما اختص بالفعل صارا نظيرين فلما أرادوا أن يحركوا المجزوم للقاء الساكنين حركوه بأشبه الحركات بالجزم.

فقالوا : (كم المال) كما جاء (خذ العفو)[١] و(قم الليل)[٢].

والثاني : أنهم لو حركوا المجزوم للقاء الساكن بالضم أو الفتح التبست حركته بالحركة الحادثة عن عامل ألا ترى انك لو قلت لا يخرج الغلام فكسرت الجيم ، أردت أن تنهاه عن الخروج ولم يكن في ذلك صدق ولا كذب، ولو قلت لا يخرج الغلام فضممت الجيم كان خبرا منفيا واحتمل التصديق والتكذيب ، فلولا الفرق بين هذين المعنيين باختلاف الحركة لا لتبس النهي بالنفي ونظير ذلك في التنزيل قوله تعالى ناهيا " لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء"[٣].

وفي تعليل ابن الشجري نجد أنه يفسر سبب كون الكسر هو الأصل في حركة التقاء الساكنين، وتتداخل لتفسير الأصل عند ابن الشجري فكرتين فكرة الشبه الذي لمحه بين الكسر وحركة الجزم، وفكرة أمن اللبس بين معنى النهي ومعنى النفي وهو بهذا ارتكز على المعنى ليوضح أن الكسر هو الأصل ، فخشيتهم اللبس جعلهم يحركون المجزوم بحركة لا تعرب بها الأفعال .

ومن تعليلات ابن الشجري تعليله جواز إعراب كلا وكلتا بالحروف إذا أضيفتا إلى المضمر وإعرابهما بالحركات المقدرة إذا أضيفتا إلى الاسم الظاهر، فذهب إلى ان الاسم الظاهر أصل للمضمر والإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف، لذا أعطوا الأصل الذي هو الاسم الظاهر أعطوه الأصل الذي هو الإعراب بالحركات وأعطوا الفرع الذي هو المضمر، الفرع الذي هو الإعراب بالحروف[٤].

ومن تعليلاته التي ارتكز فيها على الأصل والفرع قضية التأنيث والتذكير في العدد، فهو يرى أن سبب تذكير العدد مع المؤنث وتأنيثه مع المذكر، يرجع إلى فكرة

---

[١] سورة الأعراف ١٩٩ .

[٢] سورة المزمل ٢.

[٣] آل عمران، ٢٨ / انظر الأمالي ٢/ المجلس الثامن والخمسون ص ٣٧٥.

[٤] الأمالي ١/ المجلس الثامن والعشرون ، ص ٢٩١.

مفادها أن أسماء العدد الخالية من علامة التأنيث كذوات العلامة في التأنيث فثلاث كأتان وعناق كما أن ثلاثة كزرافة وبغاثة، وإذاعرفت هذا فالأصل في التأنيث أن تكون له علامة فتأنيث أتان وعناق فرع على تأنيث حمامة وقطاة ولما كان إلحاق علامة التأنيث أصلا والتذكير أصلا للتأنيث أعطوا المذكر الذي هو الأصل إلحاق علامة التأنيث الذي هو أصل، فأثبتوها علما للتذكير في هذا الضرب من العدد[١].

كما أنه علل سبب دخول تاء التأنيث التي تفرق بين المذكر والمؤنث في الصفات وغيرها بقوله " وقد الحقوا في هذه الأسماء وفيما قدمته من الصفات وفي نظائرهما التاء علما للتأنيث وكان المؤنث أحق بأن تلحقه العلامة لأن المذكر هو الأصل والقياس أن الأصل لا يحتاج إلى علامة "[٢].

وقد علل ابن الشجري لبناء صيغة (فعال) على الكسرة بقوله[٣]: " وعلة بناء هذا الضرب أنه صيغة نابت عن صيغة تضمنت معنى الحرف ، فنزال ناب عن انزل ، وانزل ناب عن فعل الأمر المجزوم باللام ، لأن القياس كان في أمر المواجه : لتنزل حملا على قولنا لينزل وللمتكلم لننزل، كما جاء في التنزيل (ولنحمل خطاياكم)[٤] ولكن الأمر للمواجه كثر استعماله فاستثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة واجتلبوا للفعل إذا كان ثانيه ساكنا (همزة الوصل) وبنوه لتضمنه معنى الكلام وربما استعملوه على الأصل، وجاء في بعض القراءات " فبذلك فلتفرحوا"[٥].

ومن تعليلات ابن الشجري أيضا تعليله لسبب استتار ضمير الواحد المذكر في قم ونحوه وبروز ضمير الأنثى والاثنين والجماعة فهو يعلل بقوله : " إن الفعل لا بد له بقضية العقل من فاعل ، ولا يقتضي العقل أن الفاعل لا بد أن يكون مؤنثا أو لا بد أن يكون مثنى أو لا بد أن يكون مجموعا كما أنه لا يقتضي وجوب تذكير الفاعل مع كونه

---

[١] الأمالي ٣/المجلس الثاني والسبعون، ص ٢٧، ٢٨.

[٢] الأمالي ٣/المجلس الثاني والسبعون، ص ٢٨.

[٣] الأمالي ٢/ المجلس السابع والخمسون،ص ٣٥٤.

[٤] سورة العنكبوت ، ١٢.

[٥] سورة يونس ٥٨.

واحداً، فوجب لذلك الفرق بين هذه المعاني بعلامات تخص كل علامة منها بمعنى ولما لزمهم الفرق. وكان التذكير أصلاً للتأنيث والواحد أصلاً لجميع الأعداد جعلت العلامة للمعنى الطارئ ليدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى، ولمّا تميزت الأعداد الفروع بعلامات فقيل: قومي وقوماً وقوموا وقمن تميز الأصل بقوله: قم، لأن عدم العلامة في الأصل علامة له"[١].

٧- حمل الشيء على الشيء :

يقول ابن الشجري : " ومن شأن العرب أن تحمل الشيء على الشيء مع حصول أدنى تناسب بينهما حتى إنهم حملوا أشياء على نقائضها: ألا ترى أنهم قد اتبعوا حركة الإعراب حركة البناء في قراءة من قرأ (الحمد لله) بكسر الدال ، وكذلك اتبعوا حركة البناء حركة الإعراب في قراءة من قرأ (الحمدُ للهُ) بضم اللام، وكذلك اتبعوا حركة البناء حركة الإعراب في نحو : يا زيدَ بن عمرو، في قول من فتح الدال من زيدٍ.

كما وعلل كون ضمة اللام من يا أيها الرجلُ ضمة إعراب بالقول إنّ هذه الضمة مطردة فجعل الاطّراد معنى كما أنّ الابتداء معنى[٢].

ويلاحظ أنّهُ علل دخول التصغير في باب التعجب والتفضيل بقوله: "إن التصغير حسن لحاقه لفعل التّعجب من حيث ألزم التعجب طريقة واحدة، فأشبه فعله بذلك الأسماء، فدخله بعضُ أحكامها وحمل الشيء على الشيء في بعض الأحكام لا يوجب خروجه عن أصله : ألا ترى أنّ اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، ولم يخرجه ذلك عن كونه اسماً ، وكذلك الفعل المضارع أعرب لمضارعته الأسماء ولم يخرجه إعرابه عن كونه فعلاً ، وكذلك تصغيرهم فعل التعجب تشبيهاً بالاسم لا يجتنبه إلى الاسمية"[٣].

---

[١] الأمالي ٢/ المجلس السادس والسبعون،ص ١٠٢.

[٢] الأمالي ٢/ المجلس الثامن والخمسون ، ص ٣٦٨

[٣] الأمالي ٢/ المجلس التاسع والخمسون ، ص ٣٨٨.

ومـــن حمل الشيء على الشيء لحصول تناسب بينهما حمل الصفة على الصلة "والصفة محمولة على الصلة من حيث كانت الصفة موضحة للموصوف كإيضاح الصلة للموصول"[١].

٨- الشبه والتجانس :

في تعليله لسبب كون الكسرة أصلاً في حركة التقاء الساكنين جعل الكسرة نظير السكون لأن الجر اختص بالأسماء كما اختص الجزم بالأفعال[٢].

ومـــن عدم حذف النون من (لدن) نقل ابن الشجري رأي أبي علي الفارسي ولم يكـــن حقها أن تحذف النون منها لأن الحذف إنما يكون في الأسماء المتمكنة ولما أشبه لدن الحروف لم يحسن الحذف منه فاستكرهوه وجعلوا النون بمنزلة الزائد[٣].

٩- طول الكلام :

كان طول الكلام دافعاً إلى التخفيف منه بالحذف ، إذ إن العرب يكرهون الإطالة ويميلون إلى الإيجاز، ومن تلك المسائل التي عُلل فيها الحذف بطول الكلام حذف خبر المبـــتدأ الواقـــع بعد لولا مثل (لولا زيد لعاقبتكَ تريد لولا زيدٌ موجودٌ أو حاضرٌ وإنما ألـــزموا هذا الخبر الحذف لطول الكلام بجواب لولا، ومثله حذف الخبر في قولهم لعمر الله لا فعلن ولا يمن الله لاذهبن تريد لعمر الله المقسم به وكذلك ليمن الله المحلوف به، ولكن قولك لأفعلن ولأذهبنّ ، طول الكلام فحسن لذلك حذف الخبر)[٤].

ويكثر الارتكاز على هذه العلة في الحديث عن الحذف .

---

[١] الأمالي ٢/ المجلس الستون ، ص ٤٠٧ .

[٢] الأمالي ٢/ المجلس الثامن والخمسون ، ص ٣٧٥.

[٣] الأمالي ٢/ المجلس الحادي والثلاثون ، ص ٣٤٠.

[٤] الأمالي ٢/ المجلس التاسع والثلاثون ، ص ٦٢.

وهكذا نجد أن ابن الشجري قد انتهج النهج البصري في قياسه واتضح ذلك من خلال :

١- انتصاره لمذهب سيبويه في القياس على مذهب الكسائي في السماع فيما جرى بينهما في (المسألة الزنبورية) .

٢- ابتعاده عن النادر والشاذ في القياس، واعتداده بالإجماع. وقد جاء قياسه خالياً من التعسف.

أمـــا تعليلاته فجاءت واضحةً وبعيدة عن التكلف والتعقيد قريبةً إلى روح اللغة، وابـــن الشجري لم يشر إلى علة باسمها في أغلب المواضع، وعلى الرغم من أن ابن الشـــجري مـــن نحـــاة القرن السادس إلا في أغلب المواضع، وعلى الرغم من أن ابن الشجري من نحاة القرن السادس إلا أنهُ لم يتوغل في العلل الجدلية المعرفة في الفلسفة والمـــنطق، ومـــن ذلك رفضه لرأي أبي العباس المبرد الذي أورده في (المقتضب)[١] والـــذي ذكر فيه مواضع (قد) ولم يذكرها بمعنى (هل) ، وذكر مواضع (هل) وعدها بمعـــنى ومـــنزلة (قد) في قوله عز وجل : " هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر "[٢] حيـــث عقـــب ابـــن الشجري بالقول : " وهو قد ذكر مواضع (قد) وحصرها ففي أي مواطن(قد) الثلاثة تكون (هل) بمعناها والعلم محيط بأنها لا تكون بمعنى (حسب) ولا تكـــون جوابـــاً لقول من قال : هل قام زيد ؟ فيقالُ بمعنى : قد قام ، لأن المجيب كأنه حكـــى كـــلام المستفهم وهذا غير معروف في كلام العرب ولا نحسن أن يكون بمعنى (ربمـــا) في قوله (قد أترك القرن) ، لأن المعنى (ربما اترك القرن) و (هل) تكون في شيء من الكلام ولا القرآن بمعنى (قد) ، والنحويون يقولون في قوله جل اسمه (هل أتى على الإنسان حين) إن المعنى: ألم فإن؟ "[٣]. وهكذا كان أسلوب ابن الشجري في القياس والعلة على امتداد الأمالي واضحاً وسهلاً، إذ اعتمد على ذوق العرب وفطرتهم ولجأ إلى الخفة هرباً من الثقل والقبح الذي تنفر منه ذائقة كل عربي وتضيق به اللغة ذرعاً.

---

[١] المقتضب، مواضع قد .

[٢] أول سورة الإنسان .

[٣] الأمالي ١/ المجلس الحادي والثلاثون، ص ٣٢٥.

الفصل الثاني

أثر نظرية العامل في توجيه التركيب اللغوي

علاقة العامل بعلامة الإعراب

الإعراب والمعنى

تفسير العلاقات البنائية وتوجيه الظواهر التركيبية

المحل الإعرابي

التقديـــــــر

أثر نظرية العامل في توجيه التركيب اللغوي

يُعدّ العامل النحوي ركناً أساسياً في بناء نظرية النحو العربي وهو المحور الرئيسي الذي دارت حوله معظم المؤلفات النحوية، إضافة إلى كونه من المصطلحات الأصلية في الدرس النحوي والتفكير اللغوي عند القدماء، ولا يمكن فهم النحو والتوصل إلى قضاياه والإلمام بموضوعاته دون اعتبار للعامل . وتعود أصول فكرة العامل إلى الخليل بن أحمد، ومن ثم سيبويه الذي بنى أبواب كتابه على نظرية العامل، فهو يرى أن حركات البناء والإعراب تتغير بتغير العامل .

تعريف العامل:

يعرف العامل لغة بأنه مشتق من الفعل (عمل) بمعنى المهنة والفعل، ويقال عمل فلان العمل يعمله عملا فهو عامل أي هو اسم الفاعل من (عمل)[١] وفي الاصطلاح النحوي : " هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب ، رفعا ونصبا وجزما"[٢] .

أنواع العامل:

أ- **العامل اللفظي:** ما يكون ملفوظا عاملا اسما أو فعلا أو حرفا أما الأفعال فجعلوا الأصل في العمل لها وهي الأفعال العامة والناقصة والجامدة وأفعال القلوب، والأسماء يعمل منها ما كان شبيها بالفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل وهذه كلها من المشتقات، وقد يكون الاسم العامل جامدا كالمصدر .

---

[١] ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (عمل) .

[٢] الجرجاني ، التعريفات ، ص ١٥٠.

ب- **العامل المعنوي:** "وهو العامل الذي لا يكون للسان فيه حظ، وإنما هو معنى يُعرف بالقلب"[١] أي التجرد من العوامل اللفظية . كما في الابتداء فهو رافعٌ للمبتدأ عند سيبويه .

نشأة العامل:

لقد ظهر العامل في بدايته نتيجة اهتمام النحاة بالعلة، إذ إنّ لجوء النحاة إلى التعليل أثناء تقعيد اللغة أدى إلى القول بعوامل الرفع وعوامل النصب وغيرها من العوامل في محاولة منهم للبحث عن سبب وجود كل حركة إعرابية إلا أن الإمعان في دراسة النحو وتفريعاته أدى إلى وجود نظرية العامل مع بقية المسائل النحوية من التفريع العقلي والتشعب في البحث كما يقول، فؤاد ترزي (وتشعّب عن فلسفة العلة نظرية العامل، فافترض النحاة أنه لا بد لكل حالة إعرابية من وجود عامل أدى إليها وكان سبباً فيها"[٢].

وقد أثارت نظرية العامل جدلاً كبيراً حول أسباب نشأتها ودواعي وجودها. وآثارها في النحو، وارجع عدد من الباحثين سبب نشأة العامل في النحو إلى التأثر بالمنطق والفلسفة[٣].

ولست ممن يميل إلى هذا الرأي فالنحو نشأ مرتبطاً بالقرآن وما فرضته طبيعة الحياة اللغوية الجديدة ، إذ إن النحاة قعدوا اللغة خوفاً على لغة القرآن من الضياع ، (أي أنّ نشأة العامل النحوي مرتبطة أساساً بمطلب غريزي في الإنسان وهو البحث عن سبب لكل ما يراه، لكن التأثر بالمؤثرات المختلفة هو الذي دعا إلى التوسع في العامل حتى صار إلى ما ينكره الدارسون اليوم)[٤]. إن الحاجة إلى حفظ اللغة وتعليمها لغير العرب من مريديها دفع إلى تقعيد اللغة وتعليل مسائلها وظهور العامل بشكل جلي في كل أبواب

---

[١] المصدر نفسه، ص ١٥٠.

[٢] فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو، ص ١٣٧.

[٣] من هؤلاء: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، عباس حسن النحو الوافي.

[٤] محمد حماسة، العلامة الإعرابية، ص ١٦٨.

الـــنحو، ويـــبدو أنهـــا شـــأن أي علم بدأت بسيطة وقريبة إلى الفطرة ثم نمت وتفرعت وداخلتها فلسفة النحاة المتأخرين .

وترتكز نظرية العامل في النحو العربي على أركان ثلاث هي: العامل والمعمول والحركة الإعرابية وهي عندهم رمزٌ لتأثير العامل في المعمول.

"وتهدف هذه النظرية إلى وضع تعليل مقبول للصورة الإعرابية التي جاءت الجملة العربية عليها. وعلى ذلك يكون العامل وسيلة من وسائل التعليل"[١].

لقد تناول الكثير من الباحثين نظرية العامل بالبحث والدراسة وتباينت آراءهم بين مؤيد لها ومعارض، ويعد ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـــ) أول من تناول هذه النظرية بالـــنقد فـــي كتابه (الرد على النحاة) ودعا صراحة إلى إلغاء العامل وما يترتب عليه في النحو " قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنّبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظـــي"[٢]. وهـــو يرفض رفضاً قاطعاً أن العامل هو الذي أحدث الإعراب، وينعت هذا الـــرأي بأنـــه بيّـــن الفساد. وقد تأثر ابن مضاء بمذهبه الظاهري مما دفع به إلى رفض الـــتقدير والقول بظاهر اللفظ وهذا لا ينسجم مع التفكير اللغوي السليم الذي يتناول النص اللغوي بجانبيه الظاهر منه والمقدر أي البنيتين السطحية والعميقة.

أما ابن جني فلم ينكر وجود عامل في اللغة، و ذهب إلى أن العامل هو المتكلم أي أنـــه هـــو الذي يحدث الأثر على أواخر الكلم في الجملة فهو يقول: "وإنما قال النحويون: عـــامل لفظـــي، وعـــامل معـــنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسبّباً عن لفظ يصحبه، كـــ(مررت) بزيد، وليت عمراً قائمٌ وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعلي صفحة القول، فأمـــا في الحقيقة ومحصـــول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما

---

[١] جلال شمس الدين ، التعليل اللغوي ، ص : ٩٧.

[٢] ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص : ٧٦.

هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ)[١].

ويرى أن المتكلم هو العامل الحقيقي في إنتاج الكلام ونظمه تبعاً لما يقتضيه العُرف الاجتماعي للغة وإن المعايير الذهنية لا تتفق في طبيعتها مع طبيعة اللغة، بل هي دخيلة عليها[٢].

إن هذه الآراء المناهضة لنظرية العامل استدعت وجود أصوات مدافعة ومؤيدة لها إذ لا يُمكن أن تكون نظرية العامل سبباً في إفساد النحو وهو قائمٌ عليها ومن هؤلاء المؤيدين.

١-عبد الستار الجواري فهو يقرر أن العامل ليس عقيماً إذا ابتعد عن التعليل المنطقي لعدم ارتباطه بواقع اللغة أو طبيعة تركيباتها، فمعنى العمل في النحو هو الذي ينبغي أن يكون موضع العناية والاهتمام، لأن العلاقة المعنوية بين أجزاء الكلام ذات أثر في الدلالة على موقع كل جزء في معنى ذلك الجزء[٣].

ويصف عبد الصبور شاهين العامل بأنه "ضرورةٌ تصنيفيّة تختصر كثيراً من الأضرب والأنواع التي قد تنجم عن الاتكاء على الوظيفة في تفسير التغيرات الشكلية"[٤].

ويقول عبده الراجحي في معرض تأييده لنظرية العامل رداً على المعترضين عليها (ومهما يكن أمر المعترضين على فكرة العامل كما وردت في النحو العربي، فإنها كانت ولا تزال أساساً صالحاً لتحليل الظواهر النحوية في العربية، ولا تزال مستعملة في الدرس

---

[١] ابن جني ، الخصائص ١/ ١١٠، ١١١.

[٢] محمد عيد، أصول النحو العربي ، ص ٢٧٥-٢٧٨

[٣] أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير، ٤٨، ٤٩.

[٤] عبد الصبور شاهين، في التطور اللغوي، ص ١٧٥.

النحوي الحديث الذي يتناول لغةً تخضع لظواهر إعرابية كما هي الحال في اللغة الألمانية)[١] .

ويربط الراجحي بين نظرية العامل والنظرية التحويلية بقوله: "والذي يعنينا هنا هو أن نلفت إلى أن التحويليين يقررون أن النحو ينبغي أن يربط (البنية العميقة) و(بنية السطح) والبينة العميقة تمثل العملية العقلية أو الناحية الإدراكية في اللغة (Conceptual Structures) ودراسة هذه البنية تقتضي فهم العلاقات لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبي، ولكن باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير في التصورات العميقة، والحق أن قضية العامل – في أساسها – صحيحة في التحليل اللغوي وقد عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تبتعد كثيراً عن الصورة التي جاءت في النحو العربي"[٢].

ويلخص لنا أحد الباحثين موقف المؤيدين لنظرية العامل بالقول: "إن إنكار نظرية العامل إنكارٌ للنحو كله ، لأن النحو يقوم في معظم مسائله على العوامل النحوية المختلفة، ولو جرد النحو من هذه العوامل لضاعت مقاييسه واختلت قواعده واضطربت مسائله"[٣].

وهكذا يتلخص لنا موقف النحاة العرب المعاصرين من "نظرية العامل" ما بين منكر ومؤيد لها، منكر يجد فيها إغراقاً في الفلسفة والجدل وتوسيعاً لشقة الخلاف بين البصرة والكوفة، وإيغالاً في افتراض التأويلات والتقديرات ومؤيد يرى فيها ركيزةً أساسية من ركائز النحو العربي وأن هدمها هدم للنحو . وهنا نشير أنه لا بد من أن نأخذ من نظرية العامل الملاحظ الإيجابية ونطرح غثّها بدلاً من رفضها جملةً وتفصيلاً.

---

[١] عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية ، ص : ١٥٨.

[٢] عبد الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث ، ١٤٩-١٥٠.

[٣] ممدوح عبد الرحمن ، من أصول التحويل ، ص ١٠٧.

نظرية العامل والدراسات اللغوية الحديثة:

من وجهة نظر الدراسات اللغوية الحديثة ليس هناك عامل ولا معمول، بل كلمات تختلف وظائفها في السياق، ويعبر عن اختلافها بالحركات والحروف وترتيب الكلمات وغيرها من القرائن اللفظية والمعنوية، فهي إذن فروق تراعى ليس لها ما بالقوانين العامل الفلسفية من التحكم والإلزام وهي فروق لا لكلمة في جملتها ، وليست من تأثير كلمة أخرى فيها، وهي من ناحية ثالثة لا يعبر عنها في التحليل النحوي،بل يعبر فقط عن المهمة التي تؤديها الكلمة[١] .

إن فهم الوصفيين للعامل يعتمد على علاقات الكلمات في الجمل ووظائفها والدلالة عليها شكلياً، لا على أساس التأثير والتأثر، إذ إن الأخير في رأيهم منبعه العقل والمنطق، أما الأول فأساسه عُرف اللغة[٢].

ومن المقرر أن لا يأخذ الوصفيون والبنيويون من علماء اللغة الغربيين بفكرة العامل لتعراضها مع منهجهم غيرالتعليلي، حتى أن بلومفيلد قد قبل على مضض مصطلحي العوامل المسببة Causing Factors والعوامل الشارطة Conditioning Factors وهي البيئة الصوتية اللازمة لحدوث التغيرات الصوتية، على الرغم من بعد المصطلحين عن مفهوم العامل في اللغة العربية [٣].

أما التحويليون فقد أقاموا منهجهم التحويلي على مبدأ العامل Regent أو ما أسماه تشومسكي Government، وتتشابه بعض المفاهيم الموجودة في نظرية تشوفسكي بالموجودة في نظرية العامل ، فقد استخدم تشومسكي مصطلح (المجال) وذلك ان تقع مجموعة من الكلمات في مجال كلمة ما ذات أهمية خاصة فتصبح (في مجالها) in the scope of ويربط عبده الراجحي بين نظرية العامل والنظرية التحويلية: "وقد عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تبتعد كثيراً عن الصورة التي جاءت في النحو العربي، والتّحليل النحوي عند التحويليين يكاد يتجه إلى تصنيف العناصر النظمية وفقاً

---

[١] ممدوح عبد الرحمن ، لسان عربي ونظام نحوي، ص : ٣٦، ٣٧.

[٢] المصدر نفسه، ص ٣٦، ٣٧ بتصرف .

[٣] جلال شمس الدين ، التعليل اللغوي عند الكوفيين ، ص ١٠٢.

لوقوعها تحت تأثير عوامل معينة ينبغي على الـــدارس أن يعرفـها إبتـداءا . وتكـاد المصطلحات التي يستعملها التحويليون لا تختلف عن كلام العرب القدماء. ولنأخذ المثـال التالي :

1- That Martin will fail his linguistic course is likely.

2- Martin is likely to fail his linguistic course.

وهكذا نجد أن الجملتين تقعان في مجال كلمـــة (Likely)، أي أن هـذه الكلمـة باعتبارها عاملا ، تؤثر في نظم الكلام"[١].

وقد وجه تشومسكي اعتراضات إلى مدرسة التحليل إلى المؤلفات المباشرة في "إن البنيويين اقتصروا على ظاهر اللفظ عند التحليل، فضل عنهم أن يفسروا بذلك جملا لـــها تركيب خارجي واحد، لكن معانيها مختلفة، وجملا لها تراكيب خارجية مختلفة، ولكنـــها ذات معنى واحد"[٢].

نظرية العامل عند ابن الشجري

سار ابن الشجري على نهج من سبقه من النحاة ، في إعطاء العامل منزلته التـــي يستحق وظهرت آثار العامل واضحة في أثناء مباحثه اللغوية النحوية وقد الـــتزم بمنـــهج نحاة البصرة .

ومن آثار العامل :

١-علاقة العامل بعلامة الإعراب والإعراب والمعنى

يعد تعاقب علامات الإعراب على آخر الكلمة المعربة أثرا من آثار هذا العـــامل وهو الذي يحدثها، ولذا فإن الإعراب وعلاماته يقترن بالعامل، فالعامل يقتضي أثرا هـــو

---

[١] عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٥٠.

[٢] نهاد الموسى، نظرية النحو العربي ، ص ٤٦.

الإعـــراب، والإعـــراب يقتضـــي مؤثـــراً هو العامل، وقد اجمع النحاة على أن محدث الإعراب أو مقتضى الإعراب هو العامل وهو "كل ما رفع أو جر أو نصب أو جزم"[١].

ويُعرف الإعراب بأنه "هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً"[٢] وهذا يظهر العلاقة الوطيدة بين الإعراب ونظرية العامل .

إذ تُعـــدّ علامـــة الإعراب جزءاً رئيساً في منظومة بناء النحو العربي تعين على تفســـير البـــناء النحوي وفق ما يطرأ عليه من تغيّرات شكلية تصبّ مع قرائن أخرى في بوتقـــة تشـــكيل المعنى ويشير عبد الله عنبر إلى "أن نظرية العامل اقتضت مجموعة من القوانيـــن التـــي تســـنى في سياقها تفسير هذه العلامة على أنها مكون بنائي يحقق وجوه تصـــريف الأداء على هيئة معايير منتظمة"[٣]. وقد أعطى العامل تفسيراً مقنعاً لاختلاف علامات الإعراب إذ لا تأتي هذه العلامات إلا مقترنة بألفاظ معينة تنتظم معها في تركيب خـــاص . فأحـــرف الجـــر تأتي بعدها الأسماء مجرورة، وأحرف النصب تنصب الفعل المضارع بعدها، وأحرف الجزم تجزم المضارع بعدها. وهكذا فنحن إذا قلنا:

كان عليٌ مجتهداً، إن علياً مجتهدٌ وسلّمت على عليّ .

نكـــون قد خالفنا بين حركات الإعراب لاختلاف العامل . ونظرية العامل تعطي تفسيراً مقنعاً لتغير الحركات الإعرابية.

وابـــن الشجري ينطلق من إدراكه بأن العلامات الإعرابية هي آثار العوامل ليعلّل تغيّر آخر (عندها) في: كان عندها فانتزعته من عندِها بالقول: (فتغيّر آخرَه لتغيّر العامل فيه)[٤].

---

[١] محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية ، ص ١٥٩- ١٦٠ (بتصرف) .

[٢] الجرجاني، التعريفات، ص: ٣١.

[٣] عبد الله عنبر، علامة الإعراب، ص ٤٧.

[٤] المجلس ٣٢، ص ٣٧٤.

وتنبئنا الملاحظ التي جاء بها ابن الشجري عن وعيه بدور الحركة الإعرابية في أداء المعاني والكشف عنها* وقد اشتهر الزجاجي (ت٣٧٧هـ) برأيه في دور الحركات الإعرابية في تأدية المعنى إذ أفرد لرأيه بابا عنوانه (باب القول في الإعراب، لم دخل في الكلام) وفيه يقول: "إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة، ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا ضرب زيد عمرا فدلوا برفع زيد على أن الفعل له ونصب (عمرو) على أن الفعل واقع به . . وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا . .وتكون الحركات دالة على المعاني "[١] .

ويلاحظ أن ابن الشجري يلتقي مع الزجاجي في القول بدلالة الحركات على المعاني فهو يقول معللا عدم تحريك المجزوم للقاء الساكن بالضم أو الفتح : (لأن ذلك يؤدي إلى التباس حركته بالحركة الحادثة عن عمل، ففي الكسر يصبح المعنى نهيا لا يحتمل الصدق والكذب وفي الضم يصبح خبرا منفيا يحتمل التصديق والتكذيب، فلولا الفرق بين هذين المعنيين باختلاف الحركة التبس النهي بالنفي) [٢].

فهو يدرك أهمية الحركة الإعرابية في الكشف عن المعنى وتبيان الحد الفاصل بين تداخلات المعاني ، فلا نقع في اللبس ويتجلى لنا المعنى واضحا، فتغير الحركات الإعرابية دليل على تغير المعاني.

---

* شغلت قضية الإعراب والمعنى نحاتنا قدماءهم ومحدثيهم حتى انتظمت آراءهم في ثلاث اتجاهات:
١-اتجاه يرى أن الحركات الإعرابية تنبئ عن المعاني وهم كل النحاة القدماء عدا قطربا، ومن المحدثين: مهدي المخزومي، عبد القادر المهيري. عبد العزيز عبده .
٢-اتجاه منكر لدور الحركات الإعرابية في تأدية المعنى، وقصر دورها على وصل الكلام وتزعم هذا الاتجاه قطرب من القدماء وتبعه من المحدثين: إبراهيم مصطفى في (إحياء النحو)، إبراهيم أنيس: (من أسرار اللغة)، فؤاد ترزي : (في أصول اللغة والنحو) أنيس فريحة: (نحو عربية ميسرة).
٣-اتجاه يرى أن الحركة الإعرابية قرينة غير كافية للدلالة على المعاني ، وإنها تحتاج لقرائن أخرى وتزعم هذا الاتجاه تمام حسان وتبعه محمد صلاح الدين بكر ، محمد حماسه عبد اللطيف .

[١] الزجاجي ، الايضاح، ص ٦٩-٧٠.

[٢] الأمالي ٢/ المجلس ٥٨، ص ٣٧٥.

ويعطـــي ابـــن الشجري العلامة الإعرابية أهمية كبرى في التفريق بين المعاني، وهـــو بذلـــك يتفق مع ما ذهب إليه ابن فارس (ت ٣٩٥هـــ) من القول بأنّه: "من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام ، ولا نعت من تأكيد"[١]. ويتجلّى موقف ابن الشجري في التقائه مع رؤى ابن فارس عند حديثه عن العدول إلى الفتح في نون الجمع وذلك للتفريق بينها وبين نون التثنية في قوله: "في قولك: الزيدان والزيدوَن، ويفعلان ويفعلونَ، فاختلاف الحركة في هذا النحو للفرق والتعديل ومعنى التعديل أن ثقل الكسرة مع خفة الألف وثقل الواو مع خفة الفتحة"[٢].

ويزخـــر الأمالـــي بعـــدد كبير من المجالس التي يحشد فيها ابن الشجري آراءه الإعرابـــية المـــتعددة ، حيث أفرد للإعراب مجالس خاصة إضافة إلى ما عرض له في سياق مجالسه الأخرى، متفرداً أحياناً بوجوه إعرابية خالف فيها من سبقوه .

وقد وقفت من خلال دراستي على حقيقة شاهده تعكس رؤى ابن الشجري الفكرية متجلـــية بمـــا انتظمته مجالسه من تبيان عملي لملاحظه في عمق الوشائج بين الإعراب والمعنى . فالإعراب لديه مرتبط بصحة المعنى أو فساده،ويبدو أنّهُ وفي حالات تصادمهما – المعنى والإعراب – يقدم المعنى ملتقية " بذلك أنظاره مع علم اللغة الحديث إذ أن ابن الشجري وفي أثناء تفسيره للظاهرة اللغوية يعتمد على المعنى بشكل كبير لتوضيح وتحليل الظواهر المختلفة وهذا ما يؤكده قول لغوي محدث : "إن الكلام عن التحليل اللغوي دون إشارة إلى المعنى كمن يصف طريقة صناعة السفن دون الإشارة إلى البحر"[٣].

ويرى محمود عبد السلام شرف الدين " أنّ اللجوء في تخريج الأمثلة إلى المعنى اتجاه محمودٌ في التّحليل النحوي، يرى للأمثلة بعدين، بعداً ظاهراً سطحياً . . وبعداً آخر

---

[١] ابن فارس، الصّاحبي، ص ٤٣.

[٢] الأمالي ٢/ المجلس ٥٨، ص ٣٧٩، ٣٨٠.

[٣] نـــايف خرما ، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٧١م ، ص ٢٩٥.

خافـياً عميقاً وهو المعنى، والمعنى هنا يكون مسؤولاً عن تقديم النموذج النحوي المعين للمثال المحتمل"[١].

وهكـذا يكـون ابـن الشجري قد رصد في تحليله لشواهده أبعاد النص السطحية والعمـيقة . وكـان في تحليله يتوخى المعنى الداخلي الذي يمكن أن يعبر عنه من خلال تراكيب تتكون من مفردات مختلفة .

ومـن آرائـه فـي تلازم الإعراب والمعنى ما حكاه[٢] عما جرى بين الأصمعي والكسائي من خلاف حول إعراب " رئمان " من قول الشاعر[٣].

أنّى جزوا عامراً سوءاً بفعلتِهِـمْ أم كيف يجزونني السّوءى من الحَسَنِ

أمْ كيف ينفعُ ما تُعطى العَلُوقُ بـه رئمانُ أنفٍ إذا ماضُنَّ باللبَـن[٤]

فالأصـمعي رواه "رئمانَ" بالنصب، والكسائي أجاز الرفع والنصب والخفض أما ابـن الشـجري فرأى: "أنّ انتصاب رئمانَ" هو الوجه الذي يَصِحُّ به المعنى والإعراب، وإنكـار الأصـمعي لرفعه إنكارٌ في موضعه، لأن رئمان العلوق للبوّ بأنفها هو عطيّتها، لـيس لهـا عطية غيرهُ، فإذا أنت رفعته لم يبق لها عطية في البيت لا لفظاً ولا تقديراً، ورفعـه علـى البدل من " ما " لأنها فاعل " ينفع " وهو بدل الاشتمال، ويحتاج إلى تقدير ضمير يعود منه على المبدل منه، كأنك قلت: رئمان أنفها إياه، وتقدير مثل هذا الضّمير قد ورد فـي كلام العرب، ولكن في رفعه ما ذكرت لك من إخلاء (تعطى)، من مفعول في اللفـظ والتقدير، وجر "الرئمان" على البدل أقرب إلى الصحيح قليلاً، وإعطاء الكلام حقه

---

[١] انظر : محمود عبد السلام شرف الدين : الفعليات ، ص١٠٥.

[٢] الأمالـي ١/ المجلس السادس وانظر عن صلة الإعراب بالمعنى : ١/٥٦، ٨٧، ١١٥، ١١٦، ١٦٤، ١٦٧، ٢/٢٣، ٩١، ٩٣، ٣٢١، ٩٩.

٣/٢٠، ٢١، ٢٢، ٥١، ١٤٩، ١٥١، ١٦٣، ١٧٣، ١٧٧، ١٨٧ .

[٣] البيتان من كملة لأفنون الثعلبي انظر : الأمالي ١/ المجلس السادس / ص ٥٤ الحاشية .

[٤] العلـوق مـن الـنوق : التي تأبى أن ترأم ولدها أو بوها ، البو : يقال له الجلد ايضاً : جلد الحوار يحشـى تماماً أو حشيشاً غيره ويقدم إليها لترأمه فتُدرَّ عليه فتحلب فهي ترأمه بأنفها وينكره قلبها، فرأمها لـه أن تشمه فقط ، ولا ترسل لبنها، وهذا يضرب مثلاً لمن يعدُ بكل جميل ولا يفعل منه شيئاً ، لأن قلبه منطوٍ على ضده .

من المعنى والإعراب إنما هو بنصب (الرئمان)، ولنحاة الكوفة في أكثر كلامهم تـهاويل فارغة من حقيقة". وهكذا يتصدى ابن الشجري لإثبات رأيه مستندا في ذلك على تـلازم الإعراب والمعنى يربط صحة الإعراب بصحة المعنى وهو يؤكد في ذلك على قول عبـد العزيز عبده: "إن حركات الإعراب ليست شيئا زائدا أو ثانويا وهي لم تدخل على الكـلام اعتباطا وإنما دخلت لأداء وظيفة أساسية في اللغة إذ بها يتضح المعنى ويظـهر وعـن طريقها نعرف الصلة النحوية بين الكلمة والكلمة في الجملة الواحدة"[١]. وهو يبتعد عـن التكلف في التقدير ما أمكن فإذا صح المعنى دون لجوء إلى التقدير فذلك أفضل . ومما فسره ابن الشجري[٢] من التقديرات والحذوف استنادا إلى اتصال الإعراب بالمعنى قولـه تعالى: "أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه"[٣]، إذ وجه الإعراب وفـق هـذه الحذوف، وعلق في آخر كلامه بالقول: "والذي ذكرته من التقديرات والحذوف في هـذه الآية مشتمل على حقيقة الإعراب مع المعنى".

ولم يكتف بإبداء رأيه وحسب بل إنه عاب على الزجاج وأبـي علـي الفارسـي إخلالهما بحقيقة إعراب الآية قائلا: "وذكر الزجاج وأبو علي في تفسير قوله: (فكرهتموه) تفسيرا تضمن المعنى دون حقيقة الإعراب، قال الزجاج فـي تقديـر المحـذوف: فكمـا تكرهون أكل لحمة ميتا كذلك تجنبوا ذكره بالسوء غائبا، وقال أبو علي في (التذكرة) فكما كرهتم أكل لحمه ميتا فاكرهوا غيبته واتقوا الله .

وأخذ أيضا على الفراء إغفاله جانب المعنى، قال: (وقال الفراء[٤]: فقد كرهتمـوه فلا تفعلوه، يريد: فقد كرهتم أكل لحمة ميتا فلا تغتابوه، فإن هذا كهذا، فلم يفصح بحقيقـة المعنى)[٥].

---

[١] عبد العزيز عبده ، المعنى والإعراب عند النحويين ٢/ ص ٧٣١ .

[٢] الأمالي ١/ المجلس ٢٣.

[٣] سورة الحجرات ، ١٢.

[٤] الفراء (ت ٢٠٧هـ) : معاني القرآن ٧٣/٣.

[٥] الأمالي ١/ المجلس ٢٣، ص ٢٣٢.

ومما سبق يتضح رفض ابن الشجري اعتماد المعنى أو الإعراب كلا على حده، فالإعراب يشكل لديه بنية سطحية والمعنى يشكل البنية العميقة وبهما يأتلف الهيكل اللغوي الذي تنتظم فيه الدلالات المختلفة .

كما ونلاحظ تقدم المعنى لديه على الإعراب – وإن كان جائزا – وهو بذلك يتمثّل مقولة ابن جني " فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى، فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك"[١] ويقول أيضا في باب (تجاذب المعاني والإعراب): "وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاما ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب"[٢].

ويتجلى لنا التقاء رؤى ابن الشجري مع ابن جني في تقديم المعنى من خلال تفسير ابن الشجري [٣] لبيت المتنبي[٤]:

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت لها المنايا إلى أرواحنا سبلا

فهو يقول: "والمصدر الذي هو مفارقة مضاف إلى فاعله وليس بمضاف إلى مفعوله، كإضافة السؤال في قوله تعالى "لقد ظلمك بسؤال نعجتك[٥]" ولا يحسن أن تقدر: لولا مفارقة المحبين الأحباب، وإن كان ذلك جائزا من طريق الإعراب، لأن المحب لا يوصف بمفارقة محبوبه، وإيجاد سبيل للمنية إلى روحه، وإنما هو مفارق لا مفارق".

وهناك أمثلة كثيرة تدل على اتكاء ابن الشجري على المعنى، فعلامة الإعراب لديه تتصل بالبنى الداخلية التي يحتكم إليها النص، وهذا الاتكاء هو انعكاس لنظرية العامل عليه أعانه كثيرا في التحليل والتفسير وهذا ما يشير إليه نهاد الموسى "والقول بالعمل

---

[١] الخصائص ٢٨٥/١.

[٢] المصدر نفسه ٢٥٨/٣.

[٣] الأمالي ١/ المجلس ٣١، ص ٣٥٢.

[٤] المتنبي، الديوان ١٦٣/٣.

[٥] سورة ، ص ٢٤.

افتراض في التحليل الداخلي، أعان النحاة العرب على تفسير كثير من الظواهر في الإعراب وما يتعلق به"[١].

فتغير الحركات الإعرابية دليل على تغير المعاني، وإن كانت الحركات تتغير تبعا للعوامل، لكنه ليس تغيرا مجردا معزولا عن المعنى، بل إنه ملتصق به، فالعامل والإعراب هما المحوران اللذان تدور حولهما النظرية النحوية العربية . وبما أن العامل هو محور العلاقات إذ يقتضي فاعليه ومفعوليه وظرفية ، لذا ربطه النحاة بعلامات الإعراب مباشرة لأنها تشير إلى هذه المعاني .

فالإعراب فرع على المعنى، ولا يمكن للنحوي إغفال المعنى، فحركة الإعراب تنقل المعنى من أسلوب إلى آخر مثل: ما أحسنَ زيداً!، فيكون تعجبا، وقولنا ما أحسنُ زيدٍ؟ فيكون معنى الاستفهام، وقولنا ما أحسنَ زيدٌ (بالنصب) يكون بمعنى النفي، فلولا الإعراب في هذه المواضع لالتبست المعاني ببعضها .

تفسير العلاقات البنائية وتوجيه الظواهر التركيبية :

اعتنى اللغويون العرب بدراسة تركيب الجملة للتعرف إلى وظائف الكلمات في التراكيب، واهتم النحو بتفسير البناء اللغوي تفسيرا يقوم على إيضاح العلاقات وكشف الترابط بين أجزاء الجملة .

"فالغاية من دراسة النحو، هي فهم تحليل بناء الجملة تحليلا لغويا يكشف عن أجزائها ويوضح عناصر تركيبها، وترابط هذه العناصر بعضها مع البعض الآخر، بحيث تؤدي معنى مفيدا، ويبين علائق هذا البناء ووسائل الربط بينها، والعلامات اللغوية الخاصة بكل وسيلة من هذه الوسائل"[٢].

إن الجملة العربية تبنى من (الوظائف) التي تقوم بها أنواع الكلم من الاسم والفعل والحرف وفق تصنيف النحاة لها. وهذه الوظائف النحوية هي الأبواب النحوية. وبنية

---

[١] نهاد الموسى ، نظرية النحو العربي ، ص ٣٤.

[٢] محمد حماسة ، بناء الجملة العربية ، ص ١٦

الجملـــة في العربية تقوم على وظيفتين هما المسند والمسند إليه ، وهما عماد الجملة في نظـــر الـــنحاة، لأنها اللّوازم للجملة والعمدة فيها. وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها"[١] وهـــذا يعني أن علاقة الإسناد هي الأساس في الجملة العربية، فهي بؤرتها أو نواتها أما بقـــية العلاقـــات فهـــي بـــيان لها، وإزالة لما يعتريها أو يعتري أحد ركنيها من إبهام أو غمـــوض، فلو اجتمعت الفضلات على أن تأتي بجملة تامة ما استطاعت، على الرغم من أن وظائفها في البيان لا تقلّ شأناً عن وظيفة طرفي الإسناد[٢].

والقـــاعدة العامة التي تحكم تركيب الجملة هي أن كل علاقة تزيد في الجملة على علاقة الإسناد إنما ينشئها المتكلم للبيان، وإزالة إبهام وغموض قد يعتريان المعنى الدلالي للجملة[٣].

ويعـــد العـــامل هـــو المؤثر في تغيير العلاقات بين الكلمات أو إضافة الجديد إلى العلاقـــات في تشكيل المعاني النحوية ، ويظهر ذلك من خلال الفعل ، الذي جعله النحاة أصـــلاً فـــي العمل وحملوا عليه الأسماء والحروف العاملة إمّا لشبهها بالفعل أو لتضمنها معـــناه أو لاختصاصها، وربما دفعهم إلى ذلك أنهم رأوا علاقات كثير من الأسماء ترجع للفعل؛لأنّه يقتضي عدّة أمور من فاعل يقوم به ومفعول يقع عليه ومكانٍ وزمانٍ تمَّ فيهما، وقد يقتضي ما يُبيّن درجة الحدث ونوعه وسببه، ومن ثم قالوا إن الفعل يعمل في الفاعل والمفعـــول به والظرف والمفعول المطلق بأنواعه والمفعول لأجله، وفي الحال فإن الجار والمجـــرور مـــتعلّق بالفعل أو شبهه. وقالوا أيضاً إن العامل في المتبوع هو العامل في الـــتابع سواء أكان التابع نعتاً أم معطوفاً أم توكيداً، أما البدل فهو على نيّة تكرار العامل. والمشـــتقات المحضة تعمل عمل الفعل ويتعلق بها ما يتعلق بالفعل لشبهها به في الدلالة على الحدث وأنه يحل محلها.

وبهـــذا الفهـــم يكـــون العـــامل هـــو محور للعلاقات إذ يقتضي فاعلية ومفعولية وظرفـــيّة..الـــخ، ولمّـــا كانت علامات الإعراب تشير إلى هذه المعاني فقد ربطها النحاة بالعـــامل مباشرة وقالوا في تعريف الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل، فالتركيب

---

[١] المصدر نفسه ، ص : ٢٨، ٢٩.

[٢] مصطفى حميده، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ، ص ٢٠٦.

[٣] المصدر نفسه، ص ١٦٢.

هــو الــذي يُحدد العلاقات بين الكلمات[١]، فاللغة العربية لغة إعراب لذا ربط اللغويون العرب بين ظاهرة الإعراب وتركيب الكلمات في جمل، فالاسم لا يستحق الإعراب إلا إذا رُكّب مع غيره[٢].

وفي هذا السياق تنتظم مقولة ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) "الاسم إذا كان وحده مفرداً من غير ضميمة إليه لم يستحق الإعراب، لأن الإعراب إنما يؤتى به للفرق بين المعاني، فــإذا كان وحده كان كصوت تصوّت به، فإن ركبته مع غيره تركيباً، تحصّل به الفائدة، نحو قولك: زيدٌ منطلق، وقام بكر، فحينئذ يستحق الإعراب لأخبارك عنه"[٣].

إن التحلــيل الــنحوي في العربية يعتمد في بعض جوانبه على فهم المعنى الذي يحــدده السياق، فقد وجد في العربية كثيرٌ من الأدوات التي تتحد صيغتها وتتعدد معانيها واستعمالاتها مثل (ما)، (أي)، (متى)، ووجد (التضمين) في الأفعال حيث يستخدم فعل في معنى فعل آخر وغير هذا وذلك مما يعتمد في تحليله على فهم سياقه[٤].

إن ابــن الشــجري يصدر عن نظرية المعنى في اكتناه أسرار الظاهرة اللغوية، واتضح ذلك في تحليله للعلاقات التي تصل بين عناصر الجملة .

إذ يصــعب إعــراب ما غمض معناه والتبس فهمه، وقد تبدّى جــهده بجلاء في إجــلاء غمــوض مفــردات نصوصه وشواهده المختلفة ، لينطلق في تحليلاته اللغــوية مــنطــلقاً صحيحاً، ويتجلــى اعتــداده بالمعنــى في بيــانه عن المعنــى المعجمــي لكل كلمة وصولاً إلى ربط ذلك بالنسيج الكلي الذي يقتضيه المقام، حتى أنــه يحتــج لصــحة رأيــه وســداده بتعويله على المعنــى فهو مثلاً، يقول: "وممّــا جاء بلفــظ الــتعريف وظاهــره أنــه حــال، وإنمــا انتصــابه انتصــاب المصادر، قولــهم: طــلبته جــهدك، ورجــع عَــوْدَه علــى بدئه أي رجــع من حيــث جاء،

---

[١] محمد عُبادة ، الجملة العربية ، ص ٢٣، ٢٤.

[٢] محمد عبد السلام شرف الدين ، التركيب ومدى عناية اللغويين العرب بدراسته، ص : ١٠٩.

[٣] ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ، شرح المفصل ١٤٩/١.

[٤] محمد حماسة ، بناء الجملة ، ص ١٠، ١١، (المقدمــة) .

بتوضيح نوع الفعل ونوع الاسم وذلك لتحقيق سلامة التحليل على المستويين التركيبي والوظيفي.

الاتجاه الثاني : البيان الوظيفي .

(وذلك ببيان الوظيفة النحوية للكلمة في التركيب كالفاعلية والمفعولية والحالية والإضافة والخبرية والنعتية . . الخ . ولا يصح الاكتفاء بالقول بأن الكلمة مضاف أو اسم إشارة أو ضمير ، لان الاقتصار على ذلك لا يعلم إلى أي باب من أبواب النحو تنتمي الكلمة وتقوم بوظيفته، وتحديد نوع العمل وعمله ووظيفته في الجملة يتصل بالبيان الوظيفي)[١] .

وهكذا تتضافر البيانات التصنيفية والوظيفية في اكتناه التراكيب المختلفة للجمل موضحة المعنى مع إخبارنا بالصلة أو الخصائص العلائقية للمركبات التي وقعت في التركيب . فالمواقع الوظيفية هي مواقع داخل إطار التركيب تحدد دور الصيغة اللغوية في التركيب والتي لها علاقة بأجزاء أخرى من نفس التركيب فالوظائف هي العلاقات النحوية التي تحدد عمل الصيغة في التركيب .

ومن خلال استقرائي لكيفية إعراب ابن الشجري للجمل وجدت أنه ينطلق من الجملة كمحور للتحليل مستخدما الإعراب ثم يبين علاقتها مع السياق العام وتأثرها به، حتى يتشكل لديه في النهاية.بناء لغوي محكم يستند فيه إلى المعنى والمبنى، ويحتكم إلى وعيه اللغوي في إشاراته إلى وجود عناصر لغوية يمكنها أن تحل محل عناصر أخرى دون إخلال بالمعنى أو المبنى.وبهذا تتكشف لنا ملامح بنيوية توصل إليها نحاتنا أثناء امتحانهم لمادتهم اللغوية وإرسائهم لقواعدهم صادرين في كل ذلك عن رؤى النظرية النحوية العربية وانعكاسها عليهم .

---

[١] المرجع السابق، ص ١٨١.

وتعرف البنيوية في أساسها – بأنها " نظرية في المعرفة ، تؤكد أهمية النموذج أو البناء في كل معرفة علمية ، وتجعل للعلاقات الداخلية والنسق الباطن قيمة كبرى في اكتساب أي علم "[١]. ومن أبرز تلك الأصول البنيوية في تراثنا اللغوي:

١- التحليل إلى المؤلفات المباشرة (ويقوم هذا المنهج على مقولة مؤداها أن الجملة ليست خطا أفقيا من كلمات متتابعة وإنما هي نسق منظوم على نحو مخصوص)[٢] . ويتمثل ذلك لدى النحاة بتقسيمهم الجمل إلى جمل ذات محل إعرابي يمكنها من الحلول محل المفرد وجمل لا محل لها من الإعراب لأنها لا تحل محل المفرد وفي هذا السياق ينتظم رأي ابن الشجري " وقد تقع الجمل أحوالا، كما تقع اخبارا وأوصافا . . . فمن الجمل التي وقعت فيه موضع الحال قول الهزانية[٣] .

ربيته وهو مثل الفرخ أعظمه أم الطعام ترى في ريشه زغبا

قولها: "أعظمه أم الطعام" حال من الفرخ، والعامل فيها ما في (مثل) من معنى التشبيه، فالمعنى، مثل الفرخ صغيرا، لأنها أرادت بأم الطعام حوصلته، ولا تكون حوصلته أعظمه إلا وهو صغير" [٤].

فالجملة فيما سبق وقعت في الموضع نفسه الذي يقع فيه المركب الحالي، أي أنها تقوم بدور وظيفي على أنها حال، وهذا يعني انه يمكن للوضع البنيوي في العربية أن يكون له تركيبان تصنيفيان يقومان بدور وظيفي دلالي واحد. وبذا تكون الجملة (أعظمه أم الطعام). (صغيرا) مؤلفا مباشرا واحدا (حالا). ومن فوائد هذا المنهج تحليله للعلاقات النحوية القائمة بين أجزاء التركيب، ومنها بيان الموقع الوظيفي لكل وحدة نحوية ضمن سياق التركيب ففي جملة مثل: سافر الرجل إلى مصر. يكون (الرجل) مادة معجمية خارج السياق تنتمي إلى صنف (الاسم) أما ضمن السياق فيخضع لعلاقة نحوية هي

---

[١] فؤاد زكريا ، الجذور الفلسفية للبنائية ، حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت، الحولية الأولى ١٩٨٠، ص ٩.

[٢] نهاد الموسى / نظرية النحو ، ص ٢٥.

[٣] هي أم ثواب، ولم يذكروا لها اسما . وشعرها هذا في العققة والبررة.

[٤] الأمالي ٣/ المجلس الحادي والسبعون، ص ١٢.

(الإسناد) وتضفي عليه هذه العلاقة مفهوما وظيفيا وسمة نحوية محددة عندما يقوم بـدور الفاعل.

أما المنهج الوصفي الشكلي فيبحث عن علاقة أخرى تربط بين أجـزاء وحـدات التركيب، وهي (العلاقة الاعتمادية)، وتعني هذه العلاقة "أن ظهور بعض أجـزاء الكلـم يعتمد على ظهور أجزاء أخرى، أو يكون سببا في ظهور أجزاء أخرى"، وتعـرف هـذه العلاقة في النحو الوصفي الحديث بـ (علاقة الانتقاء) فظهور الفعل يقتضـي ظـهور الفاعل، والمبتدأ يقتضي ظهور الخبر ، وحرف الجر يقتضي ظهور الاسم المجرور، ففي الجملة السابقة احتاج الفعل (سافر) إلى انتقاء فاعل له وهو (الرجل) وحرف الجر (إلـى) اقتضى انتقاء اسم مجرور له وهو (مصر) .

ويستند المنهج الوصفي الشكلي إلى مبدأ آخر وهو (قاعدة الاسـتبدال) إذ يمكـن "إدراج المفردات المعجمية المناسبة مكان الأصناف النحوية التي تنتمي إليها ". بعد تحليل الجملة إلى مكوناتها المباشرة. وضمن هذه القاعدة يمكن استبدال (الرجل) بـ (الطـالب) في الجملة السابقة لأنهما تنتميان إلى صنف واحد هو (الاسم) ويقعان موقعا واحـدا هـو (الفعل) .

سافر الرجل إلى مصر

الطالب

أحمد

أو استبدال (غادر) بـ (سافر) ، للسبب نفسه ، ويعد (المعجم) المصدر الرئيسـي لرفد بنية الجملة بالمفردات اللغوية .وتدخل قاعدة الاستبدال التي تبيـن القـدرة اللغويـة للمتكلم على توليد جمل جديدة كأساس أستند إليه اللسانيون الأوائل في وصف الـتراكيب النحوية وتحليلها ، وقد وجدت أن نظرية العامل تنطوي على ملاحظ مشابهة لتلك التـي انتظمت في البنيوية إذ تنظم لنا نظرية العامل عملية الاستبدال حيث يقوم أحـد أصولـها على إمكانية استبدال الوظائف بين الاسم والفعل مثلا إذا تحقق الشبه للاسم من نـاحيتي الشكل والوظيفة، كما يمكن للحرف أيضا القيام بعمل الفعل ضمن ضوابط حددتها اللغة.

أمـــا في التركيب فإن العلاقة الداخلية بين الأجزاء ، والموقع الوظيفي يقرر أنّ إمكانية تصنيف الوحدات تصنيفاً واحداً واستناداً إلى قاعدة الاستبدال، لأن استبدال مكون نحـــوي بآخـــر داخل التركيب " وسيلة تصنيفية للتحليل النحوي ، والكشف عن الوظيفة الدلالية للمكونات الأساسية ، والوقف على العلاقات المسموح بها للمكونات داخل البناء"[١]

وانطلاقـــاً من هذا المبدأ صنف ابن الشجري والنحاة الأوائل الأدوات مثلاً تصنيفاً واحداً اعتماداً على التشابه الوظيفي، ومن ذلك تصنيفه لأدوات الاستفهام للتشابه الوظيفي بينها، وتقسيمها إلى حروف وهي الهمزة وهل وأم ، وأسماء وهي: (من، ما، كم، وأيّ) وظروف مستفهمٌ بها: (أين ، كيف ، متى ، أيان، وأنّى) .

ولا يقتصـــر تصنيفه النحوي لوحدات التركيب النحوي على الوظيفة كما هو في مـــنهج بلومفـــيلد ويهمل الجانب الدلالي، بل ينطلق من وعيه اللغوي باحثاً ومحلّلاً وراء التراكيب ودلالاتها وبذا تتفق أنظاره مع تشومسكي الذي يرى بأن " ظاهر اللغة يمكن أن يكون خدّاعاً إذا نظرنا إلى المعنى الذي يؤديه "[٢].

وفي ضوء هذه الأنظار يعرض ابن الشجري أمثلة توضح إمكانية استبدال الأدوات الـــنحوية بعضـــها ببعض اعتماداً على التشابه الوظيفي والدلالي، ومن ذلك ما ذكره في إمكانية إحلال (إذْ) محل (حيث) لاشتراكهما في الوظيفة والدلالة، قال ابن الشجري: "حيث وهو من الظروف التي لزمتها الإضافة إلى جملة فأشبه بذلك (إذْ) تقول جلستُ حيث زيدٌ جالسٌ وحيثُ جلس زيدٌ ، كما تقول : خرجتٌ إذ زيْدٌ جالسٌ، ودخلتُ إذ جلس زيدٌ"[٣].

وتقع " ثمَّ " بدلاً من "إذا" لتشابها في الوظيفة وهي " الظرفية " والدلالة فهو يُعَرف بـــ (ثمَّ) أولاً ثم يذكر (إذا) بقوله : بمعناه ، تقول : خرجتُ فإذا زيدٌ ، معناه فثمَّ زيدٌ ، وإنْ شئتَ : فهناك زيْدٌ "[٤].

---

[١] نوزاد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص،٢٧٦.

[٢] نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ص ١١٧.

[٣] الأمالي ٢/ المجلس السبعون ، ص ٥٩٨.

[٤] المصدر نفسه ، ص ٦٠٠.

لكن الاستبدال لا يتم اعتباطا إذ لا بد من انتظامه في نسق تحكمه ضوابط تنظم العملية وإلا اختلطت الوظائف والدلائل وفقدت اللغة شخصيتها التي تنماز بها والتي تأتت لها من أنساقها التركيبية لذا فإن ابن الشجري يكشف عن الفروق الدقيقة بين الأدوات التي تنتمي إلى صنف واحد. ومن ذلك تبيان الفرق الدلالي بين (إذا) و (إن) الشرطيتين، على الرغم من التشابه الوظيفي وهو (الشرطية)، يقول ابن الشجري: "(إذا) تخالف (إن) من حيث شرطوا به فيما لا بد من كونه : كقولك : إذا جاء الصيف سافرت،وإذا انصرم الشتاء قفلت، ولا تقول (إن جاء الصيف)، ولا (إن انصرم الشتاء).

لأن الصيف لا بد من مجيئه والشتاء لا بد من انصرامه، وكذا لا تقول: إن جاء شعبان، كما تقول: إذا جاء شعبان، وتقول إن جاء زيد لقيته فلا تقطع بمجيئه، فإن قلت: إذا جاء، قطعت بمجيئه، فلما خالفت (إذا) (إن) فيما تقتضيه (إن) من الإبهام، لم يجزموا بها في سعة الكلام) [١].

وهكذا يقرر ابن الشجري أن السياق النحوي هو الذي يتحكم بالاستبدال، فـ(إذا) و(إن) خارج السياق أداتا شرط ولهما المعنى نفسه لكن إدراجهما من خلال التركيب يوضح الفروق الدلالية بينهما التي لا تظهر أبدا بوجودهما مفردتين، فمقام الشرط مع (إن) يقتضي الشك ومع (إذا) يقتضي التحقيق بحصول الشيء، فـ(إن) و(إذا) اشتركا في أصل المعنى وهو الشرط والتعليق واختلفتا من حيث المقام، وكذا لكل كلمة من أدوات الشرط مع الماضي مقام ليس له مغ المضارع ففي الماضي مقامها إظهار غلبة الوقوع وفي المضارع إظهار الاستمرار المتجدد. ومن باب تفريقه بين الأدوات في الباب الواحد، فرق بين (هل) و(الهمزة) الاستفهاميتين إذ يقول: "فالهمزة للإثبات كقوله: أطربا وأنت قنسري، خاطب نفسه مستفهما وهو مثبت أي قد طربت، ولا يجوز هل طربا؟ "[٢].

إن ابن الشجري ومن ثنايا النص السابق يدرك أن الأدوات وإن تشابهت في وظائفها وفي أدائها لما وضعت له أصلا، فإن بعضها قد يخرج عن استعماله الأصلي إلى معنى آخر مثل (الهمزة) التي دلت على الاستنكار وهي أداة استفهام، بينما لم تدل على

---

[١] الأمالي ٢/ المجلس الأربعون ، ص ٨٢، ٨٣ وانظر الأمالي ٣/ المجلس ٧٩، ص ١٤٩.

[٢] الأمالي ١/ المجلس الرابع والثلاثون ، ص ٤٠٠، ٤٠١.

ذلك (هل)، أي أن البنية العميقة لجملة الاستفهام (بالهمزة) دلت على معنى آخر بلفظ الاستفهام.

وقد وردت ألفاظ صريحة تؤكد إدراك ابن الشجري العميق لوجود ظاهرة الاستبدال كإحدى وسائل التعبير والإبلاغية في التراكيب اللغوية فهو يقول عن إمكانية الاستبدال بين المصادر[١]: "ولكن المصدرين إذا تقارب لفظاهما مع تقارب معنيهما جاز وقوع كل واحد منهما موضع صاحبه، كقوله تعالى: " وتبتل إليه تبتيلا "[٢].

أي أن التعبير في بنيته العميقة هو : (وتبتل إليه تبتلاً) لأن مصدر تفَعَّلَ هو تفعل. كما ويقول في مكان آخر: "وتقع الألفاظ موضع بعضها .. [٣]" وكذلك استعمل السراح في موضع التسريح، من قوله تعالى " وسرّحوهن سراحاً جميلاً " [٤] وأصل التركيب في بنيته العميقة: وسرحوهن تسريحاً جميلاً " .

فابن الشجري يقف بنا على ملحظ بنيوي انتظم في بناء النظرية اللسانية العربية، وهو مبدأ الإستبدال ويستخدم ألفاظاً مثل : (وضع موضعه وقع موقعه، وضع مكانه لتوضيح هذا الملحظ .

ومن أنواع الاستبدال التي ذكرها ابن الشجري :

استبدال الحرف المصدري مع صلته بالمصدر الصريح:

ومثال ذلك أن الحرف المصدري وصلته (مصدر مؤول) تحل محل الاسم (المصدر الصريح) في موقع المبتدأ، يقول ابن الشجري[٥]: "يكون أن مع صلته في تأويل

---

[١] الأمالي ١/ المجلس الخامس عشر ، ١٥١.

[٢] سورة المزمّل ، ٨.

[٣] الأمالي ٢/ المجلس التاسع والأربعون ص ٢٢١، ٢٢٢.

[٤] سورة الأحزاب ، ٤٩.

[٥] الأمالي ٣/ المجلس التاسع والسبعون ص ١٥٢.

مصدر في موضع رفع أو نصب أو خفض، ومثاله "وأن تصومـــوا خـــير لكـــم[١]" أي صومكم، ومثله: "وأن تعفوا أقرب للتقوى"[٢] أي وعفوكم " .

فالمصدر المؤول من (أن) والفعل المضارع (أن تصوموا) و(أن تعفوا) حل محـل المصدر الصريح (صيامكم) و (عفوكم) للتماثل الوظيفي بينهما.

ويمكن تمثيل ذلك بما يلي :

صومكم خير لكم ←—— Ø خير لكم ←—— أن تصوموا خير لكم

عفوكم أقر للتقوى ←—— Ø أقرب للتقوى ←—— أن تعفوا خير لكم

---

[١] سورة البقرة ، ١٨٤.

[٢] سورة البقرة ، ٢٣٧.

استبدال الحال من الفعـــــــــل:

من الأمثلة التي ساقها ابن الشجري ضمن هذا المجال، مجيء (هنيئاً) في قول أبي الصلت الثقفي[١]:

اشربْ هنيئاً عليك التاجُ مرتفقـــــــاً في رأس غمدان داراً منك محلالاً

فـــ (هنيئاً) هي حال وقعت موقع الفعل بدلاً من اللفظ به . كما وقع المصدر في قولهم : سقياً له ورعياً بدلاً من اللفظ بسقاه الله ورعاه الله ، فلا يجوز ظهور الفعل معه، لأنه قام مقامه، فصار عوضاً عنه"[٢].

وبـــذا يُقـــرر ابن الشجري أن الاستبدال موجود بين الصيغ وقد قام الحال بوظيفة الفعل ، وكذلك المصدر ، ومن الشروط التي أوردها لنا ابن الشجري ويجب توافرها في الاســـتبدال عدم جواز ظهور المبدل والمبدل منه معاً ، لأنه حل محله وسدّ مكانه. ويمكن إدراك أن ســـبب الاســـتبدال يعود إلى طبيعة اللغة وقدرة المتكلم الذي يظهر براعته من خلال استبداله صيغة بصيغة أخرى ضمن ضوابط تسمح بها اللغة وتتيحها ، كما قد يميل المـــتكلم إلى استبدال صيغة بأخرى طلباً للإيجاز فـــ (سقياً له) و(رعياً) جاءت اختصاراً لـــ (سقاه الله) و (رعاه اللهُ) .

وأيضاً وقعت الحال موقع الفعل في قولهم: هنيئاً لك قدومك، ومنه بيت المتنبي[٣]:

هنيئاً لك العيد الذي أنت عيدُهُ وعيدٌ لمن سمّى وضحّى وعيّدَا

(فالعـــيد مـــرفوعٌ بفعله، وتقديره: ثبت هنيئاً لك العيدُ، فحذف الفعل وقامت الحال مقامه، فرفعت الحال العيد، كما كان الفعل يرفعه)[٤]. إذن فشرط الاستبدال قيام المبدل منه بالوظيفة النحوية للمبدل .

---

[١] أمية بن أبي الصلت ، الديوان، ص ١٧٧، وفيه (فاشرب) .

[٢] الأمالي ١/ المجلس الخامس والعشرون ، ص ٢٤٨، ٢٤٩.

[٣] المتنبي ، الديوان ، ٢٦٦.

[٤] الأمالي ٢/ المجلس الحادي والأربعون ، ص ١٠٤.

ومـــن الأمـــور التي اتكأ عليها ابن الشجري للاستدلال على مجيء الحال موقع الفعل، تعاقبهما على الموضع الواحد، كما في قول الأخطل[١]: أظفره الله فليهنئ له الظفر فهذا بمنزلة: فهنيئاً له الظفر)[٢].

استبدال الفعل بالظـــــــــرف

إن العلاقـــات الاســـتبدالية علاقات بين عناصر حاضرة وأخرى غائبة فالعنصر المستبدل هو عنصر غائب يجتلب من خارج السياق ليحل محل العنصر المستبدل به في بيئته اللغوية[٣].

ومن الأمثلة التي ذكرها ابن الشجري في حلول الظرف محل الفعل وقيامه مقامه، (فمثلاً في قولهم : إليك ووراءك وعليك زيداً ، ودونك عمراً ، وجاءني من عندك والذي فـــي الـــدار زيدٌ، أراد أن إليك ووراءك ، وقعاً موقع : تنح وارجع، وعليك ودونك، وقعاً موقع : الزم وحد ، ووقع الظرف في قولك جاءني من عندك، والذي في الدار زيدٌ ، موقع : استقر فكل تلك الظروف قامت مقام الأفعال وصارت لمنزلتها[٤]. وهنا الحظ من عبادة ابن الشجري الأخيرة تمثله لأهم سمة من سمات، التحليل البنيوي وتكون (الكلمة على هذا تـــتحدد جزئـــياً بكـــل الكلمات التي تملأ مكانها لكنها حلت هي محلها بالاستبدال، وهذه الكلمـــات يمكن إدراكها طالما تنتمي إلى مجموعات رأسية متعددة كلمات أخرى بالوظيفة القواعديـــة ذاتها ، وكلمات أخرى بالمعاني المرتبطة (المترادفات والمتضادات)، وكلمات أخرى بنماذج صوتية مشابهة) [٥].

---

[١] الأخطـــل، الديـــوان، ص ١٩٦ وصـــدر البيت : إلى امرئ لا تعرينا نوافله ، لا تعرينا : لا تتركنا، النوافل : الهبات .

[٢] الأمالي ١/ المجلس الخامس والعشرون ، ص : ٢٤٨، ٢٤٩.

[٣] وليد حسين / دور المنهج الاستبدالي في وصف العربية وتقعيدها، ص : ٢٦.

[٤] الأمالي ١/ المجلس الخامس والعشرون، ص : ٢٥٠.

[٥] روبرت شولز / البنيوية في الأدب ، ص ٣٠، ٣١.

أي أن مبدأ العلاقات الرأسية Paradigm ضاربة جذوره في الفكر اللغوي العربي. ومن المترادفات التي وقعت موقع بعضها وأشار إليها ابن الشجري[١]: "وتقع الألفاظ موضع بعضها في مثل: تبسمت وميض البرق، لأن تبسمت بمعنى أومضت ومثله: إني لأبغضه كراهة، وإني لأشنوءه بغضا، ومثله في التنزيل "أمهلهم رويدا"[٢] وقوله تعالى "فسلموا على أنفسكم تحية"[٣] أي أن تحية جاءت بدلا من تسليما . ففي الأمثلة السابقة جاء الاستبدال في مواد معجمية تنتمي خارج السياق إلى صنف واحد . فـ (تبسمت) و(أومضت) تنتمي إلى صنف (الفعل)، و(كراهة) و(بغضا) نابت عن مصادر في باب المفعول المطلق فالأصل في هذه المركبات :

أومضت وميض البرق ← Ø وميض البرق ← تبسمتُ وميض البرق

إني لأبغضه بغضاً ← Ø إني لأبغضه ← إني لأبغضه كرهاً .

وقد وردت أمثلة لوقوع المترادفات مكان بعضها في غير موقع عند ابن الشجري ولعل هذه الإشارات المتفرقة إلى الاستبدال تكشف أن ابن الشجري كان يحلل الجمل إلى مكوناتها ويدرك وجود حقول معجمية مختلفة يمكنها أن ترفد بنى الجمل بالمفردات اللغوية وتقوم بالوظيفة ذاتها للعنصر الذي أبدلت منه . كما ترد لديه أمثلة للتبادل بين صيغ صرفية[٤].

ولعل المنهج الاستبدالي عند ابن الشجري يقف بنا على سمة معيارية تعود بنا إلى فكرة الأصل والفرع في التراكيب، وقد انطلق من وعيه اللساني خلال عرضه لأماليه وأشار إلى وجود أصول تعود إليها تراكيب العربية ، تقوم عناصر لغوية أخرى (فروع) بالحلول محلها والقيام بوظيفتها التركيبية نفسها والخضوع للعلاقة التركيبية نفسها القائمة بين أجزاء التراكيب التي حلت محلها .

---

[١] الأمالي ٢/ المجلس التاسع والأربعون، ص ٢٢١ن ٢٢٢.

[٢] سورة الطارق ، آخر سورة .

[٣] سورة النور ٦١.

[٤] انظر الأمالي ٢/ المجلس التاسع والخمسون ، ص ٣٩٥، وينظر وقوع المصدر موقع اسم الفاعل واسم الفاعل : الأمالي ١/ ص: ٢٥٢.

ويقع الاستبدال ضمن الأصل الثاني من الأصول البنيوية في النحو العربي وهو التوزيع وهو وسيلة يلجأ إليها المنهج الاستبدالي في تصنيف وحدات أجزاء الكلام اعتمادا على (التشابهات التوزيعية) [١]. وقد ركّز ابن الشجري[٢] مثل غيره من النحاة على قاعدة (التوزيع)* في الربط بين الاختصاص والعمل إذ وجد أن من الحروف ما يختص بالأسماء، ومنها ما يختص بالأفعال لذلك صنفت في ضوء ذلك كما لم يجز الفصل بين الحرف وما يختص به وهو مبدأ توزيعي .

وقد أورد ابن الشجري أمثلة لإعمال الحروف لشبهها بالفعل وهو يقول: " فأما ليت وكأن ولعل، فاستجازوا إعمالهن في الأحوال لأنهن اشبهن الأفعال من جهة اللفظ والمعنى، فقوين بهذه المشابهة، فمشابهتهن للفعل من جهة اللفظ بناؤهن على الفتح كبناء الأفعال الماضية، وأن عدة حروفهن كعدة حروف الفعل الماضي، ثلاثة فما زاد، ومشابهتهن من جهة المعنى أن ليت بمعنى اتمنى، ولعل بمعنى اترجى، وكأن بمعنى أشبه)[٣].

والملاحظ أن الفكر البنيوي تمثل في أعمال نحاتنا، من خلال النص السابق الذي وقف فيه ابن الشجري على ثنائية التركيب اللغوي والأسباب الموجبة لهذا التبادل الوظيفي والذي تأتى من جهتي اللفظ والمعنى ويأتي هذا الضبط للتركيب اللغوي ضمن ضوابط منظومة اللغة .

إن هذه النظرية كما يشير حسام البهنساوي لم تكن – في عمومها – بغريبة أو ببعيدة عن متناول النحاة العرب وليست فكرة التضام التي تظهر واضحة في أعمال النحاة، إلا تطبيقا لمفهوم التوزيعية، فلقد عرف النحاة العرب أنواع الضمائم المختلفة، وحددوا الكلمات التي ينبغي أن تقع في توزيع معين ، ولا تقع في توزيع آخر لأنها لا تصلح لذلك فالأساس في توزيع الوحدات اللغوية مرتبط بما يحيط بها أو بما يجاوره من

---

[١] نوازد حسن، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه ، ص ٢٧٢.

[٢] أورد تعريفات : الاسم ، والفعل ، وفرق بين الاسم والحرف ، ٣/٢ ، ١٥.

* نقوم عن طريق التوزيع بوصف بنى اللغة والتمييز به بين الفئات الكلامية (الاسم ، الفعل ، الحرف).

[٣] الأمالي ٣/ المجلس الواحد والتسعون ، ص ٢٣.

وحـــدات أخـــرى، هذا الأساس هو ما قام به العلماء العرب في أبواب الإضافة والتوابع والجواب وغيرها من الأبواب)[١].

وقد أخذ نحاتنا بهذا المبدأ وبنوا على أساسه أقسام الكلمة فميزوا بين الفعل والاسم مـــثلاً اســـتناداً إلـــى هـــذا المبدأ وأخذوا به وهم يحاولون وضع ضوابط تفسر لهم نظام الإعراب)[٢]. وقد أورد ابن الشجري وفي ضوء هذا المبدأ تعريفات للاسم والفعل[٣].

إن الفكـــر اللساني العربي تمثل عند نحاتنا بخروجهم عن دائرة الصواب والخطأ إلـــى فكـــرة النظام والتركيب، فليس الأمر مجرد وضع ألفاظ بإزاء معانٍ فحسب، وإنما الأمر يتجاوز كل ذلك إلى عملية التركيب وما ينشأ عنها من علاقات[٤].

وخلاصـــة القـــول إن إرهاصات من أصول البنيوية توزعت على امتداد الأمالي وبيـــن ثـــناياها، لتؤكد لنا أن أهم أسس البنيوية، قد انتظمت لدى ابن الشجري، من خلال إشـــاراته إلـــى تـــبادل الوظائف النحوية بين المفردات، والوظائف التي يمكن أن تتبادلها المركبات والجمل فيما بينها على اعتبار أن الجملة أو المركب الذي يحل محل مفرد يأخذ وظيفـــته ومـــن ثم تحدد له العلامة نفسها التي تأتي على نهاية المفرد مع التنبه إلى عدم ظهور هذه العلامة على الجملة .

وقـــد أدى القـــول بالجمل التي لها محل من الإعراب ويمكن استبدالها بمفرد إلى ظهـــور مـــا يسمى بـــ (المحل الإعرابي)، إن كل تلك الإشارات اللسانية التي حفلت بها الأمالي الشجرية تضافرت لتشكل حجر أساس في بناء النظرية اللسانية العربية .

---

[١] حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التفكـــير اللغوي عند العرب، ص ٢٨،٢٩.

[٢] أنظر : نهاد الموسى ، نظرية النحو العربي ، ص ٣٦وما بعدها .

[٣] انظر الأمالي ٣/٢، ١٥.

[٤] حلمي خليل ، العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص ١٠، ١١ (المقدمـــــة) بتصرف .

المحل الإعرابـــــــي :

تهدف نظرية العامل إلى تفسير بعض العلائق بين أجزاء الكلمات في الجملة، فهو يفسر اختلاف الحركات الإعرابية على أواخر الكلمات في الجمل، والعامل قـــادر علـــى تقديم البديل المنظم لتفسير الحركات الإعرابية. فاختلاف وظائف الكلمات فـــي الجمـــل مسبب عن اختلاف العامل.

ونظرية العامل تقدم تفسيرا مقنعا لتغير الحركات الإعرابيـــة أكـــثر ممـــا يقدمـــه اختلاف وظائف الكلمات في الجمل إذ تأتي الحركات مصحوبة بألفاظ محددة تنتظم معـــها في تركيب خاص. ومنها ساغ أن ينسب لهذه الألفاظ إحداث هـــذه الحركـــات. فكـــان وأخواتها تأتي الأسماء بعدها مرفوعة ومنصوبة ، وأحرف الجر تأتي الأســـماء بعدهـــا مجرورة وأحرف الجزم تجزم المضارع بعدها، وأحرف النصب تنصب المضارع بعدها. فالعامل أساس في تفسير نظام الإعراب ووسيلة لإرساء القواعد .

ويتضح ذلك من الأمثلة التاليـــــــة :

١-ما جاء أحد .

٢-ما جاء من أحد .

فكلمة (أحد) في كلا الجملتين فاعل، ولكنها في الجملة الأولـــى مرفوعـــة لأنـــها ارتبطت ارتباطا مباشرا بالفعل (جاء). وفي الجملة الثانية نجدها مجـــرورة لارتباطـــها بحرف الجر (من) ، وهكذا نستنتج أن الفاعلية ليست سببا في الرفع، وأن الفاعل يرفع إذا تمت له صورة تركيبية معينة، أما إذا تغيرت هذه الصورة فلا يكون مرفوعا، فكلمة (أحد) رفعت لوقوعها بعد الفعل اللازم (جاء) وهو عامل فعلي أدى إلى ظهور الضمـــة علـــى آخرها وتنوين الكسر في كلمة (أحد) جاءت بسبب العامل (من) الذي سبقها، فهي الســـبب في ظهور هذه الحركة ، أما إذا اعتبرنا اختلاف الوظيفة هو السبب في الرفع والنصـــب والجر ، فلن نستطيع تفسير وجود تنوين الكسر مع أنها تقع فاعلا من جهـــة المعنـــى إلا بالاعتماد على نظرية العامل .

ويتجلى لنا من خلال التركيب السابق عدم اتزان قواعد التركيب والدلالة فالعنصر في التركيب وهو (أحد) قد وقع فاعلاً من ناحية المعنى في قولنا (ما جاء من أحدٍ) ولكن بحكم تركيبه في هذه الجملة ووقوعه بعد حرف الجر (من) ، جاءت الكلمة مجرورة ،وقد تخطى النحو العربي هذا الإشكال بقوله: (مجرور لفظاً مرفوع محلاً) وهكذا يكون قد وازن بين اللفظ ووجوده في التركيب ، والمحل وهو الأساس داخل التركيب .

" فالعامل عاملٌ أساس في ضبط التغيرات اللغوية في الجملة، وترتبط العلاقات الوظيفية في النحو العربي بعجلة العلاقات العاملية التي تتبع من تصور عام للنحو العربي أملاه جو عقلي معين قائم على درس التغيرات اللغوية، ويعد النموذج العاملي متكأ لابتكار وصوغ الوظائف النحوية " [١].

وقد أنكر مهدي المخزومي القول بالعمل: "ولسنا من الذين يقولون بالعامل، وبأن النصب والرفع والجر آثارٌ للعامل، يدل وجودها على وجود العامل لفظاً أو تقديراً، كما أنكر وجود مؤثر مقدر في الأسماء التي جاءت منصوبة مثل: القرطاس، أتميمياً مرة وقيسياً مرة أخرى؟ وقرر أنها جاءت منصوبة بتضافر ملابسات الخطاب ومناسبات القول مع السياق)[٢].

وذهب آخرون إلى القول بأن نظرية العامل كانت المسبب الرئيس للقول بالحذف والتقدير وتأويل النصوص وتغيير الرواية حتى يستقيم عمل العامل ويطرد، وإنها كانت سبباً في اصطناع نصوص حسب العوامل بصرف النظر عن وجودها لغوياً أو عدم وجودها[٣] .

(وتعدُّ نظرية العامل المسبب للإعراب المحلي والإعراب التقديري، ما دام المؤثر أي العامل موجوداً وجب البحث عن المتأثر أي المعمول ولا بدَّ من اعتبار محل التأثير، وتقدير علامة هذا التأثير إذ لم يمكن ظهورها)[٤]، فقد أدرك النحاة العرب القدماء ارتباط

---

[١] عطا موسى ، مناهج النحو ، ص:١٥٥.

[٢] مهدي المخزومي / في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص ٢٠٨، ٢٠٩.

[٣] محمد حماسة / العلامة الإعرابية ، ص ١٨٨.

[٤] المصدر نفسه، ص ١٩٠.

الحركة الإعرابية للحالة الإعرابية بالباب النحوي، فإن كان الممثل الصرفي يقبل حركة الحالة أعطيها ، وإن لم يكن يقبلها قدرت له .

نقول في إعراب الجملة : إن يدرس هذا ينجح

إن : أداة شرط تجزم فعلين .

يدرس : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهرة على آخرها .

هذا : اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل .

ينجح : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون.

فقد أخذ كل من فعل الشرط وجواب الشرط حركة حالة الجزم وهي السكون أما اسم الإشارة فلم يقبل إلا الحركة التي نطق بها أصلاً (حركة البناء). لذا قال النحاة: هو مبني في محل رفع لأن باب الفاعل يأخذ حالة الرفع، أما عندما يُقال :

إن حضر زيد يحضر عمرو أو إن حضر زيدٌ فأنا مكرمه فإن الفعل (حضر)، لا يأخذ إلا حركة واحدة (الفتحة) ، ولما كان كل من فعل الشرط وجواب الشرط يجب أن يأخذ حركة حالة الجزم أصلاً ولا سبيل لإظهارهما على الفعل الماضي الواقع فعلاً للشرط (حضر) ولا على الجملة الاسمية الواقعة جواباً للشرط (فأنا مكرمه) فقد قيل (في محل جزم)، أما الجملة: يا علي .

فإنَّ (علي) في الأصل معربة، ولكنها هنا تأخذ حركة واحدة هي الضمة،وهذه حركة من حركات حالة الرفع، في حين أن المعنى هو معنى أدعو أو أنادي، وقد عد النحاة الياء فيه نائبة عن مبني صرفي آخر (أدعو أو أنادي) ولما كان هذا الممثل الصرفي يحتاج إلى مفعول به ، والمفعول به يأخذ علامة حالة النصب فقد قالوا (علي) مبني على الضم في محل نصب مفعول به لفعل محذوف سدّت مسدّ ياء النداء وتقديره (أدعو أو أنادي) .

ولو كانت هذه الجملة: يا هذا .. لاقتضى أن يقال: هذا: مبني على السكون في محل بناء على الضم في محل نصب مفعول به لفعل...، وبهذا فإن النحاة قد ارتضوه في

تـــبرير كـــل حركة إعرابية على أواخر الكلم في الجملة، وهو نظرية العامل،ولا بد أن تكـــون عـــاملاً فـــي غـــيرها أو معمـــولاً لغيرها، ومن هنا ظهرت فكرة العامل اللفظي والمعنوي[١].

ويتعلق المحل الإعرابي بالمبني الذي يتأثر موضعه بالعوامل ولكن آخره لا يتغير بل يكون إعرابه محلياً، ويعني ذلك أن العامل النحوي هو الذي يعمل في غيره فيؤثر في حركة آخره إن كان مُعرباً وفي محله إن كان مبنياً فالبناء هو ثبوت آخر الكلمة على حالة واحدة على اختلاف العوامل المؤثرة فيها وموقعها من الإعراب، ويظهر من ذلك إن للبناء صلة بالعوامل[٢].

والمبني من الكلمات في العربية ثلاثة أنواع:

١- الحرف .

٢- الفعل الماضي والأمر والمضارع إذا اتصلت به نون النسوة أو إحدى نوني التوكيد.

٣- الاسم الذي يخرج عن تمكنه من باب الاسمية فيبنى .

إن تقســـيم النحاة للجمل إلى جمل ذات محل تحل محل المفرد وجمل لا محل لها من الإعراب في التركيب النحوي قادت إلى ما يُعرف بالمحل الإعرابي .

أثر نظرية العامل في توجيه التقديـــــــــر :

شـــغلت نظرية العامل المحدثين كما شغلت القدماء وتباينت توجهاتهم بين الرفض والتأييد .

ويعد إبراهيم مصطفى من أبرز المنكرين لنظرية العامل من المحدثين، فقد رفض القول بوجود العامل وارتكز في نقد نظرية العامل على تجاهل النحاة للمعنى وعدم ارتباط العلامات بالمعنى فهو يقول: "على أن أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم انهم جعلوا الإعراب

---

[١] خليل عمايرة ، العامل النحوي بين مؤيديه ، ص ٤٨، ٤٩.

[٢] جعفر دك الباب ،النظرية اللغوية الحديثة ، ص ١٣٠.

حكمـــاً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثراً في تصوير المفهوم، أو إلقاء ظل على صورته فقد رأيت الكسائي يحرك نون رئمان بالحركات الثلاث من غير أن يشير إلى ما يصير إليه المعنى عن كل حركة"[١].

ويـــتابع شوقي ضيف ابن مضاء في ثورته على نظرية العامل ويقول بأنه يمكن لمـــن يقـــرأ كتب النحاة أن يستشف مقدار الفساد الذي أحدثته فيه نظرية العامل من كثرة تأويل وتقدير عوامل محذوفة ومعمولات مضمرة وأبواب لا طائل تحتها، ويدعو إلى إلغاء العامل لتيسير النحو [٢].

أما تمام حسان فرفض هذه النظرية وعد أن التعليل الموجود في اللغة هو المسؤول عن وجودها، كما أنها لم تستطع إلغاء التناقض المتمثل في اختلاف الكوفيين والبصريين[٣].

وفـــي رأيه أن الفاعل مرفوع لأن العُرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دونما ســـبب منطقـــي، وأنه كان من الممكن أن يأتي الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً لو أن العرف جرى على ذلك، ودعا إلى إلغاء نظرية العامل واستبدالها بنظرية تضافر القرائن للوصول إلى المعنى[٤].

ويـــرجع محمـــد عـــيد سبب تعدد الآراء النحوية ، واضطراب النحو إلى نظرية العامل، نافياً كون فكرة العامل من الأصول التي تقوم عليها اللغة.

وهكذا فإن رفضهم للعامل أدى إلى رفض آثاره ومن أظهرها التقدير الذي يعرف بأنه:(هو نية الشيء وتصور وجوده وكثيراً ما يستعمل في المواطن التي يقع فيها الحذف أو التي تحتاج فيها الكلمات إلى ما يكمل معانيها، ومن أمثلة الأول: حذف المفعول به في مثل: فأما من أعطى واتقى، فهو محذوف ويُقدر بقولنا أعطى الفقير أو السائل وأتقى الله.

---

[١] ابراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، ص ٤١.

[٢] ابن مضاء ، الرد على النحاة ، تحقيق شوقي ضيف ، ٤٤ -٤٥. بتصرف .

[٣] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية ٥١-٥٣ بتصرف .

[٤] تمام حسان ، اللغة العربية مناها ومبناها ، ص ٢٣٢ .

ومن الثاني تقدير الضمائر في مثل قولنا علي قام، فالفاعل ضمير مستتر تقديره هو ، وفي قولنا : إن محمدا تكرمه يكرمك، و(محمدا) منصوب بفعل مقدر يفسره الفعل المذكور، وقد يكون التقدير للحركات كما في الكلمة المعتلة الآخر أفعالا كانت أو أسماء نحو: يسعى الفتى، يرمي العدا، يسمو إلى العلا[١].

واحتج بعض المنكرين* للتقدير بالقول إنه يؤدي إلى التزيد في القرآن. إلا أن هؤلاء أهملوا الجانبين التركيبي والمعنوي في الجمل التي يختل فيها المعنى دون تقدير ما حذف منها. وقد انتظمت مواقف النحاة من التقدير في ثلاثة اتجاهات :

١-اتجاه قبل التقدير بشرط ألا يتعدى حدود التفسير داخل إطار ظروف الكلام وملابساته مع استبعاد التقديرات التي جاءت بهدف الاتساق مع تصورات نظرية مسبقة، ويمثل الأستاذ إبراهيم مصطفى هذا الاتجاه وغيره من النحاة [٢].

٢-اتجاه رفض التقدير كليا ويمثله الأستاذ محمود السعران الذي استبعد (المعنى) أساسا من تحليلاته النحوية، فالنحوي لديه معني بصفة رئيسة (بالتركيب) أو (التأليف) بين الصور اللفظية كما أن أهم صفة للنحو الحديث أنه يستعبد كثيرا من الأصول الفلسفية القديمة، ويستعبد التقديرات العقلية وما إليها من تأويل وتفسير، أي انه شكلي وصوري[٣].

٣-اتجاه قبل التقدير بشقيه.اللغوي الذي يهدف إلى تفسير الكلام ، والعقلي الذي لا يبغي سوى اتساق قواعد اللغة ، ويمثله محمود ياقوت[٤].

أما علماء الغرب فقد تباينت آراؤهم حول التقدير فرفضه الوصفيون وقبل به تشومسكي كمبدأ لغوي يفسر لنا كثيرا من الظواهر اللغوية يقول عن ذلك عبده الراجحي

---

[١] محمد سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص١٨٢.

* مثل ابن مضاء القرطبي الذي رفض التقدير .

[٢] ينظر : إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، ص ٣٥ ، مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة ، عبد الرحمن أيوب : أبحاث في اللغة العربية ٢١-٢٢، حلمي خليل ، العربية وعلم اللغة البنيوي ١٩٠-١٩١ ، داود عبده : ابحاث في اللغة العربية : ص ٢٦-٢٨.

[٣] محمود السعران ، علم اللغة ، مقدمة للقارئ ، ص ٢٢٥.

[٤] ينظر : محمود ياقوت ، قضايا التقدير اللغوي بين القدماء والمحدثين ١٩٨-٢٠٠.

"وقضية العامل تقودنا إلى قضية (التقدير) التي لقيت نقدا عنيفا من الوصفيين ثم عـــادت الآن لتكون شيئا مقررا ومؤكدا في التحليل النحوي عند التحويليين، بل إنـــهم يـــرون أن هناك قواعد نظمية كلية Universals يمكن أن تفهم على ضوئها الظواهر المشتركة فـــي اللغات ومنها ظواهر الحذف والزيادة .. "[١].

فالتقدير الذي لجأ إليه النحاة يوازي فكرة التحويليين. القائلة بأن التركيب السطحي للجملة لا ينبئ عن معناها "إذ أن النحاة العرب أدركوا وجود تركيب آخر خلف الـــتركيب الظاهر يتحدد في ضوئه المعنى الوظيفي لعناصر الجملة وثمة صلة بين التركيبين، فتقدير الإعراب متصل بالتركيب الظاهر وتفسير المعنى معتمد على تركيب مقدر[٢].

وهكذا فإن "فلسفة التقدير في النحو العربي تتشابه فـــي جوهرهـــا مـــع النظريـــة التحويلية فكلتاهما تصدر عن أساس عقلي، والبنية العميقة عند التحويلين غالبـــا الأصـــل المقدر عند النحويين القدماء"[٣].

---

[١] عبده الراجحي – النحو العربي والدرس الحديث : ١٥١.

[٢] ممدوح عبد الرحمن ، من أصول التحويل في العربية، ص ٢٠٣.

[٣] طاهر حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص١٥٥.

التقدير عند ابن الشجري

تطرق ابن الشجري إلى قضية التقدير في مجالسه التي عالج فيها الحذف، ولجأ فيها إلى كل أنواع التقديرات من اسم أو ضمير أو حركة. وراعت تقديراته المعنى والصناعة النحوية القائمة على الأصول النحوية العامة والقواعد الخاصة. إضافة إلى قضية تسليمه بمبدأ الأصلية والفرعية في الكلام، فالأصل في الكلام عدم الحذف، وإن وجد فالأصل تقدير المحذوف في مكانه الأصلي لأن تقديره في غير مكانه يتطلب تقديرا آخر يتصل بإعادة ترتيب الجملة، ومثال ميل ابن الشجري إلى عدم تكلف تقدير محذوف[١] ما قاله في إعرابه لبيت المتنبي[٢] :

كفى تُعلاً فخراً بأنك منهَـــمَ ودهرٌ لأنْ أمسيتَ من أهله أهلُ

فقد عرض آراء كل من ابن جني والربعي[٣] والمعري في إعراب (دهر) ثم علق قائلا : " وعطف " دهر " وهو اسم حدث على الكون المقدر، وهو اسم حدث، ودهر موصوف بصفة فيها ضمير عائد على اسم إن وهو التاء من (أمسيت) فهذا وجه في الرفع، صحيح المعنى، ليس فيه تقدير محذوف والأوجه المذكورة عمن عزوتها إليهم ليس فيها وجه خال من حذف، إلا الوجه الذي ذهب إليه الربعي في النصب، وهو قول لا تصحبه فائدة فأبو الفتح والربعي قدرا فعلا لرفع "دهر" والمعري قدر مبتدأ لرفع " أهل " وقدر المعري أيضا لنصب دهر ما حكيت لك لفظه الشاق".

ولعل هذا يوضح لنا سير ابن الشجري على المنهج التعليمي الذي ينفر من الصعوبة والتكلف ويقترب إلى السهولة دون إخلال في المعنى. ومن الملاحظ التي وقفت عليها عند ابن الشجري في التقدير تخطيئه للنحاة الآخرين في تقديراتهم إذا كان معنى التركيب تاما دونها ففي عرضه لاختلاف النحاة في قول دريد بن الصمة[٤]:

---

(١) الأمالي ١/ المجلس الموفي الثلاثين ، ص ٣٠٩- ٣١٣.

(٢) المتنبي الديوان ٣ / ٢٠١

(٣) الربعي : هو علي بن عيسى (ت ٤٢٠ هـ) هو شيخ من شيوخ ابن الشجري .

(٤) دريد بن الصمة، الديوان، ص ٦٨، وفيه لقد كذبتك نفسك فاكذبيها .

لقد كذبتك عينك فاكذبنهـــــا فإن جزعا وإن إجمال صبر

فقال: قال سيبويه: فهذا على " إما " ولا يكون على " إن " التي للشرط لأنها لـــو كـــانت للشرط لاحتيج إلى جواب، لأن جواب "إن" إذا الحقتها الفاء لا يكون إلا بعدها، فـــإنّ لـــم تلحقها فقلت : أكرمك إنّ زرتني ، سد ما تقدم على حرف الشرط مسد الجواب . . وقـــال غير سيبويه : هو على " إنْ " التي للشرط ، والجواب محذوف ، فكأنه قـــال : إنْ كـــان شأنك جزعا شقيت به ، وإنْ كان إجمال صبر سعدت به .

ثم علق ابن الشجري قائلا: "وقول سيبويه هو المعول عليه، لأنه غير مفتقر إلـــى هذا الحذف ، الذي هو حذف كان ومرفوعها ، وحذف جوابين لا دليل عليهما"[١].

وهكذا نستنتج أن الغاية من الكلام عند ابن الشجري معناه، فإذا استقام كما هو فـلا حاجة للتقدير ولا مسوغ له .

ومن تقديراته التي راعى فيها المعنى والصناعة النحوية منعه لتقدير " إذ " بـــدلا من "أن" في آيات مثل: "وعجبوا أن جاءهم منذر منهم[٢]" و"ألم تر إلى الذي حاج إبراهيـم في ربه أن أتاه الله الملك[٣]". وغيرها إذ وجد فيها فسادا من ناحية المعنـــى و مخالفـة للقواعد العامة [٤].

وقد مثل ابن الشجري أحيانا لظهور المحذوف الذي يقدره في شاهد آخر. أي أنـــه استمد تقديراته من تراكيب أخرى في اللغة ومن مستويات مختلفة فيها ومثال ذلك :

قول ابن الشجري[٥]: " وجاء الحذف في قوله تعالى: "طاعة وقول معروف[٦]" تقديـــره: أمرنا طاعة واحتج صاحب هذا القول بقول الشاعر[٧]:

---

[١] الأمالي ٣/ المجلس ٧٩.

[٢] سورة ، ص ٤.

[٣] سورة البقرة، ص٢٥٨.

[٤] انظر: الأمالي ٣/ المجلس ٧٩، ص ١٦٢.

[٥] الأمالي ٢/ المجلس ٣٩، ص ٦٠.

[٦] سورة محمد (ص) ، ٢١.

[٧] عمر بن ابي ربيعة، الديوان ١١٣ .

فقالت : على اسم الله امرك طاعة وإن كنت قد كلفت ما لم أعود

فالشاعر قد اظهر المبتدأ المحذوف في الآية " .

أي أنه استمد تقدير المحذوف من الآية من بيت الشاعر وهو مستوى مختلف . وقال في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه[١]: "ومنه وإلى مدين أخاهم شعيبا"[٢] أي إلى أهل مدين، ألا ترى أن الضمير الذي هو الهاء والميم في (أخاهم) لا يعود على (مدين) نفسها، وإنما يعود على أهلها، وقد أظهر هذا المحذوف في قوله "وما كنت ثاويا في أهل مدين"[٣] .

وبهذا يلتقي مع النظرية التحويلية التي تعتمد على أن العنصر المحذوف له دلائل وقرائن في التركيب ذاته[٤]. كما يتضح تعمق فكرة البنية العميقة في معالجته لمسألتي الحذف والتقدير إذ إنه يشير إلى ذلك بالقول: وتقديره كذا، على تقدير كذا، أو تأويله كذا.. وهذه العبارات تعني وجود بنية عميقة وراء البنية الظاهرة في وعي ابن الشجري وإدراكه .

وعملية التقدير لدى ابن الشجري تحتكم إلى ضوابط فإذا استدعى الكلام تقدير أكثر من عنصر محذوف فإنه يقرر أن ذلك حذف على التدريج ولم يقع مرة واحدة .

وقد لاحظ ابن الشجري أن حذف الضمير العائد مر بمراحل ، فأحيانا اكتفى العرب بحذف حرف الجر فقط كما في[٥]:

في ساعة يحبها الطعام أي يحب فيها

---

[١] الأمالي / المجلس ٣٩.

[٢] الاعراف ، ٨٥.

[٣] القصص ٤٥ وانظر ايضا : الأمالي ٣٩/٢.

[٤] انظر المجلس (٨) ص ٧٩ ، حيث إنه استدل على المقدر بتقدم ذكره في التركيب ذاته .

[٥] الأمالي ١/ المجلس الاول ، ص ٧.

ثم قد يتخفف بعد ذلك (بعد حذف الجار) بحذف الضمير المنصوب فتبدو المسالة وكأننا نتدرج من الجر فالنصب فالحذف مع المحافظة على المعنى في الانتقال من مرحلة إلى أخرى.

ويقول ابن الشجري[١] عن قوله تعالى "واتقوا يوماً لا تُجزى نفسٌ عن نفس شيئاً"[٢]، الأصل : لا تُجزى فيه ←لا تجزيه ←لا تُجزى، فحذف حرف الجر من ضمير الظرف كما حذف من مظهره لو قلت: قمت في اليوم: قمت اليوم[٣] وهكذا اثبت ابن الشجري الحذف المتدرج للعائد في جملة الصفة، وجملة الصلة مُعللاً : وإنما جاز حمل المجرور على المنصوب لاتفاقهما في كونهما فضلتين[٤].

وفي المثال السابق نلاحظ أن ابن الشجري ردّ التركيب الظاهر إلى التركيب المقدر وفقاً لمقتضى المعنى ونواميس العربية: "ولم يأت تقديره هنا لتسويغ حركات الإعراب التي تخالف القواعد المنصوص عليها، وافتراض وجود عناصر معينة في البنية الداخلية يُعزى إليها الخروج عن هذه القواعد الإعرابية على حساب رأي داود عبده"[٥] "إذ إن التقدير عند النحاة في منتهى النظر يمثل واحداً من النواميس التي جهد المسلمون في إقامتها وتأثروا في ذلك بأساسٍ مهم من أسس منهجهم في تحليل قضايا الحياة"[٦].

وانطلاقاً من مبدأ النحاة بتقليل مقدار المقدر ما أمكن لتقليل مخالفة الأصل، إذ الأصل ألا يكون في الكلام حذف قدر ابن الشجري المحذوف في قوله تعالى: "وأشربوا في قلوبهم العجل"[٧] بكلمة واحدة هي (حُبّ)[٨].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) البقرة ٤٨.

(٣) الأمالي ١/ المجلس الأول ٧.

(٤) السابق ، ص ٦.

(٥) داود عبده : التقدير وظاهر اللفظ ، ص ١٤.

(٦) نهاد الموسى ، نظرية النحو العربي ، ص ٨٨.

(٧) سورة البقرة ٩٣.

(٨) الأمالي ١/ المجلس الثامن ، ص ٧٨.

ومن خلال حديث ابن الشجري عن المقدر نلاحظ توضيحه سبب اختياره تقديراً دون سواه، فلا يقدر ما لا دليل عليه حتى يُسد الطريق أمام تقديرات تؤدي إلى غموض معنى (البنية العميقة) وبالتالي غموض البنية الظاهرة، وكما أنه لا يفضل تقديراً على آخر إذا كان مساوياً له في إفادة المعنى، ولا يصح لديه تقدير شيء لا يطرد كما يطرد نظيره وهذه كلها وسائل مستخدمة في التحويل .

وهكذا ينعكس لدينا مدى ارتباط التقدير بالعامل إذ إنه من اظهر نتائجه، فالإعراب لا يكون إلا بالعامل ملفوظاً أو مقدراً وكثيراً ما يقدر العامل في أبواب النحو المختلفة ، ويعد المبدأ القائل بعدم جواز اجتماع عاملين على معمول واحد أصلاً رئيساً في بناء نظرية العامل أدى إلى اللجوء إلى التقدير والتأويل لتفسير تراكيب اللغة التي اجتمع فيها معمولان: قام وقعد زيدٌ .

كما وتدخل فكرة العامل بشكل جليّ وواضح في تدخلها في تقدير المحذوفات يلاحظ أنّ المعنى أحياناً لا يتطلب تقدير مثل تلك المحذوفات ، فلماذا لا يجوز وقوع الجملة الاسمية بعد إن وإذا في مثل "إذا السماء انشقت" وقوله تعالى: "إن أحد من المشركين استجارك" ويصبح المرفوع بعدهما مبتدأ ، ولا يكون في الكلام تقديم ولا تأخير بين الفاعل والفعل ولا يكون في الكلام حذف .

لقد أدرك ابن الشجري كما أدرك غيره من النحاة أنه خلف التركيب الظاهر يكمن تركيب آخر في ضوئه يتحدد المعنى الوظيفي لعناصر الجملة وثمة صلة بين التركيبين . فتقدير الإعراب متصل بالتركيب الظاهر وتفسير المعنى معتمد على تركيب مقدر . ولقد اعتمد النحاة على التراكيب المقدرة في مواضع أخرى متصلة بتركيب الجملة، وكانت غايتهم تفسير علاقة هذا التركيب الظاهر بالمعنى[1].

---

[1] ممدوح عبد الرحمن ، من اصول التحويل في العربية ، ص ٢١٤ بتصرف .

الفصل الثالث

الأساليب النحوية

في

أمالي ابن الشجري

١. المدح والذم
٢. التعجب
٣. التحذيـــر
٤. الشرط
٥. الاستفهام
٦. النداء

منهج التبويب النحوي الذي صدر عنه النحاة في ضوء نظرية العامل

لقد صدر النحاة في ترتيبهم لأبواب النحو عن نظرية العامل، فلم يتجهوا في تبويبهم النحو اتجاهاً وظيفياً ووزعوا المعاني الواحدة على أبواب مختلفة، ففكرة العامل كانت محور دراستهم وعلى أساسها جمعوا من الأدوات المتباينة في سياق وفرّقوا بين أدوات كان الأصل فيها ان تجمع في نسق، فمثلاً جمعوا بين (كان) و(ليس) ومعناهما مختلفٌ، فـ(كانَ) تُفيد المضي و (ليس) تفيد النفي ولا علاقة لها بالمضيّ والذي دعا إلى الجمع بينهما هو العمل فالأداتان ترفعان المبتدأ وتنصبان الخبر لذا وضعتا في باب واحدٍ ، وعلى الأساس نفسه جمعوا بين (لمْ) و (إنْ) ، لأنَّ الفعل بعدهما مضارعٌ مجزوم مع أنَّ (لم) أداة تُفيد النفي و (إنْ) أداة تفيد الشرط ، والشرط أسلوبٌ والنفي أسلوب ولا علاقة لأحدهما بالآخر .

وقد انعكس تأثير نظرية العامل على كتب النحو فاهتمت بالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات أكثر من اهتمامها بالجملة وأنواعها، فالأبواب في النحو توزَّعت وفق العوامل . " وانصب بحث القدماءعلى أواخر الكلمات وما ينتابها من تغيير في حركاتها كما بحثوا في التركيب الجملي من تقديم وتأخير وحذفٍ وإضمارٍ فوظيفة النحو لديهم هي معرفة تأليف الكلام العربي كما نطق به الفصحاء من العرب سواء تعلق بتركيب الجملة أم تعلق بمعرفة أجزائها التي يتألف منها من ناحية الإعراب والبناء والتعريف والتنكير والتأنيث والتذكير بينما استأثر علماء البلاغة بالمعاني والتراكيب والتقديم والتأخير والوصل والفصل فيما سُمي بـ (علم المعاني) وتفّوق عبد القاهر الجرجاني في دراسته للنظم وما يتصل به من بناء وترتيبٍ وتعليق باذلاً جهوداً مُتميزة في مجال إيضاح المعنى الوظيفي في السياق أو التركيب ، لذا فأمر النحو لا يستقيم إلا بضم علم المعاني إليه ومزجه به ليكون النحو جديراً بالإبانة عن المعاني الوظيفية للمفردات والجمل وفق منهج مُطّرد قائم على ربط المبنى بالمعنى " [١].

---

[١] محمد الحمصي ، الجملة بين النحو والمعاني، ص ٢٠-٢١.

إنَّ اتجـــاه الـــنحاة إلـــى تسويغ وجود الحركة الإعرابية أينما كانت وبيان سبب وجودهـــا والمؤثـــر الـــذي أثر فأوجدها أدى إلى وجود العوامل اللفظية وهي الظاهرة المنطوقة في الجملة والمعنوية التي لا تظهر في الجملة حتى لا يكون هناك مؤثر لفظي كـــرفع المبتدأ. ورفع الفعل المضارع ، وقد تمَّ تبويب النحو على أساس نظرية العامل ممـــا أدى إلـــى ظهور التقدير في حال غياب العامل من أجل تعليل الحركة الإعرابية وتفســـير وجودها على أواخر الكلمات، وعندما واجهت النحويين أمثلة، ليس لها عاملٌ لفظيٌ أو معنوي كقولنا : الأسدَ الأسدَ و (سُقياً) و (غُفْرانك) و (نحن معاشر الأنبياء لا نـــورث) كان لا بُدَّ لنا من تعليل الفتحة وبيان سبب وجودها على أواخر هذه الكلمات، ولا بُدّ من عاملٍ لها فأخذوا يقدرون ويضمرون لها أفعالاً خرجت بها عن معناها الذي أرادتـــه لهـــا العرب إلى معانٍ أخرى، وخير مثال على ذلك النداء فمثلاً : (يا صلاح الديـــن) علمـــاً بأنَّ تقدير (أدعو) قبل المنادى يخرج هذه الجملة من أسلوب النداء إلى أســـلوبٍ آخر، لأن (يا صلاح الدين) : أسلوب إنشائي فيه انفعالٌ وتصويت على حين (أدعـــو صـــلاح الدين) جملة خبرية ، يخبر فيها المتكلم أنه يدعو (صلاح الدين) ولا يحـــتاج السامع بعد سماعها لكلامٍ غيرها، بينما جملة (يا صلاح الدين) تفتقر إلى كلامٍ يوضح المراد من نداء هذا الاسم [١].

و فـــي هـــذا الســـياق يقول تمام حسان : " كان الاتكال على العلامة الإعرابية باعتبارها كبرى الدوال على المعنى ثُم إعطاؤها من الاهتمام ما دعا النحاة إلى أن يبنوا نحوهم كله عليها عملاً يتسم بالكثير من المبالغة وعدم التمحيص "[٢] فالاهتمام بالعلامة الإعرابـــية على حساب غيرها من دوال المعنى وقرائنه أدى إلى إهمال جانب كبير من الدراســـة الـــنحوية ، وهو جانب دراسة التراكيب وأساليب التعبير التي لا تستطيع أن تخضع لمثل هذا والتي تكاد تكون فيها العلامة شيئاً ثانوياً .

وهـــنا أشـــير إلى أنني لا أوافق فكرة إلغاء دور العامل في الدرس النحوي إذ لا يمكن الاســـتغناء عنه في كثير من مسائل اللغة بل لا بُدَّ منه لكن دون أن ينظر إليه على أنّه طـــريقة من طرق التحليل اللغوي ودون أن نجعله المصدر في تفسير كل ظواهر اللغة

---

[١] علي الهروط ، أسلوب التوكيد بين المبنى والمعنى في ضوء علم اللغة المعاصر ، ص ١١، ١٢.

[٢] تمام ، حسان : اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٣٢.

لأنه لا يحيط بها جميعاً "فالضرر كل الضرر أن نسبغ على هذا العامل الموضوع ألواناً من القوة، وصنوفاً من المزايا نجعله يتحكم بغير حق في المتكلم ويفسد عليه تفكيره، ويعوقه في الأداء ويتناول كلامه بالتشويه، ويفرض عليه طرقاً خاصة في التعبير " (١).

ولأنّ وجوهَ القولِ قد تؤدى بطرقٍ مختلفة، فالعامل لا يستطيع أن يُفسر جميع وجوهه التي يؤدي بها فمثلاً التعجب يُؤدى بطرقٍ كثيرة منها السماعية والقياسية، فليس لهُ ضابطٌ شكليّ واحد. فالتّبويب النحوي سار على هدي من الحركة الإعرابية لذا صنف النُحاة مصنفاتهم وبّوبوها بأسماء الحركات فقالوا: باب المرفوعات والمنصوبات والمجرورات. وهذا الترتيب الذي تمخّض عن قصر اهتمام النحاة على أواخر الكلم وما يصيبها من تبديل وتغيير في الحركات الإعرابية حرم الكثير من الأساليب من الدرس والبحث في باب مستقل، وأدّى إلى وجود أساليب تؤدى بطرقٍ مختلفة يصعب أنْ يضمها بابٌ يحمل حركة إعرابية واحدة في جميع صوره، وسبب تشتت تلك الأساليب مثل أسلوب النفي والاستفهام والتعجب وغيرها ودراستها في أبواب نحوية مختلفة تعود إلى أنّ أجزاءها لا تربطها رابطة العامل والعمل)(٢).

إن عدم اهتمام النحاة بدراسة الأساليب وتبويب النحو وفق المعنى دفعت المحدثين إلى مهاجمة النحو القديم والدعوة إلى تيسير النحو بإلغاء العامل وما جره من تأثيرات وتعقيدات، وإعادة دراسة النحو وتبويبه وفق المعنى والوظيفة، ودراسة أساليب التعبير دراسة لغوية تعتمد على ما للأدوات من دلالة مشتركة وعلى المعاني التي تقع الجملة في سياقها أثناء تأديتها لوظائفها اللغوية من توكيد ونفي واستفهام(٣) .

ويؤيد هذا المعنى الجّواري بقوله: "ولعلّ أبرز ما يلاحظ في منهج الدراسة النحوية ما يمكن أن يُسمى بسوء التبويب الذي يعمل على تشتت الذهن وبعثرة الفكر بحيث تضل في أجزاء الموضوع المفرقة هنا وهناك حتى يتعسر على الدارس أن يجمع شتاته، ويتقن فهمه ويحيط به إحاطة مدركة، ويتمثل هذا التشتت في مظهرين :

---

(١) عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ص ٢٠١.

(٢) علي الهروط، أسلوب التوكيد ، ١٤ -١٥.

(٣) من هؤلاء: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ٣٥، وما بعدها، مهدي المخزومي: في النحو العربي ٣٢-٣٣، محمد حماسة : العلامة الإعرابية ١٨٢، محمد برانق ، النحو المنهجي ٥٣-٥٤ .

أسلوب المدح والذم عند ابن الشجري

عرضت كتب النحو العربي لأساليب مختلفة لإنشاء المدح والذم (ويندرج هـذا الأسلوب تحت الجملة الفعلية وله قيمته في التركيب والدلالة لما فيه من مظاهر الإيجاز في الجملة العربية)[١].

وتعدُّ كلمتي (نِعْمَ) و(بِئْسَ) أشهر ألفاظ المح والذم، (وهما كلمتان وضعتا للمدح العام والذم العام[٢]. أما أسلوب المدح والذم فهو أسلوب إنشائي غير طلبي، وقد عدهُ تمام حسان أسلوباً إفصاحياً إنشائياً تأثيرياً انفعالياً تستخدم فيه خوالف المدح والذم[٣].

أما ابن الشجري فاكتفى بالقول إنهما من باب المدح والذم، وتوزع حديثه عن (نِعْمَ) و(بِئْسَ) في ثلاثة مجالس، أفرد أحدها لذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين حول ماهية هاتين الصيغتين أهما اسمان أم فعلان، وساق في ذلك المجلس حجج الفريقين وانتصر للبصريين الذين يتلخَّص رأيهم في كون (نِعْمَ) و(بِئْسَ) فعلين جامدين[٤]، وهذا الخلاف الذي شغلت به كتب النحو قديماً دفع حسان إلى القول بأنهما من "الخوالف" وينتميان إلى جملة إفصاحية تعبر عما تجيش به نفس المتكلم من تأثر وانفعال. وخير إعراب لهذه الخوالف أن يعد المخصوص (مبتدأ) غير محفوظ الرتبة، وما سواه في التعبير خبر، فإذا نظرنا إلى هذا الخبر وجدناه يشتمل الخالفة وضميمتها التي تعد دائماً اعم من المخصوص، ويعد المخصوص من جنسها ولذلك تقف منه دائماً موقف التفسير[٥].

---

(١) جميل الزعبي، أساليب الجمل المسكوكة في النحو العربي بين الدلالة والتركيب ، ص ٦٦.

(٢) عبد السلام هارون، الاساليب الإنشائية في النحو العربي، ص١٠٠.

(٣) تمام حسان، اللغة معناها ومبناها، ص ١١٣، والخوالف هي: كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية، للكشف عن موقف انفعالي ما.

(٤) الأمالي ١/ المجلس التاسع ، ص ٥٩-٦٠.

(٥) تمام حسان، معناها ومبناها ، ص ١١٥-١١٦.

فتمام حسان سمّى تلك الصيغ "الخوالف" وهي عناصر معينة وزعها النحاة بين أقسام الكلام لاختلاف مبنى كل منها عن المباني الأخرى، واختلاف معناها عن معاني المباني الأخرى.

وقد اقتصر حديث ابن الشجري على صيغتي(نِعْمَ) و(بِئْسَ)، ولم يشر إلى باقي صيغ المدح والذّم .

ويقول ابن الشجري عنهما: "ومعلومٌ أنهما للمبالغة في المدح والذم (فنِعْمَ الرجلُ زيدٌ) في باب المدح، مثل (ما أكرمَ زيداً) و(بئسَ الغلامُ بكرٌ) في باب الذم مثل (ما الأم بكراً)، وهما غايةٌ في المدح والذم[١]، وفي طرح ابن الشجري لبنية موازية لها في المعنى وإفصاحية مثلها تفطن منه إلى الدور الدلالي الذي تنهض به هذه الصيغ، وقد أراد من هذا الطرح والموازنة إثبات إفادتهما لمعنى المبالغة في المدح والذم أي أنهما ليستا لمجرد المدح والذم فقط بل يؤتى بهما لزيادة المدح أو الذم. كما يشير صراحة إلى استقلالهما بباب يميزهما عما سواهما من الألفاظ والتراكيب ويبرهن ابن الشجري على أن (نِعْمَ) من الألفاظ الموضوعة لغاية المدح بأنَّ الله مدح بها نفسه[٢] في قوله: "هو مولاكم فنعم المولى ونعم النصير"[٣]، ومدح بها أنبياءه فقال في سليمان وداود: "نعم العبدُ" من قوله: "ووهبنا – لداود سليمان نعم العبدُ إنه أواب"[٤].

وقد المح ابن الشجري إلى التّشابه بين أسلوبي المدح والذم والتعجب وربط بينهما في المعنى فهو يقول عن (نِعْمَ) و(بِئْسَ): (ومعلومٌ أنهما للمبالغة في المدح والذم كما أن التعجب موضوعٌ للمبالغة في هذين،... فقد جريا مجراه من وجهين: عدم التصرف، وأنّهما غايةٌ في المدح والذم ..)[٥]. وقد رصد تمام حسان هذا التشابه بين

---

[١] المجلس التاسع والخمسون ، ص ٣٨٨ بتصرف .

[٢] المجلس التاسع ، ص ١٨٤.

[٣] الحج الآية الأخيرة .

[٤] سورة ، ص /٣٠.

[٥] المجلس التاسع والخمسون ، ص ٣٨٨.

الأسلوبين عندما سمى الأسلوب الذي تستخدم فيه الخوالف أسلوباً إفصاحياً إنشائياً تأثيرياً انفعالياً وادرج تحته أسلوبي التعجب والمدح والذم [١].

بنية أسلوب المدح أو الذَم :

يتألف أسلوب المدح والذم من العناصر التالية :

١-لفظُ المدح والذم .

٢-الاسم المرفوع الأول ظاهراً أو مقدراً .

٣-الاسم المرفوع (المخصوص) ، ومثال ذلك : نِعْمَ الرجُلُ زيْدٌ .

ويتضح ومن خلال إحصائية قام بها إبراهيم السامرائي على هذا الأسلوب في القرآن الكريم أنه لم يرد كاملاً " وذلك أن (نِعْمَ) وردت في ست عشرة آية، وفي جميع هذه الآيات يرد هذا الفعل مُسنداً إلى مرفوعه، ولم يرد ما سموه بالمخصوص بالمدح كما في قولهم نِعْمَ الرجلُ زيدٌ "، ولم ترد (بئسَ) في القرآن على النمط الذي أقره النحاة إلا في آيتين اثنتين فقط "[٢]. أما الأمثلة التي جاءت كاملة فجلها من صنع النحاة أنفسهم جاءوا بها لإثبات القواعد وإقرارها .

وتمتاز أمثلة ابن الشجري بأن أغلبها من الشواهد المأخوذة من لغة التنزيل أو لغة العرب، فقد أورد خمسة عشر مثالاً خمسةً منها من لغة العرب نثراً وشعراً وستةً من لغة التنزيل وأربعةً من صنعه أو صنع النحاة قبله[٣].

ومن الأنماط التي أوردها ابن الشجري لتركيب هذا الأسلوب :

أ- لفظ المدح أو الذم + الفاعل والمخصوص محذوف يقدّر عبر السيّاق ومثال ذلك مّما أورده ابن الشجري قوله تعالى : " ووهبنا لداود سليمان نِعْمَ العبدُ إنّه أوّاب[٤]".

---

[١] تمام حسان ، اللغة معناها ومبناها ، ص ١١٥-١١٨.

[٢] إبراهيم السامرائي ، الفعل زمانه وأبنيته، ص ٧٥-٧٨.

[٣] انظر الأمالي ، المجالس : التاسع ، التاسع والخمسون ، الستون .

[٤] سورة ص ، ٣٠.

فهذا الأسلوب يتركب من : نِعْمَ + العبدُ + (سليمان) محذوف وقد علق على ذلك ابن الشجري بالقول: "ولكن المقصود بالمدح قد يُحذف تخفيفاً إذا تقدم ذكـــره، وحذفـه يقوي من يرى رفعه بالابتداء، لأنك إذا جعلته خبر مبتدأ مقدر كان الحـذف واقعـاً بجملة وحذف المفرد أسهل من حذف الجملة)[١] ، وهذا التركيب هو الأكثر شيوعاً.

ب- لفظ المدح أو الذم + نكرة مُفسِّرة للمضمر ومثاله : نعم + غلاماً + زيدٌ وأصـل هذا التركيب نِعْم الغلامُ ومثاله أيضاً قوله تعالى: "بِئْسَ للظالمين بدلاً"[٢]. "وأصلـه: بئسَ البدلُ فلما اضمر فسر بنكرةٍ من لفظه"[٣].

جـ- لفظ المدح أو الذّم + الاسم المرفـوع ظـاهراً أو مقـدراً + الاسـم المرفـوع (المخصوص)، ومثاله: نعم الرجلُ زيدٌ. وتقديره: زيدٌ محمودٌ في الرجال .

بئسَ الغلامُ خالدٌ ، وتقديره : خالدٌ مذمومَ في الغلمان[٤].

د- (لفظ المدح أو الذم + ما + ضمير) ، ومثالها : (نعما هي) ، فنعما كتلة لغويـة واحدة تماثل في استعمالها (نعم) لكن الصفة التي خص بها المخصوص بالمدح محذوفة.

وعلى كل فإن تلك الأمثلة التي ساقها ابن الشجري جاءت في سـياق عرضـهِ لحجج البصريين حول فعلية (نِعْمَ) و (بِئْسَ) ورده على الكوفيين ونفي الأسمية عنهما .

أما الأصل التركيبي لهذا الأسلوب فهو أنْ يتقدم المخصوص بـالمدح أو الـذَّم فيعرب مبتدأ، والجملة بعده في محل رفع خبر له، ويلاحظ أن النمط الشائع في مثل هذا الأسلوب أن يتأخر المبتدأ، ويرجع ابن يعيش سبب تأخر المبتدأ إلى فكرة نصّها: (وإنّما أخَّر المبتدأ وحقه أن يكون مُقدماً لأمرين: أحدهما: أنه لما تضمن معنى المدح العـام أو الذم العام جرى مجرى حروف الاستفهام في دخولهما لمعنى زائد ، فكمـا أن حـروف الاستفهام متقدمة فكذلك ما أشبهها. والأمر الثاني أنّه كلام يجري مجرى المثل والأمثال

---

[١] المجلس التاسع ، ص ٨٤.

[٢] سورة الكهف، الآية المتمة الخمسين .

[٣] المجلس التاسع ، ص ٩٢.

[٤] المجلس الستون، ص ٤٠٩.

لا تُغيّر وتحمل على ألفاظها وإن قاربت اللحن[١] " وبهذا الرأي تلتقي أنظار النحو القديم مع أنظار أصحاب المدرسة التحويلية[٢] التي ترى أنَّ جملة مثل: (نِعْمَ القائدُ خالدٌ) هي جملـــة تحويلـــية اسمية أصلها التوليدي: (خالدٌ قائدٌ) دخلها عنصر من عناصر التحويل لغرض في المعنى، وقد دخل على هذه الجملة الأصل (النواة) ثلاثة من عناصر التحويل هي:

أل : تدخل لتفيد معنى التخصيص الذي فيه التعظيم أو التبجيل أو المدح .

الترتيب : تقدمت كملة (القائد) لمزيد من التوكيد والاهتمام .

نِعْمَ : عنصر إضافي يفيد معنى المدح والثناء.

وهكذا أصبحت الجملة اسمية تحويلية هي (نِعْمَ القائدُ خالدٌ) .

بعد أن مرت بمراحل متتالية هي :

خالدٌ قائدٌ ← خالدٌ القائدُ ← القائدُ خالدٌ ← نِعْمَ القائدُ خالدٌ

ومن أمثلة أبن الشجري على المدح والذم ما يلي :

١- " سلامٌ عليكم بما صبرتم فنِعْمَ عُقبي الدار"[٣].

أصـــل التركيـــب ← عُقـــبى الدار الجنة. دخلها التحويل بعنصرين هما الإضـــافة والحـــذف، تمثلت الإضافة في زيادة مورفيم إلى بناء الجملة الأصلية، وهو: نِعْمَ، والحذف وهو الاستغناء عن مورفيم من مكونات الجملة، وهو المخصوص بالمدح ، لأنه يفهم من السياق . عُقبى الدار الجنة ← نِعْم عُقبى الدار .

---

[١] ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٤/٤٠٠.

[٢] خليل عمايرة ، في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١١١-١١٤.

[٣] سورة الرعد، ٢٤.

٢- قال طرفة[١]:

ما أقلتْ قدمي إنهـــــم نِعْمَ الساعون في الأمر المبّر

التركيب هم الساعون، دخلها التحويل بعناصر الإضافة والترتيب والحذف، تمثلت الإضـــافة فـــي زيـــادة مورفيم إلى بناء الجملة النواة، وهو (نِعْمَ) لإفادة معنى المدح، والحذف وقد أصاب المخصوص بالمدح (هُمْ) ودل عليه سياق الكلام، والترتيب: حيث تقدمت كلمة الساعون على الضمير (هم) لمزيد من التوكيد والاهتمام .

هم الساعون ←——— الساعون هم ←——— نِعْمَ السّاعون ϕ

وهكـــذا نلحظ بأنَّ توسعاً قد لحق بالمستوى الأفقي لبنية الجملة الأصلية (النواة) وهـــذه الـــزيادة فـــي المبنى أدّت إلى زيادة في المعنى لأنّها جاءت أساساً لغرض في المعنى.

المعنى الزمني لأسلوب المدح والذّم عند ابن الشجري :

تنبه ابن الشجري إلى الدلالة الزمنية لهذا الأسلوب، فقد قرر (بأن دلالتهما على الـــزمان مقصورةٌ على الآن؛ لأنك تمدح أو تذم بما هو موجودٌ في الممدوح أو المذموم ولا تمـــدح ولا تـــذم بمـــا كان فزال ولا بما سيكون ولم يقع، فلذلك استحال اقترانهما بالزمان الماضي، وبَعُدا غاية البعد من المستقبل، فلم يبنوا لهما مضارعاً، لأنَّ المضارع إنّما يتكلّف له في بنائه زيادة حروف المضارعة للحاجة إلى دلالته على الزمان الحاضر أو المستقبل)[٢]. وهكذا يُظهر ابن الشجري المستوى الزمني الذي ينتظم هذين الأسلوبين إذ لا يـــتم المـــدح والـــذم وفـــق الزمن الماضي وإنما يتحصل ذلك انطلاقاً من الزمن المضارع لإطلاق التعبير فلا يمدح بناء على الماضي ولا يذُّم انطلاقاً منه .

---

[١] طرفة بن العبد، الديوان ٥٨، وفيه اختلافٌ:

ما أقلت قدمٌ ناعلها نعم الساعون في الأمر المبر

[٢] إشارة إلى وجود عنصرٍ محذوفٍ .

[٣] المجلس الستون، ص ٤٢١.

وهكـــذا فإن ابن الشجري في رأيه عن المعنى الزمني لأسلوب المدح والذم كان أكثر منطقية وصحةً من الرأي الذي تبناه علي جابر المنصوري وينص على أن أسلوب المـــدح والـــذم يدلّ على المستقبل[١] فكيف يكون ذاك؟ لقد كان الأجر بـــ(نِعْمَ) و(بِئْسَ) وهما على لفظك المضي أن يدلا على الماضي، ومع ذلك لم تقترنا بالزمن الماضي ولا يمكـــن ذلك إلا بإضافة ما يدل على ذلك كقولنا: نِعْمَ الرجلُ كانَ زيدٌ، فكيف يدلان على المســـتقبل. وذلـــك مســـتحيل كمـــا يقول ابن الشجري: "وكان المدحُ والذم بما لم يقع مستحيلين"[٢].

لقد التزمت صيغتي (نِعْمَ) و (بِئْسَ) بإنشائهما فقط لمعنى المدح والذم ولم تخرجا عـــن ذلك أبداً، بينما خرجت بعض الأدوات الأخرى في اللغة عن معناها الأصلي لتفيد معانٍ أخرى، أو أدت بعض الأدوات معانٍ مختلفة ومثال ذلك (أيٌّ) التي وردت في أحد معانيها لتكون نعتاً للنكرة يُراد به المدح كقولك :

مـــررتُ بـــرجلٍ أيَّ رجـــلٍ، ورأيتُ رجلاً أيُّ رجلٍ، وجاءني رجلُ أيّ رجلٍ، وجاءني رجلان أيُّ رجلين، ورأيت رجالاً أيُّ رجالٍ، وإن شئت أظهرت المبتدأ فقلت: وأيُّ رجلٍ هو، وتقول مررتُ برجل أي رجلٍ أبوه، ترفع (أي) بأنها خبر مقدم، وكذلك تقول في المعرفة: مررتُ بزيدٍ أي رجلٍ أبوه، وتقول في المؤنث: مررتُ بجاريةٍ أية جاريةٍ أو إنْ شئت اكتفيت بتأنيث الجارية فقلت : بجاريةٍ أيُّ جاريةٍ)[٣].

وهكذا نلاحظ أنَّ للمدح والذم في العربية أسلوب ثابت عالق في أذهاننا ومرتبط بـــ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) مما يجعله أسلوباً إنشائياً .

---

[١] علي جابر المنصوري ، الدلالة الزمنية في الجملة العربية ، ص ١٢٣.

[٢] المجلس الستون ، ص ٤٢١.

[٣] المجلس الثالث والسبعون، ص ٤٥.

أسلوب التعجب

التعجب لغةً من العُجْب والعَجب: إنكار ما يردّ عليك لقلة إعتياده[١]. والتعجب عند النحاة: استعظام أمر ظاهر المزية خافي السبب[٢]. وتّقسم صيغ التعجب إلى:

أ- صيغ قياسية وتشتمل على صيغتين موضوعتين في الأصل للتعجب وتفيدان معناه بالصيغة نفسها من غير حاجةٍ إلى قرينةٍ خارجية، وهما: (ما أفعله) و(أفْعِل به) كما نقول: ما أجملَ الربيع .

- أجمِلْ بالرَّبيع .

وقد اختلف النحاة في إعراب هاتين الصورتين اختلافاً بّيناً ، فيرى البصريون أنّ (ما) مبتدأ ، وهي نكرة تامة بمعنى (شيء عظيم)، و(افعل) فعلٌ ماض جامد لا يتصرف مثل (ليس وعسى) وفيه ضميرٌ يعود إلى (ما)، و (المتعجب منه) مفعول به منصوب، والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ .

أما (أفْعِل بِه) فيُعرب على أنه (أفعِل) فعل ماضي جاء على صورة الأمر لإنشاء التعجب، والباء حرف جر زائد، والمتعجب منه يُجر بالباء لفظاً لكنه فاعل في التقدير لفعل التعجب باعتباره فعلاً ماضياً في التقدير .

واتفق الكوفيون مع البصريين في إعراب (ما) لكنهم أنكروا أن يكون (أَفعَلَ) فِعْلاً ماضياً، وقالوا: إنه اسم منصوب على الخلاف، خبر للمبتدأ والمتعجب منه منصوب على الشبه بالمفعول . وأعربوا الصورة الثانية على أن (افعل بـ) فعل أمر حقيقة والمجرور بعده في محل نصبٍ على المفعولية وفاعله ضمير مستتر .

ب- صيغ سماعية وتعرف بأنها (مجموعة من الألفاظ والتركيبات اللغوية التي تؤدي معانٍ معينة في ظروف خاصة)[٣] وهذه الصيغ تدل القرائن على معناها نحو قوله تعالى: "كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم[٤] " ونحو قولهم: لله درّه فارساً، ويا له

٥٥٤٩٦٥

---

[١] ابن منظور، لسان العرب، مادة (عجب) .

[٢] المعجم الوسيط ، إبراهيم أنيس، وآخرون ج٢/٥٨٤.

[٣] جميل علوش، التعجب صيغة وأبنيته، ص١١١-١١٢.

[٤] البقرة، ٢٨.

جريئاً ،يا لروعة المنظر، وتُدرس هذه التراكيب في أبوابها الأساسية كالاستفهام والخبر والنداء.

ومـــن خلال ملاحظة خلافات النحاة حول صيغتي (ما أفعله) و (أفعل به) نجد أنهـــم ببحثهم عن اسمية (افعل) أو فعليته وماهية (ما)، وتأويل التركيب الأصلي وتقدير المحذوف منه انصرفوا عن دراسة الأسلوب دراسة دلالية وظيفية .

واقتصـــروا فـــي حديـــثهم عـــن التعجب على صيغتي (ما أَفعَلَه) و(افْعِل بِهِ) وخصوهما بباب، أما الصيغ السماعية فتركوها مشتّتة فلم تستأثر باهتمامهم، "لأنهم رأوا أنهـــا تمت بصلة إلى علم اللغة لا إلى علم النحو فاستبعدوها وأشاحوا عنها واكتفوا بأن يشيروا إليها إشارات مقتضبة لا تُسمن ولا تغني من جوع"[١].

ولا شـــك أن هـــذا التشتت لأسلوب التعجب بين الموضوعات النحوية كان هدفاً لانـــتقادات دعـــاة تيســـير النحو المحدثين الذين عابوا على النحاة مبالغتهم في الاهتمام بالعـــامل وتشاغلهم بالخلافات بينهم، مما افقد أسلوباً كالتعجب اهتمام النحاة الكافي به، ويعلـــق علـــى ذلـــك محمد برانق: (إن النحاة لم يعرفوا من أسلوب التعجب إلا الباب التقلـــيدي المـــتوارث الذي هو باب (ما أفعله) و(افعل به) وهذا تسببٌ في إهمال النحاة للكثير من الأساليب الأدبية التي تفيد التعجب مع أن المبتدئين بحاجة ماسة إليها)[٢].

وهكـــذا فإنّ الأثر السلبي لمبالغة النحاة في فلسفة النحو وتركيزهم على البحث عن العامل وتعليلهم لحركات الإعراب يمثل ملحظاً واضحاً في منهج دراساتهم . وعلى الرغم من ذلك فلا أرى عدم اهتمام النحاة بالأساليب يُمثل نقصاً في عملهم، لأن منهجهم الـــنحوي جـــاء لمطلـــبٍ خاص وهو حفظ لغة القرآن من الضياع وتعليم اللغة العربية لمـــريديها، لذلك كان تبويبهم للنحو على أساس الشكل متفقاً وغايتهم، أما التبويب وفق المعنى فيخرجهم عن غايتهم ويدخلهم في بحث للتذوق الجمالي والأدبي للنصوص وهو عمـــل البلاغيين ، ويمكننا نحن إكمال ما لم يتمه النحاة بالجمع بين علم المعاني والنحو وجمـــع مـــا فـــرقه النحاة وفق المعنى فالنحاة قاموا بما تطلبته منهم تلك المرحلة وفق إمكاناتهم وإن داخل نتاجهم تعقيدٌ وفلسفة .

---

[١] جميل علوش ، التعجب ، ص ١١١-١١٢.

[٢] محمد برانق ، النحو المنهجي ، ص ٥٤ بتصرف .

أسلوب التعجب عن ابن الشجري

تــوزّع حديــث ابن الشّجري عن صيغ التّعجب في مجالسٍ متفرقةٍ أسهب في أحدهــا بالعــرض للخــلاف بين البصريين والكوفيين حول اسمية (ما افعل) وفعليتها، منافحاً عن رأي البصريين ، ومتمسكاً برأيهم في فعليّة (افعل) مع إيراده لحجج الفريقين وأدلتهم [١]*.

وقــد عرّف ابن الشّجري التّعجب بقوله : "التّعجب معنى حادث عند رؤية شيء متعّجب منه، أو سماعه"[٢] والتّعجب إنّما يكون ممّا ظهر حكمه وخفي سببه[٣].

ويرى ابن الشّجري أنّ التّعجب داخلٌ في الخبر، لأنك إذا قُلتَ (ما أحسنَ زيْداً)، فكأنك قلت: (زيْدٌ حَسَنٌ جدّاً)"[٤].

وقولــك: "لا إلــه إلا الله، ســبحان الله إخبارٌ باعترافك بذلك وأنك من أهل هذه المقالة"[٥]. ويرى أنّه إخبارٌ بدلالة دخول الصدق والكذب فيه[٦] .

ونتبيّــن مــن خلال ما أورده ابن الشّجري أنّه أدرك أنّ للتعجب معنيين خبرياً وإنشــائياً فبقولــه:" إنّ التّعجــب إنّما يكون ممّا ظهر حكمه وخفي سببه يدرك المعنى الإنشائي للتعجب؛ "لأنّ الدهشة والحيرة اللذين يفيدهما تركيب التعجب هما مما لا يصلح فــيه تصــديق أو تكذيــب إذ هما إفصاحٌ عن حالة انفعالية شعورية، فجملة (ما أجمل

---

[١] المجلس التاسع والخمسون ، ص ٣٨١.

* وهــذا المجلــس نقلــه ابن الأنباري كاملاً ولم يتصرف به إلا تصرفاً يسيراً ، فقد استعان بأسلوب أستاذه وألفاظه شواهده وطريقة حجاجه ورده، ولم يضف إلا شاهداً واحداً في المسألة (١٥) .(محمد خير الحلواني) ، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، ص ١٤٧.

[٢] المجلس التاسع والخمسون ، ص ٣٨١.

[٣] المجلس الثامن والستون ، ص ٥٥٣.

[٤] المجلس الثالث والثلاثون، ص ٣٩٠.

[٥] المجلس الخامس والثلاثون، ص ٤٢٥.

[٦] المجلس التاسع والخمسون ، ص ٤٠١.

السماء) جملة انفعالية إنشائية وليست جملة منطقية خبرية. ويبدو أنّ بعض النحاة يلاحظ أيضاً المعنى الإخباري الأصلي في تركيب التعجب ففي تركيب (أكرم بزيد) يؤيد عبد القاهر أبا علي الفارسي في أن (أكرِم) لفظ أمر، والمعنى معنى الإخبار وأصل (أكرم بزيد) (أكَرم زيد) أيْ صار ذا كرم، والباء مزيد ليختص الفاعل بالتعجب ودلالة (أكرم بزيد) الإخبار بعلو رتبته في الكرم"[١]. وهذا المعنى الإخباري أدركه ابن الشجري وصرح بأنّ التعجب بصيغه القياسية والسّماعية إخبارٌ ، يدخل فيه الصّدق والكذب، وهكذا فإنّ المعنى، الخبري في (صيغة التعجب) يتأتى من كون التعجب في إحدى صيغه يضارع أفعل التفضيل، ولقد وضّح ذلك ابن الشجري في أثناء بيانه لسبب لحاق التصغير بفعل التعجب فقال: (إن التصغير اللاحق فعل التعجب لفظي، فقد دخله حملاً على باب أفْعَل، الذي للمفاضلة لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة، لأنك لا تقول: ما أكرم زيْداً .

وزيدٌ في أول مراتب الكرم، وإنما تقول ذلك عند بلوغه الغاية في الكرم، كما تقول: زيْدٌ أكرمُ القومِ فتجمع بينه وبينهم في الكرم وتفضله عليهم .. . . ولهذه المناسبة بين هذين البابين أفعل منك، وهو أفعل القوم، على قولهم: ما أفعله فجاز فيها ما جاز فيه وامتنع فيهما ما امتنع فيه"[٢].

وهكذا تلتقي أنظار ابن الشجري مع الملاحظ الحديثة إذ إنه في إدراكه للمعنى الخبري للتعجب أدرك وجود بنية عميقة فصيغة ما احسن زيدٌ، صيغة تعجب إنشائي لا يوصف بصدق أو كذب لكن بنيتها العميقة تتضمن إخباراً مضمونة (زيدٌ حسن جداً) ونحن من هذا نتعجب. وقد أفاد تمام حسان من هذا التوجه في تشكّل رأي مفاده "أنّ خالفة التعجب ليست إلاّ أفعل تفضيل تتوسي فيه هذا المعنى وادخل في تركيب جديد لإفادة معنى جديد يمت إلى المعنى الأول بصلة، وليس المنصوبُ بعده إلا المفضل الذي نراه هنا بعد صيغة التفضيل، لكنه في تركيب جديد وبمعنى جديد، وعلى هذا تكون صيغة التعجب هي صيغة التفضيل منقولة إلى معنى جديد في تركيب جديد، وهذا

---

[١] عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية في النحو العربي ، ص ٢٩٦.

[٢] المجلس التاسع والخمسون ، ص ٣٨٦-٣٨٧ .

المعنى إفصاحي إنشائي[١]. وتمام حسان بهذا الرأي لم يضف جديداً سوى تصنيفه لأسلوب التعجب وأسلوب المدح والذم ضمن ما أسماه الخوالف وإدراجهما تحت أسلوب إفصاحي إنشائي واحد .

ويكشف ذلك أنَّ ابن الشجري إضافةً إلى تنبيهه على ما في معنى التعجب والتفضيل من تشابه في التفضيل والمبالغة . أشار إلى أنَّ صيغ التعجب لزمت وجهاً واحداً لأنها تضمنت معنى ليس لها في أصلها[٢]. إلا أنه لم يشر إلى المعنى الأصلي الذي نقلت عنه لكنه بالتأكيد معنى إخباري، لأنه ينفي أن يكون الاستفهام أصلاً للتعجب كون الاستفهام إنشائياً والتعجب خبرياً فلا يصح أن يكون أصلاً له[٣].

ومن الواضح أن ابن الشجري أشار إلى بعض الصيغ السماعية للتعجب في أبوابها الأساسية كالاستفهام والنداء . ومن الأمور اللافتة في بحث ابن الشجري لمبحث التعجب اقتصاره في البحث على صيغة (ما أفْعَله) وعدم إشارته إلى صيغة (افعل به) وقد يعود ذلك إلى أسلوب الأمالي طريقة تقسيمه إلى مجالس مختلفة.

صيغ التعجب السماعي :

يُحدّد هذا النوع من التعجب بالقرائن (فهو ليسَ تعجّباً بالوضع كما في التعّجب القياسي، فلا ضابط له)[٤].

وقد تنوع هذا القسم وجاء على النحو التالي:

١- التعجب بالنداء :

هناك علاقة تربط بين التعجب والنداء وهي علاقة خصوص وعموم فكل تعجب من قبيل يا لزيد !، نداء وليس كل نداء تعجباً فالنداء يشمل علاوة على النداء الحقيقي الندبة والاستغاثة والنداء التعجبي. ويبدو من ثم أنّ النداء أصل والتعجب فرع[٥]. وقد

---

[١] تمام حسان ، معناها ومبناها ، ص ١١٨.
[٢] المجلس التاسع والخمسون ، ٣٨٣ بتصرف .
[٣] المصدر نفسه ، ص ٤٠١ بتصرف .
[٤] عبد الهادي الفضلي ، دراسات في الفعل، ص ٦٠.
[٥] جميل علوش ، التعجب ، ص ٩٠.

التقت أنظار النحاة مع ما لمسه المستشرق وليم رايت في أدوات النـــداء مـــن إيحـــاء بالتعجب اسماها INTERJECTIONS وتعني أصواتاً خاطفة تصدر مـــن الأعمـــاق تفيـــد التعجب أو الدهشة ومختلف الانفعالات النفسية[١].

وابن الشجري ساق لنا أمثلةً على مجيء التعجب بصيغة النداء وقدم لها بالقول: (ورد النداء تعجباً، كقول الراجز[٢]:

يا ريَّها اليومَ على مُبينِ على مُبينٍ جَرَدِ القَصيمِ

أراد الراجز : ما أرواها اليوم على الماء المسمّى بمبين).

ومما جاء فيه النداء تعجباً قول الحطيئة [٣]:

طافتْ أمامهُ بالرّكبانِ آونةً يا حُسْنهُ مِنْ قوامٍ ما ومُنتقباً [٣]

أراد : ما أحسنَهَ مِنْ قَوامٍ .

ومثله في التعجب بلفظ النداء قول امرأة من طبيء :

فيا ضيعةَ الفتيانِ إذ يعتلونَهُ ببطن الثرى مثل الفتيق المسدَّمِ[٤]

أي ما أضيع الفتيان بعده، إذ يعتلونه أي يقودونه يعني أعداءه مثل الفحـــل مـــن الإبل[٥].

وتلتقي بعض الأنظار التي يُقدمها بلومفيلد في مجال النداء والتعجب مع بيان ابن الشجري عن الأمثلة ورصده لمواضع التعجب بالنِّداء فقد جمع بلومفيلد بين صيغتـــي النداء والأمر تحت تركيب تعجبي واحد، وقال: إنّ اختيار الصيغة عملٌ حاسم في تقرير

---

[١] المرجع السابق ، ص ١٦١.

[٢] هو حنظلة بن مصبح .

[٣] الحطيئة ، الديوان، أول بيت فيه ، ص ٥.

[٣] آونة : جمع أوان ، المنتقب : موضع النقاب .

[٤] المسدَّم: المكعوم الذي حُشي فمه بالسدامة .

[٥] المجلس الخامس والثلاثون، ص ٤٢١-٤٢٢.

المعنى، فإن الصيغ المختلفة التي يحكمها تركيب نحوي واحد تؤدي دون شك معاني مختلفة، ومثالاً على ذلك ، تنطق بعض الألفاظ بنبرة تعجبية مُعينة، هي ضربٌ من النداء John، Baby في حين أنَّ ألفاظاً أخرى تنطق بنفس الطريقة هي أفعال أمر Jump، Run وهذا الخلاف يمتد إلى صيغ مركبة معينة مثل MR . Smith مقابل إليك عني Run away وتسمى الفئة الأولى The Personal Substantive Expression والثانية The Infinitive Expressions والذي يحدد كون التعجب نداءً أو أمراً يعتمد على اختيار الصيغة من الصنف الأول أو الثاني[١].

وهكذا نجد أن بلومفيلد يوافق ما جاء به ابن الشجري وباقي النحاة من تأدية بعض الصيغ لمعانٍ أخرى غير التي وضعت لها أصلاً باستخدام قرائن مختلفة توضح المعنى الجديد الذي تؤديه.

٢-التعجب بالاستفهام :

تلتقي وجهة نظر ابن الشجري في إشاراته إلى خروج الاستفهام لتأدية معنى التعجب ووجهة نظر جسبرسن الذي لاحظ " إن صيغ الاستفهام يغلب استخدامها في تأدية معانٍ أخرى غير الاستفهام كأن يوجّه المرء السؤال إلى نفسه رغبةً في تبديد شك يساور عقله. وبالإضافة إلى ما يُسمّى بالسؤال البياني أو البلاغي الذي يحتفظ بشيء من القيمة المعنوية للاستفهام يجب أن نذكر عبارات الذهول مثل: ماذا، هل أنت هنا؟ التي لم تقل بالتأكيد من أجل الاستخبار عن وجود الشخص الذي وجهت له الخطاب. وعلى نفس النسق نقول: أليس هو أحمق؟ وفي جمل تعجبية من هذا النوع فإن النغمة تنخفض، وفي هذه الحدود لا يمكن أن يقال أن لها الشكل الكامل للاستفهام"[٢]. فما يفصل بين الاستفهام والتعجب في رأي جسبرسن هو النبرة أو التنغيم، وهذا المطلب لم يذكره ابن الشجري واكتفى بالإشارة في حديثه عن أدوات الاستفهام إلى خروجها أحياناً من معنى الاستفهام إلى معنى التعجب ،وقد استدل علي ذلك من قرينة المعنى.

---

[١] علّوش ، التعجب ، ص ١٦١-١٦٢.

[٢] جميل علّوش ، التعجب ، ص ١٦٧.

وتعرض بعض الأمثلة التي استدلّ بها ابن الشجري على التعجب بالاستفهام على النحو الآتي :

يقول ابن الشجري (يخرج الاستفهام ليؤدي معنى التعجب كقول جرير[١]:

غَيْضَنَ مِنْ عَبَراتهُنّ وَقُلْن لي ماذا لقيتَ مِن الهوى ولقينا

فجرير لا ينتظر إجابةً لسؤاله بـ (ماذا) بل يتعجب مما أصابه من الهوى وأصاب الفتيات.

ويكون تعجباً كقول قيس بن عاصم المنقري[٢]:

وكيف بسيغُ المرءُ زاداً وجارُهُ خفيفٌ ألمعيٌّ بادي الخصاصةِ والجهدِ .

وكقول الاعشى[٣]:

شبابٌ وشيبٌ وافتقارٌ وثروةٌ فللّهِ هذا الدهرُ كيفَ تردّدَا

ويعلق ابن الشجري على الأبيات السابقة بقوله: جعل الخبر والاستفهام جميعاً تعجباً[٤].

ويمكننا ملاحظة ما في الاستفهام في الأمثلة السابقة من معنى التعجب فلا يوجد فيها استفهاماً على وجه الحقيقة بل خرجت عن أصل ما وضعت له لتفيد معنى جديداً وقد دل على ذلك السياق .

ويورد ابن الشجري مثالاً آخر ، وهو من قول الشاعر المتنخل الهذلي في رثاء ابنه[٥]:

فقد عجبتُ وما بالدهر من عجبٍ أنّى قُتلتَ ، وأنت الحازمُ البَطَلُ .

---

[١] جرير ، الديوان ، ص ٧٢٨.

[٢] وينسب لحاتم الطائي .

[٣] الأعشى ، الديوان، ص ٦٨.

[٤] المجلس الرابع والثلاثون ، ص ٤٠٩.

[٥] شرح أشعار الهذليين ، ١٢٨١/٣.

فقول: أنى فُتلتَ أي كيف قُتلتَ ، وقد ذكر لفظ التعجب صراحةً، فهنا توافرت قرينة المعنى في السياق[١].

٣-التعجب بالمصدر السماعي (سُبحانَ): وهو في أصله مفعول مطلق وضع للتنزيه، ثم بعد ذلك استعمل للدلالة على التعجب: "وقد استعملت العرب هذا التعبير (سبحان الله) للتعجب دون قياس"[٢] . ويقول عنه ابن الشجري: (إن سبحان اسم للتسبيح)[٣] وقد وردت (سبحان الله) في سياق التعجب لنفي الاستفهام عن (أي) يقول ابن الشجري "وإن شئتَ ادخلت قبلها سبحان الله ، لئلا يلتبس التعجب بالاستفهام، فقلت: سبحانَ الله، أيُّ رجلٍ زيدٌ "[٤].

وهو بهذا القول يؤكد ان هذه اللفظة تدل على التعجب صراحةً وان دخولها كافٍ لنفي أي لبس عن معنى التعجب ، ولذا فقد نقلت (سبجان) من اصل وضعها في اللغة لتدلَّ على التعجب .

٤-التَّعجب باسم الفعل :

ارتبط اسم الفعل بالتعجب عند النحاة بما دلَّ منها صراحة على التعجب مثل : وا ، وي ، وقد ذكر ابن الشجري ما تدل عليه (ويْ) من تعجب فهو يقول : "ويْ اسمٌ للفعل، ومعناها اتعجب ، كما تقول: لم فعلتَ هذا ؟ والكاف في هذا الوجه حرف للخطاب موجهٌ إلى مخاطب، لا إلى غائب"[٥]. والجدير ذكره أنَّ إيراد ابن الشجري لـ (ويْ)، و (ويك) جاء في سياق مجلس يتضمن الحذف من حروف المعاني المضاعفة، والحذف من اسم المفعول، وعلة ذلك أنّ المجالس لا تنتظم كل مجلس في سياق واحد وتقتصر عليه في الغالب . وقد وردت (ويْ) في قول المتنبي :

---

[١] المجلس التاسع والأربعون، ص٢٢٠.

[٢] علي الحمد، يوسف الزعبي، المعجم الوافي في النحو العربي، ص١٧٩.

[٣] المجلس الثاني والأربعون، ص١٠٦.

[٤] المجلس الثالث والسبعون، ص٤٤.

[٥] المجلس السادس والأربعون، ص١٨٤، ١٨٥.

زيـدٌ ! " [١] وهذا التعريج على المعنى التعجبي لـ (أي) أورده ضمن المجلس الذي ذكر فيه معاني (أيٍّ) وأقسامها .

٣-لم أر كاليوم مطلوباً وطالباً ، لم أرَ كاليومِ رجلاً.

وردت هـذه الصيغ عند العرب لتفيد بشكلها الحالي معنى التعجب ووردت في الشواهد الشعرية مثل قول أوس بن حجَر[٢]:

حتى إذا الكلابُ قال لها كاليومِ مطلوباً ولا طالباً

أراد : قال للبقر والكلاب : لم أر كاليوم مطلوباً ولا طالباً .

ومثله : لم أرَ كاليوم رجلاً ! يريدون : لمّ أرَ رجلاً كرجلٍ أراه اليوم !) [٣].

ومثله : ما رأيت كغدوة قط! تعجباً من شدة البرد في غداة يوم [٤].

وهكذا فقد توزعت أمثلة أسلوب التعجب على مجالس مختلفة لا يربط بينها رابط وجاءت شذراتها متفرقة حاولت جمعها في سياق وفق المعنى، وكل ما أوردته من أمثلة يندرج تحت أساليب التعجب الأصلية وما يخرج عن معناه الأصلي ليؤدي معنى التعجب كفرعٍ له، إلاّ أن التعجب خرج عن أصل ما وضع له ليؤدي جملة معانٍ ، فيلتقي بذلك مـع نظرة المدرسة التوليدية التحويلية بوجود بنية عميقة وراء البنى السطحية فالمعنى الخارجـي بـل الشـكل الخارجي يشير إلى معنى التعجب لمجيئه على صيغتها إلا أن الغـوص في أعماق التركيب والبحث فيما وراء الظاهر يقودنا إلى تبيان حقيقة المعنى وفـي هـذا نسـوق مقولة ابن الشجري " وقد تستخدم صيغة التعجب من أجل الزجر المحمود الذي لا يقصد به الشر مثل قولهم : قاتلَ الله فلاناً ، ما أشجعه !.

ترحه الله ، ما أسمحه !)[٥].

---

[١] المجلس الثالث والسبعون، ص ٤٤.

[٢] أوس بن حجر ، الديوان ، ص ٣.

[٣] المجلس الثالث والأربعون ، ص ١٢٦-١٢٧.

[٤] المجلس الثاني والعشرون ، ص ٢٢.

[٥] المجلس التاسع والأربعون، ص ٢٢٥ .

والمتأمل للعبارتين السابقتين ، يدخلهما تحت باب التعجب وهذا تصنيف شكلي محض لأنهما التزمتا شكل صيغة التعجب لكن المعنى الذي خرجتا إليه أدى إضافة إلى ما فيهما من معنى التعجب . معنى آخر نتيجة السياق الذي وردتا فيه وهو سياق يدل على زجرٍ محمود .

المعنى الزمني لأسلوب التعجب

لم يترك ابن الشجري مسألة تعيين الزمان الذي تدل عليه صيغة (ما أفعل) مُعلقة،بل بحث فيها أثناء سوقه لأسباب عدم التصرف فيه ، فهو وأن كان بلفظ الماضي إلا أنه يدل على الحاضر (وإنما يتعجب في الأغلب مما هو موجودٌ ومشاهد وقد يتعجب مما مضى ، ولا يكون التعجب مما لم يقع . . .. . ويدلّك على أنه ماضٍ في اللفظ دون المعنى، أنه إذا أريد ما مضى قيل : ما كان أحسنَ زيداً ! فلو لا أنه حالٌ في المعنى لما دخلت (كان) حين أريد المضي)[١].

وقد خالف إبراهيم السامرائي برأيه ما جاء به ابن الشجري وغيره من النحاة بقوله: "ولا أقولُ إنّ (أحسنَ) فعلٌ ماض، ذلك أن تقييد هذا الفعل بحدود الزمن باطلٌ، وعبث، فليس الزمن مقصوداً ولا مكان له في هذه الجملة الخاصة ولا أدري كيف أدركوا المضي في أحسن)[٢].

فالسامرائي جرد صيغة (ما أفعل) من الدلالة على أي زمن مع أنّ تعبير التعجب لا يكون إلا مما هو مشاهدٌ فعلاً أي أنه يعبر عن الحاضر في رأيي وتعليل ابن الشجري مقبول فهو يرى أن اختيار صيغة (ما افعل) وهي على لفظ المضي تناسب الدلالة على المضارع أكثر مما تناسبه صيغة (ما يفعل)، لأن فيه دلالة على الاستقبال والتعجب لا يكون مما لم يقع وفيه تحويل معنى التعجب من يقينٍ إلى شك ، ولو أريد به أن يتجرد

---

[١] المجلس التاسع والخمسون، ص ٣٨١-٣٨٢.

[٢] إبراهيم السامرائي، من أساليب القرآن، ص : ٧٠.

من دلالة زمنية لجاء بصيغة (ما مفعلّ)، لأن صيغة اسم الفاعل لا تخـــص زمانـــاً، والتعجب معنى حادث عند رؤية شيء متعجبٍ منه، أو سماعه"[١].

وأورد المنصوري رأياً مفاده أن أسلوب التعجب يفيد المستقبل[٢]، وهذا الـــرأي غير مقبولٍ إذ كيف تتعجب مما لم يقع .

وخلاصة القول إنَّ أسلوب التعجب عند ابن الشجري غلب عليه الخلاف الـــذي دار بين البصريين والكوفيين مما شغله عن الخوض فيه من حيث التركيب والمعـــاني، فانصرف عن الاهتمام بالتعجب كأسلوب بالرد على الكوفيين ودحض آرائهم في اســمية (ما أفْعَلَ) .

---

[١] المجلس التاسع والخمسون ، ص ٣٨١-٣٨٢.

[٢] المنصوري ، الدلالة الزمنية ، ص ١٢٣.

أسلوب الشرط عند ابن الشجري

يُعَّرفُ الشرط لغةً بأنهُ : إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه، والجمع شروط[١] أو بمعنى آخر : ما يوضع ليلتزم به في بيع أو نحوه، ولا يكون داخلاً في حقيقته والشرط عند النحاة : ترتيب أمرٍ على آخر بأداة من أدوات الشرط هي الألفاظ التي تستعمل في هذا الترتيب ، مثل إن ، ومهما ومن [٢].

ويعرفه المسدي بقوله : (إن التركيب الشرطي وحدة نحوية تحمل قضية تنحلُّ إلى طرفين ثانيهما معلّقٌ بمقدمه يتضمنها الأول ، والعامل الذي تنعقد به القضية قد يكون لفظاً صريحاً وهو الأداة، وقد يكون مظهراً نحوياً في صلب التركيب وهو سياق الطلب) [٣].

وقد وجدت أثناء بحثي للوقوف على تعريف مناسب لهذا الأسلوب عند الدارسين غيابَ وجود تعريفٍ دقيق واضح إذ عدَّ النحاة القدماء الشرط مركباً يتألف من جملتين لا رابط بينهما قبل دخول أداة الشرط وخالفهم المحدثون في ذلك حين ذهبوا إلى أن الجملة الشرطية وحدة واحدة . ويعود سبب ذلك إلى أن الشرط لم يحظ باهتمام القدماء من نحاتنا بعده أسلوباً متكاملاً يستحق الدرس ككلٍ متكامل نتيجة نظرية العامل، ولأنه يقتضي وجود (أداة) درسه النحاة انطلاقاً من أدواته مما حتم على دراستهم أن تأتي مفككة شكلية[٤] لقد صرف النحاة جُلَّ اهتمامهم في تتبع العامل فأصبحت الجمل التي يظهر فيها أثره هي الأصل وكان بحثها من حيث هي أمثلة لأثر العامل، ولذلك درست الجملة الشرطية في جوازم الفعل المضارع. وقد انكر كثيرٌ من المحدثين ذلك التناول الشكلي لجملة الشرط ومنهم مهدي المخزومي الذي يقول: "ولم تكن جملة الشرط جملتين إلا بالنظر العقلي والتحليل المنطقي ، أما بالنظر اللغوي فالشرط والجزاء جملة واحدة وتعبيرٌ لا يقبلُ الانشطار " [٥].

---

[١] لسان العرب /مادة (شرط) ، ٣٢٩/٧.

[٢] المعجم الوسيط، شرط ٤٩٨/١.

[٣] عبد السلام المسدي، محمد الهادي الطرابلسي، الشرط في القرآن، ص ٢٣.

[٤] انظر السابق : ١٥.

[٥] مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص ٢٨٦.

الترتيب في جملة الشرط

يتألف أسلوب الشرط من ثلاثة عناصر لغوية هي (الأداة+فعل الشرط+ الجواب) وقد قررت القاعدة النحوية أنَّ لهذا الأسلوب نظاماً خاصاً هو أن تتصدر الأداة أولاً يليها فعل الشرط ثم الجواب، وبذلك يكون للجواب رتبة محفوظة هي التأخير:إنْ تسافر أسافر معك. لكن قد يتغير هذا الترتيب بتقديم الجواب فتقول: أسافر معك إنْ تسافر.

وقد ألح نحاة البصرة في جملة الشرط على حُكمين مهمين هما وجوب صدارة الأداة ووجوب أن يليها الفعل ويترتب على تخلف أحدهما جملة من قضايا التقديم والتأخير، منها تقديم مفعول الجواب على الأداة ومنها تقديم الاسم المرفوع على اسم الشرط ومنها تقديم الجواب على الشرط .

ويعود السبب في قول جمهور النحاة بالحذف في هذه المسألة إلى اهتمامهم بنظرية العامل التي أدت إلى تصنيف جملة الشرط في مبحث جوازم الفعل المضارع وتقسيمها إلى جملتين جملة الشرط وجملة الجواب مع امتناع تقديم الثانية على الأولى بحجة ان المعمول لا يتقدم على العامل وخاصة إذا كان العامل ضعيفاً لا يقوى على عملين في آن كأدوات الشرط ، فالشرط ومن جانب آخر يشبه الاستفهام في أن له الصدارة لذلك لا يجوز أنْ يتقدم الجواب عليه [١].

وقد اتخذ النحاة صورةً محددة لتركيب الجملة الشرطية جعلت أصلاً تتفرع عنه بقية الصور، وجعلوها نموذجاً ومعياراً تقاس عليه الصور الأخرى وأصبح أي تخلف عن هذه الصورة يُعدّ فرعاً عليها .

أما الصورة النموذجية لأسلوب الشرط فهي[٢]:

إنْ + (فعل مضارع مجزوم + فاعل) + (فعل مضارع مجزوم + فاعل)

إنْ يدخلْ زيدٌ يخرجْ عمرو

---

[١] مطاوع العمودي ، القاعدة النحوية بين النظر والتطبيق، ص ١٩٦-١٩٧.

[٢] إبراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص ١٤٣-١٤٤.

أسلوب الشرط عند ابن الشجري

جاء كلام ابن الشجري عن بعض قضايا الجملة الشرطية متفرقاً في ثنايا أماليه فتكلم عن الأدوات (إنْ، أمّا، لولا ، إذا ، لو مهما ، ما ، من ، أي) مُفصلاً القول في بعضها نحو (لولا، أمّا) [١] وتلميحاً في بعضها مثل (متى ، مهما، أين) [٢] ولم يأت إيراده لها في سياقٍ خاص بالشرط بل في أثناء عرضه لقضايا متفرقة كالحذف وذكر أنواع بعض الأدوات نحو (أي ، من ، ما) [٣] : كما وتحدث عن الربط (بالفاء وإذا)[٤] ، هذا بالنسبة لتركيب الجملة الشرطية، أما ما يصيب هذا التركيب من تغيرات كالحذف في الجملة الشرطية فقد تكلم عنه في المجالس المخصصة للحذف كحذف الفعل وحذف الجواب، ومن القضايا التي أشار إليها توسيع الجملة الشرطية وحذف أجوبة التراكيب الشرطية.

المصطلحات الشرطية عند ابن الشجري

أطلق ابن الشجري مصطلح (جملة الشرط والجزاء) على الجملة الشرطية بكمالها وعلى هذا فإن الشرط يدل على الركن الشرطي عنده، ويقابله للركن الجوابي (الجواب) و (الجزاء) و (جواب الشرط) ، بينما تتعدد لديه دلالات مفهوم الشرط فيدل على التركيب وعلى فعل الشرط وعلى الأداة وهي كثيراً ما توصف بالشرطية. أما الجزاء عنده فقد دل به على التركيب إضافة إلى دلالته على فعل جواب الشرط .

---

(١) ينظر: المجلس الثامن والسبعون، ص ١٢٧-١٢٨، وانظر المجلس السادس والسبعون، ص ٥١٠ -٥١٣.

(٢) المجلس السبعون ، ص ٥٩٨.

(٣) ينظر المجلس الثالث والسبعون (أي)، و نظر المجلس الثامن والستون، ص ٥٤٥(ما) وينظر: المجلس الرابع والسبعون، ص ٦٢ (من).

(٤) المجلس السادس والثلاثون، ص ٧-٨، وينظر المجلس السبعون، ص ٦٠٠ .

وأطلق على الفعل (فعل الشرط) و (الفعل الشرطي) ، ولازم مصطلح (فعل الجزاء) فعل جواب الشرط .

وبالنسبة لمصطلحات الأدوات فهو أول* من استخدم مصطلح (أدوات الشرط)[1] كما استخدم (حروف الشرط) و (حرف الشرط) .

أما مصطلح أسماء الشرط والأسماء الشرطية فقد استخدمها ليدل بها على أدوات الشرط وجاءت عنده ضمن الأدوات المصنفة صرفياً في الأسماء .

الشرط والعامل عند ابن الشجري:

كان لنظرية العامل الأثر الأكبر في دراسة الشرط عند ابن الشجري ويتضح ذلك من إلحاحه وبهدي منها على قضيتي صدارة الأسماء الشرطية ووجوب مجيء الفعل بعد أداة الشرط، مما دفع به إلى الحذف والتقدير لتأويل ما أصاب التركيب لتعليل خروجه عن أصله وقد أدرك ابن الشجري مفهوم جملة الشرط على أساس أنها مكونة من ركنين متابعاً في ذلك سيبويه، والعلاقة التي تربطهما هي السببية فالجملة الثانية جواب للأولى.

ويتألف تركيب الأسلوب الشرطي عند ابن الشجري من جملتين يربط بينهما رابط وتتشكل الصورة النموذجية على الأسلوب الآتي :

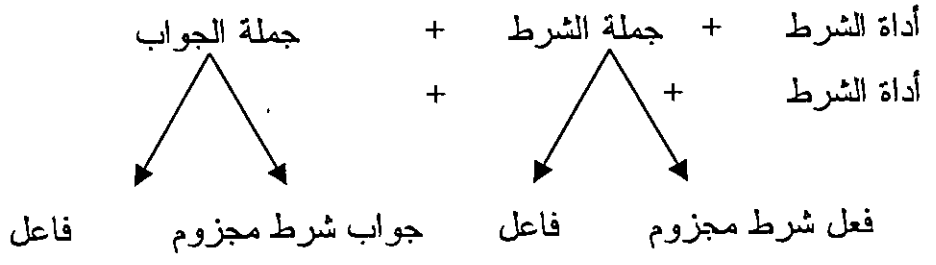

---

* وهذا الرأي توصل إليه إبراهيم الشمسان في تأصيله للبحث في الجملة الشرطة عند العرب واستقرائه لبحث النحاة في الشرط .

[1] المجلس الحادي والعشرون ، ص ٢١٤.

وهكـذا فإن لأدوات الشرط عنده الصدارة لشبهها بالاستفهام، لذلك لا يجوز أن يـتقدم الجـواب عليها (إن أسماء الشرط حكمها حكم الاستفهام في أن العامل فيها يقع بعدها، كقولك: أيهم تُكرم أكرمْ، كما تقول إذا استفهمت أيّهمْ أكرمتْ؟)[١].

وقـد اتضـح المنهج المعياري في إلحاحه على امتناع تقديم جملة الجواب على جملـة الشـرط وذلك بسبب مباشرة من نظرية العامل فالمعمول لا يتقدم على العامل ولاسيّما إذا كان العامل ضعيفاً "إن الشرط وجوابه لا يعمل واحدٌ منهما فيما قبله بإجماع البصريين كما لا يتقدم على الاستفهام ما يكون في حيزه " [٢].

وهذا الالتزام المعياري بنظرية العامل أوجد جملةً من قضايا الحذف والتقدير في جملة الشرط من أجل اتساقها، والنموذج المعياري الذي تبناه النحاة وعدوا الخروج عنه انحرافاً يتطلب تقدير محذوفات والإتيان بتعليلاتٍ لتسويغ تقديراتهم كان لها الأثر السلبي في ملء النحو بالفلسفة والابتعاد به عن بيان هذا الأسلوب وظيفياً ، إذ إنّ ابن الشجري لجـأ فـي كثير من الأحيان وبالرغم من اكتمال المعنى - إلى تقدير محذوفات لا حاجة للتركيـب إليها . ومن الحذوفات التي أصابت تركيب الأسلوب الشرطي وذكرها ابن الشجري :

١- حذف فعل الشرط : سار ابن الشجري على أصل ترتيب الجملة الشرطية، وعد أي تغيير في هذا الترتيب دليلاً على وجود حذف ، فإذا ولى الفاعل أو المفعول أداة الشرط عد فعل الشرط محذوفاً ، لأنه لا يلي أداة الشرط إلا فعل ، فلمّا تقدم الفاعل علـى فعلـه اضطر البصريون - ومنهم ابن الشجري - إلى القول بأنّ هذا الاسم فـاعل أو مفعـول لفعل محذوف ، والذي دفع بهم إلى التقدير هو المحافظة على الصـورة الأساسـية للجملة، من حيث المحافظة على الرتبة ، بين الأداة والفعل ، والفعل والفاعل، والفعل والمفعول به، كما دفعهم إلى التقدير كون الفاعل لا يكون له فاعلان، وفي حالة تقدم الاسم على الفعل سيكون الفعل مسنداً إلى ضمير مستتر أو ظاهـر متصـل ، لذا اضطر النحاة للقول بالحذف في مثل هذا التركيب . ومن

---

[١] المجلس التاسع عشر ، ص ١٨-١٩، وانظر أيضاً المجلس الثامن والستون .

[٢] المجلس الثاني والثلاثون، ص ٣٧٦.

الأمـــثلة التـــي ساقها ابن الشجري ولجأ فيها إلى القول بالحذف لتتدرج في النسق المعياري ما يلي :

١- " إنْ زيـــدٌ زارني أحسنتُ إليه " والأصل فيه " إنْ زارني زيدٌ زارني أحسنتُ إليه".

٢- " إنْ أحـــدٌ من المشركين استجارك فأجره "[١] وأصله ←—— إن استجارك أحدٌ من المشركين استَجارك فأجره .

٣- لا تجزعـــي إنْ مُنْفِســـاً أهلكته [٢]. وأصله ←———— لا تجزعي إن أهلكت منفساً.

وابـــن الشّجري يورد الأمثلة السابقة وغيرها مُعلقاً " إنَّ النحويين يضمرون بعد (إنْ) الشـــرطية فعلاً يفسره ما بعده لأنه من لفظه فيرتفع الاسم بعد (إنْ) بكونه فاعلاً لذلـــك المضمر ، وكما يضمرون بعد حرف الشرط أفعالاً ترفع الاسم بأنه فاعل، كذلك يضمرون بعده أفعالاً تنصب الاسم بأنه مفعول"[٣].

ونلاحظ أنّ ابن الشّجري لم يتنبه إلى معنى التركيب أصلاً ولا إلى القيم الدلالية للحذف - إن قلنا برأيه - وانصرف كلية إلى البحث عن العامل وتقديره، وانشغل بنظرية العامل دونما بحثٍ عمّا إذا كان في التركيب تقديم وتأخير لغرض في المعنى، ولو قال بذلـــك لمـــا لجأ إلى كل تلك التقديرات، فلا بُدّ أنه لو درس الأسلوب الشرطي باعتبار المعنى والوظيفة لتخلص من كل تلك المتاهات التي ادخل بها النحو، فالتقديرات لم تكن دائمـــاً منطقـــية أو لم يكن النص بحاجة إليها أصلاً " والقول بالحذف والتقدير في هذه المســـألة قـــولٌ مرفوضٌ لأنَّ الحذف إنما يكون لعناصر تتطلبها الجملة لإبراز معناها الدلالي"[٤].

---

[١] سورة التوبة، ٦.

[٢] هو النّمر بن تولب، الديوان ٧٢، وعجزه : وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي .

[٣] المجلس الثامن والسبعون، ص ١٢٧-١٢٨.

[٤] تمام حسان، معناها ومبناها، ٢٢٤.

ثانياً : حذف جملة الشرط

ذكر ابن الشجري حذف جملة الشرط حينما جاء بالمثال (ويقول : افعل هذا وإلاَّ هجرتك)[١].

فتكون بنيتها العميقة كما يلي :

(افعل هذا وإلاَّ تفعله هَجَرتُكَ) .

وهنا لا أرى ما يسوغ هذا الحذف ، فالمعنى مكتملٌ دون حاجةٍ إلى عناصر نجتلبها من خارج السياق لتعّوضَ نقصاً، فالمعنى الذي أدته (إلا) بتركيبها الحالي هو التهديد وهو أبلغ بصورته التي جاء بها . وقد ضرب أيضاً أمثلة أخرى على هذا الحذف[٢].

اء الجملة الشرطية تعرضاً للحذف ، خاصة إذا
، حذفها لغرض بلاغي .

:

إذا كان معلوماً، ومن حذف جواب الشرط :
ـــ جواب، لأنه معلوم أي كفى شراً عظيماً) .

٢-ويحذف في الجواب على الاستفهام نحو : أتصير إلي فيقول : (إن انتظرتني يريد : (إن انتظرتني صرتُ إليك) .

---

[١] المجلس الحادي والأربعون، ص ٩٦.

[٢] انظر : المصدر نفسه .

ويحذف في قوله تعالى: "ما يفعلُ الله بعذابكم إن شكرتم وآمنتم "[١] أي إن شكرتم وآمنتم لم يُعذبكم ، لأن معنى ما يفعل الله بعذابكم أي شيء يفعل الله بعذابكم؟ فما ههنا مخرجها مخرج الاستفهام ومعنى الكلام التقرير بأن العذاب لا يكون للشاكر المؤمن لأن تعذيب الشاكر المؤمن لا غرض لحكيم فيه فكيف بمن لا تضره المضار ولا تنفعه المنافع سبحانه وتعالى؟[٢] " .

ومن الحذف البلاغي، حذف جواب (لو) وذلك نحو قولك إذا كنت مُخبراً بعظيم أمرٍ شاهدته: لو رأيت الجيش خارجاً قد جمع الطم [٣] والرم[٤]، تريد: لرأيت شيئاً عظيماً[٥].

ومن الملاحظ أن الحذف الذي أصاب كل الجمل السابقة في حذف أجوبة الشرط هو حذف منطقي ، وأن النحاة لم يأتوا به حفاظاً على انتظام نظرية العامل فقط، بل كان لغرضٍ معنوي وبلاغي إضافةً إلى أنّ تلك الجمل لما كثر استعمالها حذفت ميلاً إلى الإيجاز والاختصار .

ولا بد من الإشارة إلى أن (أداة الشرط) لم ترد محذوفة أبداً وهذا يظهر أنها البنية المركزية التي تؤسس عليها الجملة ويُبنى عليها معنى الشرط .

---

[١] سورة النساء ١٤٧.

[٢] المجلس الثاني والأربعون، ص ١١٧.

[٣] الطم : البحر .

[٤] الرّم : الثرى .

[٥] المجلس الثاني والأربعون، ص ١١٩-١٢٠.

توسيع الجملة الشرطيـــــــة *

تتوسّع الجملة الشرطيّة بأنْ تتوالى عبارتان شرطيتان فأكثر ، وهو التوالي الذي يتم دون أداة عطف [١].

وتـــتوالى العبارتان الشرطيتان وليس بعدهما غير جوابٍ واحد لذلك فقد اختلف النحاة في اعتبار الجواب لأي منهما .

وذهب ابن الشّجري إلى القول بأن الجواب للأسبق منهما، وأنّ الجواب يسدُّ مسد الجوابيـــن، ومـــثّل علـــى ذلك بقوله تعالى : " ولولا رجالٌ مؤمنون ونساءٌ مؤمنات لم تعلموهـــم أنْ تطوؤهم فتصيبكم منهم معرة بغير علم ليدخل الله في رحمته من يشاء لو تـــزيّلوا لعذّبـــنا الذين كفروا منهم " [٢]. فقوله (لعذبنا) سدّ مسدَّ الجوابين، جواب (لولا) وجـــواب (لو) وكثيراً ما يحذفون جواب (لو)[٣] " . وكلام ابن الشجري السابق يقرر بأن الجواب للأسبق منهما (لولا) إضافة إلى أن جواب (لو) كثيراً ما يُحذف .

وتلتقي أنظار ابن الشجري مع الأنظار التحويلية، وخاصةً مع قانون (التوسعة) الـــذي يتمثل في جعل مجال عنصر من عناصر الجملة أكثر اتساعاً مما كان عليه، قبل التحويل ، فالتوسعة في ظاهرة زيادة [٤]، إلا أنّها متضمّنة في العنصر الذي زيدت إليه إذ هـــي امـــتداد لأحد عنصري الجملة التوليدية، فالتوسعة تقابل ما أسماه ابن الشجري (دخول الشرط على الشرط) .

---

* عُرف هذا عند النحاة القدماء بـــ (دخول الشرط على الشرط) أو (اعتراض الشرط على الشرط).

[١] إبراهيم الشمسان ، الجملة الشرطية ، ص ٤٢٠.

[٢] سورة الفتح ٢٥ .

[٣] مجلس الثاني والأربعون، ص ١١٩-١٢٠.

[٤] سمير ستيتية، الأنماط التحويلية ، ص ٤٣-٤٤.

أساليب نابت عن الشرط

١-الأمر

ذكر ابن الشجري في تعليله للجزم في مثل : زُرني أكْرمْك .

أن السبب هو أن الأمر ناب عن الشرط من حيث كان الثاني مستحقاً بالأول ومسبباً عنه كما يكون الجزاء مستحقاً بالشرط ، فلما دخلت على ما هو جوابٌ بمنزلة الجزاء سموها جواباً ألا ترى أنك إذا أسقطتها قلت :زُرني أكرمك، فجزمت أكرمك، لأن قولك زرني، قام مقام قولك، إن تزُرني[١] .

فابن الشجري يرى أن التركيب السابق: فعل أمر+ فعل مضارع مجزوم متماثل مع الشرط بالأداة؛لأنّه يطابقه في الدلالة .

وتظهر في التركيب السابق القرينة الإعرابية المتمثلة في الجزم لتحديد نوع الأسلوب إذ إن جزم المضارع في هذا السياق قرينة على أن السياق شرطي لذا عدّ ابن الشجري أن رفع المضارع في مثل هذا التركيب قرينة على إخراجه من الشرطية ، ودلّ على ذلك بقول المتنبي [٢]:

أمطرْ عليَّ سحابَ جودك ثـــــــــرةً وانظر إليّ برحمةٍ لا أغرقُ

فهو يرى أنّ الوجه في إعراب (لا أغرق) الجزم، على أن تكون جواباً للطلب الذي هو قوله : (انظر إلي) بتقدير : فإنك إن تنظر إليّ لا أغرق [٣].

وهذه المسألة التي ناب فيها الأمر مناب الشرط هي من المسائل التي نبه عليها نهاد الموسى في وقوفه على بعض الأمثلة من التوارد بين التراث النحوي العربي والتحويليين وهم يعالجون(عود الضمير على متأخر)*،فجملة الشرط تعد أصلاً و جملة الأمر تكون لها فرعاً.وتكون بذلك :(إن تزرني أكرمْك) أصلٌ لـ(زُرْني أكرمْك).

---

[١] المجلس الرابع والأربعون، ص ١٤٧.

[٢] المتنبي ، الديوان ، ص ٦٥٦.

[٣] المجلس الثاني عشر ، ص ١٢٣. * ينظر :نظرية النحو العربي،ص:٩٩-١٠٢

٢-النهي :

وكما ينوب الأمر عن الشرط ، ينوب النهي : يقول ابن الشجري : " وكذلك النهي تقول لا تضربه يكرمك تقديره : إلاّ تضربه يكرمك وإنما قدرت فيه حرف النفي، لأن النهي نفي[١].

أ-الاستفهام : ينوب الاستفهام أيضاً عن الشرط وفي ذاك يقول ابن الشجري ، " وكذلك قولك : هل تزورني أكرمك؟ أنبت فيه الاستفهام مناب الشرط"[٢].

وفي هذا التقاءٌ لرؤى ابن الشجري والقواعد التحويلية التي تُفسر وجود جُمل يختلف تركيبها الظاهر عن تركيب الشرط ولكن معناها معنى الشرط، (فقد تكون التراكيب الظاهرية لعدة جمل مختلفة ولكنها جميعاً ذات تركيب باطني واحد، وهذا التركيب الباطني هو السبب في تطابقها في المعنى)[٣].

مثل: الأمر في (زرني أكرمكُ) مثل الشرط في (إن تزرني أكرمك) . مثل الاستفهام في (هل تزورني أكرمك)؟

وكما نابت بعض الأساليب عن الشرط ، قامت بعض الأدوات مقام أدوات الشرط، ومن ذلك ما ذكره ابن الشجري في أثناء عرضه لمعاني (أو) حيث ذكر أن من استعمالاتها أن تستعمل بمعنى (إنْ) الشرطية مع الواو، كقولك: لا ضربنَّك عشتَ أو مُتَّ، معناه: (إن عشت بعد الضَّرب وإن مُتَّ)، ومثله: (لآتينك إن أعطيتني أو حرمتني)، معناه ، (وإن حرمتني)[٤].

---

[١] * المجلس الرابع والأربعون ، ص ١٤٧ .

[٢] المجلس الرابع والأربعون ، ص ١٤٨.

[٣] محمد الخولي ، القواعد التحويلية ، ص ٧٩.

[٤] المجلس الخامس والسبعون، ص ٧٩.

أسلوب التحذير

التحذير: هو إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه

العامل في التحذير:

إنَّ العامل في نصب المحذَّر والمحذَّر منه فعلٌ محذوف وجوباً أو جوازاً وفي رأيي أن الفعل قد حُذف في هذا الأسلوب، بسبب ما يريده المتكلم من المخاطب من سرعة في الاستجابة قد لا تحتمل الإطالة، ويعتمد هذا الأسلوب بشكل كبير على التنغيم والنبر ، لإيصال المعنى المراد فنحن عند قولنا : (النارَ النارَ) نقولها بنغمة إنفعالية فيها تنبيه وتحذير للمخاطب كي يأخذ حذره ، فمقام التحذير يحتاج إلى الإيجاز وتظل مسألة تقدير العامل إشارة إلى الأصل الذي انبثق عنه هذا الأسلوب ولقيت منه علامة النصب.

التركيب الجملي للتحذير:

١-الإفراد : وهو النمط الذي يقتصر على ذكر " المحذر منه " اسما ظاهرا منصوبا بفعل محذوف جوازا كقولنا: الحفرة، أي احذر الحفرة فالفاعل ضمير مستتر تقديره أنت.

٢-العطف : وهو ذكر المحذر منه اسما ظاهرا معطوفا بالواو وحدها[1] والعامل في هذا النمط محذوف وجوبا .

٣-التكرار : وهو تكرار لفظ المحذر منه وفيه كرر لفظ المحذر منه بدلا من اللفظ بالفعل .

٤-إياك وأخواتها : ذكرها سيبويه في بابي ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء وفي باب ما جرى منه على الأمر والتحذير.

---

[1] الكتاب ، ١/٣٣٠ .

وقــد قدر الفعل المحذوف بعد (إياك) ولم يقدروه قبله، لأنَّ إياك ضمير المنصوب المنفصــل، ولا يجوز أن يقع الفعل قبله، لأنك لو أتيت به قبله لم يجز أن تأتي به بلفظه، لأنك تقدر على ضمير المنصوب المتصل، وهو الكاف، ألا ترى أنك لو قلت ضربتُ إياك لم يجز، لأنك تقدر على أن تقول: ضربتك[١].

أسلوب التحذير عند ابن الشجري

تطرق ابن الشجري لهذا الأسلوب ضمن كلامه عن الحذف الواقع بالفعل لوجود ما يــدل عليه، وكان كلامه عنه موجزاً بحيث يهدف إلى خدمة الغرض الذي جاء من اجله وهو بذلك صادرٌ في دراسته عن تأثير مباشر من نظرية العامل لتفسير الحركة الإعرابية فهو يقول : " والضرب الثالث من حذف الفعل حذفه للدلالة عليه، كقولك إذا كنت محذراً: الأسد الأسدَ ..)[٢].

التركيبات الجملية للتحذير التي أوردها ابن الشجري :

١- العطــف: يقــول ابــن الشجري: "وقد يقوم العطف مقام التكرار كقولهم: (أهلك واللــيلَ) وتقديرهُ في المعنى بادر أهلك قبل الليل، وإنما المعنى أن يحذره أن يدركه الليل. ومثل: رأسه والجدارِ وفي المعنى: انطح رأسه بالجدار، ومثله في العطف "ناقةَ اللهُ وســقياها"[٣] أي احذروا ناقة الله وسُقياها وفيه تقدير حذف مضافين، أي احذروا عقر ناقة الله، وقطع سُقياها .

٢- إياكَ : جاء هذا الضمير المنفصل تحذيراً في قول الحطيئة[٤]:

فإيّاكُمْ وحيّةَ بطنِ وادٍ هموزَ الناب ليسَ لكم بسيّ[٥]

---

[١] ابن الأنباري ، أسرار العربية ، ص ١٦٩.

[٢] المجلس الحادي والأربعون ، ص ٩٧-٩٨.

[٣] سورة الشمس ١٣.

[٤] الحطيئة ، الديوان، ص ٣٨.

[٥] الهمز: الكدم، العض والسي : المثل .

قدره النحويون إياكم احذروا كأنه حذرهم أنفسهم مع الحيـــة الـذي وصفـه، أي احذروا تسويل أنفسكم عداوة حية من صفته كذا وكذا[١].

ويشترك التركيبان السابقان بضرورة وجود (الواو) فيهما، يقول سيبويه "واعلم أنه لا يجوز أن تقول: إياك زيدا، كما أنه لا يجوز أن تقول: رأسك الجدار، حتى تقول مـــن الجدار أو والجدار"[٢].

وهكذا فإن الواو في هذين النمطين التركيبين ضرورة تركيبية دلالية[٣].

٣-التكرار: وقد أكثر ابن الشجري من ضرب الأمثلة في هذا النمط مقارنة بغيره مـــن الأنماط ومنها: (الأسد الأسد) وكذلك الطريق الطريق، تريد: خل الطريـــق. وهـو يقول: "ولا بد من تكرار المنصوب إذا حذفت الفعل فإن اظهرته لم تكرره كما قـــال جرير[٤]:

خل الطريق لمن يبني المنار بـــــه وابرز ببرزة حيث اضطرك القـــدر

ومثله انج النجاء، وخل الطريق، واحذر الأسد[٥].

٤-حذار وهي صيغة معدولة عن احذر وحكمها في اللزوم والتعـــدي حكـم مسـماها. وجاءت في قول أبي النجم العجلي[٦]:

حذار من أرماحنا حذار[٧]

وقد رأيت أنه لا بد أن تصنف هذه الصيغة ضمن أسلوب التحذير، لأنـــها تحمـل معنى التحذير صراحة فكما صنف الضمير المنفصل (إياك) في هذا الأسلوب، لأنه تضمن

---

[١] المجلس الحادي والأربعون ، ص ٩٧-٩٨.

[٢] الكتاب ٢٧٩/١.

[٣] جميل الزعبي، الأساليب المسكوكة، ٨٩.

[٤] ديوانه، ص ٣٨.

[٥] المجلس الحادي والأربعون ، ص ٩٧-٩٨.

[٦] ديوانه، ص ٩٧.

[٧] المجلس السابع والخمسون، ص ٣٥٢.

معنى (الزم) لذا اقتضى الموضوع تصنيف (حذار) وهي تحمل معنى (احذر) في هذا السياق، فهي بشكلها الحالي والصيغة التي التزمتها (حذار) تفيد معنى التحذير وإن كانت تخرج أسلوب التحذير من معناه الإنشائي إلى المعنى الإخباري.

آراء المحدثين في أسلوب التحذير

رأي مهدي المخزومي:

انطلق المخزومي في نقده لباب التحذير من نظرةٍ مؤداها أن النحاة حين حذفوا الفعل منه اكتفاءً بما يدل عليه من دلائل وملابسات، حذفوا أهم أجزاء الكلام وهو يرى أن النصب في المحذر منه سببه أنها داخلةٌ في سياق طلب،وغير محمولة على إسناد وعلى إضافة . والتحذير في رأيه أسلوبٌ يعتمد على القرائن والدلالات التي تكتنف الحطاب ، ويكتفي فيه بذكر ما يُراد إلى التحذير منه، فلا يذكر معه فعل"[١].

والمخزومي بما قاله خالف النظرة المعيارية ولم يؤسس لرأي حديث مقبول فحذف الفعل في رأي النحاة تم لوجود ما يدلُّ عليه، وهذا كافٍ للحذف وسبب النصب يعود إلى أصل ما كان عليه التركيب نحو: الأسدَ الأسدَ إذ أصل التركيب هو : احذر أنتَ الأسد.

فعل + فاعل + مفعول به .

فالنحاة حينما قدروا عامل النصب في التحذير اكملوا ما بدأوا به من تفسير للحركة الإعرابية في ضوء نظرية العامل .

والتحذير من الأساليب المسكوكة والجمل الافصاحية التي تلتزم منهجاً واحداً ، وهو حذف العامل ، لتؤدي الغرض الذي من أجله كانت)[٢].

رأي خليل عمايرة :

---

[١] المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ١٢٦.

[٢] جميل الزعبي ، ٩٢.

يرى عمايرة أن جمل هذا الأسلوب هي جمل تحويلية لجمل توليدية ومثل على ذلك بمجموعة من الأمثلة هي:

أ-الأسدَ:

فهذه الجملة جملة تحويلية لجملة توليدية هي : هذا الأسدُ .

ثم جرى عليها تحويل بالحذف اعتمادا على الإشارة أو على السياق الذي تقال فيه. فبقيت كلمة (الأسد) في حالة الرفع لتشير إلى جملة خبرية لا يقصد منها المتكلم غير الإخبار بما جاء فيها من معنى، ولكن المتكلم عندما أراد أن يعبر عن معنى جديد يختلف عن المعنى في الجملة التوليدية الأصل، وعنه في الجملة التحويلية بالحذف، كان عليه أن يغير في أحد أجزاء هذه الكلمة الجملة (لأنها تحمل معنى يحسن السكوت عليه وليست بحاجة إلى كلمة تقدر من السياق وترتبط بالإشارة، ولا بحاجة إلى علاقة الإسناد التي هي ركن رئيس في بناء الجملة في اللغة العربية)، فإن وقع التغيير في أي من فونيمات الكلمة فإنها تنتقل، لتعبر عن صورة ذهنية أخرى، فكان لا بد من إجراء التغيير في فونيم الحركة فتستبدل الفتحة بالضمة، وينتقل المعنى من الإخبار إلى التحذير"[1].

ومن الواضح أن تسويغ النحاة لوجود الحركة بتقدير فعل يمكن قبوله على اعتبار أنه أصل التعبير، وأن الجملة أصلها (احذر الأسد) أي أنها جملة توليدية فعلية، طرأ عليها تحويل بالحذف، اعتمادا على السياق، وقرينة الإعراب وذلك الحذف جاء من اجل الإيجاز. وأن هذا الأسلوب كان خبريا في أصله تحول ليصبح إنشائيا طلبيا .

---

[1] عمايرة، في نحو اللغة، ص ١٦١-١٦٢.

أسلوب الاستفهام

الاستفهام: هو أحد أقسام الإنشاء الطلبي، ومعناه طلب الفهم، أي طلب العلم بشيء لم يكن معلوماً، بواسطة أداةٍ من أدواته، وهي الهمزة، هل، من، ما، متى، أين، أيان، أنى، كيف كم ، وأيّ [١].

وقـــد درس النحاة الاستفهام في إطار نحوي خالص، هو الإعراب وما يتبعه من وظائف الكلم ودلالتها النحوية، وإعمال بعضها في بعض وقرائن ذلك كالعلامة الإعرابية والتعليق والمطابقة والرتبة والحذف والتقدير، وقد عقد له سيبويه باباً خاصاً به سماه (باب الاســـتفهام) وبـــناه على مقولة الإعراب فتحدث عن أدواته وأحواله ومقاصده، ويبدو أن موضـــوعه تشتت في عدد من الأبواب تتداخل فيها مع جملة مواضيع، ولعلّ هذه النظرة إلـــى الاستفهام جعلت النحاة يبنونه على الادوات، كما فعل ابن هشام في المغني وبذلك كانت دراستهم للموضوع دراسة نحوية محضة .

"فالـــنحاة لم يدرسوا هذا الأسلوب كما لم يدرسوا غيره من الأساليب دراسة تعتمد جمع الأدوات باعتبار المعنى اللغوي، وإنما درسوها باعتبارها إما عوامل وإما معمولات، وحـــتى الـــنحاة الذين درسوا الاستعمالات اللغوية لأدوات الاستفهام لم يدرسوها مجموعة وإنما درسوها متفرقة متباعدةً عن بعضها"[٢].

أمـــا البلاغـــيون فقد كانت نظرتهم إلى الموضوع نظرة أسلوبية ، يتضح ذلك من تقســـيماتهم للأساليب العربية (استفهام ، نفي ، توكيد . . . وقد قسموا أنواع الأساليب إلى قســـمين كبيريـــن هما الخبر والإنشاء وقادهم هذا التقسيم إلى الربط بين الكلام ومقتضى الحال الذي هو مدار علم المعاني[٣].

---

[١] عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية ، ص ١٤.

[٢] قاسم كاصد، محاولات حديثة في تيسير النحو، ص٢٣٩.

[٣] الطاهر قطبي، الاستفهام بين النحو والبلاغة ، ص٧.

أسلوب الاستفهام عند ابن الشجري

بنى ابن الشجري أحد مجالسه على معنى الاستفهام معنونا إياه بـ (القول في الاستخبار) - كما يفعل البلاغيون - وبدأه بالتعريف بالاستفهام ثم ذكر بعد ذلك أدواته، بعد أن جمعها في نسق وذكر وظيفة كل منها ممثلا لكل منها بعدد من الأمثلة، وقد تنبه ابن الشجري إلى خروج هذه الأدوات عن أداء معناها الأصلي إلى معان بلاغية أخرى، كخروج الهمزة من الاستفهام إلى التقرير، وبذلك يتضح التقارب بين النحو والبلاغة من خلال دلالة العلامة الإعرابية على المعنى البلاغي المراد .

وقد تداخل لديه النحو بالبلاغة فقد ركز على بعض القضايا التي تخص العامل مثل قضية صدارة أدوات الاستفهام، والحذف والتقدير إضافة إلى عرضه لبعض الأدوات متفرقة مثل (أي ، من ، ما) ويرجع التواصل بين النحو والبلاغة في دراسته لهذا الموضوع إلى بنية الاستفهام الذي يكتنفه هذان المستويان.

معنى الاستفهام عند ابن الشجري :

يعرف ابن الشجري الاستفهام بقوله: "الاستخبار والاستفهام والاستعلام واحد، فالاستخبار طلب الخبر، والإستفهام: طلب الفهم، والاستعلام طلب العلم، والاستخبار نقيض الإخبار من حيث لا يدخله صدق ولا كذب وأدواته حروف وأسماء وظروف، فالحروف الهمزة وهل وأم، والهمزة أم الباب) [١].

وهذا يظهر استناده إلى علمي المعاني والنحو في بيانه عن مفهوم الاستفهام، ويلاحظ أنه يصنف الاستفهام ضمن الأسلوب الإنشائي .

---

[١] المجلس الرابع والثلاثون ، ص ٤٠٠.

أدوات الاستفهام عند ابن الشجري :

صدارة أدوات الاستفهام :

تكلم ابن الشجري في أكثر من موقع عن قضية صدارة الاستفهام وضرورة تصدره الجملة معللا ذلك بالقول "لأنك لو أخرته تناقض كلامك فلو قلت: جلس زيدٌ أين؟ وخرج محمدٌ متى؟ جعلت أول كلامك جملةً خبرية، ثم نقضت الخبر بالاستفهام، فلذلك وجب أن تقدم الاستفهام فتقول: أين جلسَ زيدٌ؟ ومتى خرج محمدٌ؟، لأن مرادك أن تستفهم عن مكان جلوس زيدٍ، وزمان خروج محمدٍ، فزال بتقديم الاستفهام التناقض"[١].

فللأدوات الاستفهام رتبة محفوظة، هي الصدارة لا يمكن تغييرها، لأن تغييرها يؤدي إلى اختلال بنية الجملة التي بنيت على وضع مخصوص ، أما عن أدوات الاستفهام عنده فقد قسمها إلى حروفٍ وأسماءٍ وظروف .

١-حروف الاستفهام :

يقول ابن الشجري: "فالحروف الهمزة وهل وأم، والهمزة أم الباب"[٢].

أ-الهمزة : الأصل في الهمزة أن تطلب بها التصديق أو التصور. وقد عدَّ النحاة وتابعهم ابن الشجري الهمزة أمّ الباب، واستدل على قوتها بكونها تتصدر حرف العطف الذي من شأنه أن يقع قبل المعطوف عادةً كقولنا: أفلم أكرمك أو لم احسن إليك؟ وكما جاء في التنزيل: "أفكلما جاءكم رسولٌ"[٣] وقوله تعالى "أو كلما عاهدوا عهداً"[٤] . فالهمزة تصدرت على الواو والوفاء العاطفتين في الأمثلة السابقة وهي بذلك تخالف ما عداها من أدوات الاستفهام في هذه الميزة التي جعلتها أم الباب*.

---

[١] المجلس الرابع والثلاثون، ص ٤٠٢.

[٢] المصدر نفسه، ص ٤٠.

[٣] سورة البقرة ٨٧.

[٤] الآية المتممة المائة من البقرة .

* عد النحاة الهمزة أم باب الاستفهام ، لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره وليس للاستفهام في الأصل غيره، الكتاب ٩٩/١.

وقد اعتمد ابن الشجري على كون الهمزة تدخل على الإثبات وعلى النفي ليؤكد كونها أم الباب فهو يقول: "والهمزة أم الباب، ألا تراها تكون للإثبات، كقوله: أطرباً وأنت قنسري[١].

خاطب نفسه مستفهماً وهو مثبتٌ، أي قد طربت، ولا يجوز هل طرباً ؟

كما اعتمد على أنها تحذف وتبقى الجملة من باب الاستفهام ، ومن الأمثلة التي أوردها على حذف (الهمزة)، قول الشاعر[٢]:

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً بسبعٍ رمين الجمر أم بثمان؟

أراد: أبسبعٍ؟ وقد حذف الهمزة وهو ينويها .

وقال أيضاً:[٣] قالوا تحبها ؟ قُلتُ بهرا عدد الرمل والحصى والتراب

أراد: أتحبها

ومنه قول الكميت بن زيدٍ[٤]:

طربتُ وما شوقاً إلى البيض أطربُ ولا لعباً مني وذو الشيب يلعبُ ؟ :

أراد : أو ذو الشيب يلعبُ ؟

وقول الشاعر عمران بن حطّان[٥]:

وأصبحت فيهم آمناً لا كمعشر أتوني فقالوا من ربيعة أو مُضر

أم الحي قحطانِ

---

[١] العجاج ، ديوانه ٣١٠.

[٢] عمر بن أبي ربيعة، الديوان، ٣٩٩ وفيه اختلاف:

فو الله ما أدري وإني لحاسبٌ بسبع زميتُ الجمر أم بثمانِ

[٣] المصدر نفسه ، ص : ٦٠، وفيه اختلاف : ثم قالوا . . .).

[٤] الكُميت بن هاشم ، الديوان، ص ٥١٢.

[٥] شعر الخوارج ص ٢٤، وصدر هذا البيت مختلفٌ في الأصل، من الأزد إن الأزد أكرم معشر، وتمامه مختلف: أم الحي قحطان فتكلم سفاهة كما قال لي روحٌ وصاحبه زفر.

أراد: أمن ربيعة؟

وكذلك قيل في حكاية موسى عليه السلام : " وتلك نعمة تمنها علي"[١].

إن المراد: أو تلك؟

ومن كلامهم: إنها لأبل أم شاء؟ كأنه رأى أشخاصا من البعد فقال متيقنا: إنها لأبل، ثم أدركه الشك فاضرب عن ذلك، فقال: أم شاء، على معنى: بل أهي شاء؟)[٢].

وفي إطار الحذف الواقع بالهمزة، تكلم ابن الشجري عن تسمية مثل هذا الحذف إذا ورد في التنزيل بأنه يسمى تركا لكلام وأخذا في كلام آخر، فمن ذلك قوله تعالى: "الم* تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين * أم يقولون افتراه"[٣].

المعنى : بل أيقولون افتراه ؟ فهو استفهام أريد به تعنيف المشركين[٤].

ومما وقع فيه حذف الهمزة أيضا قول الأخطل[٥]:

كذبتك عينك أم رأيت بواسط عكس الظلام من الرباب خيالا

أراد: أكذبتك، فحذف الهمزة وهو ينويها .

وهكذا فإن استقراء، هذه الأمثلة يكشف أن الهمزة هي الأداة الوحيدة التي حذفت، "وأن التنغيم هو الذي قام بوظيفة السؤال وكثيرا ما يكون التنغيم مميزا نحويا .. ولا يكون معه غموض في المعنى إذ أنه يكشف عن المعنى المقصود"[٦]، "فتلك الجمل ليس فيها أداة استفهام ولكنها يجب أن تقرأ بنغمة صوتية صاعدة لتكون النغمة في موقع الأداة من حيث

---

[١] سورة الشعراء ٢٢ .

[٢] المجلس السابع والسبعون ، ص١٠٩ .

[٣] سورة السجدة ١، ٢، ٣.

[٤] المجلس السابع والسبعون، ص ١٠٩.

[٥] الديوان ١٠٥ وفيه اختلاف : غلس الظلام ، الغلس : الاختلاط .

[٦] خليل عمايرة، في التحليل اللغوي ١٤٩.

الوظيفة والمعنى، وتكون بذا الجمل السابقة جمل تحويلية جاء التحويل فيها باستخدام النغمة الصوتية للوصول إلى معنى بعينه"[١].

وهكذا يتضح أن النحاة أدركوا أن هناك أداة محذوفة، فجاءوا بدليل على حذفها إذ لا حذف دون دليل، والدليل عند المتكلم هو التنغيم الذي يستخدم ليدل به على وجود محذوف، أما بالنسبة للنحاة فإنهم يقولون بوجود حذف معتمدين الصناعة النحوية والسياق "ويعود سبب إهمال النحاة للتنغيم إلى أنهم اهتموا في بناء نظرية العامل بتعليل الحركة الإعرابية، ولما لم يكن للتنغيم دور في تبرير الحركة فقد أهملها النحاة"[٢].

خروج الهمزة عن معناها:

تستعمل صيغة الاستفهام في غير ما وضعت له أصلا، فتخرج إلى أغراض بلاغية كالتقرير والإنكار والتوبيخ وغيرها، فيكون الاستفهام أدل على المعنى المراد له، ويضاف إلى ذلك ما يكشفه السياق من معنى .

يقول ابن الشجري: "وقد ورد الاستفهام بمعان مباينة له"[٣]، أي أن هذه المعاني التي يخرج إليها الاستفهام قد تناقضه. ومن تلك المعاني التي أوردها ابن الشجري:

١-الأمر: ومنه قوله تعالى: "ألا تحبون أن يغفر الله لكم"[٤] أي أحبوا هذا، وكذلك "أفلا تذكرون"[٢] أي تذكروا و"ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله"[٥] أي اخشعوا، و"قل للذين أوتوا الكتاب والأميين أ أسلمتم"[٦] أي أسلموا .

---

[١] خليل عمايرة، في نحو اللغة ، ص ١٧٤.

[٢] خليل عمايرة، في التحليل اللغوي ١٤٩.

[٣] المجلس الرابع والثلاثون .

[٤] سورة النور ٢٢.

[٢] سورة يونس ٣.

[٥] سورة الحديد ١٦.

[٦] سورة آل عمران ٢٠.

٢- وقد يجيء الاستفهام بمعنى الأمر بالتنبه كقوله تعالى ﴿ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه﴾[١] و﴿ألم تر إلى ربك كيف مد الظل﴾[٢] و﴿ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف﴾[٣] كل هذا بمعنى تنبه على هذا واصرف فكرك إليه، واعجب منه.

٣- ويجيء تنبيهاً على الشكر كقوله تعالى: ﴿ألم يجدك يتيماً فأوى﴾[٤].

٤- التوبيخ، كقوله:﴿أ كذبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علماً﴾[٥] و﴿أ فبالباطل يؤمنون﴾ [٦]، و﴿أتعبدون ما تنحتون﴾ [٧] و قوله: ﴿ء اذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا﴾[٨].

٥- النهي، كقول الأعشى[٩]:

ألست منتهياً عن نحت أثلتنا ولست ضائرها ما أطت الإبلُ

أي انته عنا فلست تضرنا .

٦- ومن خروج الاستفهام إلى المعنى المغاير له تماماً خروجه إلى الخبر، ومنه قوله تعالى: ﴿أليس في جهنم مثوىً للكافرين﴾[١٠]. أي أن جهنم مثواهم .

أ- وجاء بمعنى الخبر الموجب في قوله: ﴿أليس الله بكافٍ عبده﴾ [١١] والمعنى الله يكفي عبده.

---

[١] سورة البقرة ٢٥٨.

[٢] سورة الفرقان ٤٥.

[٣] سورة البقرة ٢٤٣.

[٤] سورة الضحى ٦.

[٥] سورة النمل ٨٤.

[٦] النحل ٧٢، العنكبوت ٦٧.

[٧] سورة الصافات ٩٥.

[٨] سورة الأحقاف ٢٠.

[٩] ديوانه ، ص ٢٢٠.

[١٠] العنكبوت ٦٨، سورة الزمر ٣٢.

ويخرج الاستفهام بالهمزة ليؤدي معنى التهديد والعرض والافتخار وغيرها[١].

ب-هل: من حروف الاستفهام ، يقصد به طلب التصديق الإيجابي ويجيء تقديم العاطف على " هل " على القياس ، تقول : هل جاء زيدٌ ، وهل عندك محمد ؟

وقد عرض ابن الشجري لمجيء (أم) بعد الاستفهام بـــ (هل) مبنياً أحكامها، ومن مجيء (أم) بعد (هَلْ) :

قال علقمة الفحل[٢]:

هلْ ما علمتَ وما استودعتَ مكتـــومُ أم حبلها إذ نأتكَ اليومَ مصـــرومُ

التقدير: بل أحبلها مصرومٌ ؟ ثم قال بعد هذا[٣]:

أم هل كبيرٌ بكى لم يقض عبرتـــــــــهُ إثر الأحبة يوم البين مشكـــومُ

وهـــل يـــرى أن الشـــاعر عندما جمع بين أم وهل وذلك لا يجوز لأن الجمع بين استفهامين لا يجوز .

وابن الشجري لا يجيز تقدير (هلْ) بـــ (قد) في قول الشاعر[٤]:

سائل فوارس يربوع بشدتنـــــــا أ هلْ رأونا بسفح القف ذي الأكـــــم

وتخرج (هلْ) عن معناها في الاستفهام إلى معنى مباين لها:

١- الأمر : وجاء في قوله تعالى: ﴿فهلْ أنتم منتهون﴾[٥]. أي انتهوا .

٢- الخبر الموجب: ﴿هل لك إلى أن تزكى﴾[٦] أي أدعوك إلى أن تزكي.

---

(١) المجلس الرابع والثلاثون ، ص ٤٠٠-٤١٠.

(٢) ديوانه ، ص٥٠.

(٣) المصدر نفسه .

(٤) زيد الخيل ،الديوان، ص:١٥٥

(٥) سورة المائدة ٩١.

(٦) سورة النازعات ١٨.

٣-النفي: مثل قول الشاعر: "ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائم[١]، أي ليس يوجد هذا.

ونجد أن المعنى فيما مضى انتقل من الإنشاء إلى الخبر أي إلى المعنى المناقض.

وفي تناول المحدثين لجملة الاستفهام بـ(هل) يرى خليل عمايرة أن (هل) عنصر استفهام يدخل على الجملة التوليدية الاسمية فتحولها إلى جملة تحويلية وتبقى اسمية، فينتقل المعنى إلى معنى جديد هو الجهل بالموضوع وطلب العلم به من السامع فنقول: هل زيدٌ حاضر. فتكون الجملة في أصلها التوليدي:

زيدٌ حاضرٌ

م + خ = جملة خبرية للإخبار المحايد .

ثم جرى عليها عنصر تحويل بالزيادة ، وكل زيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى، فأصبحت الجملة جملة تحويلية اسمية ، إذ أدخلت (هل) الجملة في معنى الشك الذي يود المتكلم أن يزيله فأصبحت :

عنصر استفهام (م + خ) = جملة تحويلية اسمية استفهامية .

أما إذا دخلت (هل) على جملة فيها فعل، فهي بالفعل أولى، وإن دخلت على الاسم فإن ذلك من باب مخالفة الأصل ، وذلك لأن الجملة التوليدية الفعلية يجب ان تبقى على نظامها الأصل :

فعل + فاعـــــل .

فعل + فاعل + مفعول به .

فتحول إلى جملة تحويلية في معناها، تحويلية بزيادة (هل)، والزيادة هنا جاءت لطلب إزالة الإبهام في الجملة كلها، ولو تقدم جزء منها لكان ذلك إشارة إلى توكيد المتقدم، لأن العرب إن أرادت العناية بشيء قدمته، وهذه إشارة إلى أن الجملة الفعلية إن تقدم فاعلها أو مفعولها بقي المقدم فاعلاً أو مفعولاً، ولا يتحول الفاعل إلى مبتدأ ولا

---

[١] الفرزدق ، ديوانه ٦٧٤ وصدر البيت : يقولُ إذا أقلولي عليها وأقردت .

يتحول الفاعل إلى مبتدأ ولا الجملة الفعلية إلى جملة اسمية، بل تبقى الجملة فعلية إلا أنها انتقلت من جملة توليدية فعلية إلى جملة تحويلية فعلية[١] .

٣- أم: ثالث حرف من حروف الاستفهام في نظر ابن الشجري، وقد جاءت عنده في مجلس مستقل عن بقية أدوات الاستفهام، مما يعكس تشتت الاستفهام عند ابن الشجري، لأنه عزلها بعيداً عن موضوعها الأصلي. وتحت مُسمى: ذكر معاني (أم) ومواضعها فقد أورد ابن الشجري لـ(أم) أربعة معانٍ هي:

١-أن تكون عاطفةً بعد ألف الاستفهام معادلة لها، فتكون معها بمعنى أيهما وأيهم وأيهن، كقولك: أزيدٌ عندكَ أم بكرٌ؟ معناه أيهما عندك؟ جعلت (الهمزة) مع أحد الاسمين المسؤول عنهما، وجعلت (أم) مع الآخر، فهذا هو المعادلة، وجواب هذا القول بالتعيين، وذلك أن يقول: زيدٌ، إن كان عنده زيدٌ، أو بكرٌ، إن كان عنده بكرٌ، ومثله: أزيدٌ في الدار أم بشرٌ أم خالدٌ ؟ بمعنى: أيهم في الدار؟ وكذلك أهندٌ حاضرةٌ أم زينب أم سعادٌ ؟ بمعنى أيهن .

ويُبين ابن الشجري هنا شروط هذه المعادلة فإذا كانت المعادلة بين اسمين ومعهما فعل فالأحسن تقديم الاسم ، كقولك : أزيدٌ خرج أم محمدٌ؟ ويجوز: أخرج زيدٌ أم محمدٌ؟ فإن كانت المعادلةٌ بين فعلين ومعهما اسم، فالأحسن تقديم الفعل، كقولك: أضربت زيداً أم شتمته؟ ويجوز: أزيداً ضربت أم شتمته؟

٢- أن تكون (أم) عاطفة بعد ألف التسوية، كقولك : سواء علي أقمت أم قعدت، وما أدري أزيد في الدار أم بشر، وما أبالي أسافر زيد أم أقام، فاللفظ على الاستفهام والمراد به الخبر، وإنما تريد تسوية الأمرين عندك، قال الله تعالى "سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم"[٢] أي سواء عليهم استغفارك لهم وترك استغفارك ،

---

[١] خليل عمايرة ، في التحليل ، ص ١٢٤-١٢٥.

[٢] سورة المنافقون ٦.

ومثله: "سـواءٌ عليهم ءانذرتهم أم لم تنذرهم"[١] و"سواء علينـا أجزعنا أم صبرنـا"[٢].

ومن ذلك قول زهير[٣]:

وما أدري وسوفَ إخالُ أدري أقومٌ آلَ حصنٍ أم نساءُ

وقال الحارث بن كِلّدة الثَّقفي[٤]:

فما أدري أغيّرهُمْ تنـاءٍ وطولُ العهدِ أم مالٌ أصابـوا

ومـن الملاحـظ أن المعنى السابق لـ (أم) ليس استفهاماً وأنها خارجةٌ عنه إلى الخـبر، وهو نقيض الاستفهام، كما صرح بذلك ابن الشجري، وبذلك تلـتقي أنظاره مع الـدرس اللسـاني الحديـث فقد خرج حرف الاستفهام عن معناه ليؤدي وظيفة إخبارية، والإخـبار يحـتمل الصدق والكذب بينما الاستفهام إنشـاءٌ لا يحتمل الصـدق والكذب، فالبنـية السـطحية لهـذه الجمل لا توصف بأنها صادقـة أو كاذبة لكن بنيتها العمـيقة تتضـمن إخـباراً، فعـند قولنا (ما أدري أزيدٌ في الدار أم بشر) نريـد أن نخبر بعدم معرفتـنا بمـن فـي الدار إذن فالبنية العميقة تتضمن الأخبار والبنية السطحية تتضمن الاستـفهام .

٣-أن تكـون مقـدّرة بـ(بل) مع همزة الاستفهام ، فتسمى منقطعة، ومن شروطها أن يقـع بعدهـا الجملـة دون المفرد، وأن تأتي بعد الاستفهام بـ(هل) وبعدها الخبر، وقد تأتي بعـد الهمزة، من مجيئها بعد (هَلْ) قول علقمة الفحل :

---

[١] سورة يس ١٠.

[٢] سورة إبراهيم ٢١.

[٣] زهير ، الديوان، ص ١١٢.

[٤] الحماسة الشجرية ٢٦٠/١.

هل ما علمت وما استودعت ومكتـــــــومُ

أم حبلها إذا نأتك اليوم مصـــــرومُ

التقدير : بل أحبلها مصروم ؟

ثم قال بعد هذا[١]:

أم هل كبيرٌ بكى لم يقضِ عبرتـــــــه إثر الأحبة يوم البين مشكومُ

جمع بين أم وهل ، ولا يجوز الجمع بين استفهامين، ولا يجوز تقدير (هل) ها هنا بقد، وإذا لم يجز تقديرها بـــ (قد)، ولم يجز الجمع بين استفهامين، وجب حمل اجتماعهما على ما يصح .

٤-أن تكون (أم) زائدة ، واستشهدوا على هذا بقول ساعدة بن جوية [٢].

يا ليت شعري ولا منجا من الهرم أم هل على العيش بعد الشيب من ندمِ

التقدير : ليت شعري ! هل على العيش من ندمٍ .

وبعد أن انتهى ابن الشجري من تبيان معاني (أم)، جاء على ذكر الفرق بينـــها و (أو). فأم تفيد التعيين مثل : أتصدقت بدرهم أو دينار ؟ فجوابه : لا أو نعم، لأن المعنى: أتصدقت بأحدهما ؟ فإن قلتَ : نعم ، وطلب منك التعيين قال : أبدرهمٍ تصدقت أم دينار ؟ أراد بأيهما تصدقت ؟

وقد أورد على ذلك أمثلةً وشواهد من الشعر وكلام العرب [٣].

وقد رأى أحد الباحثين أن (أم) ليست داخلةً في حروف الاستفهام بل تـــأتي دائمـــاً مرافقة لأداة استفهام ولا سيما الهمزة وهل ، والاستفهام تفيده هذه الأدوات لا (أم) ولكـثرة

---

[١] علقمة الفحل ، الديوان ، ص ٥٠. * انظر تفصيل ذلك المجلس ٧٧، ص ١٠٨.

[٢] شرح أشعار الهذليين : ص ١١٢٢.

[٣] المجلس السابع والسبعون ، ص ١١٠-١١٣.

ملازمتها لحروف الاستفهام ضمها بعض النحاة لحروف الاستفهام[١]، وأشاطره الرأي إذ إنها لا تأتي وحدها لتفيد معنى الاستفهام بل لا بد من وجود أداة أخرى معها تؤدي معنى الاستفهام وتأتي هي للتمييز أو التسوية أو التعيين، لا للاستفهام بمفردها .

أسماء الاستفهام (من الاستفهام المستفهم بها : ما ، من ، كم ، أي)

١-ما :

ذكر ابن الشجري أن من معاني (ما) الاسمية الاستفهام[١]، وأنه يستفهم بها عن ذوات غير العقلاء، وعن صفات العقلاء، وقسم ذوات غير العقلاء إلى ضربين هما: أجسامٌ وأحداثٌ، والأجسام ضربان: أحدهما: الحيوانات الصوامت، والآخر الجمادات والنباتات والمائعات وغير ذلك، ومثل على ذلك بأننا نجيب السائل بـ(ما معك؟) بقولنا: فرسٌ أو دينار أو غصن آسٍ أو ماءٌ وردٍ. بينما مثل على الاستفهام بها عن صفات العقلاء بالسؤال : من عندك ؟ فتقول : زيد فستفهمك بعد ذلك عن صفته، فتقول: وما زيدٌ ؟ فيقول: رجلٌ طويل أسمر بزاز. وجاء في التنزيل " قال فرعون وما رب العالمين " [٢].

وبين ابن الشجري مواضع إعراب (ما) المختلفة فهي في موضع رفع ونصب وجر. وقد تناول ما يطرأ عليها إن دخلها حرف جر فيقول: "فإن أدخلت عليها حرف خفض لزمك في الأغلب حذف ألفها في اللفظ والخط، تقول:عم سألت ؟ وفيم جئت؟ فرقوا بينها وبين الخبرية التي بمعنى الذي،[٣] ومن أمثلتها في التنزيل:"فبم تبشرون"[٤] ومع (من) قوله تعالى: "فلينظر الانسان مم خلق"[٥]، وقد اعتبر أن هذه هي اللغة العليا[٦].

---

[١] إبراهيم عبود السامرائي ، الأساليب الإنشائية في العربية ، ص ١٢٨.

[١] المجلس الثامن والستون ، ص ٥٤٥.

[٢] سورة الشعراء ٢٣.

[٣] المجلس الرابع والثلاثون ٤٠٩.

[٤] سورة الحجر ٥٤.

[٥] سورة البقرة ٩١ .

[٦] المجلس الحادي والثلاثون ، ص ٣٣٠، والمجلس الرابع والثلاثون ، ص ٤٠٩.

التغيرات الفونولوجية في (ما):

وهذا ما عده ابن الشجري وغيره من النحاة حذفاً عرف من ناحية فونولوجية بأنه تقصير من الناحية الصوتية، فالألف في مثل (مم ، فبم) محذوفة في نظر ابن الشجري لأنها سقطت من اللفظ والخط .

والفرق بين اسم الاستفهام (ما) والبنية الاستفهامية (عَّم، لِم) ونظائرهما، أنه لا يجوز إطالة الفتحة في آخر البنية الاستفهامية (لم) ، في المواقع جميعاً ، ألا في موقع واحد، وهو الإطلاق في الشعر .

وقد خلص سمير ستيتية إلى أن التقصير في مثل (لِمَ) ونظائرها قد مرت بمراحل ثلاثة هي:

١-تقصيرها في المواطن التي يتبعها ساكنان .

٢-تقصيرها إذا سبقت بحرف الجر في كل المواقع (باستثناء حالة الإطلاق في الشعر).

٣-مرحلة زيادة هاء السكت لإغلاق المقطع المفتوح "[١].

خروج (ما) من الاستفهام الى معانٍ أخرى [٢]:

١-الأمر: في قوله تعالى "وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله"[٣] أي قاتلوا .

٢-الخبر المنفي: "أروني ماذا خلقوا من الأرض"[٤] أي لم يخلقوا شيئاً .

---

[١] سمير ستيتة، ص ٥٩-٦٠.

[٢] المجلس الرابع والثلاثون ، ص ٤٠٢-٤٠٩.

[٣] النساء ٧٥.

[٤] فاطر ٤٠، الأحقاف ٤.

٣-التعجب: كقول جرير[١]:

غيضن من عبراتهن وقلن لـــــــي ماذا لقيت من الهوى ولقينا

جعل الخبر والاستفهام جميعاً تعجباً .

وابن الشجري يُخَطِيءُ من يقول بأن (ما) قد تجيء بمعنى (من) في قوله تعـــالى: "فما يكذبك بعد بالدين[٢]" على اعتبار أن التكذيب لا يكون إلا من الآدميين، وهو يرى أنها بمعناها لأن الذي يكذب بالدين إنما يكون بمنزلة من لا عقل له .

ومن المسائل التي تتعلق بـــ (ما) وذكرها ابن الشجري ولكن في موضع منفصـــل عن (ما) اتصالها بـــ (ذا) لتصبح (ماذا) وهو يتابع سيبويه في ما ذهب إليـــه مـــن أنـــها تتركب من (ما) الاستفهامية وبعدها (ذا) بمعنى (الذي) كقولك :ماذا صنعت؟ وماذا معـك؟ تريد ما الذي صنعت ؟ وما الذي معك ؟ هذا مذهب سيبويه وفاقاً للكوفيين. ومنـــه قـــول لبيد[٣]:

ألا تسألان المرء ماذا يحـــــاولُ أنحبٌ فيقضى أم ضلال وباطلٌ

ومثله في التنزيل: "ماذا أنزل ربكم" [٤] معناه : ما الذي انزل ربكم.

ويعارض خليل عمايرة هذا التقسيم لـــ (ماذا) ويعدها كتلة لغوية واحـــدة وليســـت (ما+ذا) ولا علاقة لها بما الاستفهامية زيادة على أنهما من بـــاب نحـــوي واحـــد، هـــو الاستفهام، وأنها ليست باسم ولا علاقة لها بالاسمية ، فهي عنصر استفهام ليـــس غـــير، يدخل على الجملة التوليدية ، أو على التحويلية القائمة على التحويل بعنصر الحذف كمـــا يلي : قال تعالى : " يسألونك ماذا ينفقون * قل العفو" [٥]

---

[١] ديوانه ٣٨٦.

[٢] التين ٧.

[٣] لبيد بن ربيعة العامري . ، الديوان، ٢٥٤.

[٤] النحل ٢٤،٣٠.

[٥] البقرة ٢١٩.

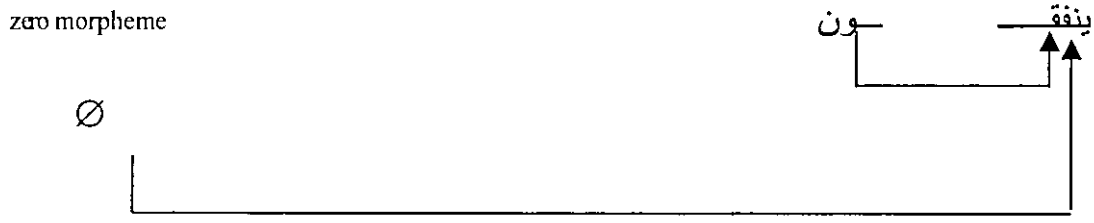

ثم جرى تحويل بالزيادة عن موضوع الجملة الذي هو مجهولٌ أصلاً، فجاء عنصر التحويل (ماذا) لينقل الجملة من الإخبار إلى الاستفهام ، فهو عنصر استفهام وليس بمبتدأ ولا هو بمفعول به[١].

إن نظرة خليل عمايرة هي نظرة وصفية، بينما نظرة ابن الشجري والنحاة نظرة معيارية صدرت من بحثهم عن تفسير وتسويغ للحركة الإعرابية بعد (ماذا) فذهب كل منهم إلى تفسير تركيبها على وفق ما رأى. وأوافق في هذا عمايرة في رأيه فالأفضل أن ندرس (ماذا) ككل، فهي عنصر استفهام، ويمكن حصر تأويلات النحاة في الإطار التاريخي، لمن أراد أن يؤصل لها.

٢-مَـــنْ :

من الأسماء المستفهم بها (من) ، وهي للاستفهام عن العقلاء ومثالها أن تقول: من عندك؟ فتقول : زيد[٢].

أما عن أحكامها في الاعراب فقد بينها ابن الشجري، إذ إنه يحكم عليها بالرفع والنصب والخفض وهي بذا تشبه الشرطية وأحوالها الرفع بالابتداء مثل من جاءك؟ والنصب في قولك : من أكرمت ؟ لأنك شغلت الفعل عنها والجر في مثل : بمن مررت؟

ولأن ابن الشجري معياري في نظرته النحوية نجده يؤكد مسألة صدارة الاستفهام، وهو يعرض لذلك من خلال إيراده المثال التالي: "وتقول: أبا من تكنى؟ فتنصب الأب

---

[١] خليل عمايرة، في التحليل اللغوي ١٣٢.

[٢] المجلس الرابع والثلاثون ص ٤٠١-٤٠٢.

لأنه مفعول مقدم، ووجب تقديمه لإضافته إلى (من)؛ لأن الاستفهام صدرٌ أبداً ، لا يجوز تقدم الفعل العامل فيه عليه"[١] .

خروج (مَنْ) من معناها إلى أغراض أخرى :

١- النفـــي : تخـــرج (من) من معنى الاستفهام إلى معنى النفي في قوله تعالى : " فمن يهدي من أضل اللهُ " [٢] معناه لا يهديه أحدٌ، ومثله أيضاً " ومن يغفر الذنوب إلا الله"[٣] كأنه قيل : ليس يغفر الذنوب إلا الله [٤].

٢- الحثُّ: ومما جاء بمعنى الحث قوله : " من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً " [٥].

و(مَـــنْ) مـــن وجهة نظر حديثه هي عنصر استفهام تدخل على الجملة التحويلية القائمة على عنصر الحذف لينقلها الى معنى جديد هو معنى الاستفهام مثل : مَنْ زيْدٌ ؟

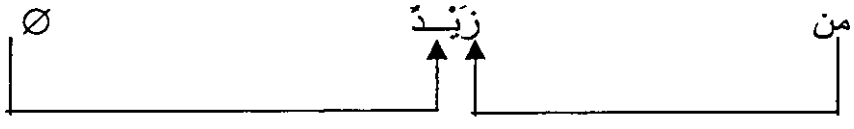

وفي مثل : " فمن ربكما يا موسى " أي أملك هو أم بشر أم . . . ؟

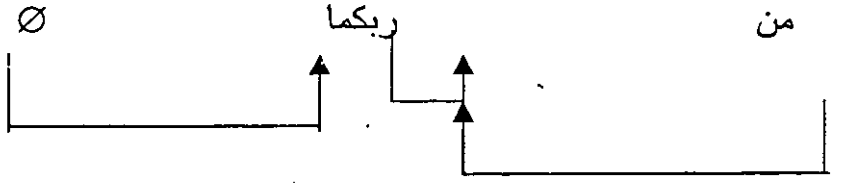

وتكون الإجابة : الله ، ويقصد بها

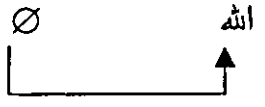

= م + ∅

---

[١] المجلس الرابع والسبعون ، ص ٦٢-٦٣.

[٢] سورة الروم ٢٩.

[٣] سورة آل عمران ٣٥.

[٤] المجلس السابع والثلاثون ١٧.

[٥] سورة البقرة ٢٤٥، الحديد ١١.

فهي عنصر استفهام ولا علاقة لها بالاسمية ، ولا تحتاج إلى إعراب أو محل من الإعراب إذ إنها من أدوات المعاني فتنقل الجملة إلى المعنى الذي تحمله[١].

٣-أي تنتظم (أيْ) عند ابن الشجري ضمن معان عدة جاءت في مجلس مستقل ، ومن هذه المعاني الاستفهامية والشرطية والموصولية والتعجبية والندائية والمدحية .

وما يهمني هنا هو الاستفهامية ، التي عدها ابن الشجري من أسماء الاستفهام ووضح علة عدم عمل الأفعال التي تسبقها إن كانت استفهاماً؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام، وإعمال الفعل الذي قبلها فيها يخرجها من الصدر [٢].

أما عن أحكام (أي) في الاستفهام إذا أضيفت فهي كما وضحها ابن الشجري (وأي يستفهم بها عن كل شيء ، لأن الإضافة تلزمها، لفظاً أو تقديراً ، فهي عبارة عن بعض ما تضاف إليه) .

١- إذا أضيفت إلى معرفة كانت سؤالاً عن الاسم دون الصفة وهي بعض المعرفة التي تضاف إليها، كقولك: أي الرجلين أخوك ؟ وأي الرجال قام ؟ فأي واحد من الاثنين، ومن الجماعة، فالجواب أن تقول: زيدٌ أو عمروٌ، أو نحو ذلك، فتجيب بأحد الاسمين أو الأسماء.

٢- إذا أضيفت إلى نكرة فإنها تكون سؤالا عن الصفة، وتكون بعدد النكرة كلها فإذا قال: أي رجل أخوك؟ وأي رجل زيد؟ قلت: طويل أو قصير، أو صائغ، أو نحو ذلك، فأجبت بصفة الاسم، وإذا أضيفت إلى نكرتين فقيل: (أي رجلين أخواك) .

قلت: سمينان أو هزيلان، أي رجال إخوتك؟ قلت: طوال أو قصار، أو بعضهم طوال وبعضهم قصار.

ولا يجوز أن تضيف (أيا) إلى معرفة واحدة، لا تقول: "أي الرجل أخوك ؟ ولا أي زيد خرج؟ لأنها سؤال عن البعض، والواحد لا يتبعض، وأما في النكرة فإنها سؤال عن الكل، لأن النكير يقتضي العموم ، فلذلك جاز إضافتها إلى نكرة واحدة، في نحو: أي رجل أخوك[٣]؟

---

[١] خليل عمايرة ، التحليل ، ١٣٥.

[٢] المجلس الرابع والثلاثون ، ص ٤٠١، ٤٠٢.

[٣] المجلس الثالث والسبعون ، ص ٣٩-٤٠.

وإذا أضيفت (أي) إلى اسم من أسماء الزمان أو المكان، أصبحت ظرفية، لأنـــها بعض ما تضاف إليه، كقولك: أي الشهور خرجت ؟ وأي المنازل نزلت [١]؟

أما حكم (أي) في الإعراب ، فيرى ابن الشجري أنها معربةٌ في جميع أحوالـــها؛ لأنها حملت على نظيرها وهو بعض وعلى نقيضها وهو كل[٢]، بينما يتفق النحاة على أن (أي) معربة، وأن عدم بنائها منبهة على أن الأصل في الأسماء الإعراب[٣].

خروج (أي) عن معنى الاستفهام إلى معانٍ أخرى :

١- النفي : قد تخرج (أي) عن معنى الاستفهام الى معنى النفي ، كما في قول النابغة[٤]:

ولست بمستبقٍ أخاً لا تلمـــــــه على شعثٍ أي الرجال المهـــذبِ

أي ليس أحدٌ من الرجال مهذباً بلا ذنبٍ له [٥].

وفي قول المتنبي [٦]:

أي يومٍ سررتني بوصـــــالٍ لم ترعني ثلاثةٌ بصـــــدودِ

تزيد : ما أكرمتني قط .

وفي قول الهذلي [٧]:

فاذهب فأي فتىً في الناس أحرزه من حتفه ظلمٌ دعجٌ ولا جبلُ

ذهب بـــ (أي) مذنب النفي ، فأدخل مع لا حرف العطف ، كما تقول : ما قام زيد ولا عمروٌ [٨].

---

[١] المجلس السابع والثلاثون ، ص ١٧.

[٢] المجلس الثالث والسبعون ٤١.

[٣] ابن الانباري ، لمع الأدلة ، ١٠٧.

[٤] ديوانه ، ص ٧٨.

[٥] المجلس الرابع والثلاثون ، ص ٤٨ .

[٦] ديوانه ، ٤٢٣/١.

[٧] المتنخل الهذلي، شرح أشعار الهذليين ، ١٢٨٣/٣.

[٨] المجلس الثاني عشر ، ص ١١٦.

(أيْ) في ضوء علم اللغة المعاصر :

إن النظرة الوصفية ارتأت أن تتخلص من كل ما علق بـــ (أي) مـــن تعقيـدات لحقتها جراء الدراسة المعيارية لها، ويرى خليل عمايرة أنها عنصر استفهام يقصد بـــها التحديد والتخصيص والاختيار بين فريقين ، ولا دور لها في الجملة إلا أن تقوم بنقلها من معنى الإخبار إلى معنى الاستفهام. كما أنه ينفي كونها اسماً يحتل محلاً مـــن الإعـــراب مفضلاً أن تصنف من أدوات المعاني تحويل يفيد الاستفهام دون اعتبار لما قال به النحـــاة من إعرابها[١] .

٤-كَمْ : هو اسمٌ ضمن معنى الحرف ، لأنه وضع للدلالة على الأعداد ، فهي من الأسماء المستفهم بها عن الأعداد . وهذا كل ما ذكره ابن الشجري عنها ضمن أدوات الاستفهام[٢]. وكما بينت سابقاً أن الوصفيين ينظرون إلى أدوات الاستفهام، على أنها عناصر تحويـــل فمثلاً : (كم كتاباً قرأت ، فأصل الجملة: (قرأت كتاباً) ←—— تحولت إلى (كتاباً قـــرأتُ) (والعرب إن أرادت العناية بشيء قدمته) ←—— تحولت إلى: (كم كتاباً قرأت؟) جملـــة تحويلية فعلية استفهامية، فيها عنصرا تحويل أحدهما بالترتيب والآخر بالزيادة [٣].

ظروف الاستفهام

قسم ابن الشجري أدوات الاستفهام، إلـــى أقســـام ثـــلاث: الأســـماء والحـــروف والظروف، ويقول عن الظروف "والظروف المستفهم بها: أين وكيف ومتى وأيان وأنى".

١-أين : طرف للاستفهام عن المكان، وهي تفارقه إلى الشرط وهي مبنية علـــى الفتـــح لتضمنها معنى الاستفهام والشرط[٤]. خروج (أين) عن معنى الاستفهام إلى النفي في قول الشاعر[٥]:

---

[١] خليل عمايرة، في التحليل اللغوي ١٣٦.

[٢] المجلس الرابع والثلاثون ، ص ٤٠١-٤٠٢.

[٣] خليل عمايرة ، في التحليل اللغوي ، ص ١٣٩.

[٤] المجلس الرابع والثلاثون ، ص ٤٠١-٤٠٢.

[٥] القائل مجهول .

فهذي سيوفٌ يا صُدَي بن مالـــــكٍ حدادٌ ولكن أين بالسيف ضاربُ

أي ليس أحدٌ يضرب بالسيف[١]

٢-كيف : يصنف ابن الشجري (كيف) في الظروف مُعللاً ذلك بأنـــها للاســتفهام عــن الحال، والحال يشبه الظرف؛ لأنها عبارة عن الهيئة التي يقع فيها الفعل، لذلك تقـول: كيف زيدٌ جالساً ؟ أي على أي هيئة جلوسه . فتنوب (كيف) مناب اسم الفـــاعل فـــي نصب الحال.

خروج (كيف) عن معنى الاستفهام إلى معانٍ أخرى :

١-الخبر: وقد مر بنا أن الخبر نقيض الاستفهام. وهي تؤدي هذا المعنى في قوله تعالى: "ما لكم كيف تحكمون"[٢] أي قد حكمتم بالباطل حين جعلتم لله ما تكرهونه لأنفسكم".

٢-التحذير : مثل قوله تعالى : " فكيف إذا جمعناهم ليومٍ لا ريب فيه " [٣].

٣-التعجب : مثل قول قيس بن عاصم المنقري[٤]:

وكيف يسيغ المرء زاداً! وجاره، وجارُه خفيفٌ المعي بادي الخصاصة والجهد

٤-التوبيخ : مثل قوله تعالى " كيف تكفرون بالله وكنتمُ أمواتاً فأحياكم"[٥].

ومثل قول الأعشى[٦] :

شبابٌ وشيبٌ وافتقارٌ وثـــــــروةٌ فللهُ هذا الدهر كيف ترددا[٧]

---

[١] المجلس الرابع والثلاثون ، ص ٤٠٨.

[٢] سورة الصافات ١٥٤، سورة القلم ٣٦.

[٣] سورة آل عمران ، ٢٥.

[٤] مر تخريجه سابقاً .

[٥] سورة البقرة ٢٨.

[٦] ديوانه ١٣٥.

[٧] المجلس الرابع والثلاثون ، ص ٤٠٩.

وذهب خليل عمايرة إلى القول بأن (كيف) عنصر تحويل ينقل الجملة من توليدية إلى تحويلية بالحذف أو الزيادة تفيد الإخبار إلى جملة تحويلية تعبر عن جهل المتكلم بأمر يرى أن المخاطب على علم به، أما إذا خرجت إلى معنى آخر كالتعجب فإن ذلك يقوم على قرينة أخرى هي السياق، ولا يعني أن هذه الكلمة قد خرجت من كونها أداة إلى القسم الثاني من أقسام الكلم، أي إلى الاسم . نقول في مثل: كيف حالك:

حالك = م + ∅ ⟵ عنصر استفهام (م + ∅) .

= جملة تحويلية اسمية استفهامية .

ونقول في مثل : كيف جلس زيدٌ ؟

جلس زيدٌ = ف + فا ⟵ عنصرا استفهام (ف + فا) جملة تحويلية استفهامية.

وبذا فإن (كيف) عنصر استفهام للسؤال عن الحال حيثما كانت، كما يرى ابن الشجري بأنها بمعنى على أي هيئة [1].

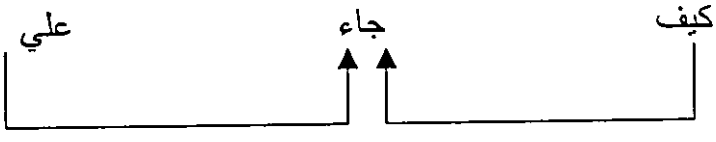

فاعلية

٣- متى : يقول عنها ابن الشجري ضمن حديثه عنها: بأنها وضعت للاستفهام عن الزمان وقد فارقت الشرط إليه ، وقد بنيت لتضمنها معنى الشرط والاستفهام[2]. أي أنها عنصر يفيد معنى الشرط خرج ليؤدي معنى آخر هو الاستفهام الزمني .

٤- أيان : من الظروف المستفهم بها، وتدل على الشرط أيضا .

---

[1] خليل عمايرة ، في التحليل اللغوي ، ص ١٤٣.

[2] المجلس السبعون ، ص ٥٩٨ وانظر المجلس السابع والثلاثون ، ص ١٧.

٥- أنى : يقول عنها ابن الشجري أنها من الظروف المستفهم بها يتجاذبها شبهان، شبه أين، وشبه كيف .

وقد جاء التنزيل بهما ، في قوله : " يا مريم أنى لك هذا " [١].

أي من أين لك هذا ؟ وفي قوله : " أنى يحيى هذه الله بعد موتها "[٢] أي كيف يحيى هذه الله ؟ [٣] ومن قول الشاعر [٤]:

فقد عجبت وما بالدهر من عجب أنى قتلت وأنت الحازم البطل

قوله : (أنى قتلت) أي كيف قتلت [٥]؟

وهكذا نستدل أن جميع أدوات الاستفهام هي عناصر زائدة تدخل على جمل توليدية لتفيد معنى الاستفهام عن المجهول . ولهذه الأدوات رتبة الصدارة أبدا، لأن معنى الاستفهام مقدم على باقي عناصر الجملة .

أسلوب النداء

الجملة الندائية في ضوء نظرية العامل :

انطلق النحاة في درسهم لجملة النداء : من وحي نظرية العامل،ويتمثل ذلك في تصنيفهم النداء ضمن المنصوبات وإلحاق المنادي بالمفعول به واعتبار أن الأصل في المنادى النداء النصب والرفع فرع عليه ، كما أنهم تكلفوا في تقدير فاعل محذوف لتكتمل لديهم الجملة الندائية ، بركني الاسناد وكل ذلك التعقيد وجد من أجل تعليل النصب الذي لحق المنادى، ولوضع صورة مثالية (أصل) ترد كل الفروع إليها .

---

[١] سورة آل عمران ٣٧.

[٢] سورة البقرة ٢٥٩.

[٣] المجلس الرابع والثلاثون ، ص ٤٠١.

[٤] هو المتنخل الهذلي في رثاء ابنه أثيله، شرح أشعار الهذليين ١٢٨١.

[٥] المجلس التاسع والأربعون، ص ٢٢.

ويتشكل أسلوب النداء وطريقة إعرابه على النحو الآتي:

أداة النداء + المنادى وتعرب كما يلي :

(يا) أو (أي) أداة نداء أخرى : أداة نداء مبنية على السكون لا محل لها من الإعراب .

المـــنادى : منادى مبني أو منصوب بفعل محذوف تقديره (أدعو) والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنا) .

وهكـــذا جعل العلماء أسلوب النداء جملة خبرية تقريرية مؤلفة من : (فعل وفاعل ومفعول به) والملاحظ أن جملة النداء إنشائيةٌ طلبية لا توصف بالصدق أو الكذب لذا لا يصح تصنيفها ضمن الجمل الإخبارية .

وقـــد تنـــبه نحاتـــنا المحدثـــون إلـــى هذا التخبط في الجملة الندائية وانطلقوا من محـــاولاتهم لتيســـير النحو إلى الجملة الندائية وبحثوا فيها ووقفوا على آراء القدماء فيها، فهـــذا تمـــام حسان يقول: "لقد قال النحاة بحذف الفعل وجوباً في النداء، ولا يستقيم معنى النداء وهو إنشائي مع تقدير الفعل، لأن الكلام مع تقديره سيصبح خبراً، والأوضح أنه من الجمل المعتمدة على الأدلة "[1] .

وعلـــى هـــذا لا يمكن أن تتساوى صيغة: (أدعو علياً) مع صيغة، (يا علي) فلكل مـــنهما تركيـــب مختلف ودلالة مختلفة، وفي هذا السياق اتفق مع وجهة نظر المخزومي ومفادهـــا أن "الـــنداء أسلوبٌ خاصٌ يؤدي وظيفته بمركب لفظي خاص وله دلالة خاصة يحـــسُ بها المتكلم والسامع، ولن يؤدى هذا الأسلوب بغير هذا اللفظ ولا بالاستعانة بغير أدوات الـــنداء، يـــدل على هذا حذف الأداة من النداء وإقامة الفعل الذي قـــدروه مقامه، يذهـــب بالدلالـــة المقصودة من أسلوب النداء، ويعود الكلام بعد التقدير وله طبيعة أخرى ودلالة أخرى، ويتحول الكلام به من كونه إنشاء إلى كونه خبراً "[2].

---

[1] تمام حسان ، مقالات في اللغة والأدب ، ص ١٧٩.

[2] مهدي المخزومي ، في النحو العربي ، نقد وتوجيه ، ص ٣٨.

وقد أظهر تفسير النحاة لموضوع النداء أنهم يصدرون عن نظرية العامل وفق صناعة نحوية جعلت هدفها تفسير الاستعمال انطلاقا من المستوى المثال الذي تطلبه القاعدة النحوية .

النداء عند ابن الشجري

جاء تناول ابن الشجري لأسلوب النداء على هيئة تفاريق إذ توزع هذا الأسلوب بين أماليه ملاقيا جملة الأساليب في التفرق ضمن المجالس، فعرض للنداء في علم المعاني في مجلس سماه (القول في النداء وهو الدعاء)، وبين المعاني التي يخرج إليها.

وتناول الإبانة عن أدوات النداء بين الأمالي فأورد كلاما عن (أي) منفصلا ، بينما تحدث عن (يا) و (وا) في سياق توضيحه للنداء . واسهب في الحديث عن الترخيم كحذف يصيب المنادى معللا ومفسرا كما تعرض لأمور يختص بها النداء دون غيره مثل استغناء لفظه (اللهم) عن الياء لوجود الميم عوضا، وورود صيغة (يا فل) في ترخيم (فلان) وغير ذلك من الأمور التي سأعرض لها في مواضعها إن شاء الله.

أما عن تصنيف ابن الشجري النداء فقد أدخله في الإنشاء دونما تصريح بذلك ، فهو، يذكر وجوها للنداء يصفها بأنها لا تخرجه عن كونه نداء مثل نداء الله سبحانه وتعالى: يا الله يا رحمن يا رحيم "ما إلى غير ذلك من أسمائه الحسنى، ويكون خضوعا وتضرعا، وألفاظ المدح للمدعو كقولك: يا سيد الناس أي أنت سيد الناس، فالنداء في هذا يكون داخلا في الخبر، وتعليل ذلك كما يقول ابن الشجري: إن نداء الله جلت عظمته، إقرار بربوبيته وتعبد، وبحسب ذلك يكون النداء ذما للمنادى وتقصيرا به مثل : يا فسق، يا خبث، ومدحا مثل يا فارس الهيجاء"[1].

ويؤيد ابن الشجري رأيا يورده وينسبه (لبعضهم) مفاده "أن النداء خبر من وجه وغير خبر من وجه، فإذا قلت: يا فسق فهذا خبر لدخول التصديق والتكذيب فيه، لذا

---

[1] المجلس الخامس والثلاثون .

أوجب الفقهاء الحد على القاذف بهذا اللفظ ، بينما : يا زيد فليس بخبر ، لامتناع التصديق والتكذيب فيه"[١].

وهكذا يفرق بين معينين لأسلوب واحد أحدهما إخباري والآخر إنشائي طلبي. وهو يرى كباقي نحاة البصرة أن العامل في النداء فعل محذوف تقديره (أدعو) .

وظل تناول ابن الشجري لهذا الأسلوب تقليدياً تراوح في عرضه بين علماء المعاني والنحاة .

وقد حاولتُ أن أجمع ما تفرق من هذا الأسلوب؛ لأنّ ابن الشجري لم يعرضه في باب المنصوبات أو باب المفعول به بل ضمنه مجالس متفرقة لا يربط بينها رابط.

وقد رأيت أن أدرس هذا الأسلوب في ضوء النظرية التوليدية التحويلية، "لأنها تدرس البنية العميقة وتسبر أغوار المعنى. وتدرس البنية السطحية التي تمثل طريقة إخراج هذا المعنى، والتغيرات الطارئة عليه والتي تؤدي إلى تغيرات في التركيب تغير بدورها في الدلالة[٢] . وتتناسب هذه النظرية مع مذهب ابن الشجري في عد البنية العميقة للنداء خبراً طرأ عليها حذف وزيادة، فتحول إلى الإنشاء الطلبي، وهذه التغيرات في تركيب النداء دُرست عن طريق عناصر التحويل المتمثلة :

١- الزيادة .

٢- التوسعة.

٣- الحذف .

٤- التضييق .

٥- التقديم والتأخير[٣].

الأنماط التحويلية في جملة النداء :

---

[١] المجلس الثالث والثلاثون ، ص ٣٨٩.

[٢] حليمة عمايرة، جملة النداء بين النظرية والتطبيق، ٢٣٥.

[٣] انظر : حليمة عمايرة ، جملة النداء بين النظرية والتطبيق ، ص ٢٣٥.

الأنماط التحويلية في جملة النداء :

١- الـــزيادة : هـــي مـــا زاد على النظير لداعٍ معنوي دلالي . وهذه الزيادة تتم بإضافة عنصرٍ على البنية العميقة (وقد تكون هذه الزيادة تركيبية أو صرفية أو صوتية)[١].

وتؤدي وظيفة دلالية معينة وعلى هذا يمكن عد أداة النداء عنصر زيادة على جملة النداء ، ولهذه الزيادة ، وظيفةٍ دلالية متمثلة في شد انتباه السامع لأمر يريده المتكلم.

وفي هذا التقاءٌ مع أنظار النحاة القدماء في أن البنية العميقة لتركيب النداء (جملة فعلية إخبارية) هي : (أنادي محمداً) ، فتركيب النداء مرتبطٌ بفعل النداء ، وعلى هذا فإن تركيـــب (يا محمدُ) محولٌ عن جملة (أنادي محمداً) وهذا التحويل أدى إلى تكافئهما، ولم يؤد إلى تطابقهما وذلك لما ترتب على هذا التحويل من أمور أهمها :

١- سقوط المسند والمسند إليه في البنية السطحية .

٢- اختيار أداة مناسبة للنداء .

٣- عدم اكتمال المعنى للتركيب التحويلي الناتج (يا محمدُ) نظراً للوظيفة الدلالية التي يؤديهـــا ، ومـــن ثم فإن تركيب يا محمدُ، لا يساوي (أنادي محمداً) من حيث الدلالة، ويمكن تمثيل البنية العميقة للتركيب : أنادي عمراً [٢].

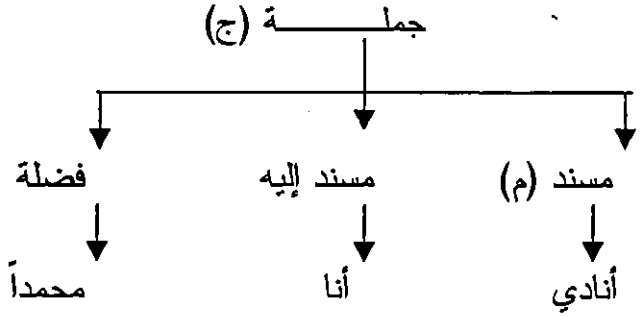

---

[١] سمير ستيتية ، الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية ، ص ٤٤.

[٢] حليمة عمايرة ، جملة النداء ، ص ١٦١.

أما تركيب : يا محمدُ أقبل ، فهو تركيب محولٌ عن التركيب السابق ، يتمثل كما يلي :

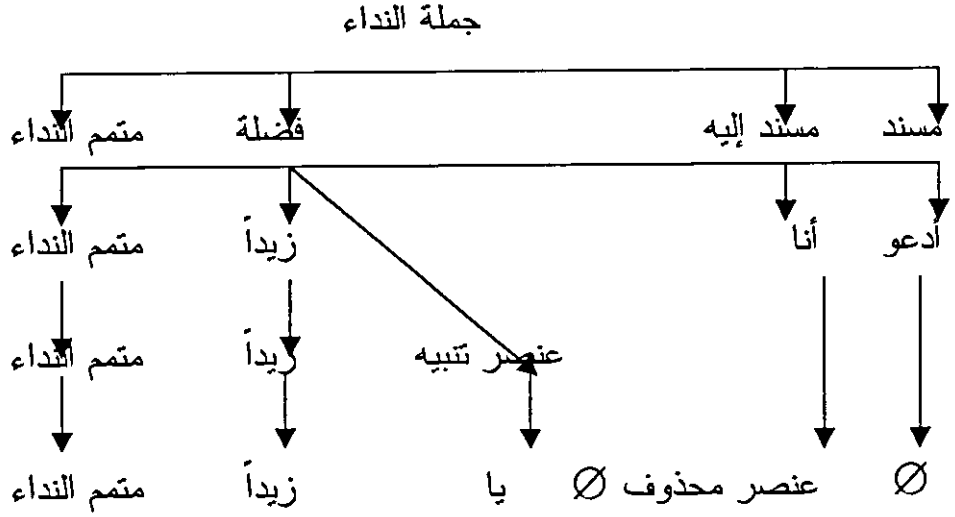

وتـتمَّ الـزيادة فـي المنادى، وذلك في حالة إضافته، إلى ياء المتكلم ، نحو قوله تعالى: "يا بني لا تقصص رؤياك على أخوتك فيكيدوا لك كيداً " [١].

فإذا افترضنا أن أداة النداء (أ) ورمز المنادى (ب) ورمز متمم النداء (جـ) ورمز ياء الإضافة (بَ) فإنه يمكن تمثيل الزيادة الحاصلة وفقاً لقانون الزيادة :

أ + ب + ج ـــــــــــــــــ أ + ب + بَ + جـ : بَ ∄ ب

أي أن (ياء) الإضافة غير متضمنة في المنادى، إذ أنها أضافت إلـيه دلالة جديدة تتمثل في إعطاء المنادى قدراً عالياً من التعريف .

وهكذا تتم الزيادة في المنادى إذا كان الأب أو الأم، بإضافة تاء التأنيث فتقول[٢]: (يا أبتِ لا تـفعل، ويا أمتِ لا تفعلي،كما جاء في التنزيل: "يا أبتِ لا تعبد الشـيطان"[٣]، و"يا أبتِ إنّي قد جاءني من العلم، ما لم يأتكَ"[٤]، وهذه الزيادة التي جاءت في هاتيـن

---

[١] سورة يوسف ٥.

[٢] المجلس السادس والخمسون ، ص ٣٤٢.

[٣] سورة مريم ٤٤.

[٤] سورة مريم ٤٣.

اللفظتين قد تكون جاءت لإضافة دلالة جديدة تتمثل في إعطاء الأبوين في النـــداء نوعـــا خاصا من التودد والاحترام اكثر من قولنا (يا أبي ويا أمي) .

وقد تكون الإضافة صوتية ، وذلك كإضافة الألف والـــهاء عنـــد الســـكت علـــى المندوب، إذ يمكن اعتبارها فونيما ثانويا بمعنى (أنه ظاهرة أو صفة صوتية ذات مغـــزى في الكلام " وسميت فونيمات ما فوق التركيب (Suprasegmental Phonemes) [١] والفونيم هـــو أصغر وحدة صوتية غير قابلة للتجزئة ، وقادرة على إيجاد تغيير دلالي [٢].

وابن الشجري في طرحه لموضوع الندبة والنداء متنبه إلى هذا الأمر فهو يقـــول: (وأكثر العرب يخالفون بين اللفظ بالندبة واللفظ بـــالنداء، فيجعلـــون (وا) ومكـــان (يـــا) ويلحقون آخر الاسم ألفا ، فإذا سكتوا الحقوها (ها) ساكنة كقولك : واسيد المســـلميناه، وا أمير المؤمنيناه) . [٣] فهو يدرك أن التغيير الذي حصل في أسلوب الندبة جاء من أجـــل المعنى وأن الزيادة التي لحقت المندوب جاءت لتتناسب ودلالة الندبة التي تختلـــف عـــن النداء العادي فجاء الفونيم (الألف والهاء) للتفريق بين معنيي النداء والندبة .

٢-التوسعة : وهو نمط من أنماط التحويل ، تتمثل في (جعل مجال عنصر من عنـــاصر الجملة أكثر اتساعا مما كان عليه قبل التحويل) [٤].

فهي في ظاهرها زيادة، إلا أنها متضمنة في العنصر الذي زيدت إليـــه. ومـــن أنماط التوسعة التي أوردها ابن الشجري في تركيب النداء:

١- وجود أكثر من أداة نداء للمنادى الواحد ، كما في قوله تعالى : " يا أيها الناس اعبـدوا ربكم " [٥]و " يا أيها النبي أتق الله " [٦].

---

[١] كمال بشر، علم اللغة العام، ١٩٧٣م ، ص ١٦٢ ،

[٢] عبد القادر عبد الجليل، التنوعات اللغوية، ص٣٢.

[٣] الأمالي ١/ المجلس الخامس والثلاثون.

[٤] سمير ستيتية، الأنماط التحويلية، ص: ٤٣

[٥] سورة البقرة ٢١.

[٦] أول سورة الأحزاب .

فـ (يا) أداة نداء و(أي) أداة نداء، ويمكن تمثيل هذه التوسعة رياضيا باستعمال الرمـــوز السابقة وإضافة (أ) رمزا لـــ (أي) :

أ + ب + جـ ←———— أ + أ + ب + جـ : أ < أ .

وقد فسر ابن الشجري هذه التوسعة بالقول: "إن العرب كرهوا أن يقولوا يا الرجل، وما أشبه ذلك، فيولوا حرف النداء الألف واللام، فادخلوا (أي)، فجعلوها وصلة إلى نـــداء المعارف بالألف واللام، وألزموها حرف التنبيه عوضا لها مما منعته من الإضافة [١].

وبذا تصبح التحويلات التي تمت في تركيب مثل (يا أيها الناس) هي :

١-الأصل فيها←———— يا الناس اعبدوا، ولما كرهت العرب أن يولوا حرف النـداء الألف واللام أدخلوا (أي) .

٢-أدخلوا (أي) لجعلها وصلة إلى نداء الاسم المعرف بالألف واللام فأصبحت (يـــا أي الناس) .

٣-أضافوا إليها (ها) التنبيه عوضا لها مما منعته من الإضافة فأصبحت (يا أيها الناس).

وهكذا تكون أداة النداء (يا) اسبق وجودا من (أي) في رأي ابن الشجري ، بينمـــا جاءت حليمة عمايرة بتحليل مغاير عدت فيه الأصل (أيها) ثم أضيفـــت إليـــها أداة نـــداء أخرى هي (يا) [٢]. وهو لا يعد (أي) أداة نداء بل هي مناداة، يلزمها حرف التنبيه لـــذا فالأصل (يا) وأدخلت(أي) لتكون وصلة إلى نداء المعرف بالألف واللام) [٣].

٣-الحذف : يتمثل الحذف في حذف أحد عناصر التركيب ، عندمـــا لا يكـــون العنصـــر متضمنا في العنصر الموجود في التركيب وذلك نحو :

أ- حذف أداة النداء .

ب- حذف المنادى .

---

[١] المجلس الثامن والخمسون، ص ٣٧٠.

[٢] حليمة عمايرة ، جملة النداء ، ص ١٦٧ -١٦٨.

[٣] انظر : المجلس الثالث والسبعون ص ٤٤ عن (أي) .

أ- حذف أداة النداء .

ذكر ابن الشجري أن حرف النداء يحذف لدلالة المنادى عليه في نحو[١]:

أوفى على الماء كعب ثم قيل له رد كعب إنك وارد فما وردا

ومثله في التنزيل: "يوسف أعرض عن هذا "[٢]، أراد: يا يوسف

ويعبر عن الحذف رياضيا حسب الرموز السابقة كالتالي :

أ + ب + جـ ←——— ب + جـ

ومما حذف منه أيضا حرف النداء لوجود عوض عنه قولهم : اللهم ، فالميم في هذا الاسم تعالى مسماه جاءت عوضا عن حرف النداء[٣].

ب-حذف المنادى :

أورد ابن الشجري حالات حذف فيها المنادى ومنها، حذف المنادى للدلالة عليه :

١-يحذف المنادى للدلالة عليه في نحو: يا نعم المولى ونعم النصير، يقول ابن الشجري: "إن المقصود بالنداء محذوف للعلم به، فالتقدير: يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت، فحذفوا المنادى، إذا كان حرف النداء دليلا عليه" ويمكن التعبير عن هذا الحذف رياضيا كالتالي:

أ + ب + جـ ——— أ + جـ

وأيضا من هذا الحذف قول ذي الرمة:

ألا يا أسلمي يا دار مي على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر

---

[١] المجلس الستون ، ص ٤٠٩.

[٢] سورة يوسف ٢٩.

[٣] المجلس السادس والخمسون

وقول الآخر :

ألا يا أسلمي يا هند .

وقول النمر بن تولب : ألا يا اسمع اجبك بخطة .

ويقدم لنا ابن الشجري تعليله للحذف في الأبيات السابقة بالقول[١]: "وربما تقدمت جملة الأمر جملة النداء، ولما كان النداء والأمر جملتي خطابٍ تصطحبان أبداً حسن حذف أحد الجزئين من الجملة الأولى للدلالة عليه ففي قول ذي الرمة لما حذف المنادى من الجملة الأولى (ألا يا أسلمي) ذكره في جملة النداء الأخرى (يا دار مي) ليدل به على المحذوف .

وكذلك قول الآخر (ألا يا أسلمي) ذكره في (يا هند)[٢].

٤-التضييق : وهو نمط من أنماط التحويل ، يتم بحذف عنصر من عناصر التركيب متضمن في العنصر الباقي منه ، ويعبر عنه رياضياً بحسب الرموز السابقة :

أ + أ + ب + بَ + جـ ⟵ أ + ب + بَ + جـ بحيث أ ⊃ أ أو

أ + أ + ب + بَ + جـ ⟵ أ + أ + ب + جـ : ب ⊃ ب

ومن هذا النمط :

يعدُّ حذف ياء المتكلم لدلالة الكسرة قبلها عليها، نمط من أنماط التحويل بالتضييق، ذلك أن إبقاء الكسرة دالةٌ على الياء، فالياء المحذوفة متضمنة في العنصر الباقي منها، وقد أدلك ابن الشجري أن الياء متضمنة في العنصر الباقي منها، وقد أدرك ابن الشجري أن الياء لم تحذف وأن الكسرة جزء منها فهو يقول: "إذ ناديت غلامك فأفصح الأوجه فيه أن تقول يا غلام فتجزيء بالكسرة من الياء، فابن الشجري يدرك أن الياء لم تحذف وإنما

---

[١] المجلس السابع والثلاثون، ص ١٤.

[٢] المجلس الستون ، ص ٤١٢.

اجتزئت اجتزاء في مثل: "يا عباد فاتقون"[١] و"رب إنهن اضللن كثيرا من الناس"[٢] وقد جاء هذا النمط من الحذف، للتخفيف.

وبهذا يمكن إدراج (الترخيم) كنوع من أنواع التحويل بالتضييق استعملته العرب تخفيفا وإيجازا .

وأيضا هناك صيغ أوردها ابن الشجري لا ترد إلا في النداء مثل : فل في قولهم: يا فل اقبل وهو بمعنى (فلان) عند ابن الشجري ، وهو داخل في الترخيم لديه[٣].

٥-الإحلال: نمط من أنماط التحويل، ويتمثل في أن يحل عنصر مكان عنصر آخر متضمنا معناه مع إضافة دلالة جديدة. ومنها ما أورده ابن الشجري من عدول من صيغة صرفية إلى أخرى (فقولهم : يا ملأمان، يريدون يا لئيم، يا مكذبان يريدون يا كاذب، يا مخبثان يريدون يا خبيث، فعدلوا عن فعيل إلى مفعلان)[٤]، وقد أضاف هذا الإحلال أو التحويل دلالة المبالغة على الصيغ السابقة .

٦-التقديم والتأخير: نمط من أنماط التحويل المتمثل في إعادة ترتيب عناصر الجملة تقديما أو تأخيرا، فتركيب النداء يتصدر دائما جملة النداء في نحو قوله تعالى: "يا نوح أهبط"[٥] و"يا جبال أوبي معه"[٦]، و"يا هامان ابن لي صرحا"[٧] " و " يا أيها الذين كفروا لا تعتذروا اليوم " [٨] فالترتيب يكون في تركيب النداء مكونا من:

أداة نداء + منادى + جملة النداء .

والأداة تتصدره أبدا .

---

[١] الزمر ، ١٦.

[٢] سورة هود ٤٨.

[٣] المجلس السادس والخمسون.

[٤] المصدر نفسه .

[٥] سورة هود ٤٨.

[٦] سورة سبأ ١٠.

[٧] سورة غافر ٣٦.

[٨] التحريم ٧.

خروج النداء عن معناه

لا يأتي أسلوب النداء فقط لتنبيه المدعو وندائه ، بل قد يأتي على لفظ النداء بمعنى آخر يقول ابن الشجري "فهذه وجوه شتى قد احتملها النداء ، وإن كان في أصل وضعه لتنبيه المدعو، كما جاز في الألفاظ المفردة، ما يتفق لفظه ويختلف معناه، لذلك جاز أن يكون في الألفاظ المركبة المفيدة ما يختلف معناه واللفظ واحد، كقولهم في المفرد : العين: لعين الإنسان وكل ذي بصر، والعين: الرجل المتجسس، والعين . . ."[1] أما المعاني التي يخرج إليها النداء فهي:

١-التحذير : مثل قوله تعالى : " يا حسرة على العباد " .

٢-الاستغاثة : كقول عمر رضي الله عنه، لما طعنه العلج : يا لله وللمسلمين .

٣-الدعاء كقولنا : يا بؤسا لزيد .

وقال سعد بن مالك بن ضبعة :

يا بؤس للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا

كأنه دعاء على الحرب ، وأراد : يا بؤس الحرب ، فزاد اللام .

٤-التوجع والأسف :

قال أبو الطحان القيني :

وبعد غد يا لهف نفسي من غد إذا راح أصحابي ولست برائح

يتأسف ويتوجع على فراق أصحابه بلفظ النداء .

---

[1] المجلس الخامس والثلاثون ، ص ٤١٧-٤٢١، وهذا الرأي مما أنفرد به ابن الشجري (عبد المنعم التكريتي، ابن الشجري ومنهجه في النحو، ص ١٧٢).

٥-التعجب *

قال الراجز : يا ريّها اليوم على مبينٍ على مُبينٍ جرد القصيـــــم

وقال الحطيئة :

طافت أمامةُ بالركبانِ آونـــــةً يا حُسْنُهُ منْ قَوامٍ ما و مُنْتَقَبـا

أراد ما أحسنه من قوامٍ [١].

---

* مر ذكره في أسلوب التعجب .

[١] المجلس الخامس والثلاثون ، ص ٤١٧-٤٢١.

الفصل الرابع

عناصر التحويل

في

أمالي ابن الشجري

١. الحذف

٢. التقديم والتأخير

٣. الزيادة

الحذف لغة : حذف الشيء يحذفه حذفاً ، يعني قطعة من طرفه، وحذف رأسه في السيف حذفاً ، ضربه فقطع منه قطعة [١].

أما الحذف اصطلاحاً فهو إسقاط جزء من الكلام لدليل الغرض في المعنى وتبقى الجملة معه تحمل معنى يحسن السكوت عليه [٢].

ويعد الحذف ظاهرة لغوية عامة تتشارك فيها اللغات الإنسانية إلا أن ثبات هذه الظاهرة في العربية ووضوحها يفوق غيرها من اللغات لميل العربية إلى الإيجاز[٣].

أولاً : الحذف عند النحويين

تنبه النحاة العرب إلى ظاهرة الحذف مبكراً ، دلالة على شيوعها بشكل لافت في لغتهم، مما يُشكل موضوعاً جديراً بالبحث، دفع سيبويه إلى الحديث عن الحذف في أبواب مختلفة في كتابه، إذ إنه يشير إلى ذلك في بداية (الكتاب) ضمن ما عنونه (باب ما يكون في اللفظ من الأعراض) ويقول فيه : " اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ، ويحذفون ويعوضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أو يستعمل حتى يصير ساقطاً"[٤].

وهو بذلك يُثبت حقيقة ماثلة في النحو يعد فيها الحذف فرعاً والأصل أن يرد الكلام دون حذف .

وقد أحاط سيبويه ظاهرة الحذف بالدراسة والبحث بلغت معه مرحلة من النضج المنهجي إدراكاً منه لأهميتها وشيوعها، فقد حدد مواضعها، وقدر المحذوفات المكملة للمعنى والمستوفية لشروط القاعدة، وتناول الحذف من جوانبه المختلفة فتحدث عن حذف

---

[١] ابن منظور، اللسان، مادة (حذف) .

[٢] الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٣/١٠٢.

[٣] طاهر حموده ، ظاهرة الحذف، ص ٩.

[٤] سيبويه، الكتاب ١/٥٠.

الحرف أو الكلمة (اسما أو فعلا) وعن الجملة. ولم يغفل الإشارة إلى دلائل الحذف في المعنى وتنبه إلى شروطه مرسيا بذلك ركائز متينة لكل النحاة بعده .

وتتابع النحويون في التعرض لمسألة الحذف ، منطلقين في كثير من توجهاتهم، وعللهم من منطلق سيبويه، صادرين في كثير من رؤاهم عنه، إلا أن هذا التناول ظل موزعا مشتتا في أبواب النحو المختلفة، حتى جاء ابن جني وتناول هذه الظاهرة في مكان واحد فيه كثير من الجدة والإبداع، إذ أفرد لها حديثا خاصا تحت عنوان (باب في شجاعة العربية) وهو المصطلح الذي أطلقه على الحذف، ويرى ابن جني أن سمة الإيجاز التي تتصف بها العربية وتعد من خصائصها الأصلية تجعل الحذف واردا فيها بكثرة فيقول: "واعلم أن العرب – مع ما ذكرناه – إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد، ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملالها"[١].

هذا بالنسبة للحذف عن النحاة قبل ابن الشجري والذي ترسم بعد ذلك خطاهم. أما بالنسبة للنحاة الذين جاءوا بعده، وعرضوا للحذف بشكل مفصل فبرع في ذلك ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، حيث تحدث عن الحذف وصاغه صياغة منظمة، وهو يقرر أن "الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبرا دون مبتدأ أو بالعكس ، أو شرطا دون جزاء أو بالعكس أو معطوفا دون معطوف عليه، أو معمولا دون عامل)[٢]. ولا شك أن بحث نحاتنا في الحذف صدر كنتيجة حتمية لنظرية العامل، ومعياريتهم أفضت بنظرية النحو العربي للاتجاه نحو اكتناه المستوى المثالي وإكمال الافتراق الحاصل بين القاعدة وبين المنطوق في واقع الاستعمال، ومثال ذلك أن القاعدة في الشرط عند النحاة تقول : إن أداة الشرط متبوعة دائما بفعل، بينما ورد في الاستعمال وفي القرآن ما خالف هذه القاعدة مثل قوله تعالى: "وإن أحد من المشركين استجارك" ومع أن المعنى مكتمل والبناء صحيح دون حاجة إلى تقدير محذوف، إلا أن المنطوق (إن + أسم) خالف المستوى المثالي (إن + فعل + فاعل) ، لذا لجأ النحاة إلى التخريج لردم الفجوة بين المستويين المثالي والمنطوق، (فكل معمول لا بد له من عامل، فإذا لم يكن هذا العامل موجودا في الكلام فلا بد من تقديره، وكذلك كل عامل لا بد له من معمول) .

---

[١] الخصائص ٨٤/١، ص٨٣.

[٢] المغني ٦٤٩/٢، ٦٥٠.

وقــد جوبه مبدأ القول بالحذف والتقدير بالكثير من الرفض من الدراسات اللغوية الحديثة، التي ترى أن الجملة الحقيقية هي التي تؤدي الفائدة كاملة أما تكوينها الشكلي فلا يشــترط أن يوجــد فيه مسند ومسند إليه، بل تتحقق الفائدة الكاملة بوجودهما، وقد تتحقق بكلمة واحدة إذا أدت المعنى، ويرتبط فهم الفائدة التي تؤديها الجملة . بشــكل رئيســي بالسياق اللغوي الخاص والموقف الاجتماعي الذي تنطق فيه حيث يراعى في استعمالات الناس للغة والدلالات المختلفة للكلام ما يُسمى بـــ العرف اللغوي.

وقد تُعد ظاهرة الحذف التي امتلأت بها كتب نحاتنا ناجمة عن تعليلات النحاة لما لم يجدوا له مخرجاً، مما جعل تقديرهم لمحذوف في بعض الأحيان يمثل إجباراً للنصوص لكي تتدرج تحت القواعد. كما أدت في كثير من الأحيان إلى ظهور اختلافات بين النحاة في المحذوف أو في المقدر مما يؤدي إلى تعدد في أوجه الإعراب وإضفاء صعوبة وتعقيد علــى النحو العربي. كما وأدى هذا التقدير للمحذوفات إلى تصنيف النحاة لموضوعات الــنحو إلــى أساليب إنشائية وخبرية بناءً على العنصر المحذوف، فأسلوب النداء بتقدير وجود فعل فيه هو (أنادي أو أدعو) يخرج عن كونه إنشائياً طلبياً ليصبح خبرياً مما أوقع النحاة في خلط ووهم كانوا في غنى عنه.

وبهذا تكون أنظار النحاة ملتقية مع النحو الحديث فمثل التركيب الشرطي الظاهر ﴿إنْ أحــدٌ مــنَ المشــركين استجارك﴾ تحول عن تركيب مضمر هو (إن +فعل) والفعل مذكــور فــي الســياق "إذ يقبح تقدم الأسماء قبل الأفعال في حروف الجزاء وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم"[1].

ثانياً : الحذف عند البلاغيين

تمــتاز اللغــة العربــية بكونها لغة شاعرة تكره الثقل وتميل إلى الخفة والإيجاز، والاســتغناء عــن كــل ما يمكن الاستغناء عنه بشرط ألا يؤدي هذا الحذف إلى خلل في التركيب أو المعنى، وكما بين بلاغيونا دلالات الذكر وبلاغته، وقفوا على دلالات الحذف ومــا يحدثه في التركيب من معنى وأثر، وهذا الجرجاني يصف لنا الحذف وأثره بالقول:

---

[1] الكتاب ٣/ ١٠٠.

"هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى بـه تـرك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة وتجدك أنطق ما تكون إذا لـم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن"[١].

وهكذا أقر الجرجاني بأن ترك الذكر يضفي على الكلام بلاغة لا تدانيـها بلاغـة الذكر . وهكذا العلاقة وثيقة بين علمي النحو والمعاني ، فكلاهما يتناول الجملـة، إلا أن الأول يبدأ بالمفردات وينتهي إلى الجملة الواحدة، على حين يبدأ علم المعـاني بالجملـة الواحدة وقد يتخطاها إلى علاقاتها بالجمل الأخرى في السياق الذي هي فيه، فالنحو تحليلي يجعل نقطة البداية هي المباني، وينطلق منها للوصول إلى غايته من المعاني، أمـا علـم المعاني فيبدأ من منطلق المعنى باحثا له عن المبنى، فالمعنى هو الذي يقتضي الذكـر أو الحذف، والإظهار أو الإضمار، والتقديم أو التأخير، والفصـل أو الوصـل، والخـبر أو الإنشاء، والقصر أو الإطلاق وهلم جرا"[٢].

ومسألة الحذف، مسألة يقترب النحو فيها كثيرا من البلاغـة أو يلتقيـان عندهـا فالنحويون والبلاغيون يجمعون على أنها فضيلة كلامية رائعة، فالحذف عند البلاغي لمحة ذكية، وإشارة لطيفة، ورمز موح لطيف يحرك الخاطر ، ويشحذ الذهن ويجعـل الكـلام معتلقا بالنفس ، فثمة علاقة وطيدة الأواصر بين المعنـى النحـوي والمعنـى البلاغـي النفسي[٣]. فالجرجاني يقول: "فما من اسم، أو فعل تجده قد حذف ثم أصيب به موضعـه، وحذف في الحال التي ينبغي أن يحذف بها، إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكـره، وترى إضماره في النفس أولى وآنس من النطق به"[٤] .

---

[١] الجرجاني (ت٤٧١هـ)، دلائل الإعجاز، ص ١٤٦.

[٢] تمام حسان، الأصول، ص ٣٤١-٣٤٤.

[٣] أحمد فليح، الحذف في الحديث النبوي، ص ٢١-٢٢.

[٤] دلائل الإعجاز، ١٥٤.

إن الطريقة التي يقدمها النحو التحويلي في تفسير ظاهرة الحذف شبيهة بما قدمه النحو العربي، وما يسميه التحويليون بقواعد الحذف الإجباري شبيهة بما سماه نحاة العرب القدماء بالحذف الواجب حيث لا تكون الجملة صحيحة نحويا إذا ظهر المحذوف المقدر في الكلام أي في بنية السطح على حد تعبير التحويليين[١].

ومن نقاط التقاء النحو العربي مع النظرية التحويلية صدورهما عن أساس عقلي، إضافة إلى تناول التحويليين عددا من الجوانب المطروقة في النحو العربي، واعتبارها أصلية في الدرس النحوي عندهم ومن هذه الجوانب الحذف والزيادة وإعادة الترتيب وقضية الأصلية والفرعية والعامل[٢].

والحديث عن قضايا الحذف أو الزيادة أو إعادة الترتيب يقتضي التسليم بمبدأ الأصلية والفرعية في اللغة، أي لا بد من وجود تركيب أصلي أو صيغة أصلية اعتراها الحذف أو الزيادة، أو تغير ترتيب عناصرها، وهذا الأصل هو ما يسمونه بالبنية العميقة ويحاولون الوقوف عليه من خلال عناصر البنية السطحية، وتتضح عناصر النظرية بهذا الأصل المفترض في التراكيب في اعتبارها أن جميع التراكيب الخاصة بأي لغة من اللغات ترجع على اختلافها وتعقدها – إلى نوع واحد من الجمل هو ما سماه تشومسكي جملة النواة The Kernel Sentence وتتصف جملة النواة ببساطتها وقصرها وبكونها أكثر التراكيب ورودا واستعمالا وتنطبق هذه الجمل الإخبارية التقريرية المبنية للمعلوم، مثل (ضرب زيد عمرا) في العربية .

إن هذا الأصل في تكوين الجمل – في النظرية التحويلية – يفسر لنا كيف يعدون الجملة الطلبية مثل :

Read the book ←أصلها— You will read the book

وأنه قد حذف منها الفاعل والفعل المساعد (You Will) وواضح أن ذلك يشبه إلى حد كبير التقدير في النحو العربي[٣].

---

[١] طاهر حموده، ظاهرة الحذف ، ص ١٥-١٧ .

[٢] الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث ، ص ١٤٣.

[٣] ظاهرة الحذف ، ص ١٨.

قواعد الحذف Reduction Rules

تشترك اللغات الإنسانية في ميل المتكلمين إلى حذف العناصر المكررة أو التي يمكن فهمها من السياق، والطريقة التي يقدمها المنهج التحويلي في تفسير ظاهرة الحذف هي التي قدمها النحو العربي مثلا :

Richard is as stubborn as our father

يقول التحويليون إن (Our Father Is) مأخوذة من بنية عميقة هي: (Our Father is Stubborn) وذلك بقاعدة تحويلية تحذف الصفة المكررة التي هي (Stubborn).

ومن قواعد الحذف في الإنجليزية حذف الحرف قبل that وهي قاعدة تماثل ما في العربية .

وقد التفت النحاة القدماء إلى ظواهر الحذف. ووضعوا لها قواعد مبنية على إدراك الاستعمال العربي وليس على مجرد التقدير المتعسف[١]. يقول سيبويه: "واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل ، ولكنك تضمر بعد ما أضمرت فيه العرب من الحروف المواضع، وتظهر ما أظهروا، وتجري هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزله ما يحذفون من نفس الكلام، ومما هو في الكلام على ما أجروا، فليس كل حرف يحذف مه شيء ويثبت فيه نحو: يك ويكن ولم أبل وأبال، لم يحملهم ذاك على أن يفعلوه بمثله ولا يحملهم إذا كانوا يثبتون فيقولون: في (مر) (أومر)، وفي (خذ) (أوخذ) وفي (كل (أوكل) فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم قس بعد"[٢].

وهكذا نجد أن النظرية التوليدية التحويلية في مجمل مؤداها تتفق ومنهج النحو العربي ، فالنحاة العرب اصطنعوا للنحو نموذجا مثالا وهي مجموعة من القواعد التي تحكم أسلوب المتكلم ونظم تراكيبه، والانحراف عن هذا الأصل تقبله النحاة، ولم يجعلوه إنحرافا بل وضعوا له أصلا ، واصطنعوا له عاملا محذوفا مقدرا توخيا لتحقيق المستوى

---

[١] الراجحي، النحو العربي ، ص ١٥٠.

[٢] الكتاب ٣٢٣/١، ٣٢٤.

المثالي، وذلك واضح في مصطلحات الناطق المثالي، أو الأصالة والفرعية، أو في مقولة: الجملـــة المثالـــية، أو المستوى الصواب أو الأحسن، وهذه ليست بعيدة في معياريتها عن الأصـــل وهـــو التولـــيد ، والشكل الظاهر وهو التحويل[١] وبهذا نلمس ما بين النظريتين النحوية العربية والتوليدية التحويلية، من توافقٍ وتآلفٍ في المنطلق العام فالحذف والتقدير والتأويل مقبول مرضٍ في منهج هذه النظرية .

شروط الحذف

وجـــد الـــنحاة أنـــه من الضروري وضع معايير وأسس تنظم من خلالها عملية الحـــذف، إذ يلاحـــظ أن ترك تلك العملية دون تقعيد يسبب اللبس والغموض، فلا بُد عند وقوع الحذف من دليل يدل على المحذوف يتمثل في قرينة أو قرائن مصاحبة أو حالية أو عقلـــية أو لفظية، فالقرينة تُعد أهم شروط الحذف يليها في الأهمية ألا يؤدي الحذف إلى لبس في المعنى[٢]. وفيما يأتي تبيان لتلك الشروط :

١- وجـــود الدلـــيل على المحذوف، وتوضيح ذلك ما قاله ابن هشام: "ودليل الحذف نوعـــان: أحدهما غير صناعي، وينقسم إلى حالي ومقالي، والحالي كقولك لمن رفع ســـوطاً (زيـــداً) بإضمار اضرب، أو مقالي كقولك لمن قال : من اضرب ؟ " زيداً " وأما إذا كان المحذوف فضلةً فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل ولكن يُشترط ألا يكون فـــي حذفـــه ضـــرر معنوي كما في قولك: "ما ضربت إلا زيداً " والثاني : صناعي ويختص بمعرفته النحويون لأنه إنما عُرف من جهة الصناعة، وذلك كقولهم في قوله تعـــالى: "لا اقسمُ بيوم القيامة " إن التقدير: لأنا اقسم ، وذلك لأن فعل الحال لا يُقسم عليه في قول البصريين "[٣].

٢- أن لا يكـــون ما يُحذف كالجزء ، فلا يُحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبههُ، وذلك للعلاقة الوثيقة القائمة بين الفعل وفاعله أو نائبه بحيث لا وجود لأحدهما دون الآخر.

---

[١] أحمد فليح، الحذف ، ص ٢٤.

[٢] طاهر حمودة ، ظاهرة الحذف ، ١١٥.

[٣] المغني ٢/٦٠٤-٦٠٥.

٣-أن لا يكون مؤكدا، لأن المؤكد مريد للطول، والحاذف مريد للاختصار . كما أن التوكيد عنصر زيادة دخل لإضفاء معنى التوكيد فإن حذف فقد معناه .

٤-أن لا يكون عاملا ضعيفا فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل، إلا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها، لأن حذف العامل الضعيف يؤدي إلى لبس في الدلالة وبما أن المعنى هو الغاية فإننا لا نحذف إلا أن قويت الدلالة وفهم المعنى .

٥-أن لا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله، لأنه اختصار للفعل. واختصار المختصر يؤدي بنا حتما إلى اللبس، وغموض المعنى.

٦-أن لا يكون عوضا عن شيء ، فلا يحذف (ما) في (أما أنت منطلقا انطلقت) ، وهذا منطقي فكيف نحذف ما جاء عوضا عن شيء محذوف (دلالة عليه) مما يفضي بنا إلى إشكال معنوي ولبس .

٧- و٨- ألا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي، وقطع العامل عن العمل يحدث لبسا في تحديد البنية الوظيفية للكلمة وللجملة ولبسا في حالتها الإعرابية [١].

ولم يقتصر عمل النحاة على وضع الشروط فقط إنما بينوا الأسباب التي وقفت وراء شيوع هذه الظاهرة فكانوا دائما يعللون سبب كل حذف "وهذه الأسباب ليست علا عقلية بعيدة عن الواقع اللغوي، وإنما هي أحكام أو نتائج استخلصها القدماء من الاستقراء الوصفي المباشر للغة، ومن معرفتهم بخصائص الصيغ والتراكيب العربية، وهي بمثابة وصف تقريري وتفسيري في آن واحد للظاهرة في مواضعها المختلفة"[٢].

وبعض أسباب الحذف لا يطرد في كل موضع كالحذف لكثرة الاستعمال أو لطول الكلام وبعض المواضع يحسن أن يعلل فيها الحذف بأكثر من سبب كأسلوب القسم الذي

---

[١] المغني ٢/٦٠٣-٦١٠.

[٢] ظاهرة الحذف، ٣١.

يعلل الحذف الوارد فيه كثيرا بطول الكلام وبكثرة الاستعمال، وفي مواضع أخرى لا يصح التعليل. إلا بسبب واحد.

ويمكن حصر الأسباب فيما يلي :

١-كثرة الاستعمال وهو أكثر الأسباب استخداما لتفسير ظاهرة الحذف، "ويبدو أن كثرة الاستعمال سبب هام وقوي في جنوح اللغة إلى الحذف، لأن فيه نوعا من التخفيف الذي يميل إليه الناطقون بطبيعتهم" [١].

٢-الحذف لطول الكلام ويأتي في الغالب تجنبا للثقل وجنوحا إلى الإيجاز، وقوة في التعبير والإبلاغ.

٣-الحذف للضرورة الشعرية وغالبا ما يتناول هذا الحذف حرفا واحدا سواء أكان هذا الحرف كلمة أم جزءا من كلمة ، وقليلا ما يتناول أكثر من حرف من أحرف الكلمة.

٤-الحذف للإعراب : وهذا الحذف لا يعتري إلا أواخر الكلمات مقصورا على الصائت القصير (الضمة في حالة المضارع) أو الصوائت الطويلة (أحرف العلة في الناقص) أو حرف النون[٢] ولا يعد هذا حذفا من وجهة نظر الدراسات اللغوية الحديثة بل يسمى تضييقا أو تقصيرا.

٥-الحذف للتركيب: ويقع هذا الحذف غالبا في أواخر الكلمات، فإذا حل بحشوها وقع فيما هو متصل بالآخر واقتصر على الواو أو الياء .

٦-الحذف لأسباب قياسية صرفية أو صوتية مثل : التقاء الساكنين ، توالي الأمثال ، حذف حرف العلة استثقالا ، حذف الهمزة استثقالا ، الحذف للوقف صيغ الجمع، صيغ التصغير.

٧-الحذف لأسباب قياسية تركيبية (نحوية) .

---

[١] ظاهرة الحذف ٤٣.

[٢] المصدر نفسه ٤٧-٦٥ بتصرف .

الحذف عند ابن الشجري

توسع ابن الشجري في دراسة الحذف توسعا ملحوظا، جعله معدودا من بين النحاة الذين توسعوا فيه، فمعظم النحاة فرقوا الكلام على الحذف على أبواب النحو المختلفة، كحذف المبتدأ أو الخبر وحذف المفعول وحذف الحال والصلة والأدوات..الخ، وقل من أفرد للحذف بابا، فممن سبقوه ابن جني في خصائصه وممن لحقوه ابن هشام الذي افسح للحذف بعض الباب الخامس عارضا لشروط الحذف وأنواعه وأمثلته ويكاد لا يخلو مجلس من مجالس أمالي ابن الشجري من حديث عن حذف إضافة إلى أنه خصص سبعة عشر مجلسا متتاليا تناول فيها كل أنواع الحذوف، ضاربا لها أمثلة من القرآن وكلام العرب نثرا وشعرا وهذا الحيز يشكل جزءا كبيرا لموضوع واحد وسط موضوعات الأمالي الأخرى ويشكل هذا البحث ما يقارب ٢٠% من مجمل مجالسه وهذا الاهتمام الكبير بهذا الموضوع يعكس رأي ابن الشجري بأن "الحذف اختصارا من أفصح كلام العرب، لأن المحذوف كالمنطوق به من حيث كان الكلام مقتضيا له، لا يكمل معناه إلا به"[١].

ونبه ابن الشجري إلى ضرورة قيام دليل على المحذوف "إن حذف المضاف في كلام العرب وأشعارها في الكتاب العزيز أكثر من أن يحصى، وأحسنه ما دل عليه معنى أو قرينة أو نظير أو قياس"[٢].

وهذه القرينة أما أن تكون :

أ- قرينة لفظية: ومنه "ومما جاء فيه أيضا حذف الخبر لدلالة الخبر الآخر عليه وهما من لفظ واحد قول الشاعر[٣]:

نحن بما عندنا وأنت بما ... عندك راض والرأي مختلف

أراد: نحن بما عندنا راضون .

---

[١] المجلس الثالث والأربعون ١٢٣.

[٢] المجلس الثامن، المجلس السابع والثلاثون .

[٣] قيس بن الخطيم ، الديوان ٦٣.

ب- قرينة المعنى : ومنه قوله تعالى : " وأشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم"[١] فالحذف هنا تم لدلالة المعنى عليه ، وهو حب العجل .

جـ-دلالة القياس: مثل قولهم: الليلة الهلال، أي طلوع الهلال وكقول أمـــرىء القيـــس: "اليوم خمر وغدا أمر " أي اليوم شرب خمر وغدا حدوث أمـــر، وإنمـــا دل علـــى هـــذه المحذوفات أن ظروف الزمان تكون أخبارا عن الأعيان"[٢].

د-قرينة الإعراب (الحركة) أورد ابن الشجري أمثلة للحذف إذا دلت عليه حركة ، ومنـــه حذف ياء المتكلم إذا أضيف إليها المنادى، يقول ابن الشجري: "وحذف ياء المتكلم حســـن لدلالة الكسرة قبلها عليها ،وإنما يكون ذلك في النداء"[٣].

وهذا ما أدرجه ابن الشجري تحت الحذف، سمي في النحو الحديث تضييقـــا ممـــا يعني: "حذف عنصر من التراكيب متضمن في العنصر الباقي فيه، وقد يتم تضييق أكـــثر من عنصر من عناصر التركيب في عنصر واحد"[٤].

ويمكن ان يمثل قانون التضيق رياضيا كما يلي :

أ + ب ـــــــــــ أ : ب ⊃ أ

ومثال ذلك قوله تعالى : " يا عباد فاتقون"[٥].

فالياء لم تحذف نهائيا، وإنما بقيت منها الكسرة دليلا عليها"[٦] كما تـــدل الحركـــة على المحذوف إذا كان حرف علة لأنها تجانسه في مثل: لم يخاف، لم يبيع، لـــم يقـــول، فتصبح: لم يخف، لم يبع، لم يقل، فالحرف المحذوف لا يظهر في البنية السطحية وإنمـــا يظهر ما يدل عليه.

---

[١] سورة البقرة ٩٣.

[٢] المجلس الثامن ، ص ٧٨-٨٠.

[٣] المجلس الأربعون .

[٤] سمير ستيتية، الأنماط التحويلية، ص ٤٣.

[٥] سورة الزمر ١٦.

[٦] المجلس الأربعون .

وهذه الاستفاضة في الحديث عن الحذف، التي استغرقت تقريبا كل أبواب النحو تصلح أن تكون دراسة مستقلة، نظرا لاستيفائها كل أنواع الحذوف مع إيراد كم كبير من الشواهد، إضافة إلى اهتمام خاص بالحذف في القرآن الكريم .

"وإفراد ابن الشجري هذه المجالس المتتابعة لدراسة الحذوف مفيد في ميدان الدراسات النحوية والصرفية، إذ كان ذلك مغنيا عن تلمس ظاهرة الحذوف في أبواب النحو، وبخاصة في الكتب التعليمية المتأخرة، ابتداء من القرن السابع على يد شراح ابن مالك"[١].

وقد تابع ابن الشجري في آرائه البصريين، إلا أنه إضافة إلى توسعه كما أشرت سابقا في معالجة الحذف، انتهج أسلوبا مختلفا يتناسب مع الغرض الذي وضعت من أجله الأمالي وهو الغرض التعليمي ، فكان يبين نوع الحذف ثم يمثل عليه بشواهد مختلفة من القرآن، ومن كلام العرب وأشعارهم ، وقد يعرض لآراء العلماء في قضية اختلاف التقديرات، مبينا رأيه دون إسهاب في الشرح وإنعكس التزامه المعياري بنظرية العامل وبالمبدأ الذي ينص على أن الحذف خلاف الأصل فقد خالف شراح المتنبي الذين قالوا بضرورة تقدير محذوف ، بينما لم ير ابن الشجري ضرورة لذلك، فيما استعرضه من آراء لابن جني وأبي العلاء المعري والربعي لإعراب بيت المتنبي[٢] .

كفى تُعلاً فخرا بأنك منهم ودهرٌ لأنْ أمسيتَ من أهلهِ أهلُ

فوصف إعرابهم قائلا: "والأوجه المذكورة عمن عزوتها إليهم ليس فيها وجه خال من حذف، إلا الوجه الذي ذهب إليه الربعي في النصب، وهو قول لا تصحبه فائدة، فأبو الفتح والربعي قدر فعلا لرفع "دهر" والمعري قدر مبتدأ لرفع "أهل" وقدر المعري أيضا لنصب دهر ما حكيت لك من لفظه الشاق .

ثم بعد ذلك قدم وجها للإعراب خلا من تقدير محذوف وهو (إنك ترفع الفخر بإسناد (كفى) إليه، وتخرج الباء عن كونها زائدة، فتجعلها معدية متعلقة بالفخر ، وتجر (الدهر) بالعطف، على مجرور الباء، وترفع (الأهل) بتقدير المبتدأ الذي تقدم ذكره،

---

[١] الأمالي ٨٦.

[٢] المتنبي، الديوان ٢٠١/٣

فيصير اللفظ: كفى ثعلا فخر بكونك منهم، وبدهر هو أهل لأن أمسيت من أهله، والمعنى أنهم اكتفوا بفخرهم به وبزمانه عن الفخر بغيرهما"[١]. فابن الشجري ضعف وجود حذف في حين قدره غيره من النحاة والمفسرين.

ومن الأمثلة التي أوردها ابن الشجري، وضعف فيها ورود الحذف حذف اللام في قول الشاعر[٢]:

أبا لموت الذي لا بد أنـــــــي ملاق لا أباك تخوفينـــــــــي

فالوجه : لا أبالك)[٣]

وهو بذلك يقدم الأصل وهو ورود الكلام دون حذف على الفرع وهو الحذف .

أسباب الحذف عند ابن الشجري

انتظمت الأسباب التي ذكرها ابن الشجري للحذف ضمن ثلاثة أنواع هي :

١-علل استعمالية .

٢-علل بنائية .

٣-علل تركيبية .

ومن العلل الاستعمالية :

١-كثرة الاستعمال : ويعد من أكثر الأسباب التي يتكأ عليها ابن الشجري في تعليله لسبب حدوث الحذف ولعله في ذلك يلتقي مع أنظار تشومسكي بأن : " كثرة الاستعمال لـــتركيب

---

(١) المجلس الثلاثون، ص ٣١٢-٣١٣.

(٢) أبو حيّة النميري ، المعجم المفصل ٨/ ٢٦٤

(٣) المجلس الثالث والأربعون .

معين تجعله نمطا مألوفا ومعروفا لأن السامع يدرك ذلك بالقدرة اللغوية الكامنة"[١] فالمتكلم العربي لديه قدرات واستعدادات لغوية فطرية تمكنه من فهم المحذوف من التركيب وإن لم يكن قد سمعه من قبل .

ومن أمثلة ابن الشجري على ذلك تعليله لحذف اسم الإشارة (هذا) عندما يكون مبتدأ فهو يقول: "واسم الإشارة الذي هو (هذا) كثيرا ما يحذف مبتدأ، لأن حذفه كالنطق به لكثرته على الألسنة، ومثاله قوله تعالى: "وإن يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر"[٢]. "أي هذا سحر " [٣].

فأصل الجملة التوليدية السابقة: هذا سحر طرأ عليها تحويل بالحذف فأصبحت تمثل بالرموز : أ + ب ـــــــــ ب : أ ⊃ ب

"فقانون الحذف يشمل حذف أحد عناصر التركيب عندما لا يكون العنصر المحذوف متضمنا في العنصر الموجود في التركيب، ومثل ذلك حذف الفاعل أو المبتدأ، أو الخبر، فالفاعل ليس جزءا من الفعل، والمبتدأ ليس جزءا من الخبر، ولا الخبر جزء من المبتدأ " [٤]. وقد أورد ابن الشجري هذا السبب في تعليل كثير من الحذوف مثل الحذف الذي يقع في النداء وفي فعل القول وحذف المبتدأ، والخبر، وعلل به حذف التنوين بالقول: "وإنما حذفوا التنوين في هذا النحو لكثرة الاستعمال"[٥].

٢-الحذف لطول الكلام: وقد علل به ابن الشجري الحذف الواقع في جملة القسم وجملة الشرط والقول وخبر المبتدأ بعد لولا، أي حذف الجمل عموما ومثال من ذلك: حذف خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) في مثل قولك: "لولا زيد لعاقبتك"، تريد: لولا زيد موجود أو حاضر"[٦].

---

[١] عبد الله عنبر، نظرية النظم عند العرب في ضوء مناهج التحليل اللساني الحديث ، ص ١١٠-١١١.

[٢] سورة القمر ٢.

[٣] المجلس التاسع والثلاثون، ص ٦١.

[٤] سمير ستيتية، الأنماط التحويلية ، ص ٤٣.

[٥] المجلس الخامس والأربعون ، ص ١٦٠.

[٦] المجلس الرابع والأربعون، ١٥٤.

وعناصر التركيب الأساسية في التركيب السابق :

لولا + مبتدأ + خبر محذوف وجوبا لأنه كون مطلق + جملة الجواب .

٣-الحذف للاستخفاف : لجأ المتكلم العربي إلى الخفة وابتعد عن الثقل في النطق مستخدما الحذف كلما تسنى له ذلك . ووقف ابن الشجري على مواضع كثيرة في العربية، جاء الحذف فيها تخفيفا مع ارتباط ذلك بكثرة الاستعمال .

٤-الحذف اختصارا: وقد عده ابن الشجري "من أفصح كلام العرب، لأن المحذوف كالمنطوق به، من حيث كان الكلام مقتضيا له، لا يكمل معناه إلا به، فمن ذلك في التنزيل، الحذف في قوله: "ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك"[١] أراد: فحلق ففديه، فاختصر: ولم يذكر (فحلق) التقاء بدلالة قوله " فدية " وحذف مفعول (حلق) فحقيقة اللفظ فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه فحلق فعليه فدية " [٢].

٥-الحذف للاتساع، وقد جعله سببا للحذف في مثل قول الشاعر :

ويوم شهدناه سليما وعامرا قليل سوى الطعن النهال نوافله

أراد شهدنا فيه ، ثم حذف الجار توسعا " [٣]

٦-الحذف للاستغناء : ومنه حذف الهمزة في (اسأل) يقول ابن الشجري : " وفي قولك: أسأل : سل، ألقيت فتحة الهمزة من قولك، اسأل، على السين، وحذفتها ثم حذفت همزة الوصل، استغناء عنها بحركة السين". ومثاله: "قولك: يا زيد ر جعفرا ، تريد ابصر جعفرا، وكان الأصل : ارأ، مثل: ارع ، فألقيت حركة الهمزة على الراء ، وحذفت ثم حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها"[٤]. ومنه الحذف لتوالي الأمثال، والحذف في صيغ الجمع والتصغير.

---

[١] سورة البقرة ١٩٦.

[٢] المجلس الثالث والأربعون، ص ١٢٣.

[٣] المجلس الأول ، ص٧.

[٤] المجلس السابع والأربعون ، ص ٢٠٠-٢٠١.

وهكذا فإن ابن الشجري عرض لمجموعة من أسباب الحذف التي جاءت نتاج ما أملته القريحة اللغوية على المتكلم فهو يحذف بشكل طبيعي معتمدا على قرينة حال أو استعمال، وبذلك تشكلت تراكيب في العربية حذفت بعض أجزائها نتيجة تصرف العربي فيها، وتناظر هذه الخصيصة رؤى دي سوسير بأن: "اللغة نتاج اجتماعي لملكة اللسان ومجموعة من التقاليد الضرورية التي تبناها مجتمع ما لتساعد أفراده على ممارسة هذه الملكة "[١] .

فالحذف الذي نجم في العربية عن طريق هذه العلل الاستعمالية هو نتاج لتبني المتكلم العربي مجموعة من التقاليد ساهمت في مساعدته على ممارسة ملكة اللسان بعيدا عن الصعوبات التي اعترضته .

ب-العلل البنائية (الصرفية): عرض ابن الشجري لأنواع من الحذف لا تحدث إلا بعلة صرفية: ومن ذلك: حذف حروف العلة: الألف، والواو، والياء، والهمزة. فهو يقول عن حروف العلة: "إنهن يحذفن لالتقاء الساكنين"، في نحو: "قضى الله"[٢] و"قالوا الآن"[٣] و"يقضي الحق"[٤]) [٥].

ومنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين ومنه أن تحذفه لسكونه وسكون الباء من (ابن)، باجتماع شرائط: منها أن يكون في اسم علم، ومنها أن يكون ابن مضافا إلى علم ومنها أن يكون (ابن) صفة للاسم، لا خبرا عنه، ولا تكون الواسطة بين الاسمين إلا هذه اللفظة التي هي ابن. وتحذف ألفه من الخط"[٦].

ومن هذا الحذف حذف الواو في نحو يدعو ونظائره، إذا قلت: تدعين يا هذه، وكان أصله: تدعوين، فحذفت الكسرة، فلما سكنت الواو، حذفت لسكونها وسكون ياء

---

[١] دي سوسير، علم اللغة العام، ص ٧.

[٢] سورة الأحزاب ٣٦.

[٣] سورة البقرة ٧١.

[٤] سورة الأنعام ٥٧.

[٥] المجلس الرابع والأربعون، ص ١٥٣.

[٦] المجلس الخامس والأربعون، ص ١٦.

الإضمار، ثم أبدلت من الضمة التي قبل الواو كسرة، لتصح ياء الضمير، فقيل: تدعيـــن، وزنه تفعين " [١].

ومن هذا الحذف فصل (الحذف الواقع باسم المفعول المعتل العين المـــأخوذ مـــن نحو: خاف وحاز وهاب وباع . . . وطريق حذفه أنهم ألقوا ضمـــة الـــواو الأول علـــى الساكن الذي قبله، ثم حذفوا الثاني، لالتقائهما ساكنين، فوزن مخوف، مفعل " [٢].

ج- العلل التركيبية : من أنواع الحذف التي ذكرها ابن الشجري لأسباب تركيبية ، حـذف النون في التثنية والجمع عند الإضافة ويقول عن ذلك ابن الشجري: "وأما حذفها متحركة، فكحذف نون التثنية والجمع في الإضافة ، كقولك : ضاربا زيد، ومكرمو أخيك " [٣].

ومن هذا الحذف الذي يراعي قوانين نظرية العامل، ويتمثل في حذف الأفعال فـي تراكيب الاستفهام والأمر والنهي والشروط والتحضيض والنفي والعطـــف، يقـــول ابـــن الشجري : " فحذفه في الاستفهام كقولك : (أزيدا أكرمته) ؟ (أزيدا مررت به) ؟: (أزيـــدا ضربت أخاه)؟ ومنه في التنزيل: "أبشرا منا واحدا نتبعه"[٤] فالعوامل في هذه المنصوبـــلت أفعال مقدرة قبلها تفسرها الأفعال المذكورة بعدها، ولا يجوز أن تنصبها بالتي بعدها، لأن تلك قد تعدت إلى ما تقتضيه من المفعول، ظاهرا أو مضمرا، فالتقدير: (أ أكرمت زيـــدا، أكرمته، أجزت زيدا، مررت به، أأهنت زيدا، ضربت أخاه؟) وإنما اضمرت جزت ولـــم تضمر مررت، لأن مررت لا يتعدى إلا بالجار ، فلو أضمرته أضمرت حـــرف الجـــر، وحرف الجر لا يضمر"[٥] وهكذا فإننا ومما سبق نقف على مدى تأثير نظرية العامل على النحو العربي وعلى مبحث الحذف والتقدير خاصة، مما دفع النحاة ليتأولوا وجود أفعـــال محذوفة يعللون بها الحركات الإعرابية التي ظهرت في مثل جمـــل الاســـتفهام والشـــرط والنفي والنهي . فلا بد من وجود عوامل نصب ظاهرة أو مقدرة . فلما تعـــذر ظـــهورها قدرت.

---

[١] المجلس الرابع والأربعون، ص ١٥٢.

[٢] المجلس السادس والأربعون، ص ١٩١.

[٣] المجلس الخامس والأربعون ، ص ١٦٨-١٦٩.

[٤] سورة القمر ٢٤.

[٥] المجلس الأربعون، ص ٧٩.

وأرى هنا أن نظرية العامل وفي هذا التوجيه بالذات اندفعت وراء البحث عن علة وعامل يسوغ النصب، دون تفحص للمعنى، فكيف يكون تقدير المحذوف في مثل: (أزيدا أكرمته؟)/(أأكرمت زيدا أكرمته؟) صحيحا من جهتي المعنى والتركيب لقد كان حريا بالنحاة أن يقولوا بحصول تغيير في الترتيب، لتقديم (المعتنى به) وهو (زيد) لغرض السؤال عنه وتأخير الفعل (أكرمت) . بدلا من إقحام زيادات في التركيب تم المعنى دون حاجة إلى اجتلابها أو تقديرها. لكن العلة التركيبية هي التي أدت إلى مثل هذا التقدير .

وهكذا ومن خلال استعراضنا لأسباب الحذف التي اوردها ابن الشجري الاستعمالية والبنائية والتركيبية ، نجد مدى تعويله على ظاهرتي الأصل والفرع، ونظرته هذه توافي النظرية اللغوية الحديثة فالأصل يناظر البنية العميقة والفرع يناظر البنية السطحية كما أن ابن الشجري كان منتظما في نسق منهج النحاة البصريين متمثلا خطى شيوخه، في تحليله وتفسيره لظاهرة الحذف في العربية .

منهج ابن الشجري في الحذف

إن الحيز الكبير الذي شغله مبحث الحذف عند ابن الشجري عكس تفوقه على من سبقوه من النحاة مثل ابن جنى (ت ٣٩٢هـ) ومن لحقوه مثل ابن هشام (ت ٧٦١هـ) إذ شغل هذا المبحث لديه مساحة كبيرة . أتاحت له أن يحتل في معالجته لظاهرة الحذف الصدارة .

وهذا يشكل حضورا لافتا ومتميزا، في أمالي اختلفت فيها موضوعات كل مجلس عن غيره ، ولم أجد ابن الشجري قد توسع في موضوع آخر ضمن مجالسه هكذا بهذا التسلسل والتتابع ، وقد يعزى سبب ذلك فيما أرى الى ثقافة ابن الشجري الواسعة وعلمه وتبحره في النحو، فقد تكونت لديه مادة معرفية ضخمة عن الحذف معززة بالشواهد من القرآن ومن كلام العرب وأشعارها فأراد بسطها على تلاميذه ومريديه مما جعله يتوسع في القول فيها ويسهب في ذكر الأمثلة والشواهد من محفوظاته.

أما أهم ما تميز به أسلوبه في مادة الحذف فهو :

١-لم يقدم للحذف بذكر شروطه وأسبابه ، إنما بدأ مباشرةً في المجلس التاسع والثلاثين بذكر الحذوف الواقعة في الأسماء .

٢-صنّف الحذوف باعتبار الشكل ، فجمع الحذوف الواقعة في الأسماء معاً ، ثم الحذوف الواقعة في الأفعال، ثم الحذوف الواقعة في الحروف وهذا ملحظ توزيعي بارز .

٣-أورد شواهد كثيرة من القرآن الكريم وكلام العرب وأشعارها تمثيلاً على الحذف وهذا ما شكل مادة الحذف الضخمة .

٤-كان يمثل لظهور المحذوف أحياناً في شاهد آخر ، مثل قوله : " ان المحذوف (أمرنا) في قوله تعالى : " طاعة وقول معروف " [١] قد ظهر في قول الشاعر[٢]:

فقالـــــت على اسم الله أمرك طاعـــــةٌ وإنْ كنتُ قد كُلّفتُ ما لَمْ أُعوّدِ

٥-ظهـرت محاولته لترتيب الأمالي ضمن نسق يتوخى التواصل الموضوعي والتماسك النصي في معالجته للحذف في مجالس متتابعة يكمل فيها كل مجلسٍ القضية التي طرحت في المجلس السابق .

٦-معالجة ابن الشجري للحذف بنوعيه الحذف الواقع في العلاقات البنائية بين (حروف) الكلمة الواحدة، والحذف الواقع نتيجة العلاقات التركيبية بين عناصر الجملة.

٧-التعلـيل للحذف وذكر أسباب حدوثه في كل موضع مع حشد الأمثلة الموضحة والدالة من كلام العرب نثراً وشعراً ومن القرآن ومن شواهد النحاة المصنوعة.

٨-بروز الأسلوب التعليمي في معالجاته للحذف واتضح ذلك من خلال : اللغة الواضحة السهلة ، الإكثار من الشواهد والأمثلة المفسرة البعد عن التكلف والتفلسف.

٩-الموازنة بين التركيب في بنيتيه السطحية والعميقة لتحديد العنصر المحذوف .

---

[١] سورة محمد ٢١.

[٢] عمر بن أبي ربيعة، الديوان ، مر تخريجه سابقاً.

١٠- بيان أ-الأماكن الموقعية التي يقع فيها الحذف ب- الأركان التي يمكن أن تحذف من التركيب وهي : أ- حروف العلة، الحروف المتطرفة في المرخمات، التنوين، النون . ب- الجمل ، الأسماء ، الأفعال، حروف المعاني .

١١- إدراك ابن الشجري لتأثير الحذف على المعنى فهو يقول: "لأن المحذوف كالمنطوق به من حيث كان الكلام مقتضيا له، لا يكمل معناه إلا به"[١] وهو يقول في موضع آخر معقبا على حذف جواب (حتى إذا) من قوله تعالى: "حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها"[٢] "إن حذف الأجوبة في هذه الأشياء أبلغ في المعنى"[٣].

وهو يستحضر الإعراب مع المعنى في تقديراته كما أوضح ذلك بقوله: "وحذوف القرآن كثيرة عجيبة والذي ذكرته من التقدير والحذوف في هذه الآية مشتمل على حقيقة الإعراب مع المعنى " [٤].

ويوجه ابن الشجري الحذف في قول الرضي [٥]:

تزهى على تلك الظبا فليت شعري من أباها

توجيهين، فخبر (ليت) حذف لأحد سببين أحدهما: طول الكلام، وتقديره واقع أو موجود. وثانيهما عول فيه على المعنى: وهو (أن قوله "ليت شعري" يؤدي معنى (ليتني أشعر) استغنى عن خبر ليت، كما استغنى المبتدأ في قولك : أقائم أخواك، حيث أدى معنى (يقوم)) [٦] فهو يوازن بين حذفين مختلفين الرابط بينهما هو اعتمادهما على المعنى في تقدير المحذوف .

١٢-عرض ابن الشجري لقضايا اختلف فيها النحاة في المحذوف أو المقدر وكان واضحا في إبداء رأيه سواء أتابع النحاة أم خالفهم ومن ذلك ما أورده في معالجته لـ (حذف

---

(١) المجلس الثالث والأربعون ١٢٣ .

(٢) **سورة الزمر ، ٧٣**

(٣) المجلس الثاني والأربعون .

(٤) المجلس الثالث والعشرون .

(٥) الشريف الرضي ، الديوان ٤٨٤/٢، وفيه اختلاف تزهو على تلك الظبا ، فليت شعري من أباها .

(٦) المجلس الخامس ، ص ٤٦.

العـــائد المجـــرور مع الجار)، في مثل قوله تعالى: "واتقوا يوماً لا تجزى نفسٌ عن نفسٍ شـــيئاً". والـــتقدير: لا تجـــزى فيه، فقد عرض فيه لاختلاف النحاة بالقول: "وقد اختلف الـنحويون فـــي الحـــرف المحذوف، فالكسائي يرى أنه لا يجوز أن يكون المحذوف إلا (الهـــاء) أراد ان الجار حذف أولاً ثم حذف العائد ثانياً . ورأى نحويٌ آخر أن المحذوف هـــو (فيه) ورأى أكثر أهل العربية ومنهم سيبويه والأخفش أنه يجوز الأمران. أما ابن الشـــجري فاتخذ رأياً آخر قال فيه : " والأقيس عندي أن يكون حرف الظرف حذف أولاً فجعل الظرف مفعولاً على السعة ، كما قال الشاعر :

ويومٌ شهدناه سليماً وعامـــــــراً قليلٌ سوى الطعن نهّالَ نوافلُهُ

أي : شهدنا فيه ، وكقول الآخر : (في ساعةٍ يحبها الطعام) .

أي : يحب فيها، ثم حذف الجارين توسعاً ، والأصل :

لا تُجزى فيه ←——— لا تجزيه ←——— لا تُجزى

فإنّمـــا جـــاز حذف حرف الجار من ضمير الظرف كما جاز حذفه من مظهره إذ كنت تقول : قمت في اليوم وقمت اليوم ، فكذلك قلت : اليوم قمت فيه واليوم قمته، ولولا تقديـــر العوائد من هذه الجمل لأضيف (اليوم) إلى لا تجزى فقيل : واتقوا يوم لا تجزى نفسٌ لأن إضافته إلى الجملة تخرج الجملة عن أن تكون وصفاً وإذا خرجت عن أن تكون وصفاً بطل الاحتياج إلى عائدٍ منها لفظاً وتقديراً " [1].

أنواع الحذف عند ابن الشجري

تـــناول ابـــن الشجري الحذف في جانبين من الظاهرة اللغوية، فعالج الحذف في العلاقـــات البنائية بين أصوات (حروف) (الكلمة المفردة) ، وما يترتب عليها من حذف لبعض أصواتها، أو حركاتها وقد خصص ابن الشجري مجالس عالج فيها الحذف في بناء الكلمـــة : مـــثل فصل (ذكر بعض ما حذف من الحروف التي من أنفس الكلم، فمن ذلك

---

[1] المجلس الأول ، والمجلس الأربعون .

حروف العلة، الألف، والواو، والياء والهمزة ، فالألف تحذف في نحو : تخشى وتسعى، إذا لقيتها الواو، في قولك : تخشون وتسعون، وإذا لقيتها الياء ، في قولك : أنت تخشين وتسعين فوزن تخشون : تفعلون، وتخشين : تفعين) [١].

ومنه أيضا (الترخيم) الذي عالجه ابن الشجري معالجة وافية ابتدأ فيها معرفا بالترخيم ومبينا سبب حدوثه موضحا مذاهب العرب فيه، وفي الترخيم يقول ابن الشجري: "وإنما خصوا النداء بالترخيم؛ لأن النداء معنى كثر استعماله فاعتمدوا فيه هذا التخفيف إلا ترى ان المتكلم يقدمه إذا أخبر أو استخبر أو نهى أو أمر فيقول : يا فلان عرفت كذا ، ويا فلان هل عرفت كذا ؟ ويا فلان أفعل كذا ويا فلان لا تفعل كذا، فلما كثر استعماله هذه الكثرة خصوا ضربا من الأسماء كثير الاستعمال بتخفيف لفظه فيه"[٢] .

وذكر من المرخمات (ترخيم الثلاثي المتحرك الوسط) و(ترخيم ما فيه تاء التأنيث) و (ترخيم ما كانت ألفه أصلية متقلبة عن ياء عين أو واو عين ، ثم عالج ما حذف منه حرفين في الترخيم) يقول فيه: "فإن كان في آخر الاسم زائدان زيدا معا حذفتهما معا" ومنه عثمان ومروان، ولمياء وعفراء وهندات وصالحات) ولا بد من كل تلك الحذوفات التي أصابت بناء الكلمة المفردة من تأثير على الكلمة يؤدي إلى إسقاط بعض الأصوات مثلا ففي ترخيم اسم مثل: منصور نقول : يا منص فتسقط حرفين (هما الواو والراء) ونبقي الضمة ، وفي مثل : يا عمار←يا عم (ترتب عليها حذف لبعض أصواتها) .

وقد أفرد ابن الشجري مجلسا لمعالجة حذف التنوين قائلا: "ومن المحذوفات التي استمر حذفها وكثر في ضروب من الكلام التنوين"[٣].

ولأن التنوين كما يعرفه علماء الأصوات بأنه: "عبارة عن حركة قصيرة بعدها نون"[٤] فهو يعني أن علماء العربية فطنوا إلى حذف الأصوات والحركات ورصدوا أسبابها وحددوا مواقعها ، مثل معالجة ابن الشجري لها .

---

[١] المجلس الرابع والأربعون، ص ١٥٢.

[٢] المجلس الرابع والخمسون ص ٣٠١ وانظر المجلس الأربعون ٧٣.

[٣] المجلس الخامس والأربعون .

[٤] عوض الجهاوي، ظاهرة التنوين ٦٥ .

وخصص أيضا مجلسا لمعالجة حذف (النون): نون التوكيد، نون المضارع في (كان)، نون حرف (من) نون المثنى، وعالج ابن الشجري أيضا الحذف الذي ينجم عن علاقات تركيبية بين عناصر الجملة، وما يترتب عليها من حذف الحركة، أو الحرف، أو الاسم، أو الجملة. فبدأ باستعراض الحذف الواقع في الأسماء مثل: (حذف المبتدأ، والخبر، والحال) .

وخصص مجالسا لمعالجة حذف (الفعل) بعد أن قسم الحذف الواقع بالفعل إلى ستة أضرب هي : ١-حذفه على شريطة التفسير ويقع في : الاستفهام والنهي، والشرط والأمر والتحضيض والعطف وإضماره مع أن ، ومع كان، وحذفه للدلالة عليه، ويرد في الأساليب وحذف فعل القول ، وحذف (كان) والتعويض عنها .

ثم خصص ابن الشجري مجالس أخرى لمعالجة حذف الحروف، كحروف الجر، فنجده يقول: "الحرف على ضربين حرف معنى وحرف من نفس الكلمة فمن الحروف المعنوية التي وقع بها الحذف أحرف خافضة منها : اللام، من، الباء، الفاء العاطفة".

وفي سياق دراسته ومعالجته للحذف الناجم عن العلاقات التركيبية بين عناصر الجملة انتظمت معالجاته لحذف الجملة في بعض التراكيب مثل :

أ- حذف جملة جواب الشرط في قوله تعالى : " ما يفعل الله بعذابكم إن شكرتم وآمنتم"[١]. أي إن شكرتم وآمنتم لم يعذبكم لأن معنى ما يفعل الله بعذابكم أي شيء يفعل الله بعذابكم فـ (ما) ههنا مخرجها مخرج الاستفهام، ومعنى الكلام التقدير بأن العذاب لا يكون للشاكر المؤمن لأن تعذيب الشاكر المؤمن لا غرض لحكيم فيه فكيف بمن لا تضره المضار ولا تنفعه المنافع سبحانه وتعالى"[٢]. وهذا التوجيه لحذف جملة الشرط انبنى على نظرية العامل فالأصل في ترتيب جملة الشرط أن تقع جملة الجواب بعد جملة الشرط وإن أدوات الشرط لا تعمل فيما قبلها فلا يصح تسمية الجملة السابقة جوابا للشرط .

---

[١] النساء ١٤٧.

[٢] المجلس الثاني والأربعون ، ص ١١٧.

ب-حذف جملة جواب القسم .

ج-حذف الجملة والعاطف وأورد فيه حذفا لثلاث جمل وثلاثة عواطف في قوله تعالى:"وقال الذي نجا منهما وادكر بعد أمة أنا انبئكم بتأويله فارسلون"، ثم قال: "يوسف أيها الصديق أفتنا"[١] وإنما التقدير: فأرسلوه فأتى يوسف فقال له يوسف أيها الصديق[٢].

وأكثر ابن الشجري من إيراد الأمثلة على كل حذف من القرآن ومن كلام العرب نثرا وشعرا . واستعرض ابن الشجري ثلاثة عشر ضربا من حذف الأسماء وهي:

١-المبتدأ وخبره .

٢-خبر كان وإن ولا .

٣-المفعول به .

٤-المضاف .

٥-الموصوف .

٦-المنادى.

٧-المفسر .

٨-الضمير العائد إلى الموصول.

٩-الضمير العائد إلى الموصوف.

١٠- الضمير العائد إلى المبتدأ.

١١- المضاف إليه في باب الغايات.

١٢- ياء المتكلم .

١٣- الاسم الذي ينوب عنه الظرف خبرا وصفة وحالا) [٣].

---

[١] سورة يوسف، ص ٤٥، ٤٦.

[٢] المجلس الثالث والعشرون ، ص ٢٣١.

[٣] المجلس التاسع والثلاثون .

وهو يتحدث عن حذف المبتدأ لأن المخاطب يفهم الكلام دون حاجة إلى ذكـره، إذ يكفي السياق الذي ورد فيه الكلام ليفهم المراد ومن ذلك : " ويقول القائل الهلال والله، أي هذا الهلال، وكذلك تقول على التوقع والانتظار زيد والله أي هذا زيد"[١].

فالمتكلم يحذف المبتدأ ويبقي الخبر لأنه مفهوم بالنسبة للمخاطب وابـن الشـجري يدرك أن " كثيرا مما يرد في اللغة معتمد على عنصر واحد هو الخبر يقدر فيـه مبتـدأ محذوف، ذلك أننا نفكر بجمل ولا يمكن للعنصر الواحد أن يكون مفيدا بمفرده فلا بد مـن تقدير اعتماده وإسناده الى عنصر آخر منوي ذهنا حتى تتكون منها جملة، وهذه الجملـة المقدرة المرتبطة بالمعنى هي ما يسميها التحويليون بالبنية العميقة أو التركيب الباطن، أما ما ينطق لفظا ويكتب خطا فهو البنية السطحية بعد أن حذف منها من العناصر ما دلـت عليه القرائن"[٢].

بيان كيفية التقدير عند ابن الشجري:

راعى ابن الشجري في معالجته للحذف، مسألة تقدير المحذوف وكان لا بد مـن مرجعية يحتكم إليها في تقدير المحذوفات تتضح، كما يلي :

١-تقليل المقدر ما أمكن لتقل بذلك مخالفة الأصل، فهو يقدر كلمة إن حذفت كلمـة فـي مثل: "وأسأل القرية"[٣] يقدر (أهل)، وإن حذفت جملة مكونة من كلمتين قدر كلمتيـن. مثل ما ورد في قوله تعالى: "فأما الذين أسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمـانكم"[٤] أي: فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم[٥]. وهو بذلك لا يقحم على التركيب أي كلمة أخرى قـد لا تكون فيه أصلا .

---

[١] المصدر نفسه .

[٢] طاهر حموده ، ظاهرة الحذف، ص ٢٠٠.

[٣] سورة يوسف ٨٢.

[٤] سورة آل عمران ، ١٠٦.

[٥] المجلس التاسع .

٢-بيان مكان المقدر : راعى ابن الشجري في تقديراته أن تأتي في مكـــان المحـذوف وذلك مراعاة للشكل التركيبي والمعنى ومن ذلك (حذف الموصوف وإقامـــة الصفـة مقامه كقولهم: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، أي صلاة الساعة الأولى ومسجد الوقت الجامع أو اليوم الجامع)[١]. فالصفة لا تتقدم الموصوف، لذا فمكانـــها وإن حذفـت يظل قبل الصفة .

٣-بيان كيفية التقدير : راعى ابن الشجري في التقدير في حال وجود أكثر من محـذوف في التركيب ، الترتيب وذلك لأن كل كلمة في التركيب لها دور وظيفي اكتسبته ممّـا قبلها وما بعدها من الكلمات، وكل كلمة معتمدة على ما قبلها وبعدها فـالترتيب هـو الذي ينظم وجودها في سياق واحد، لذا يجب الالتزام به عند التقدير، فابن الشـجري كان يراعي القاعدة الإعرابية والمعنى في تقديراته فالعامل دائما قبل المعمول . ومـن ذلك تقديره للمحذوف في (لا تجزى) يقول إن أصله ـــــ لا تجزى فيه ـــــــ لا تجزيه ـــــ لا تجزى .

٤-أن يكون المحذوف من لفظ المذكور ما أمكن.

إلا أن ذلك لا يعني خلو تقديرات ابن الشجري أحيانا من التكلف ومن ذلك الحذف الطويل الذي أورده في قول أبي داود الإيادي :

إن من شيمتي لبذل تـــــلادي دون عرضي فإن رضيت فكونـــــي

أراد : فكوني معي على ما أنت عليه فإن لم ترضى فبيني، فحذف هذا كلـــــه)[٢]. فهذا التقدير الذي أورده ابن الشجري طويل جدا، والمعنى لا يحتاج إليه بمجمله ليتم فيكفي أن يكون المحذوف (معي) .

---

[١] المجلس التاسع والثلاثون .

[٢] المجلس الثالث والأربعون .

الإحـــــلال

أورد ابــن الشجري نوعاً من الحذف، يعوض فيه عن المحذوف بلفظٍ ينوب منابه ويغني عنه في دلالته .

وقــد اســتخدم ألفاظاً تدل على إدراكه أن المحذوف عوض بلفظٍ حل مكانه وأدى معناه مثل (عوضاً عن، بدلاً من).

يقول ابن الشجري: "وأما ما حذفوا منه وعوضوا ، فنحو : تظننتُ، قالوا: تظنّيت، فعوضوا من النون الياء، .. . ومن هذا الضرب قول العجّاج [1]:

إذا الكرام ابتدروا الباع بـــــدر تقضى البازي إذا البازي كســـــر

أراد : تقضّضَ، فأبدل من الضاد ياء، وكسر ما قبلها لتصح".

ويذكــر ابــن الشجري ضمن إيراده لحذف الحروف التي من نفس الكلم ضربين حذفهــا بعــوضٍ وبغير عوض... ومن ذلك حذف الواو التي هي فاء بعوض وذلك على ضــروب: الضرب الأول: المحذوفة من المصدر المكسور أوله، مصدر باب "تعد" نحو: العــدة والــزنة والــثقة، فأصــل هذا الضرب: وعد، ووزن، ووثق، فأعلّوه بحذف فائه، لأمريــن: أحدهما استثقال الكسرة في الواو، والثاني، أن هذه الواو قد أعلت بالحذف في الفعــل، والمصــدر تابعٌ للفعل في صحته واعتلاله، والمصدر الأصلي في هذا الباب هو الفعــل، نحو: الوعد والوزن، والفعل أصلٌ في المصادر الثلاثية، نحو: الضرب والمشي والســعي والغــزو والعدو، ألا ترى أنهم إذا أرادوا المرة الواحدة، جاءوا بها على فَعْلة، كقولك: خرجت، خَرْجة، ولا يقولون خُرُوجَه، فلما خرج المصدر بكسر أول عن أصله، ســرى إلــيه الإعــلال من فعله، ولما أرادوا حذف واوه، نقلوا كسرتها إلى ما بعدها ثم أسقطوها وهي ساكنة، لئلا يسقطوا حرفاً وحركة، وفعلوا ذلك أيضاً لتدل حركة المحذوف علــيه، ولمــا أســقطوها عوضــوا منها تاء التأنيث، كما عوضوا تاء التأنيث من العين المحذوفة، من مصدر افعلت المعتل العين نحو: أقمتُ وأجبتُ وأعنتَ وأغثتَ، لما حذفوا العين من أفعلت.

---

[1] العجاج، الديوان، ص ٣.

وهي واو أوقمت وأجوبت وأعونت وأغوثت، حذفوها من مصدره، وكان أصلـــه: إفعال، إقوام، إجواب وإعوان وإغواث، فألقوا حركة الواو على الساكن قبلها ثـــم قلبوهـــا ألفا، لتحركها في الأصل، وانفتح ما قبلها الآن، فالتقى في التقدير ألفان، فحذفوا الأولـــى، فصار المصدر إلى إقام وإجاب وإعان وإغاث، فعوضوا من المحذوف تاء التأنيث فقـالوا: إقامة وإجابة وإعانة وإغاثة، وربما استغنوا عن تاء التأنيث بإضافة هذا المصدر ، فسـدت إضافته مسد التعويض كما جاء في التنزيل: "وإقام الصلوة"[١] ومصدر اســتفعل المعتـل العين، يجري مجرى هذا المصدر، في الحذف والتعويـــض، نحـــو: اســتقام اســتقامة، واستجاب استجابة، واستعان إستعانة، واستغاث استغاثة "[٢].

وتابع ابن الشجري إيراد الأمثلة للحذف والتعويض، لأسباب (صرفيـــة). ومـــن أمثلة (الإحلال) التي أوردها ابن الشجري ما أورده من أمثلة لحذف الفعل وقيـــام الحـــال مقامه، في قولهم "هنيئا لك قدومك وتقديره: ثبت هنيئا لك العيد، فحذف الفعل وقامت الحال مقامه ".

ولعل في هذه القاعدة أو هذه الإشارات عن الحذف والتعويـــض التقـاء بقـاعدة الاختصار عند التحويليين :

ثبت هنيئا لك العيد ←——— هنيئا لك

ثبت ←——— هنيئا: ثبت ←——— Ø a + b ———→ a

ومن أمثلة الإحلال الأخرى حذف (كان) والتعويض عنها بـــ(ما) الزائدة، في مثل:

أما أنت منطلقا انطلقت معك .

وأصل العبارة ←——— انطلقت لأن كنت منطلقا، قدمت اللام وما بعدها على الفعل للاهتمام به أو لقصد الاختصاص، أي أن هناك تحويلا طرأ على الترتيب فأصبحت: (لأن كنت منطلقا انطلقت) ثم طرأ تحويل بالحذف (حذف الجار اختصارا فأصبحت: Ø + أن كنت منطلقا انطلقت، وطرأ تحويل آخر بالإحلال وهو إحلال (ما) مكان (كان) فـــانفصل

---

[١] سورة الأنبياء ٧٣ ، والنور ٣٧.

[٢] المجلس السادس والأربعون ١٨٦-١٨٧.

الضمير "أن" "أنت" منطلقاً انطلقت وصار التركيب: أن ما أنت منطلقاً انطلقت ثم أدغمت النون في الميم فأصبحت: أمَّا أنت منطلقاً انطلقت.

وهكذا اتضح لنا أنّ معالجة ابن الشجري للحذف تعكس إدراكه بأنَّ ظاهر العبارة لـيس كـل شيء بل هناك مستوى مثالي قد لا يتحقق في واقع العبارة المحسوسة، وإنما يـتأتى عن طريق التقدير من أجل بناء منظومة لغوية مثالية خالية من الصدوع، واللجوء إلى التقدير كان وسيلة لرد كل ما خرج أو تمرد على القواعد إلى منظومته الأصلية على اعتـبار أن هـناك مستويين للكلام : مستوى ظاهر يشوبه خلل أو نقص ومستوى عميق مثالـي يجب أن تعاد إليه الصيغ لتتداح في دائرة الصواب. مما يشكل التقاءً مع الأنظار التحويلية . فابن الشجري و جه ظاهرة الحذف في معالجاته توجيهاً يشبه النظرة التحويلية فهـو يستخدم عباراتٍ تدل على تفطنه إلى وجود مستويين مختلفين للكلام مثل قوله عند تقديـر المحذوفات (وأصله والأصل فيه ، وحقيقة اللفظ) وهذا يقابل الجملة التوليدية التي هـي الأصل قبل دخول عناصر التحويل عليها . وعنصر التحويل هو الحذف . وهذا ما يؤكده ميشال زكريا بالقول إن التحويل " يقول بحذف عنصر من عناصر المشير الركني الذي يدخل ضمن مجال أجزائه فتحول الجملة من التوليدية إلى التحويلية " [١].

وقد يُرافق التحويل بالحذف تحويلاً آخر في الحركة الإعرابية ينجم عن التغير في البنية والمعنى الدلالي فالتحويل لم يقتصر على مستوى الدلالة بل تجاوزه إلى الحركة التي اقتضـاها التركيـب المحـوّل وفقاً للمعنى والسياق ،ولعلّ المثال التالي الذي أورده ابن الشجري يوضح ذلك:

" قال الشاعر : [٢] سأشكر عمراً إنْ تراختْ منيتي إياديَ لم تمننْ وإنْ هيَ جلّتِ

نصب (أيادي) بتقدير حذف الخافض أراد على أيادٍ، فلما حذف (على) نصب"[٣].

فابـن الشـجري أدرك أن تحويـل الحذف رافقه تحويل آخر في الحركة فأصل التركيب (على إيادٍ) ومع حذف الجار (على) أصبح ←Ø + أيادي

---

[١] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية ، ١٥٦.

[٢] ينسب لأبي الأسود الدؤلي ،الديوان ،ص:٣٨٨،ولعبد الله بن الزبير،المعجم المفصل١/٥٤٧.

[٣] المجلس الثالث والأربعون .

ومنه أيضا قول الشاعر :

فليت كفافًا كانَ خيرُكَ كلَّهُ وشرُّكَ عنّي ما ارتوى الماءَ مُرتوي

نصب (الماء) بتقدير حذف الجار أي ما ارتوى من الماء أو بالماء وحذف الجار ثم إيصال الفعل الى المجرور به مما كثر استعماله في القرآن والشعر [١].

التقديم والتأخير:

اهتم النحاة كثيرا بمسألة التقديم والتأخير التي تطرأ على التراكيب العربية وبدا ذلك في تحديدهم لعناصر ذات رتب مقيدة، مما يعني وجود عناصر أخرى تتمتع بحرية كبيرة في التغير تقديما وتأخيرا. ولم يكونوا ليغفلوا ما لهذا التقديم والتأخير من أثر في المعنى، فهذا سيبويه يقول في (باب الفاعل الذي يتعداه فعل إلى مفعول: " فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك ضرب زيدا عبد الله، لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأوله منه، وإن كان مؤخرا في اللفظ ،فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي ببيانه أهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم)[٢].

والمعنى هو الهدف الكامن وراء هذا التشكيل الجديد وكما يقول فضل عباس: "فنحن حينما نُقدّم بعض أجزاء الجملة تارة، ونؤخرها تارة، فإنا لا نفعل ذلك رغبة في التغيير أو تفننا في القول فحسب ، إنما ذلك ناشئ عن اختلاف المعنى الذي يريده المتكلم، فالكلام البليغ لا يجوز أن يكون التقديم فيه لغرض لفظي فقط ، بل يكون مع هذا الغرض اللفظي هدف يتعلق بالمعنى"[٣].

---

[١] المجلس الثامن والعشرون .

[٢] الكتاب ١/٣٤.

[٣] فضل عباس ، البلاغة فنونها وأفنانها، ص ١٥٦.

والمعنى لا يكتمل إلا حين تأخذ كل كلمة موقعها في الجملة، وقد تأخذ الكلمة موقعها الأصل في التركيب، كأن يتلو الفاعل فعله، أو يقع المفعول به بعد الفعل والفاعل، أو يسبق المبتدأ خبره .. إلخ ، وقد يعدل عن هذا الترتيب الأصل، فيقدم ما حقه التأخير وفقا لما ارتضته قواعد اللغة لغرض معنوي يريده المتكلم، وقد نبه الجرجاني إلى ذلك بالقول: "فإذا وجب لمعنى أن يكون أولا في النفس وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولا في النطق"[١]، وبهذا التقت رؤى النحاة مع البلاغيين في أثر التقديم والتأخير على المعنى. وهذا ما دفع بـ (إبراهيم أنيس) لرفض أثر التقديم في المعنى، والهجوم على سيبويه والجرجاني لأنهما قالا بذلك، فقال: "وليس يشفع في انحراف الفاعل عن موضعه، أو المفعول عن موضعه ما ساقه سيبويه من حديث عن العناية والاهتمام، إذ كما قال الجرجاني لم يذكر في ذلك مثالا، كذلك لا يشفع في هذا الانحراف فلسفة عبد القاهر حين أراد توضيح معنى الاهتمام بعبارته المشهورة (قتل الخارجي زيد)[٢] ويعد إبراهيم أنيس ما ورد من تقديم في القرآن الكريم رعاية للفاصلة القرآنية .

ولا يعتد برأي أنيس السابق إذ لا يمكن أن يطرأ تغيير في ترتيب عناصر الكلام دون أن يصحبه تغيير في المعنى " فالعرب القدماء قد عنوا بهذه الظاهرة عناية بالغة وأخذوا يحكمون القوانين التي تنظمها . فبحثوا قضية التقديم والتأخير وتأثيرها على تركيب الجملة من حيث الإعمال أو الإلغاء . ومن حيث التغير الدلالي ، ونحن نذكر حديثهم عن وجوب تقديم الخبر ، وعن وجوب تقديم المبتدأ، وعن جواز الأمرين، ونذكر تحليلهم (للتمييز) فيما يشبه الإشارة إلى البنية العميقة حين يعيدون التمييز إلى الفاعل في (واشتعل الرأس شيبا) أو إلى المفعول في (وفجرنا الأرض عيونا) وأخذت القضية بعد ذلك حظها الوافر في الدرس البلاغي"[٣].

---

[١] دلائل الإعجاز ، ص ٤٣.

[٢] إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، ص ٢٤٤

[٣] عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث . ١٥٥

ويعد ابن الشجري مجيء عنصر من العناصر في أول الكلام دليل على أهميته فهو يتابع المبرد بالقول: "إن كون الحرف زائدا يدل على اطراحه وكونه أول الكلام يدل على قوة العناية به ، فكيف يكون مطرحا معنيا به في حالة واحدة"[١] .

وقد ربط ابن الشجري الإعراب بقضية التقديم والتأخير ففي قوله تعالى: "وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا"[٢]. فقد ارتفعت (يضر) على تقدير: التقديم والتأخير، كأنه قيل: لا يضركم كيدهم شيئا إن تصبروا وتتقوا، وبهذا التقدير ارتفع (تصرع) من قول الراجز[٣]:

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع

كما وتحدث ابن الشجري عن قضايا التقديم والتأخير ، في تأكيده على قضايا الصدارة في الشرط والاستفهام والنداء . فالتقديم والتأخير يؤثر في الوظيفة النحوية للعناصر، ويؤثر في المعنى المراد منها ويتضح اهتمام ابن الشجري بالتقديم والتأخير في اعتبار ما هو صدر في الأصل فيها، ولا عبرة لما تقدم، في قوله عن الصدارة في أدوات الاستفهام : " لأنك لو أخرته تناقض كلامك، فلو قلت : جلس زيد أين ؟ وخرج محمد متى؟ جعلت أول كلامك جملة خبرية، ثم نقضت الخبر بالاستفهام، فلذلك وجب أن تقدم الاستفهام، فتقول: أين جلس زيد؟ ومتى خرج محمد؟؛ لأن مرادك أن تستفهم عن مكان جلوس زيد، وزمان خروج محمد ، فزال بتقديم الاستفهام التناقض[٤] كما يؤثر التقديم والتأخير على تصنيف الجمل إلى فعلية واسمية فالجمل الاستفهامية فعلية، لأن الأسماء في بدايتها جاءت على نية التأخير ، وتقديرها مختلف في البنية العميقة، والجملة الندائية في نحو: (يا عبد الله) فعلية، لأن صدورها في الأصل أفعال والتقدير: ادعو عبد الله .

وقد اتضح تأثير التقديم والتأخير على المعنى جليا عند ابن الشجري في عرضه للأساليب، وانتقالها من أسلوب إنشائي إلى خبري، لذلك يتوجب علينا عند تحليلنا للجمل

---

[١] المجلس الرابع والعشرون ١٤٣ والمجلس السابع والستون .

[٢] سورة آل عمران ١٢٠.

[٣] هو إما : (جرير بن عبد الله البجلي أو لعمرو بن خثارم العجلي ، معجم شواهد العربية ٥٢/١١.

[٤] المجلس الرابع والثلاثون، ص ٤٠٢.

تعيين التقديم والتأخير الواقع في البنية العميقة، وبهذا ينظر إلى البنية التركيبية في صورة الأصل قبل أن تطرأ عليها تحولات في الترتيب.

الزيـــــــادة:

الزيادة :

ويقصد بهذه الظاهرة إضافة عناصر جديدة إلى البيئة الأساسية، بقصـــد إضافـة معان إلى المعنى الأصلي الذي تحمله البنية الأساسية، والغالب أن يرتبط ما يضاف بـأحد ركني الإسناد ويدور في فلكه، وقد يكون الارتباط بالعنصرين معا ، وقد يكون بغيرهمـا، وبذا يتحقق النظم في الجملة [١].

عرض نحاة العربية لظاهرة (الزيادة) في الجملة ، وأشاروا إلى أن ما يزاد فـي الكلام لا يضيف معنى، وخروج بعضه من الكلام كدخوله فيه ، وإنما هو زيادة قد تضيف فائدة تركيبية كالتوكيد أو قوة الربط أو الفرق أو غير ذلك، وهكذا كان حديثهم عن الـواو المقحمة، وعن حروف الجر الزائدة وعن ضمير الفصل، وعن زيادة (كـلن) أو (إن) أو (أن) أو (ما)[٢].

توزعت إشارات ابن الشجري عن الزيادة في مجالسه المختلفة وتضمنـت حديثـا عن الزيادة في بنية التركيب، وزيادة الحروف مثل (إن) و (ما) و (كـان) و (أم) و (لا) و(من) وغيرها وابن الشجري يستند إلى نظرية العامل في تفسير الزيـادة أحيانـا مثـل تفسيره لزيادة (إذ) في قول الشاعر:

استقدر الله خيرا وارضـين بـه فبينما العسر إذا دارت مياسير

فهذا مما جاء على حذف الخبر وإثبات "إذ" ،فهو يقول: "وصواب هـذا الكـلام عندي الحكم بزيادة (إذ) لأنك لو جعلتها غير زائدة أعملت فيها الخبر مذكورا أو مقـدرا،

---

[١] عبد الحميد السيد، لطيفة النجار ، في النحو العربي قواعد وتدريبات ١٦٦/١.

[٢] النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٥٣.

وهي مضافة إلى الجملة الفعلية، التي هي (جاء) وفاعله، وهذا الفعل هو الناصب لبينما فإذا قدرت (إذ) مضافة إليه وهي على بابها غير زائدة، بطل إعماله في (بينما) لأن المضاف إليه كما لا يصح إعماله في المضاف، كذلك لا يصح أن يعمل فيما قبل المضاف، ألا ترى أنهم لم يجيزوا في قولهم: أنت مثل ضارب زيدا، تقديم زيد، فيقولوا أنت زيدا مثل ضارب[١].

والزائد لا يأتي في بداية الكلام في رأي ابن الشجري لأن ما يأتي في البداية يدل على الاهتمام والعناية، والزائد يدل على إمكانية الاستغناء عنه، لذا فقد عد مجيء (ما) زائدة في قول القائل: ما مع أنك يوم الورد/ ذو جزر من الشاذ النادر"[٢]، لأنها جاءت في أول الكلام وهكذا تناقض معنى الزيادة مع معنى الاطّراح .

وقد تنبه ابن الشجري لأثر الزيادة على المعنى، وأورد ذلك في معرض رده على الاخفش[٣]. في حذف واو مفعول وليست عينه فهو يقول: "إن واو مفعول ليست وحدها هي الدالة على المفعول، بل هي والميم وضعا لذلك ، والميم أقوى منها في الدلالة على هذا المعنى، لأنها أول الكلمة ، فلما حذفت الواو اجتزيء بدلالة الميم على أن الاسم موضوع للمفعول، ويدلك على أن الميم هي الأصل في الدلالة على اسم المفعول، انفرادها بهذا المعنى، في نحو : مكرم ومدحرج ومستخرج"[٤].

---

[١] الأمالي ، المجلس الخامس والستون، ص ٥٠٥.

[٢] المجلس الرابع والأربعون، ص ١٤٣-١٤٤.

[٣] يرى الأخفش أن الياء لما سكنت حذفت لسكونها وسكون الواو، وأبدلت من الضمة قبلها كسرة، لئلا يصير الى مهوب ومبوع، فلتبس ذوات الياء بذوات الواو، فوزن مخوف على قوله: مفول، ووزن مهيب: مفيل، وسبب حذف العين وإقرار الزائد في رأيه أن الزائد لمعنى، وكل حرف لمعنى يقتضي المحافظة عليه. ألا ترى أن الياء لما سكنت في باب قاض، ولقيها التنوين، وجب حذف الياء، وإن كانت لاما، لأن التنوين علم الصرف، فوجب لذلك إقراره .

[٤] المجلس السادس والأربعون، ص ١٩٢.

الخاتمة

صفوة ما خلصت إليه هذه الدراسة يتشكل في المحاور الآتية:

١. إنّ ابن الشجري كان يشكّل في عصره حلقة وصل بين النحاة المتقدمين والنحاة المتأخرين، إذ إنّه كان يتمثّل آراءهم وينقلها إلى تلاميذه بأسلوب تعليمي مبسط يبتعد فيه عن التّعقيد والفلسفة مما جعله قريباً في معالجاته النحوية من عصر الخليل وسيبويه مع أنه ابتعد عنهما زمنياً. وقد حاول ابن الشجري أن يختط لنفسه منهجاً علمياً ساهم في صقل شخصيته النحوية.

٢. جاء كتاب الأمالي ليكون خلاصة فكر ابن الشجري النحوي، ونتاج خبرته التدريسية التي امتدت لتقارب السبعين عاماً لذا فقد زخر بفيضٍ من علوم العربية وآدابها، واتسم كتابه بالوضوح والسهولة ، واعتنائه بشواهد اللغة المختلفة من كلام الله أو كلام العرب شعراً ونثراً،شرحاً وتفسيراً وإعراباً.

٣. اتسمت معالجة ابن الشجري لأصول التفكير النحوي التي عرضت لها الدراسة من: قياس وتعليل بأنها ابتعدت ابتعادا كليا عن التنظير، لذا جاءت تعليلاته متسقة وكتابه التعليمي واعتنت بالتطبيق العملي من خلال النصوص لاستخراج القواعد العامة، وقد استند في سبيل ذلك إلى إيراد أمثلة تدعم رأيه وتوضح منهجه، مستعينا أحيانا كثيرة بآراء النحاة إما مؤيدا أو مخالفا.

٤. اعتنى ابن الشجري في إبانته عن القياس والعلة بتوضيح الأصول ؛لأن معرفتها تمكن من ضبط الحالات التي تخرج فيها الظاهرة اللغوية عن الأصل إلى الواقع اللغوي الجديد وبهذا تلتقي أنظاره مع ملاحظ التحويليين فالأصل لديه يقابل البنية العميقة لديهم والفرع عنده يوافي البنية السطحية لديهم.

٥. حاول ابن الشّجري الارتقاء دلاليًا في تفسير الظّاهرة اللّغوية واتّضَح ذلك مما يلي:

- إبانته عن المستوى المعجمي للألفاظ وصولاً إلى ربط ذلك بالنسيج الكلي الذي يقتضيه المقام.

- تفريقه بين استخدام المفردات المتشابهة وظيفياً على وفق المقام،مثل تفريقه بين (إذا وحيث(الظرفية)، إذا و إن(الشرطية)، الهمزة وهل(الاستفهامية)، وغيرها.

- تقدّم المعنى لديه في حالات تصادم المعنى والإعراب،فالإعراب لديه مرتبطٌ بصحة المعنى أو فساده.

- ربطه بين تغير الكلمة لتغير معناها وهو ما عرف بالتضمين في الأفعال وبالحمل على المعنى في غيرها وأمثلة ذلك :

تفسيره لقوله تعالى :{واصبرْ نفسَكَ مع الذين يدعونَ ربَّهم بالغداةِ والعشِّي يريدون وجهَهُ ولا تَعد عيناك عَنْهم تريدُ زينةَ الحياة الدنيا ولا تطعْ منْ أغفلنا قلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنا واتّبَعَ هواهُ وكانَ أمرُهُ فرطاً}[١].

حيثُ يقولُ ابن الشجري[٢]: "الصبر في قولك: صبرت على كذا وصبرت عنه، معناه: حبست نفسي عليه و حبستها عنه، فلذلك تعدى اصبر في قوله "واصبر نفسك" بغير وساطة الجار؛ لأن المعنى: احبس نفسك، وقولهم: (قتل نفسه فلان صبراً) معناه حبسًا، وهو مصدر وقع موقع الحال، يريدون مصبوراً، قال عنترة:

فصبرتِ عارفةً لذلك حرةً ترسو إذا نفسُ الجبان تطّلعُ

أي حبست نفسا عارفة للشدائد[٣].

كما يحمل ابن الشّجري معنى (ولا تعد عيناك عنهم) على معنى لا تتجاوزهم عيناك ومعنى لا تنصرف عيناك عنهم، ويقول ولهذا نظائر في القرآن وفي شعر العرب.

---

[١] الكهف، ٢٨

[٢] المجلس الثاني والعشرون، ص:٢٢٣

[٣] عنترة ، الديوان، ١٠٤

ومنها تعدية الإحماء في قوله تعالى{يوم يحمى عليها في نار جهنم}[1] وهو متعدٍ بنفسه في قولك: أحميت الحديدة، قال الشاعر العباس بن مرداس:

إنْ تكُ جلمودَ صَخْرٍ لا أوَيسه أوقدْ عليه فأحميه فينصدعُ

اوَيسه: اذلّلهُ، وإنما حُمل (يُحمى) على يوقد؛ لأن الإيقاد عليها هو السبب المؤدي إلى إحمائها، فأجرى(يحمي عليها) مجرى يوقد عليها والمعنى تحمى هي". وهناك جملة أمثلة على هذه الظاهرة أوردها ابن الشجري في أنحاء مختلفة من أماليه.

- اعتناءه بظاهرة الاستبدال بين الصيغ ،لتشابهها في الوظيفة والدلالة، فصنّف الأدوات النحوية بناءً على ذلك وبحث في الاستبدال بين المفردات معتمداً المعنى أساساً في تبادل الوظائف بين الصّيغ ، وهو بذلك يلاقي الأنظار البنيوية التي بحثت في ظاهرة الاستبدال.إلا أن الافتراق بينهما جاء من أن ملاحظ ابن الشجري كانت عبارة عن تنبيه إلى سمة من سمات العربية وخصائصها ولم يكن هدفه أن يقيس عليها في اللغات الأخرى أما الاستبدال عند البنيويين فتشكل على هيئة نظرية لسانية احتلت موقعاً من الدراسات اللسانية الحديثة.

- تنبّهه إلى المعنى في حالات تقدير محذوف، وإنْ كان ذلك لا يعني أنه أغفل دور نظرية العامل في تقدير محذوفات خاصة في حالات الحذف في أفعال الشرط والاستفهام والتحضيض وغيرها من المسائل التي وجد فيها المعمول دون عامل أو العكس.

٦.أهمية إعادة النظر في التراث اللغوي العربي لما ينطوي عليه من أسس منهجية تحمل بذور نظريةٍ لسانية عربية وذلك من أجل وضع هذا التراث الموقع الذي يستحق والمنزلة التي تتناسب مع منجزاته التي توصل إليها ،وليكون بذلك حاضراً في تأسيس نظرية لسانيةٍ عالميةٍ .

٧. أبان ابن الشّجري من خلال معالجاته للموضوعات النحوية أن هناك تجاذبًا بين المعنى والشّكل إلاّ أنّه تابع المنهج الذي صدر عنه النحاة في ترتيبهم لأبواب النحو

---

[1] سورة التوبة ٣٥

وفق الشكل مغلّبين النّظرة المعيارية على ذلك التّصنيف، وقد أظهرت الدّراسة وبشكل تطبيقي إمكانية استثمار النظر الأسلوبي لإعادة النظر في تصنيفات النحاة التي اعتمدت نظرية العامل.

٨. تنبّه ابن الشّجري إلى ما يكتنف الظاهرة اللغوية من تغيّراتٍ و تبدّلاتٍ تنبئ عن وجود مستويين للعبارة أحدهما وهو الظّاهر يمثّل المستوى المنحرف وهو يقابل البنية السطحية لدى التحويليين ،والآخر وهو الباطن يمثل المستوى المثال الذي يشكّل البنية الأولى للعبارة قبل أن يطرأ عليها أيُ انحرافٍ عن مستواها المثالي، وقد تبدّى ذلك أثناء معالجته لظاهرة الحذف وما اتّصفت به من اتّساع ،في الشكل والمضمون.ولكل من ظاهرتي التقديم والتأخير والزيادة،إذ تكشف عبارات مثل(والأصل فيه ، وحقيقة اللفظ، وأصله) إلى وعيه بوجود علاقة وثيقة بين البنيتين السطحية والعميقة.

وفي الختام أرجو أن أكون قد وفقت في تحقيق أهداف هذه الدراسة من عرضٍ لأصول التفكير النحوي عند ابن الشجري وربطها بالنظريات اللسانية المعاصرة ، وتبيان المرجعيات الدلالية التي استند إليها ابن الشجري في تشكيل رؤاه وتوجيه الظواهر اللغوية وفقاً لها. وأرجو أن تكون طريقة تناولي لهذا الموضوع قد أعانت على تحقيق الهدف.

المصادر:

١. الكتب:

* القرآن الكـــــريم

١. ابن الانباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد(ت٥٧٧ هـــ):

- أسرار العربية، ط١، تحقيق: بركات يوسف هبّود، دار الأرقم بـــن أبـــي الأرقـــم للطباعة النشر،بيروت،لبنان،١٩٩٩م.

- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ط٢، ١م، تحقيق: ســعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٩٧١ م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ٢م، تحقيق محمـــد محيي الدين عبد الحميد،دار الفكر، (د.ت).

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ط٣،١م، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنـــار، الزرقاء، الأردن، ١٩٨٥.

٢. البغدادي، عبد القادر بن عمر(ت١٠٩٣ هـــ): خزانة الأدب ولـــــب لبـــاب لســـان العرب، ط١، ١٣م، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبـــة الخـــانجي بالقـــاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٣م.

٣. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن(ت ٤٧١ هـــ): دلائل الإعجاز، ١م، تحقيق: محمود محمد شاكر ،مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٤م، أســـرار البلاغـــة، ط٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان،

٤. الجرجاني، علي بن محمد الشريف السيد الجرجاني (ت ٨١٦هـــ): التعريفات، ط١، ١م، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ١٩٨٥.

٥. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـــ): الخصائص، ط٣ ،٤م، تحقيـــق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٩٩م.

٦. الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ): المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ط١ ،١٨م، تحقيق: محمد عطا، مصطفى عطا، مراجعة نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

٧. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي،(ت ١٠٦٧هـ): كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ط١، ٦م، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٩٩٤م.

٨. الحموي، ياقوت: معجم الأدباء، ط ١، ٧م، تحقيق: إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م.

٩. الخفاجي، عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي، (ت ٤٦٦هـ): سر الفصاحة، تحقيق: عبد المتعال الصعيدي، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة ١٩٥٢،

١٠. ابن خلّكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت ٦٨١هـ): وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، (د.ط)، ٨م، دار الثقافة، بيروت، (د.ت).

١١. الذَّهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي،(ت ٧٤٨هـ):

- سير أعلام النبلاء، ط١١، ٢٨م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م.

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط١، ٢٧م، تحقيق: عمر تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٩م.

١٢. الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن عبد الله الرماني، (ت ٣٨٨هـ)، رسالتان في اللغة (الحدود)، ١م، (د.ط)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٨٤م.

١٣. الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الإشبيلي (ت٣٧٩ هـ): طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر محمد سامي أمين الخانجي، القاهرة، ١٩٥٤م.

١٤. الزَّجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق، (ت ٣٧٧هـ): الإيضاح في علل النحو، ط٣، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٩م.

١٥. الزَّركشي، الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ): البرهان في علوم القرآن، ط١، ٤م، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٨م.

١٦. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان قنبر، (ت١٨٠ هـ): الكتاب، ط١، ٥م، تحقيق:إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.

١٧. ابن الشَّجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني، (٥٤٢هـ):

- أمالي ابن الشجري، ط١، ٣ج، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٩٢م.

- ما لم ينشر من الأمالي الشجرية، ط١، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م.

١٨. ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي، (ت ٥٩٧هـ): الممتع الكبير في التصريف، ط١، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦م.

١٩. ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ): الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ط١، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م.

٢٠. الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي (ت ٢٠٧هـ): معاني القرآن، (د.ط)، ٣م تحقيق: عبد الفتاح شلبي، علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢م.

٢١. القفطي، أبو الحسن جمال الدين علي بن يوسف (ت ٦٤٦هـ): إنباه الرواة على أنباه النحاة، (د.ط)، ٣م، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م.

٢٢. الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤هـ): الكليات، ط٢، ٥م، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٢م.

٢٣. ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن القرطبي (ت ٥٩٢هـ): الرد على النحاة، ط٢، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٨٢م.

٢٤. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، ط١، ٧م، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م.

٢٥. ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (د.ط)، ٢م، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ن)، لبنان، ١٩٨٦م.

٢٦. ابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، (ت ٦٤٣هـ): شرح المفصل للزمخشري، ط١، ٦م، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م.

٢. الدواوين الشعرية:

٢٧. الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك، (ت ٢١٦هـ): الأصمعيات

٢٨. ط ٥، ٢م، تحقيق: عبد السلام هارون وأحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، ١٩٦٤.

٢٩. ابن مقبل، تميم بن أُبيّ، (ت بعد ٣٧ هـ): الديوان، (د.ط) تحقيق: عزة حسن، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٦٢.

٣٠. الأخطل، غياث بن غوث، (ت ٩٠ هـ): الديوان، صنعة السكري، ط٢، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٩م.

٣١. الأعشى، ميمون بن قيس، (ت ٧ هـ): الديوان، ط١، شرح يوسف فرحات، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م.

٣٢. أمويون، شعراء، (د.ط)، ٣م، تحقيق: نوري القيسي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٢م.

٣٣. أميّة بن أبي الصلت، (ت ٥هـ): الديوان، ط١، تحقيق: سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، ١٩٩٨م.

٣٤. أوس بن حجر، (ت ٨٠ ق.هـ): الديوان، ط٣، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ١٩٧٩م.

٣٥. جرير، (ت ١١٤هـ): الديوان، ط١، شرح يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، (د.ت)

٣٦. حسّان بن ثابت، (ت ٥٤هـ): الديوان، (د.ط)، ٢م، تحقيق: وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ١٩٧٤م.

٣٧. الحطيئة، جرول بن أوس العبسي (ت ٤٥هـ): الديوان برواية وشرح ابن السكيت، ط١، تحقيق: نعمان محمد أمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٨٧م.

٣٨. الخوارج، شعراء، (د.ط)، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٢٣م.

٣٩. دريد بن الصمة الجشمي، (ت ٨ هـ): الديوان، (د.ط)، تقديم: شاكر الفحام، تحقيق: محمد خير البقاعي، دار قتيبة، دمشق، ١٩٨١م.

٤٠. ذو الرمة، غيلان بن عقبة، (ت ١٣٧ هـ): الديوان، شرح الباهلي، ط٢، ٢م، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت. ٥٥٤٩٦٥-

٤١. زهير بن أبي سلمى، (١٣ ق.هـ): الديوان، (د.ط)، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، ١٩٦٠م.

٤٢. السُّكري، الحسن بن الحسين، (ت ٢٧٥هـ): شرح أشعار الهذليين، (د.ط)،٣م، تحقيق: عبد السّتار أحمد فرّاج، مراجعة محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، ١٩٦٥م.

٤٣. ابن الشَّجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني، (ت ٥٤٢هـ): الحماسة الشَّجرية، (د.ط)، تحقيق: أسماء الحمصي، عبد المعين الملوحي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٠م.

٤٤. مختارات شعراء العرب، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٤م.

٤٥. الشَّريف الرَّضي، (٤٠٦هـ): الديوان، ط ١، ٢م، تحقيق: محمود مصطفى حلاوي، دار الأرقم، بيروت، ١٩٩٩م.

٤٦. الشّماخ، معقل بن ضرار الذّبياني، (ت ٢٢هـ): الديوان، (د.ط)، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨م.

٤٧. طَرَفة بن العبد، (٥٦٤م): الديوان، شرح الأعلم الشنتمري، ط٢، تحقيق: لطفي الصقال، درية الخطيب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ٢٠٠٠م.

٤٨. عبيد بن الأبرص، (ت ٥٥٥م)، الديوان، ط١، تحقيق: حسين نصار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٩٥٧م.

٤٩. العجّاج، عبدالله بن رؤبة، (ت ٩٠هـ)، الديوان، رواية الأصمعي، (د.ط)، تحقيق: عزة حسن، مكتبة دار الشروق، بيروت، لبنان، ١٩٧١م.

٥٠. عَدِي بن زيد العبادي، (ت٥٨٧م): الديوان (د.ط)، تحقيق: محمد جبار المعيبد، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، ١٩٦٥م.

٥١. علقمة بن عبدة الفحل، (ت نحو ٢٠ق.هـ): الديوان، ط١، تحقيق: لطفي الصقال، درية الخطيب، مراجعة: فخر الدين قباوة، دار الكتاب العربي، حلب، سوريا، ١٩٦٩م.

٥٢. عمر بن أبي ربيعة، (٩٣ هـ): الديوان، (د.ط)، دار صادر، دار بيروت، لبنان، ١٩٦١.

٥٣. عنترة بن شداد بن عمرو العبسي، (ت ٢٢ق.هـ)، الديوان، (د.ط)، تحقيق: عبد المنعم عبد الرووف شلبي، المكتبة التجارية، القاهرة، (د.ت).

٥٤. الفرزدق، همام بن غالب التميمي، (ت ١١٠ هـ) الديوان، ط١، ٢م، شرح علي مهدي زيتون، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٧م.

٥٥. قيس بن الخطيم، (نحو ٢ ق.هـ): الديوان، ط١، تحقيق: ناصر الدين الأسد، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٦٢م.

٥٦. الكميت بن زيد الأسدي، (ت ١٢٦هـ): الديوان، ط١، تحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٠م.

٥٧. لبيد بن ربيعة العامري، (ت ٤١هـ): الديوان، (د.ط)، تحقيق: إحسان عباس، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ١٩٦٢م.

٥٨. المتنبي، أحمد بن الحسين، (ت ٣٥٤هـ): الديوان شرح العكبري، ط١، ٤م، تحقيق: كمال طالب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م.

٥٩. المفضل، أبو العباس المفضل بن محمد الضبي، (ت حوالي ١٦٨ هـ): المفضليات، ط٧ ٣م، تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ١٩٨٣م.

٦٠. النمر بن تولب، (ت ١٤ هـ): الديوان، (د.ط) صنعة: نوري القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، (د.ت).

المراجع:

١. أحمد، نوزاد حسن: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ط١، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٦م .

٢. الأفغاني، سعيد: في أصول النحو، ط٣، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٦٤

٣. أمين، حسين: تاريخ العراق في العصر السلجوقي، (د.ط)، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٥م.

٤. إلياس، منى: القياس في النحو، ط١، دار الفكر، ١٩٨٥م.

٥. أنيس، إبراهيم: من أسرار اللغة، ط٧، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٤م.

٦. أيوب، عبد الرحمن: دراسات نقدية في النحو العربي، (د.ط)، مؤسسة الصباح، الكويت، (د.ت).

٧. بابتي، عزيزة فوال: المعجم المفصل في النحو العربي،ط١، ٢م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٢م.

٨. البجة، عبد الفتاح حسن، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٨م.

٩. برانق، محمد أحمد، النحو المنهجي، ط٢، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٥٩م

١٠. بشر، كمال:علم اللغة العام، (د.ط) دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣م.

١١. البهنساوي، حسام: أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، (د.ط)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٩٤م.

١٢. ترزي، فؤاد حنا: في أصول اللغة والنحو، (د.ط)، مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٦٩م.

١٣. التكريتي، عبد المنعم أحمد: ابن الشجري ومنهجه في النحو، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٧٤.

١٤. جطل، مصطفى، نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة، جامعة حلب، حلب، ١٩٧٩م.

١٥. جهاوي، عوض المرسي، ظاهرة التنوين في اللغة العربية، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض،١٩٨٢م.

١٦. الجواري، أحمد عبد الستار: نحو التيسير (دراسة ونقد منهجي)، ط٢، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٤م.

١٧. الحديثي، خديجة: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، (د.ط)، مطابع المقهوي، الكويت، ١٩٧٤م.

١٨. حسان، تمام:

- الأصول(دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي)، ط١، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨١م.

- اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، مناهج البحث في اللغة (د.ط)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م.

- اللغة العربية مبناها ومعناها، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م.

- مقالات في اللغة والأدب، مكة المكرمة، ١٩٨٥م.

١٩. حسن، عباس:

- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، ط١١، ٤م، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٦م.

- اللغة والنحو بين القديم والحديث، (د.ط)، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦م.

٢٠. حسانين، عفاف: في أدلة النحو، ط١، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٦م.

٢١. الحلواني، محمد خير: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي، حلب.

٢٢. حميدة، مصطفى: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ط١، دار نوبار، القاهرة، ١٩٩٧م.

٢٣. حموده، طاهر سليمان: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي (د.ط)، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩م.

٢٤. خرما، نايف: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٧١م.

٢٥. خليل، حلمي: العربية وعلم اللغة البنيوي (دراسة في الفكر اللغوي الحديث)، (د.ط)، دار المعرفة، ١٩٨٨م.

٢٦. الخولي، محمد علي: قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، الرياض، ١٩٨١م .

٢٧. دك الباب، جعفر: النظرية اللغوية الحديثة، (د.ط)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٦م.

٢٨. دمشقية، عفيف: تجديد النحو العربي، ط١، معهد الإنماء العربي، لبنان، ١٩٧٦م.

٢٩. الراجحي، عبده:

- فقه اللغة في الكتب العربية، (د.ط)، دار المعرفة،الإسكندرية.

- النحو العربي والدرس الحديث، (د.ط)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨.

٣٠. الرافعي، مصطفى صادق: تاريخ آداب العرب، ط٢، ٢م، مطبعة الاستقامة، مصر ١٩٤٠م.

٣١. الرمالي، ممدوح عبد الرحمن:

- العربية والوظائف النحوية (دراسة في اتساع النظام والأساليب)، (د.ط) دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،١٩٩٤م.

- لسان عربي ونظام نحوي (د.ط) دار المعرفة الجامعية الإسكندرية،١٩٩٩م.

- من أصول التحويل في نحو العربية (د.ط) دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ١٩٩٩م.

٣٢. الزبيدي، سعيد: القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان،الأردن، ١٩٩٧م.

٣٣. زكريا، ميشال:

- الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ١٩٨١م.

- الألسنية (علم اللغة الحديث، المبادئ والأعلام) ط ٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م.

- بحوث ألسنية عربية، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢م.

٣٤. السامرائي، إبراهيم:

- الفعل زمانه وأبنيته، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٩٨٣م.

- من أساليب القرآن، دار الفرقان، عمّان، ١٩٨٣م.

٣٥. السعران، محمود: علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٢م.

٣٦. شاهين، عبد الصبور، في التطور اللغوي، ط٢ مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

٣٧. شرف الدين، محمود عبد السلام، الفعليات، (د.ط)، القاهرة، ١٩٨٠م.

٣٨. شمس الدين، جلال: التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين (دراسة ابستمولوجية)، ط١، دار الجامعيين، الإسكندرية، ١٩٩٤م.

٣٩. الشمسان، إبراهيم: الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ط١، مطابع الدجوي، الكويت، ١٩٨١م.

٤٠. ضيف، شوقي: المدارس النحوية، ط٢ دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢م.

٤١. عبادة، محمد، الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية، (د.ط)، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٤.

٤٢. عباس، فضل: البلاغة فنونها وأفنانها ط١، دار الفرقان، اربد، ١٩٨٥م.

٤٣. عبد الجليل، عبد القادر: التنوعات اللغوية، ط١ دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧م.

٤٤. عبد اللطيف، محمد حماسة:

- بناء الجملة العربية، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦م.

- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ط١، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٤م.

٤٥. أبو عبد الله، عبد العزيز عبده: المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، ط١، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، طرابلس، ١٩٨٢م.

٤٦. عبده، داود: أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣م.

٤٧. عفيفي، أحمد: ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ط١، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٦م.

٤٨. علوش، جميل:

- التعجب صيغه وأبنيته، ط١، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٠م.

- ابن الانباري وجهوده في النحو (د.ط)، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨١م.

٤٩. عمايرة، خليل:

- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغـــوي، (د.ط)، (د.ن)، اربد، ١٩٨٠.

- في التحليل اللغوي، ط١، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٩٨٧م.

- في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، ط١،عالم المعرفة، السعودية ١٩٨٤م.

٥٠. عيد، محمد:

- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديـــث، عالم الكتب، القاهرة ١٩٧٨م.

- في اللغة ودراستها (د.ط) عالم الكتب، القاهرة ١٩٧٤م.

٥١. الفضلي، عبد الهادي: دراسات في الفعل، ط١،دار القلم، بيروت، ١٩٨٢م.

٥٢. اللبدي، محمد سمير: معجم المصطلحـــات النحويـــة والصرفيـــة، ط ١، مؤسســـة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

٥٣. المبارك، مازن: النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطورهـــا، ط٣، دار الفكـــر للطباعة والنشر، ١٩٧٤م.

٥٤. المخزومي، مهدي:

- في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، (د.ط) مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٩م.

- في النحو العربي نقد وتوجيه، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٤م.

٥٥. مصطفى، إبراهيم: إحياء النحو، (د.ط)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩م.

٥٦. المغالسة، محمود حسني: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ط ١، دار عمار، عمان، ١٩٨٦م.

٥٧. أبو المكارم، علي: أصول التفكير النحوي، أصول التفكير النحوي، (د.ط)، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، ليبيا، ١٩٧٣م.

٥٨. الملخ، حسن: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ط١، دار الشروق، عمان الأردن، ٢٠٠٠م.

٥٩. المنصوري، علي جابر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية، ط١، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٨٤م.

٦٠. الموسى، نهاد: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظام اللغوي الحديث، المؤسسة العربية، عمان، ١٩٨٠م.

٦١. ناصف، علي النجدي، سيبويه إمام النحاة، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٣م.

٦٢. هارون، عبد السلام، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، القاهرة، ١٩٨٥.

٦٣. ياقوت، محمود سليمان: قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، القاهرة، ١٩٨٥م.

٦٤. أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ٢٠٠٠م.

٦٥. يعقوب، إميل: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ط١، ١٤م، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م.

مجموعة مؤلفين:

١. السيد، عبد الحميد والنجار، لطيفة: في النحو العربي قواعد وتدريبات، ط١، دار القلم، ١٩٩٦م.

٢. المسدي، عبد السلام والطرابلسي، محمد الهادي: الشرط في القرآن، (د.ط)، الدار العربية للكتاب، (د.ت).

الكتب المترجمة:

١. شولز، روبرت: البنيوية في الأدب، ترجمة: حنا عبود، (د.ط)، منشورات دار الكتاب العربي، ١٩٨٤م.

٢. فرديناند دي سوسير: فصول في علم اللغة العام، ترجمة: أحمد نعيم الكراعين، ط١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٢م.

٣. فندريس، اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ١٩٥٠م.

٤. كريستال، ديفيد، التعريف بعلم اللغة، ترجمة: حلمي خليل، ط٢، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣م.

٥. ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، ط ١، منشورات جامعة طرابلس،كلية التربية،ليبيا، ١٩٧٣م.

الدوريات :

١. أنور، محمد سامي، بعض ملامح المنهج اللغوي عند العرب، مجلة كلية الآداب والتربية، العدد ١١،الكويت، ١٩٧٧م، ص١٥٩ــ١٦٨.

٢. بدوي، السعيد: التراكيب النحوية (نعوم تشومسكي) مجلة المجلة، المجلد العاشر، العدد١١٩، ١٩٦٦ص١١٧ــ١٢٠.

٣. حسان، تمام، اللغة العربية والحداثة، مجلة فصول، المجلد الرابع، العدد٣، ١٩٨٤، ص:١٢٨ــ١٤٠.

٤. إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، سلسلة اللسانيات، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والإجتماعية،الجامعة التونسية، العدد الرابع،١٩٨١، ص ١٤٥ــ١٨٤.

٥. حسنين، صلاح الدين حسنين، القياس والنحو العربي، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن مسعود، العدد ١٠،الرياض، ١٩٨٠م، ٢٨١ــ٣٠٤.

٦. المنهج التوليدي والقياس، مجلة الفيصل، العدد١٢٤، السعودية، ١٩٨٧م، ٢٩ــ٣٤

٧. الحموز، عبد الفتاح أحمد، ظاهرة كثرة الاستعمال ومسائلها في العربية، المجلد السابع، العدد٢٥، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٧م، ص٣٧ــ٥٠.

٨. زكريا، فؤاد، الجذور الفلسفية للبنائية، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الأولى، ١٩٨٠،ص:

٩. ستيتية، سمير شريف، الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية مجلة المورد، المجلد ١٨، العدد١، ص٣٢ــ٦٢

١٠.شاهين، عبد الصبور،مشكلات القياس في اللغة العربية، عالم الفكر، المجلد الأول، العدد الثالث، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، ١٩٧٠م، ص١٨٥ــ٢٣٠.

١١. شرف الدين، محمد عبد السلام، التركيب ومدى عناية اللغويين العرب بدراسته، اللسان العربي، المجلد ١٣، ١٩٧٦م ص١٠٨ــ١١٨.

١٢. عبد الدايم، محمد هاشم، التعليل عند النحاة،مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، العدد الثالث، مكة المكرمة،١٩٨٠.

١٣. عبده، داود، التقدير وظاهر اللفظ، الفكر العربي، العددان ٩/٨، ١٥كانون الثاني ــ١٥آذار، معهد الإنماء العربي طرابلس، ليبيا، ١٩٧٩، ص ٦ــ١٦.

١٤. عنبر، عبد الله، علامة الإعراب (مقاربة بنائية بين تحولات المعنى وتشكيل النص)، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٢٥، العدد١، ١٩٩٨م، ص:٣٧ــ٥٠.

١٥. غريبة، عبد الجبار بن غريبة، خواطر هيكلية في كتاب سيبويه وكتب ممن جاء بعده من النحاة لهانيس غروتسفلد، الحوليات التونسية، العدد ١٠ ،١٩٧٣م، ص: ٢٧٤.

١٦. فلفل، محمد عبدو، التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديما وحديثا، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد٥٩،السنة الرابعة والعشرون، عمان، ٢٠٠٠م، ص١٣٩ــ١٨٨.

١٧. كريدية، هيام، مكانة البحث اللغوي العربي القديم من علم اللغة الحديث، الفكر العربي، العددان٩/٨، معهد الإنماء العربي، طرابلس، ليبيا، ١٩٧٩م، ص٦٧ــ١٠١.

الرسائل الجامعية:

١. توامة، عبد الجبار، القرائن المعنوية في النحو العربي، (رسالة دكتوراه)، جامعة الجزائر، الجزائر، ١٩٩٥م.

٢. حباس، سامة محمد سليم، الأمالي في اللغة والأدب حتى أواخر القرن الخامس الهجري، (رسالة ماجستير) جامعة دمشق، سوريا، ١٩٩٣م.

٣. حسكور، ناديا، منهج الفارسي في البحث النحوي وتطوره (رسالة دكتوراه)، جامعة حلب، سوريا، ١٩٩٩م.

٤. الحمصي، محمد، الجملة بين النحو والمعاني، (رسالة دكتوراه)، جامعة دمشق، سوريا، ١٩٨٩م.

٥. خضور، نينيت، خصائص العربية في خصائص ابن جني، (رسالة دكتوراه)، جامعة دمشق، سوريا، ١٩٩٨..

٦. الزعبي، جميل محمد سليمان، أساليب الجمل المسكوكة في النحو العربي بين الدلالة والتركيب (رسالة ماجستير)، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، ١٩٩٨م.

٧. السامرائي، إبراهيم عبود، الأساليب الإنشائية في العربية (النمط والاستعمال)، (رسالة ماجستير)، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، ١٩٨٧م.

٨. العامودي، مطاوع محمد، القاعدة النحوية بين النظر والتطبيق في ضوء علم اللغة المعاصر، (رسالة الماجستير) جامعة اليرموك، اربد، الأردن، ١٩٨٥م.

٩. عبد الله، وليد حسين: دور المنهج الاستبدالي في وصف العربية وتقعيدها، (رسالة ماجستير)، الجامعة الأردنية، الأردن، ٢٠٠١م.

١٠. عقل، راسم رضوان عبد الوهاب، القياس النحوي عند أبي علي الفارسي وابن جني، (رسالة ماجستير)، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، ١٩٩٩م.

١١. عمايرة، حليمة، جملة النداء بين النظرية والتطبيق، (رسالة ماجستير)، جامعة اليرموك، اربد، الأردن،١٩٩٠م.

١٢. عنبر، عبد الله، نظرية النظم عند العرب في ضوء مناهج التحليل اللساني الحديث (رسالة دكتوراه) الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٩١م.

١٣. العودة، حفظي حافظ: ظاهرة الحذف في العربية (حذف الاسم في العربية)، (رسالة ماجستير)، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية،١٩٩٠م.

١٤. فليح، أحمد محمد: الحذف في الحديث النبوي من كتاب (رياض الصالحين) للإمام النووي، (رسالة ماجستير): جامعة اليرموك، اربد، الأردن، ١٩٨٧م.

١٥. قطبي، الطاهر، الاستفهام بين النحو والبلاغة (رسالة ماجستير)، جامعة حلب، سوريا، ١٩٨٧م.

١٦. كاصد، قاسم عبد الرضا، محاولات حديثة في تيسير النحو العربي (دراسة وتقويم)، (رسالة ماجستير)، جامعة البصرة، العراق، ١٩٨٤م.

١٧. موسى، عطا محمد محمود، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، (رسالة دكتوراه) الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٩٢م.

١٨. النجار، لطيفة إبراهيم، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، (رسالة دكتوراه)، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٥م.

١٩. الهروط، علي خلف، أسلوب التوكيد بين المبنى والمعنى في ضوء علم اللغة المعاصر، (رسالة ماجستير)، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، ١٩٨٢م.